

الصادق الزمرلي
أعلام تونسيون
تقديم وتعريب
حمادي الساحلي
دار الغرب الإسلامي

أعْلامْ تونسيّون

صور الغلاف

١. الصادق الزمرلي
٢. الشاذلي خير الله
٣. البشير صفر
٤. خير الله بن مصطفى
٥. علي باش خانبه
٦. الشيخ سالم بو حاجب
٧. حسن قلاتي
٨. طاهر باشا خير الدين
٩. الشيخ الطيب رضوان
١٠. الجنرال حسين
١١. محمد ابن الخوجه
١٢. مصطفى آغة
١٣. محمد الأمين الشابي
١٤. محمد السعيد الخلعي
١٥. حسونه العياشي
١٦. خير الدين (امير لواء خيالة)
١٧. الدكتور محمود الماطري
١٨. عبد الجليل الزاوس
١٩. الشيخ محمد الطاهر بن عاشور
٢٠. احمد بن أبي الضياف
٢١. علي بوشوشه
٢٢. محمد الاصرم
٢٣. الشيخ محمد الفاضل بن عاشور
٢٤. محمد باي خير الدين

أعلام تونسيون



الصادق الزمرلي

أعلام تونسيون

تقديم وتعريب
حمادي الساحلي

دار الغرب الإسلامي
بيروت

الطبعة الأولى
1986

دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لقد نبغ في فنّ التراجم والسِّيَر عدد كبير من الأدباء والمؤرخين التونسيّين من القرن الثامن عشر ميلادي إلى يومنا هذا، نخصّ بالذكر منهم الوزير السرّاج صاحب «الحلل السندسية في الأخبار التونسيّة»، والمؤرخ أحمد بن أبي الضياف الذي خصّص الجزأين السابع والثامن من «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان»، لتراجم طائفة من مشاهير التونسيّين، والشيخ محمد السنوسي الذي ترجم لثلّة من العلماء والفقهاء في كتابه «مسامرات الظريف بحسن التعريف».

وبرز في العهود الأخيرة الشيخ محمد النيفر الذي ترجم لأكثر من سبعين ومائة عالماً أديباً في تأليفه «عنوان الأريب»، والمؤرخ حسن حسني عبد الوهاب مؤلف «مجمل تاريخ الأدب التونسي»، والمحقّق مَحمد بن الخوجة صاحب «تاريخ معالم التوحيد»، والمغفور له الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي ترجم لنخبة من أهل العلم والأدب والسياسة في كتابه «تراجم الأعلام».

وآخر ما ظهر في هذا الباب كتاب الباحث المحقّق الأستاذ محمد محفوظ: «تراجم المؤلفين التونسيّين» الذي أصدرته «دار الغرب الإسلامي» في خمسة أجزاء.

ورغم كثرة الكتّاب التونسيّين في باب التراجم والسِّيَر، فقد امتاز عنهم المرحوم الصادق الزمرلي بأسلوبه المتطوّر والمتلائم مع روح

العصر. ذلك أن كتابة التراجم لم تكن عنده مجرّد سردٍ للمعلومات الجافّة والأخبار المنقولة في أغلب الأحيان عن الكتب والرواة، بل إنه قد توخّى طريقة جديدة تنطلق أساساً من العناية بالعَلَم المترجم له وتحليل شخصيّته ودراسة عصره بجميع ظروفه وملابساته، كلّ ذلك في أسلوب فنّي وأدبي رفيع.

ومن بين الخصائص التي امتاز به الصادق الزمرلي في كتابة التراجم دون سواه من التونسيّين، اعتماده على عنصر الخيال الفنّي الذي أضفى على تراجمه صبغة قصصية مميّزة، وذلك مع حرصه على توخّي الموضوعية والحقيقة التاريخية لإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه.

وممّا ساعده على النجاح في هذا الميدان، أنّه قد عاش جميع الأحداث التي شهدتها بلاده طوال حياته الحافلة بجلائل الأعمال، سواء في المجال السياسي والاجتماعي أو في المجال الثقافي والفكري. كما أنه ساهم من قريب أو من بعيد في جميع الحركات السياسية والثقافية التي ظهرت في تونس خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميّتين، وعاشر جلّ الرجال الذين لعبوا دوراً بارزاً في تلك الحركات وأسهموا في إبراز «الشخصية التونسيّة»، «وتوفّقوا - بفضل تظافر جهودهم - إلى قيادة شعبهم إلى طريق التقدّم المفضي إلى طريق التحرّر»[1].

ولقد حرص الصادق الزمرلي على تسجيل تراجم أبرز الرجال الذين سبقوه أو عاصروه ونشرها على صفحات بعض الجرائد والمجلات الناطقة بالفرنسية. ثم رأى من المفيد فيما بعد جمعها في كتاب يحتوي على أربعة أجزاء ويحمل العنوان العامّ التالي (Figures Tunisiennes)، أي «وجوه تونسية» أو «أعلام تونسيون»، وهي الترجمة التي اخترناها للنشرة العربية من ذلك الكتاب.

ونظراً لما تكتسيه تلك المؤلّفات من أهميّة تاريخية وأدبية بالغة، فقد قمنا بنقل أهمّ ما جاء فيها من تراجم (38 ترجمة) إلى اللغة العربية

(1) شارل سوماني «التوطئة».

وجمعها في سفر واحد، تعميماً للفائدة وتيسيراً للمراجعة.

وقد توخّينا نفس الطريقة التي اتّبعها المؤلف، حيث رتّبنا الأعلام المترجم لهم بحسب سنوات وفاتهم. إلّا أننا أدخلنا بعض التعديلات على محتويات الأقسام الثلاثة التي تحتوي عليها النشرة العربية لتحقيق المزيد من الانسجام. فجمعنا في القسم الأوّل «السابقون» تراجم الأعلام المتوفّين قبل نهاية القرن التاسع عشر. وخصّصنا القسم الثاني «التابعون» لتراجم الأعلام الذين التحقوا بجوار ربّهم خلال النصف الأوّل من القرن العشرين. أمّا القسم الثالث «المعاصرون»، فقد تضمّن تراجم الأعلام الذين أدركوا عهد الاستقلال (1955-1956) وتوفّاهم الله خلال النصف الثاني من هذا القرن. تغمّدهم الله جميعاً بواسع رحمته وجميل غفرانه.

ومن ناحية أخرى، فقد أضفنا إلى النصّ العربي بعض التّعاليق والهوامش التي لم تكن موجودة في النصّ الأصلي، وذلك لمزيد التحقيق والإيضاح. كما صدّرنا الكتاب بترجمة حياة المؤلّف، كنّا قد أعددناها بمناسبة وفاته.



ولا يسعنا في خاتمة هذه الكلمة إلّا التقدّم بأخلص عبارات الشكر والامتنان إلى ابنيْ المؤلّف، الأستاذين الفاضلين عدنان وسعد الدين الزمرلي اللّذين رخّصا لنا في نشر هذا التصنيف باللغة العربية. كما نشكر الأستاذ الحبيب اللمسي صاحب «دار الغرب الإسلامي» على تفضّله بإصدار هذا الأثر النفيس الذي يُعتَبر مرجعاً أساسيّاً بالنسبة إلى جميع المهتمّين بتاريخ الحركة الفكرية في بلادنا التونسية خاصّةً وفي الوطن العربي عامّةً.

والله وليّ التوفيق. وهو المولى ونعم النصير.

تونس في أوّل محرّم 1406
16 سبتمبر 1985
المترجم



تَوطِـــئة

(منقولة عن اللغة الفرنسية)

بقلـم شـارل سومـانـي(*)

أشكر الصادق الزمرلي الذي أبى إلاّ أن يضيف اسمي لاسمه، للإشادة بذكر كلّ أولئك التونسيّين الأجلاّء الذين أعدّ من بينهم كثيراً من الأصدقاء وبعض الخلاّن، وقد ساعدني الحظّ في كثير من الأحيان على اتّباع توجيهاتهم السديدة.

كما أنّي مدين له بالشعور أكثر من أيّ وقت مضى بانتسابي العاطفي والجسدي إلى المجموعة البشرية التونسية التي تميّزت عبر التاريخ بعدم تنكّرها لأولئك الذين دفعتهم منذ ألفي سنة تقلّبات الزمن أو صروف الحياة المتمثلة في الإبعاد أو حبّ المغامرة أو الشغف بالتجارة، إلى التمتّع بكرمها التلقائي الذي كثيراً ما تحوّل إلى ضرب من ضروب التبنّي، حتّى أفضى في آخر الأمر إلى ظهور أمّة تبدو متجانسة للعيان.

(*) شارل سوماني (SAUMAGNE) كاتب فرنسي عاش كامل حياته في تونس وتقلّد عدة مناصب إدارية سامية في عهد الحماية (1881-1956). وكان معروفاً بأفكاره التحرّرية وتعاطفه مع التونسيّين.

ولا غرو أنّ اهتمام الباحثين في أصول السلالات البشرية بهذه الرقعة من الأرض الإفريقية المتّجهة جغرافيّاً نحو أوربا بتدبير العناية الإلآهية، ما زال مستمرّاً لأمد بعيد، وذلك لتحليل وتفريد العناصر الأصلية المتعدّدة التي يمثّل تعايشها هذه المجموعة من البشر العائشين على أديم الأرض التونسية.

ولعلّ الإدراك الحسّي لتباين تلك العناصر العرقية هو الذي حجب ردحاً من الزمان عن أنظار الملاحظين الأروبيّين وعن حساسية المثقفين التونسيّين الذين ركّزوا اهتمامهم على «الإجماع» الديني، أسبقيّة وجود أمة متأهبة للانبعاث في أقرب الآجال ومتهيّئة لإثبات هويّتها.

بل إنّنا إذا نظرنا إلى الأشياء على ضوء ما أفادنا به الصادق الزمرلي من معلومات حول «السّابقين»، فلربّما اعتبرنا من الوجهة التاريخية أن الجيل الثاني من الدستوريّيـن، أي جيل «التابعين» قد لبّى نداء الأمة التونسية أكثر ممّا أثار صدور ذلك النداء. ذلك أن مساهمة هذا الجيل التجديدية والخلاقة هي التي أنعشت وبعثت من جديد ميل الأمة التلقائي إلى غرس المفهوم الاجتماعي للثورية في النفوس، غرساً حكيماً ومتعمّداً.

وبعدما أعاد الزمرلي إلى أذهاننا صورة أولئك «السابقين»، عرض علينا ملامح جيل من الرجال الذين، بالرغم من انتمائهم إلى أوساط وطبقات مختلفة، نشروا وشخّصوا للعالم الخارجي فيما بين سنة 1860 وسنة 1965 بعض العناصر المؤلّفة للروح التونسية. فهؤلاء الرجال الذين ينحدرون من مناطق مختلفة وينتمون إلى فئات اجتماعية متباينة في أغلب الأحيان، قد كانوا روّاد المعاصرة في وطنهم المشترك. ولم يكن هناك ما يجمع بينهم سوى ثقافتهم المـزدوجة، إذا كـانوا يجيـدون على حدّ السـواء العربيـة والفرنسية، علاوة على عزمهم الـراسخ على النهـوض بمجتمعهم ثقافيـاً وسياسيّاً. وقد أدركوا أنهم يملكون حظّ الانتساب إليه بوصفهم من أبرز أعضائه. ويبدو أنهم ـ والحقّ يقال ـ لم يتفاهموا فيما بينهم قطّ لبلوغ أهداف

معيّنة أو لتنفيذ برامج مسطّرة من قبل. بل كانوا يعملون في غالب الأحيان في صفوف متفرقة، ممّا كان يخشى أن يؤدّي إلى عرقلة عمل بعضهم بعضاً وإبطال بعضهم مفعول البعض الآخر. ورغم ذلك فقد توفّقوا، بفضل تظافر جهودهم، إلى أن يقودوا إلى طريق التقدّم المفضي إلى طريق التحرّر، أفضل العناصر المنتمية إلى شعبٍ أصبح منتبهاً للغاية إلى ما يمكن أن تحرزه مشاريعهم من نجاح أو إخفاق. والجدير بالملاحظة أن هذا الجيل هو أوّل من اهتدى إلى تحريك السواكن وإيقاظ الضمائر، وقد عرف كيف يغرس في نفوس الأجيال الصاعدة حب المغامرة ويبعث فيها الشعور «بالذاتية التونسية».

وغنيّ عن البيان أن هؤلاء الرجال يُعتبرون في تاريخ تونس الحديث «الروّاد» و«المبشّرين» وأحياناً الموجّهين النشيطين، إن لم يكونوا المناضلين الصادقين، ونخصّ بالذكر منهم: علي باش حانبة وحسونة العياشي وعلي بوحاجب وغيرهم من «المعاصرين». وسيعترف التاريخ بأنهم كانوا، كلّ حسب طريقته الخاصّة «دستوريّين» كلّما سمحت لهم المقتضيات الخارجية بذلك. إلا أنّهم قد اضطرّوا في تلك الظروف الصعبة إلى التخفيف من حدّة معتقداتهم «الدستورية» وإظهارها في مظهر «إصلاحي» معتدل. وقد وصف أخيراً أحد المؤرّخين الفرنسيّين من ذوي الفكر الثاقب الحزب «الدستوري» وهو يخطو خطواته الأولى، فقال إنه «حزب البرجوازيّين ومتذوّقي الجمال». ولكن ألم يتجاوز حدود الجبن البرجوازي رجال من أمثال البشير صفر الذي حدّد المطالب الوطنية التونسيّة في خطاب تدشين التكية[1] في مارس 1906 أو محمد الأصرم الذي ساهم في مؤتمر مرسيليا المنعقد في سبتمبر 1906 وفي مؤتمر باريس المنعقد في أكتوبر 1908 وغيرهما من الوطنيّين التونسيّين الذين ألهبوا الصحافة بجدليّتهم المذهبيّة أو بفصولهم الانتقادية اللاذعة، وقد أشار الصادق الزمرلي في كتابه إلى عدد كبير منهم؟ وهل كان «صوت صاحب

(1) التكية هي مأوى العجز.

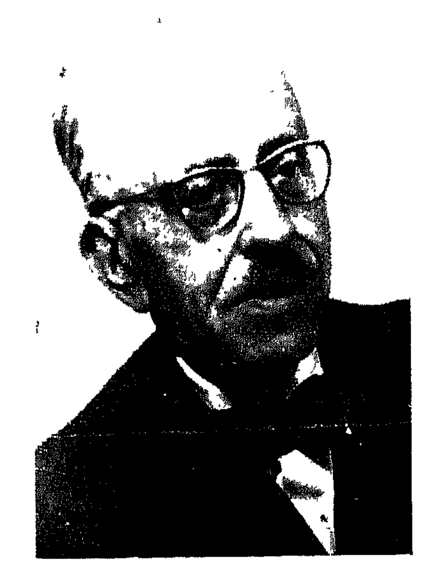
الثياب البالية»[2]، مجرّد صوت رجل برجوازي من صنف الذين تحدّث عنهم «بروست»[3]؟.

وبالنسبة إليّ - إذا ما سمحت لنفسي بضمّ صوتي الخاشع إلى صوت الصادق الزمرلي المتحمّس - فإني لن أتمالك عن الإشارة إلى أنّي قد كنت الصديق أو المقرّب لكثير من الرجال المنتمين إلى ذلك الجيل الذي أنتسب إليه بحكم السنّ وأقدميّة استقرار عائلتي في هذه البلاد. وإني مع الصادق الزمرلي، من «المعاصرين» القلائل الذين ما زالوا على قيد الحياة بعد وفاة أولئك الرجال. فلقد عاشرتهم عندما كنت مكلّفاً بالاضطلاع ببعض المهامّ الإدارية «في عهد الحماية الفرنسية». ولم أكن أتناول بالدرس أيّ موضوع من المواضيع الصعبة أو الدقيقة إلّا وأطلب آراء أكثر المعنيّين بالأمر خبرة وأشدّهم تحرّراً. فكنت أتحصّل عليها وأعتبرها بمثابة النصائح، لما كانت تتّسم به من صراحة وما كان يشوبها أحياناً من الصلابة التي تسمح بها الثقة المتبادلة بيننا. وهؤلاء الرجال هم خير الله بن مصطفى ومَحمّد بن الخوجة وحسن حسني عبد الوهاب ومصطفى صفر ومحمد سعد الله وحسونة العياشي - أصيل سوسةٍ مثلي - وعلي بوحاجب رفيقي وأخي من سنّ المراهقة إلى القبر. إنّهم قد أثروني بما غرسوه في نفسي من الشعور بأني - بحكم كوني فرنسيّاً - لا يمكن إلّا أن أكون واحداً منهم.

ولا يسعني في هذا المقام إلّا أن أشهد بأنهم قد تمكّنوا - بفضل ما بذلوه من جهود قصوى، وقد كانت آنذاك من الصعوبة بمكان - من المحافظة على سلامة «الذاتية التونسية» في أصولها المتجذّرة وجواهرها الأساسية، وإبراز بعض معالمها المغمورة. ولا شكّ أنهم قد أكسبوها شرفاً بما أضفوه عليها من شرفهم الذاتي. وفي اعتقادي أنّ الأيادي التي أحالوها إليها سوف لا ترفض الإدلاء بشهادتها عند الاقتضاء.

(2) تحت هذا العنوان كان علي بوحاجب ينشر فصوله في الصحافة الوطنية التونسية الناطقة باللغة الفرنسية. (La Voix du guenillard).

(3) «بروست» (Marcel Proust) كاتب فرنسي (1871-1922).



ترجمة حياة المؤلف
الصـــادق الـــزمـرلـــي
(1983 - 1885)
الأديـــب والسيّاســـي والـمـــؤرخ

في أوّل شهر فيفري 1983 انتقل إلى جوار ربّه المرحوم الصادق الزمرلي، وبوفاته فقدت تونس آخر ممثل للحركة الوطنية التونسية الأولى التي ظهرت للوجود في مطلع هذا القرن. ولئن كنّا لا نعرف بالضبط تاريخ ميلاد الفقيد، فالغالب على الظن أنه ولد بمدينة تونس في حيّ «دار الباشا» بعد انتصاب الحماية الفرنسية بحوالي ثلاث أو أربع سنوات أي في سنة 1884 أو 1885. وبعد إتمام دراسته الابتدائية، التحق بالمعهد الصادقي، في مقرّه القديم الكائن بنهج جامع الزيتونة، ونحن نعرف أن المقرّ الجديد للمعهد الصادقي بالقصبة قد تم تدشينه في شهر أكتوبر 1897[1]. ثم غادر الصادقية قبل إنهاء دراسته الثانوية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الكثيرين من أبناء عصره. ولكنه تمكّن مع ذلك من اكتساب زاد لا بأس به من الثقافة الأساسيّة باللغتين العربية والفرنسية. وما إن دخل معترك الحياة العملية، حتى انخرط في جمعية قدماء المدرسة الصادقية التي أسّسها في سنة 1905 جمع من

(1) أحمد عبد السلام «الصادقية والصادقيون» (بالفرنسية) ـ ص 39 ـ تونس 1975.

المثقفين التونسيين، على رأسهم علي باش حانبة. كما انضمّ إلى «النادي التونسي» الذي كان آنذاك ملتقى رجال الفكر والأدب والسياسة. وعندما أصدر علي باش حانبة في سنة 1907 جريدة «التونسي» النّاطقة بلسان حركة «الشباب التونسي»، كان الصادق الزمرلي من أوّل المحرّرين فيها، رغم صغر سنّه «وكانت مقالاته حول الشرق محلّ تقدير كبير»[2].

وفي شهر أكتوبر 1908 شارك في «مؤتمر إفريقيا الشمالية» المنعقد بباريس، ضمن وفد تونسي يضمّ بالإضافة إليه، البشير صفر ومحمد الأصرم ومَحمد بن الخوجة وعبد الجليل الزاوش وخير الله بن مصطفى والطاهر الأسود.

وألقى في المؤتمر محاضرة حول «تعليم البنت المسلمة» ركّزها على ضرورة إحداث مدارس للبنات المسلمات بتونس على غرار المدارس الموجودة بتركيا ومصر، ووجوب تدريس جميع المواد باللغة العربية «لأن المسلم حريص أوّلاً وبالذات على المحافظة على تقاليده وعاداته وعلى لغته التي هي قوام شخصيته».

«ولأن الأمّ هي القادرة وحدها على غرس حبّ اللغة القومية في نفوس أطفالها، فهي في حاجة إلى حذق تلك اللغة»[3].

وبعد رجوع الوفد من باريس وإحرازه على نجاح باهر، نشطت الحركة الوطنية وازداد نطاقها اتساعاً. فأصدرت جريدة «التونسي» الناطقة بالفرنسية في شهر أكتوبر 1909 نشرة عربية «اشترك في تحريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي والأستاذ الصادق الزمرلي. فكان أوّلهما ينشىء المقالات بالعربية ابتداء وكان ثانيهما مع ما يكتب من المقالات بالعربية يعرّب مقالات باش

---

(2) شارل أندري جوليان «المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي» ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة ـ تونس (بلا تاريخ).

(3) الشاذلي خير الله «حركة الشباب التونسي» (بالفرنسية) ـ ص 149، تونس (بلا تاريخ).

حانبة والزاوش وڤلاتي عن النشرة الفرنسية، وينقل عن الصحف الأجنبية الأفكار والأخبار. فأصبحت جريدة «التونسي» مقرّ القيادة الوطنية في الميدان الصحفي»[4].

وبمناسبة الإضراب الذي شنّه طلبة جامع الزيتونة في 15 مارس 1910 للمطالبة بإصلاح التعليم، تمّ التلاحم بين حركة «الشباب التونسي» وبين الحركة الزيتونية الإصلاحية، وانعقد اجتماع عام بالقصبة أمام المدرسة الصادقية يوم 13 ماي 1910، للاحتفال بنجاح الإضراب والإفراج عن الطلبة الموقوفين. وقد تناول الكلمة عدد من قادة الحركة الوطنية للتعبير عن تضامنهم مع الطلبة وكان من بين الخطباء الصادق الزمرلي «الذي أشار إلى هذه الفرصة المتاحة للشبيبة المدرسية وتلامذة الجامع الأعظم ليؤكدوا، رغم الصائدين في الماء العكر، على روابط التضامن والتعاطف المتبادل والتفاهم التامّ فيما بينهم. كيف لا وهم ينتمون إلى بلد واحد ويتكلّمون لغة واحدة ويسعون إلى غاية واحدة[5]. ومن النشاط الذي قام به الفقيد في تلك الفترة، مساهمته في النهوض بالمسرح التونسي، حيث كان من مؤسسي «جمعية الآداب العربية» التي تكوّنت في سنة 1911 وقدّمت روايتها الأولى «صلاح الدين الأيوبي» بالمسرح البلدي بالعاصمة يوم 7 إفريل من تلك السنة.

«وبعد انتهاء الفصل الثاني من الرواية ونزول الستار، ظهر الأديب الصادق الزمرلي على المسرح وألقى خطاباً مسهباً بليغاً أتى فيه على تاريخ وضع التشخيص [التمثيل] وأطواره وفوائده وطلب من الحاضرين معاضدة الجوق التونسي الذي سيقوم (كذا) بفوائد عظمى من حيث تهذيب الأخلاق وتربية الأمة وبعث اللغة العربية»[6].

ولقد بلغت حركة «الشباب التونسي» أوجها في سنة 1912 وشملت

---

(4) محمد الفاضل بن عاشور «الحركة الأدبية والفكرية في تونس» ص. 111 ـ تونس ـ 1972 ـ.

(5) الشاذلي خير الله «الحركة التطويرية التونسية» (بالفرنسية) ـ ص 28، تونس ـ 1938 ـ.

(6) المنصف شرف الدين «المسرح التونسي» ـ ص 30 ـ تونس 1972.

جميع الميادين، السياسية منها والثقافية والاجتماعية. فاستغلّت السلطة الفرنسية التي كانت تتربّص بها الدوائر، قضيّة «مقاطعة الترامواي» (فيفري 1912) لتقضي على الحركة القضاء المبرم.

وفي فجر يوم 13 مارس 1912 ألقي القبض على سبعة من قادة «الشباب التونسي» وهم: علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان وحسن قلاتي والصادق الزمرلي والمنوبي درغوث والمختار كاهية.

أمّا الأربعة الأوّلون، فقد تمّ إبعادهم خارج تراب المملكة بدون محاكمة، وأما الصادق الزمرلي والمنوبي درغوث فقد أبعدا إلى الجنوب. واقتصرت السلطة في خصوص المختار كاهية على سجنه قرب عائلته بالحاضرة، نظراً لقرابته بالأسرة المالكة.

وقد أوحت هذه الإجراءات التعسّفية إلى أمير الشعراء الشاذلي خزنه دار قصيدته الشهيرة التي يقول في مطلعها:

أبكي لفرقتهم وهم أحياء ... سبعاً يكتهم تونس الخضراء
ما كان في كفّي الحسام وإنّما ... من تحت فكّي حية رقطاء
أرسلتها حصباً على مغتالهم ... فتريه ماذا يفعل الشعراء[7]

وبعد أشهر قليلة رُفع قرار الإبعاد فرجع المنفيّون إلى العاصمة باستثناء الزعيم علي باش حانبة الذي رفض العودة وقرّر الاستقرار نهائياً بتركيا لمقاومة الاستعمار الفرنسي من الخارج. وقد التحق به الصادق الزمرلي بالآستانة[8] ولم يرجع إلى تونس إلّا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ولقد ركدت الحركة الوطنية طوال مدة الحرب ولم تستأنف نشاطها إلّا بعد أن وضعت الحرب أوزارها وأُعلِن عن مبادىء الرئيس الأمريكي ويلسن

(7) ديوان الشاذلي خزنة دار الدار التونسية للنشر ـ 1972 ص. 55.

(8) صلاح الدين التلاتلي «الصادق الزمرلي يلتحق بالأسرة الكبرى للشخصيات التونسية البارزة» جريدة «لابراس». تونس 6-2-1983.

الأربعة عشر، وخاصة المبدأ المعترف بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. فأخذ الوطنيون التونسيّون آنذاك في إعادة تنظيم صفوفهم وجمع شملهم وضبط مطالبهم. وفي شهر جويلية 1919 أوفدوا إلى باريس الشيخ عبد العزيز الثعالبي لتعريف الرأي العام العالمي والفرنسي على وجه الخصوص بالقضية التونسية وعرض مطالب الحركة الوطنية على الحكومة الفرنسية. وكان أوّل عمل قام به الشيخ بباريس نشره لكتاب «تونس الشهيدة» باللغة الفرنسية في ديسمبر 1919[9].

والجدير بالملاحظة أن هذا الكتاب الخالي من ذكر اسم مؤلفه، كثيراً ما كان ينسب إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي بمفرده. إلى أن ظهرت فيما بعد بعض الوثائق الرسمية التي أثبتت أن كتاب «تونس الشهيدة» هو عمل جماعي، قد ساهم في وضعه، إلى جانب الشيخ عبد العزيز الثعالبي كلّ من علي كاهية وحمودة المنستيري والصادق الزمرلي، ونقله إلى اللغة الفرنسية أحمد السقا[10].

كما ساهم الصادق الزمرلي مساهمة فعّالة في جميع الاجتماعات والمشاورات والمناقشات التي جرت بين الوطنيّين في تونس طوال سنتي 1919 و 1920 إلى أن أفضت إلى الإعلان عن تأسيس «الحزب الدستوري التونسي» في شهر جوان 1920.

ولكن ما إن تأسّس الحزب وشرع في تركيز هياكله، حتى بدأت الخلافات تدبّ بين قادته حول طرق العمل الواجب اتباعها لبلوغ الأهداف المرسومة في كتاب «تونس الشهيدة». فبينما ترى الأغلبيّة الملتفّة حول الشيخ الثعالبي ضرورة المطالبة بالدستور والحكم الذاتي في العاجل والاستقلال التامّ في الآجل، يدعو الشقّ المعتدل الذي يتزعّمه حسن ڤلاتي إلى قبول

(9)) «تونس الشهيدة» (الترجمة العربية) ـ بيروت ـ 1985.

(10) «تقرير العقيد بارون» ـ المجلة التاريخية المغربية ـ العدد 27-28 تونس ـ ديسمبر 1983.

الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة الفرنسية في نطاق نظام الحماية. وانتهى الأمر بهذا الشقّ إلى الانفصال عن الحزب الدستوري في سنة 1921 وتكوين حزب جديد أطلق عليه اسم «الحزب الإصلاحي».

ووجد الصادق الزمرلي نفسه مضطرّاً إلى الاختيار بين الحزبين. ومال بطبيعته إلى الحزب الإصلاحي، بناء على ما كان يربط بينه وبين قادة ذلك الحزب من علاقات متينة. وقد تركّز نشاطه بالخصوص على التحرير في الجريدة الأسبوعيّة التي أصدرها الحزب الإصلاحي في سنة 1921 وهي جريدة «البرهان».

ولكن ذلك الحزب لم يستطع جلب الجماهير إلى صفوفه، فانقلب إلى مجرّد مجمع يضمّ عدداً قليلاً من المثقفين الذين لا صلة لهم بالشعب.

وبعد مدّة قليلة توقّفت جريدة «البرهان» عن الصدور بمحض إرادتها وبقي الحزب الإصلاحي يعمل على نطاق ضيّق، إلى أن انحلّ تماماً بعد فشل زعيمه حسن قلاتي في انتخابات المجلس الكبير[11].

ولقد تأثّر الصادق الزمرلي بالغ التأثر بما تسبّب فيه ذلك الانشقاق من تشتّت في صفوف الوطنيّين المخلصين. فانقطع عن كلّ نشاط سياسي وتفرّغ للقيام بمهامّه الإدارية بوزارة العدل التي أحدثت في شهر إفريل 1921 وأصبح من أعضاد الوزير الجديد طاهر خير الدين الذي بقي على رأس تلك الوزارة إلى سنة 1934.

وإلى جانب عمله الإداري تولّى تدريس التاريخ والترجمة بالمدرسة العليا للغة والآداب العربية التي كان يشرف عليها آنذاك المستشرق الفرنسي ويليام مارسي (Marçais).

كما عاوده الحنين إلى الكتابة عن القضايا الشرقية التي كانت محلّ

(11) عمر بن قفصية «أضواء على الصحافة التونسية» ـ ص 26 ـ تونس ـ 1972 ـ.

اهتمامه عندما كان يعمل ضمن أسرة جريدة «التونسي». فنقل في سنة 1922 إلى اللغة العربية، بالاشتراك مع صديقه الأستاذ مَحمد بورقيبة، تصنيف الكاتب التركي أحمد رضاباي: «الإفلاس الأدبي للسياسة الغربية بالمشرق».

وأبت الظروف إلاّ أن تجرّه لاقتحام الميدان السياسي من جديد خلال الحرب العالمية الثانية. ذلك أن صديقه القديم المغفور له محمد المنصف باي الذي ارتقى إلى العرش في شهر جوان 1942 قد عيّنه مديراً للمراسم ومنحه لقب «أمير أمراء»، فأصبح منذ ذلك التاريخ يعرف لدى الخاصّ والعامّ باسم «الجنرال الزمرلي».

ولم يقتصر دوره على تنظيم المراسم الملكية، بل أصبح الناطق الرسمي باسم الباي والواسطة بينه وبين المقيم العام الفرنسي من جهة، وبينه وبين السلط الألمانية والإيطالية من جهة أخرى، بعد احتلال قوات المحور للبلاد التونسية في شهر نوفمبر 1942. كما عيّنه الباي عضواً في مجلسه الخاصّ الذي كان يضمّ بالخصوص شقيقه الأمير حسين باي والوزير الأكبر مَحمد شنيق وبقية الوزراء الدكتور محمود الماطري وصالح فرحات ومحمد العزيز الجلولي. وقد قام الفقيد بكلّ المهامّ المنوطة بعهدته في مثل تلك الظروف الحرجة على أحسن وجه ممكن، ووجد فيه المنصف باي المستشار المخلص والعضد الوفيّ.

وبقي مخلصاً له بعد إقصائه عن العرش في 14 ماي 1943 وحتى بعد وفاته في المنفى في أوّل سبتمبر 1948. وقد نشر كتاباً باللغة الفرنسية، سلّط فيه الأضواء على الأحداث التي عاشتها البلاد التونسية في عهد المنصف باي، وما بذله الملك الشهيد من جهود للدفاع عن السيادة التونسية. ويعتبر ذلك الكتاب المرجع الأساسي لدراسة تلك الفترة الحاسمة من تاريخ تونس المعاصر[12].

(12) «Espors et Déceptions en Tunisie - 1942 - 1943 -» الدار التونسية للنشر ـ تونس ـ 1971 ـ.

وعاد الجنرال الزمرلي بعد انتهاء الحرب إلى العمل بوزارة العدل إلى أن أحيل على المعاش في سنة 1955، وقد بدأت تتحقّق الآمال التي ناضل من أجل تحقيقها منذ شبابه الباكر: ألا وهي حرية تونس واستقلالها.

ولكنّه لم يركن إلى الراحة كغيره من المتقاعدين، بل شمّر عن ساعد الجدّ وأخذ في البحث والتنقيب في خبايا التاريخ التونسي، حتى أخرج لنا سلسلة من الكتب المخصّصة لتراجم نحو الخمسين شخصية من «الشخصيات التونسية البارزة» التي لعبت دوراً هامّاً في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، سواء في الميدان الإداري والسياسي أو في الميدان الفكري والثقافي.

وهكذا فقد أصدر على التوالي الكتاب الأول «السابقون» في سنة 1966[13]، والكتاب الناي «التابعون» في سنة 1967[14]، والجزء الأوّل من الكتاب الثالث «المعاصرون» في سنة 1972، والجزء الثاني في سنة 1976[15]، وهو آخر كتاب يصدره وقد ناهز التسعين من عمره.

ويا حبّذا لو تنقل تلك الكتب إلى اللغة العربية حتى تعمّ فائدتها وتتحقّق آمال الفقيد الذي تمنّى منذ صدور الكتاب الأوّل «أن يجد فيه الشباب التونسي المتعلّق شديد التعلّق بماضيه، ما يدعوه إلى الاعتزاز بمن بذلوا قصارى جهدهم ليضمنوا له احتلال المكانة المرموقة التي تبوأها السلف في الميدان الثقافي والأدبي في إفريقية الإسلامية»(*).

حمّادي الساحلي

---

(13) «Les Précurseurs» دار بوسلامة للنشر ـ تونس 1966.

(14) «Les Successeurs» الدار التونسية للنشر ـ تونس 1967.

(15) «Les Contemporains et les autres» ـ الدار التونسية للنشر:

ـ الجزء الأول: تونس 1972.

ـ الجزء الثاني: تونس 1976.

(*) نشرت هذه الدراسة للمرّة الأولى في «حوليات الجامعة التونسية» العدد 22 ـ سنة 1983.

القِسمُ الأول

السَّابقُونَ



تَمْهِيد

إنّ تونس الحديثة هي في اعتقادنا ثمرة العمل الدؤوب والجادّ وربّما اللاّشعوري، الذي قام به كلّ أولئك الذين ساهموا بصورة أو بأخرى وإلى أبعد حدّ ممكن منذ أكثر من ثلاثة قرون، في إعطائها الشخصيّة التي تتميّز بها اليوم.

ولكي لا يطوي النسيان تلك الأعمال الجليلة، رأى مؤلّف هذه الصفحات من الضروري ومن باب الإنصاف، أن يعيد إلى أذهان الناشئة صورة أولئك الأعلام «السابقين» لتخليد ذكرهم. إذْ أننا مدينون لهم بشخصيّتنا الدائمة والمعتدلة والجذّابة.

الصادق الزمرلي



عـزيـزة عثمـانـة
(1669 - 1606)
المحسـنـة والمثـقّـفـة

في هذا العالم الذي يشهد تطوّراً متزايدا وتسابقاً مذهلاً نحو المصير المجهول، يدفع بأشدّ الناس تبصّراً إلى الاستغراق في حيرة مقلقة، مَن مِن الشبان المنساقين إلى أهواء أخرى والمنشغلين البال بهموم مختلفة، يتذكّر الأميرة العظيمة التي كانت مثالاً للفضيلة والعفّة ورهافة الحسّ؟ مَن منهم - إلاّ ما قلّ وندر - تساءل عن المكانة المرموقة التي احتلّتها تلك المرأة، في فترة حاسمة من تاريخ وطننا، وقد خرج منذ أمد قصير من الانتفاضات المفجعة التي حكمت بها عليه السياسة الخرقاء والأثيمة المتّبعة من قبل الأمراء الحفصيين الأخيرين وما نتج عن الاحتلال الإسباني من عواقب؟.

فكم عانى السكان العزّل والمسالمون، في العاصمة وغيرها من المدن الساحلية التي يعسكر بها الجنود الأجانب، من أعمالهم العدوانية، وقد كانت أبسط التعلاّت كافية لإثارتها!.

ذلك أن سلوك أولئك المتوحشين قد تميّز بأعمال النهب المختلفة الأشكال وأعمال العنف المسلطة على الأشخاص وانتهاك الحرمات وتدنيس

أماكن العبادة وتدمير المكتبات الخاصة والعامة أو تشتيتها، وقد كانوا يتجاوزون ما تصدر إليهم من تعليمات متّسمة بالنفاق من رؤسائهم، فينتشرون في الأحياء الإسلامية، مجدّدين ـ ولو على نطاق ضيّق ـ الأعمال التي أدخلت في القديم الحزن والأسى على المدن العربية الكبرى بإسبانيا في عهد الملكة الكاثوليكية إيزابيل ورئيس الأساقفة كسيمينيس، المندفع والسريع الغضب.

ولكن بفضل تدخل القائد التركي سنان باشا المظفر في سنة 1573، تمّ طرد الإسبانيين من تونس. إلاّ أنهم تركوا آثاراً عميقة لاحتلالهم المهين. فأصبح من اللازم العمل على محوها في أسرع وقت ممكن، مهما كان الثمن، مع الحرص على تمكين الدولة الجديدة من جهاز إداري عتيد خشية الاستغراق في الارتباك والفوضى.

ولقد تفرّغ عثمان داي[1] في الحال للاضطلاع بهذه المهمة الأكيدة، فاستغلّ ما كان يتمتع به من نفوذ لدى الديوان وكبار الموظفين الأتراك الذين تركهم محرّر البلاد، مكرّساً جهوده لتضميد ما أصيبت به إفريقية من جراح، سواء من قِبَل الاحتلال الأجنبي أو من أثر الاضطرابات التي أثارها الأعراب المستعدّون دوماً وأبداً لاستغلال أدنى ضعف من جانب السلطة.

ولا يفوتنا أن نذكر أن المهاجرين المسلمين القادمين آنذاك من الأندلس، فارّين من محكمة التفتيش وما سلطته عليهم من إهانات لا تحتمل، قد توجّهوا أوّلاً إلى المغرب الأقصى ثم إلى الجزائر وتونس، وقد أثار قدومهم مشكلاً دقيقاً في وجه الإدارة الجديدة التي حرصت على فضّه بسرعة وعلى أحسن وجه ممكن.

ولقد كرّس عثمان داي جهوده للقيام بتلك المهمة بمساعدة بعض الضبّاط البارزين التابعين لحاشيته وبإعانة ابنه أبي العباس أحمد المشارك له في إدارة الإيالة. فتوفّق بعد جهد جهيد إلى إقرار القادمين الجدد في المدن

---

(1) مدة عثمان داي: 1598-1610.

الواقعة في شمال البلاد وشرقها، حيث لم يلبثوا أن شيّدوا المداشر والقرى، ومنحوا من جديد لتلك المناطق المهجورة الحياة والازدهار، وذلك بفضل ما كانوا يتمتعون به من خبرة ومواهب جُرّبت فصحّت، وما كانوا يمتازون به من روح مبادرة وإنجاز.

وفي خضمّ ذلك النشاط الخصب والمنظّم ولدت الأميرة عزيزة في بيت أبي العباس أحمد. فنشأت نشأة مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية المدققة، تحيطها رعاية أبيها الذي كان يعتبرها درّة بيته، وذلك لما كانت تتمتّع به من جمال فتّان ومواهب سابقة لأوانها، إذ أنها أظهرت منذ حداثة عهدها استعدادات نادرة، سواء لدراسة الأدب أو لتلقي العلوم الدينية التي سهرت على تلقينها إيّاها نخبة من الأساتذة المشهورين.

أضف إلى ذلك، أنه بالرغم ممّا كان يحيط بها من يسر وترف وما كان يتخلّل حياة الطبقة الرفيعة التي تنتمي إليها من حفلات متعددة ومتنوّعة، فإن الأميرة الشابة وربّة البيت الكاملة والمتدرّبة على أساليب الحياة العائلية، قد أظهرت منذ سنّ المراهقة ميلاً واضحاً للتأمل والعبادة، الأمر الذي أبعدها عن تلك السفاسف وحرّضها على إشباع نوع آخر من الرغائب أعني البرّ والإحسان.

ولقد تزوّجت في سنّ مبكّرة ضابطاً لامعاً، من الضباط التابعين لحاشية والدها يقال إنه مرادباي. فعاشت إلى جانبه عيشة مثالية وكرّست كلّ حياتها تقريباً للعبادة وأعمال البرّ.

وبقدر ما كانت متديّنة ومولعة بالعبادة، كانت ربّة بيت حريصة أوّلاً وقبل كلّ شيء على تدبير شؤون قصرها الذي كان يعجّ بالخدم من جميع الأصناف. فلم تنبهر في أيّ وقت من الأوقات ببذخ وترف الطبقة التي كانت تحيط بها عهدئذ، ولا انساقت للإغراءات الاجتماعية التي كانت تستسلم لها السيدات المنتميات إلى نفس مرتبتها.

بل بالعكس من ذلك، فقد كانت مخلصة للتعاليم الإسلامية الصارمة، حريصة كلّ الحرص على الامتثال إليها بكل دقّة مهما كان الثمن. ولم تعبأ بمخاطر السفر إلى البقاع المقدّسة وأتعابه التي لا مفرّ منها مهما كانت منزلة المسافر. فقررت أداء مناسك الحجّ رفقة عدد كبير من الخدم الذكور والإناث، أعتقتهم جميعاً حالما انتهت من أداء فريضتها.

وسوف لا نفيض القول حول أطوار تلك الرحلة الطويلة التي قامت بها، سواء عن طريق البحر أو عن طريق البرّ، عبر فيافي الحجاز القاحلة. ولا نطيل الحديث عمّا تخلّل تلك الرحلة من أحداث محزنة أو عجيبة. ولكن لا يمكن أن نغفل عن ذكر الهبات التي وزّعتها من حولها سواء لإغاثة الفقراء والمساكين في تلك الربوع أو لمساعدة الجائعين المحيطين بالحرمين الشريفين والذين كان عددهم لا يحصى آنذاك.

ومنذ رجوعها إلى تونس كرّست كلّ جهودها لأعمال الخير والبرّ وتجرّدت بمحض إرادتها وبمقتضى وصيّة مكتوبة، من جميع ما كانت تكسبه من أملاك هامة بالنسبة إلى ذلك العصر، وذلك في سبيل المشاريع الخيرية المخصّصة لفائدة المستضعفين والمحرومين مدى الأحقاب.

ولقد أبت ابنتها فاطمة المضاهية لها في السخاء والسائرة على منوالها، إلّا أن تواصل عمل أمها وتزيده اتساعاً. ولم يرتح لها بال حتى أوقفت ـ بمقتضى رسم محرّر أمام العدول، ما زال نصّه الأصلي موجوداً بمحفوظات جمعية الأوقاف سابقاً ـ قلت لم يرّتح لها بال حتى أوقفت جملة من العقارات والأراضي والأملاك المختلفة على المؤسسات الخيريّة التي تُنسَب إلى حدّ الآن إلى الأميرة عزيزة عثمانة دون سواها، خلافاً لما يقتضيه العدل والإنصاف.

وقد تمثلت أعمالها بالخصوص في تجهيز الأبكار الفقيرات عند زواجهن وختن الأطفال الفقراء أو المشرّدين مجاناً وافتداء المسلمين

المختطفين من طرف القراصنة وتوزيع الأموال والحلويات على الأطفال بمناسبة بعض الأعياد وتأسيس مستشفى أقيم في أوّل الأمر بنهج العزافين بتونس ثم حوّل فيما بعد إلى القصبة.

تلك هي باختصار أهمّ إنجازات تلك السيدة العظيمة التي يحقّ لتونس أن تفتخر بها، باعتبارها إحدى بناتها، وذلك على قدم المساواة مع والدتها الفاضلة.

ولقد لبّت عزيزة عثمانة داعي ربها سنة 1080 هـ [1669 م]، فحزن على وفاتها شعب بأسره، شعر شعوراً مبهماً بأنه قد فقد يوم وفاتها امرأة محسنة نادرة المثال، ستبقى صورتها الجميلة والمشرقة إلى أبد الدهر في أذهان الأجيال المعترفة بالجميل. هذا ورغم إعجابها الشديد بالولي الصالح سيدي أحمد بن عروس، فإنه لم يُسمَح، لأسباب غامضة، بدفنها في زاويته بعد وفاتها.

وقد أسفت لذلك، ولكنها لم تفقد ثباتها. فتمكنت من تذليل تلك العقبة وحوّلت بيْتاً من البيوت الكائنة بزنقة الشماعية إلى تربة محاذية لضريح الوليّ.

ودفنت بتلك التربة مع عدد من ذويها في غرفتين تعلو كل غرفة منها قبّة تعتمد على أعمدة رقيقة ورشيقة من الرخام وتنيرها مجموعة من النوافذ المخرّمة والمرصّعة بالزجاج الملوّن، تشعّ منها على القبور المكسوّة بالزخارف البارزة، أنوار مشعشعة متعدّدة الألوان، تضفي عليها من البهجة ما يضاهي روعة ضريح السعديّين بمراكش.

ولكن ألا يُخشى أن يبقى هذا المعلم الفني الرائع مجهولاً إلى الأبد من قِبَل الأجيال الصاعدة الفخورة بحقّ بماضيها المجيد، إن لم تسارع إحدى الهيئات المختصّة مثل الاتحاد النسائي أو مصلحة الآثار، إلى صيانته ورعايته؟ وإن لم توجّه إليه عناية الدارسين والباحثين الحريصين على معرفة آثار حضارتنا القديمة التي ما زالت ماثلة للعيان؟.

ومن الغريب أن لم يشر أيّ مؤرخ من مؤرخينا إلى هذه المرأة الفذّة، ما عدا ابن أبي دينار وأحمد بن أبي الضياف، فقد خصّص لها كلّ منهما في كتابه[2] بعض الأسطر الفاقدة لأية حرارة والتي لا تعكس أبداً ما قامت به من دور اجتماعي وثقافي بالغ الأهمية. فكيف يمكن تفسير ذلك الموقف، بالنظر إلى شخصية عزيزة عثمانة المنقطعة النظير وأهمية العمل المرتبط باسمها؟.

والحال أن تونس لم تكن تفتقر آنذاك إلى العلماء والباحثين المتعوّدين على تسجيل أيّ حدث أو أيّ عمل يكتسي أهمية سياسية أو اجتماعية، أمثال آل بيرم وآل بلخوجة وغيرهم من العلماء الذين قدموا إلى تونس مع سنان باشا أو بعد تدخّله المظفر. كما أنه لا سبيل إلى التنقيص من قيمة المشاريع الخيرية التي أنجزتها تلك الأميرة، سواء لإغاثة المحرومين أو لبثّ العلم في صدور أبناء الطبقات المتواضعة من الشعب. وتبعاً لذلك لا يمكن التماس العذر لسكوت أولئك العلماء، اللّهم إلا إذا اعتبرناه موقفاً طبيعيّاً لبعض العلماء الذين بلغوا سنّ النّضج، ولم يكونوا ميّالين كثيراً إلى تمجيد أعمال معاصريهم. فلعلّهم اعتبروا أعمال عزيزة عثمانة من الأمور الطبيعية والعادية التي لا تستحقّ أيّ ثناء أو تنويه.

فلا غرابة حينئذ إذا ما وجب علينا انتظار العلامة التونسي حسن حسني عبد الوهاب، ليرسم لنا صورة تلك الأميرة، بفضل ما قام به من أبحاث طويلة النفس ومضنية، وذلك بأسلوب بديع وبعبارات مؤثّرة تشرف ما امتاز به ذلك الأديب المبدع والملهم من موهبة.

ذلك أنّ ما خصّصه لها في كتابه «شهيرات التونسيّات»[3] من صفحات تطفح بالإعجاب والتقدير يجعل ذلك الكتاب في عداد المصنّفات الأدبية الجديرة باحتلال مكانتها المرموقة في مكتبة كلّ رجل ثقافة.

---

(2) ابن أبي دينار: «المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس» - أحمد بن أبي الضياف: «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الإيمان».

(3) حسن حسني عبد الوهاب: «شهيرات التونسيّات». الطبعة الأولى 1934 - الطبعة الثانية 1966.

هذا وإنّ كاتب هذه الأسطر ليضمّ صوته بكلّ صدق إلى صوت ذلك المؤلّف، للتعبير عن تقديره المؤثر لتلك المرأة التونسية العظيمة، وهو لا يرى ما يمكن أن يقوله في شأنها أحسن من هذا البيت الشهير لأبي الطيب المتنبي:

ولـو كـان النسـاء كمـا فقـدنـا لفضّلت النسـاء على الـرجـال

فليبارك الله هذه الأرض الطيبة التي ضمّت رفات الأميرتين الجليلتين، وقد كانت كل واحدة منهما مثالاً حيّاً لأسمى الفضائل الإسلامية ألا وهي التقوى والإيثار والانقياد عن طواعية والحلم الذي لا ينضب له معين.



صاحب الخيرات أبو المحاسن
يوسف صاحب الطابع
(1815 - 1763)

لقد ولد يوسف صاحب الطابع بملدافيا (أو البغدان باللغة التركية) في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي. إلا أن الشيخ أحمد بن أبي الضياف[1] الذي نقل هذا الخبر عن والده لم يقدّم لنا أيّ توضيح في هذا الشأن ولم يذكر لنا كيف تم اختطاف الطفل يوسف من وسط عائلته، وكيف تم بيعه كرقيق إلى أحد سكان مدينة اسطنبول المتواضعين. ولقد كانت منطقة البغدان عهدئذ مقاطعة أروبية من مقاطعات الامبراطورية العثمانية، يشرف على حظوظها والٍ يعيّنه الباب العالي ويدعى باي البغدان أو بغدان باي، نسبة إلى المنطقة التي يمارس فيه سلطته. على أن القوانين والأعراف الجاري بها العمل لا تسمح ببيع الرقيق من بين رعايا الامبراطورية العثمانية. فالغالب على الظن أن يكون مختطف الصبيّ يوسف قد نقله من منطقة القوقاز التي ينحدر منها إلى منطقة البغدان التي مكث بها مدة طويلة، حتى أصبح يعتقد أنه من مواليدها. وما هذا إلا مجرد افتراض لمحاولة التعرّف على

(1) انظر: «الإتحاف» ج 7 من صفحة 89 إلى صفحة 100 ـ ترجمة حياة يوسف صاحب الطابع.

حقيقة أصل ذلك الرجل. إذ أن النصوص النادرة المتعلقة به لا تعطي أيّ توضيح حول هذا الموضوع.

ومهما يكن من أمر فقد وصل الشاب يوسف إلى اسطنبول وهو يبلغ من العمر حوالي أربع أو خمس عشرة سنة حسبما ذكره مترجم حياته الشيخ ابن أبي الضياف، أي حوالي سنة 1777 أو 1778. وما لبث، بفضل حدّة ذكائه وسموّ طبائعه، أن استرعى انتباه سيّده الجديد الذي كان رجلاً عادلاً وطيّباً، فعامله معاملة إنسانية واعتنى بتربيته اعتناءً خاصاً.

إلّا أن إمكانات ذلك التاجر الطيّب قد كانت محدودة، في حين يمثّل القيام بشؤون مملوكة حملاً ثقيلاً بالنسبة إليه، وذلك بالرغم ممّا كان يقدّمه إليه الشابّ من خدمات.

وبناءً على ذلك فقد فكّر في التخلّص منه في أقرب وقت وظلّ ينتظر الفرصة السانحة لبيعه بأغلى ثمن إلى هاوٍ أولى منه من هواة المماليك. ولم يدم انتظاره طويلاً. ذلك أنّ علي باي صاحب المملكة التونسية، الذي تدهورت صحته في أوائل سنة 1781 وأدرك خطورة الداء الذي بدأ ينخر جسمه منذ بضع سنوات، قد قرّر اتخاذ ما يلزم من الإجراءات «حتى ينتقل الحكم بعد وفاته إلى ابنه حمّودة بدون نزاع». وتبعاً لذلك فقد تولّى ابنه القضاء مكانه بتكاليف منه، وتمكن من التمتع بجميع السلطات والصّلاحيات المخصّصة عادةً للباي الجالس على العرش دون سواه.

ولم يكن أحد في البلاط يشكّ فيما تكتسيه تلك التدابير من معنى، ولا في الأسباب التي دعت الباي إلى اتخاذها.

ولئن استعدّ كثير من كبار الدولة لمغادرة البلاد، خشية حصول اضطرابات خطرة عند وفاة الملك واجتناباً لما قد تكون لها من انعكاسات، فإن البعض الآخر، ممن كانوا أقلّ عرضة للخطر أو أكثر مهارة، بعد ما لاحظوا رسوخ سلطة حمودة باشا، صاحب المملكة التونسية المقبل وتوسّموا

فيه الخير، قد أسرعوا إلى التقرّب إليه، وذلك إن لم يكن للحصول على تقديره فعلى الأقل لاتّقاء مناهضته المحتملة.

ومن بين هؤلاء، نجد القايد بكار الجلولي الذي كان يشغل آنذاك خطة والي صفاقس، حيث أنه توقّع قرب ارتقاء الأمير الشاب إلى العرش. وبناء على ذلك، فقد أرسل إلى اسطنبول أحد خدمته المخلصين لشراء بعض المماليك قصد إهدائهم إلى الأمير. وقد شاءت الصدف أن يكون الشابّ يوسف من بين المماليك الذين اشتراهم مبعوث الجلولي لحساب مخدومه. وأثناء الرحلة البحرية الطويلة والكثيرة الأحداث بين اسطنبول وصفاقس، تسنّى لمؤتمن القايد التونسي أن يلاحظ الشبّان المرافقين له وعلى وجه الخصوص يوسف الذي استرعى انتباهه من أوّل وهلة بما كان يتميّز به من رصانة ووقار وحنكة. وتبعاً لذلك، فما إن وصل إلى صفاقس في أواخر سنة 1781، حسب الاحتمال، حتى أسرع إلى إحاطة مخدومه علماً بالأمر.

***

ولقد ابتهج القايد الجلولي بهذا الكسب الثمين، ولكنه أراد قبل إهداء الشابّ الأجنبي إلى الأمير، أن يدرّبه على لغة البلاد وعاداتها. فقرّر أن يتمّ ذلك على عين المكان بصفاقس. حتى يتمكن من السهر بنفسه على تدريب يوسف والاطلاع على ما سيحرزه من تقدّم. وقد كان ذلك التقدم سريعاً وحاسماً. فلم تكد تمرّ بضعة أشهر على وصول الفتى إلى صفاقس حتى نقل إلى قصر باردو وسلّم إلى رئيس المماليك لإلحاقه بخدمة الأمير حمّودة باشا. وهكذا وجد الشاب يوسف نفسه في ذلك القصر محكوماً عليه في الظاهر بأن يعيش كأمثاله من المماليك حياة ملؤها الرتابة والبطالة. وما عليه إلّا أن ينتظر بأناة فرصة سعيدة تلفت إليه انتباه الأمير. ولكن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يتلاءم مع مزاجه. ذلك أنّ ما كان يتميّز به منذ ذلك الحين من طموح فائق ورغبة ملحّة إلى العمل وشعور عميق بمؤهلاته، لم يكن ليسمح له بالانتظار إلى ما لا نهاية له. وبناء على ذلك، فما إن سنحت له الفرصة بمخاطبة

الأمير حتى التمس منه تشريفه بالسماح له بمصاحبته خلال تنقلاّته عبر الإيالة التونسية على رأس المحلّة لاستخلاص الضرائب، كما التمس منه تكليفه بأن يتقدّم الموكب الرسمي، رافعاً الرمح، الذي هو رمز السلطة الملكية. ولكن خاب ظنّه لأن الأمير لم يستجب إلى طلبه. ومع ذلك فقد تمكّن من مرافقته كبقيّة المماليك، منتظراً الوقت المناسب لتقديم طلبه من جديد.

وتمرّ الأيام بسرعة دون أن يظفر الفتى بسبب من الأسباب المعقولة لمخاطبة مخدومه مرّة أخرى. وبدأ صبره ينفذ، إلى أن لاحظ ذات يوم الشيخ الوقور حمودة بن عبد العزيز[2] داخلاً إلى خيمة الأمير ليعرض عليه بعض الوثائق قصد وضع خاتمه عليها.

وعندما همّ حمودة باشا بالقيام بذلك العمل، التفت فجأة إلى يوسف الذي كان واقفاً بالقرب منه وسأله على البديهة هل يستطيع الاضطلاع بتلك المهمة على أحسن وجه. وعندما ردّ بالإيجاب أقعده الأمير بجانبه ومدّ له الخاتم قائلاً: «من الآن فصاعداً، كلّما عرضت عليّ وثائق، ستتولى أنت وضع خاتمي عليها». وبذلك تحققت آمال المملوك الشابّ وأصبح بإمكانه الاتصال المباشر بالأمير في كل آن وحين، كما أصبح من السهل عليه أن يحظى بثقة مخدومه ويهيّىء شيئاً فشيئاً، ولكن بثبات، ارتقاءه إلى أعلى مناصب الدولة.

وفي انتظار اليوم الموعود، استغلّ يوسف وجوده ضمن المحلّة لدراسة شؤون البلاد وأهلها والتدرّب على الأساليب الإدارية الجاري بها العمل آنذاك واكتساب تلك الخبرة التي لا يمكن أن يوفّرها له إلا الاطّلاع على الأوضاع الاجتماعية والواقع اليومي بالبلاد، والحصول على تلك التجربة التي سوف يجني ثمرتها عندما سيتحمّل فيما بعد مسؤوليات الحكم. كما لم يغفل

---

(2) الوزير حمودة بن عبد العزيز: مستشار الباي وصاحب كتاب «التاريخ الباشي» (مخطوط)، في مدح الباشا علي باي الحسيني.

انظر ترجمته في «الإتحاف» ج 7 من صفحة 22 إلى صفحة 24.

حمودة باشا من جهته عن ملاحظة ذلك المملوك، وقد أثّر فيه من أوّل وهلة ما كان يبدو عليه من علامات العزم ورباطة الجأش والتفاني، وشعر بعطف متزايد يقرّب إليه ذلك الفتى الغريب أكثر فأكثر. وبدأت تخامر فكره منذ ذلك الحين الرغبة في استغلال مؤهلات خادمه الجديد في أقرب فرصة ممكنة. فأبدى نحوه من الاهتمام والتشجيع ما جعل الفتى المتيقّن من ملكاته والواثق بمصيره، لا يشكّ أية لحظة فيما يترقبه من مستقبل زاهر.

وعندما خلف الأمير حمودة باشا والده يوم 13 جمادى الثانية 1197 (27 ماي 1782) على العرش الحسيني الذي كان من المفروض أن يرجع بحكم القانون لابن عمّه محمود الأكبر منه سنّاً، إلّا أن سياسة علي باشا الثابتة والماهرة قد ضمنته له بدون أخطار، وذلك بالرغم من الوعود المقدّمة والعهود الملتزم بها رسميّاً، قلت عندما خلف حمّودة باشا والده، كان أوّل همّه تكليف خادمه المفضّل بمهمّة السهر شخصياً على إعادة تنظيم الإدارة الجهوية بالمملكة وانتداب العمّال (ولاة الأقاليم) ومراقبة إدارتهم مراقبة مشدّدة، لاجتناب ما عرف به أولئك الممثّلون للسلطة المركزية من تجاوزات وإخلال بالواجب، مما أثار بحقّ غضب الأهالي.

ولقد عكف الوزير الجديد ـ إذ أن المهمة المكلف بها هي بمثابة وزارة الداخلية بدون أن تحمل ذلك العنوان ـ عكف بدون تأخّر على الاضطلاع بتلك المهمّة الدقيقة والمعقّدة آنذاك، وبفضل ما أظهره من ثبات وكدّ في القيام بعمله، توفّق إلى إعادة شيء من النظام إلى المصالح الجهويّة التي كانت تسير من قبل في كنف الإدارة المطلقة والإهمال التامّ، وتمكّن من حمل جميع الناس على احترام السلطة التي لا يتسنّى بدونها لأية حكومة فرض تعليماتها ولا الاضطلاع على الوجه الأكمل بالمهمة التي تمثّل السبب الأساسي لوجودها، ألا وهي ضمان الأمن والعدل والسلم لجميع المتساكنين.

ومن ناحية أخرى فإن حمودة باشا، وهو الأمير المتبصّر والمطلع على

حقائق الأمور والحريص أوّلاً وقبل كلّ شيء على التمتّع من غير إزعاج بالسلطة التي لم ترجع له إلا بفضل ما أظهره ابنا عمّه[3] من سلبيّة واستسلام، لم يغفل عن كلّ ما من شأنه أن ينسيهما مرارة ذلك الإقصاء غير الشرعي.

فقد بالغ في إظهار آيات المودّة والعطف نحوهما وأغدق عليهما من ضروب المجاملة والتكريم ولبّى لهما من الرغبات ما جعلهما معجبين بتلك المكارم، لا همّ لهما سوى التقرّب إلى ذلك العاهل الذي تثير خصاله الحميدة الإعجاب والاحترام حتّى من قِبل ألدّ خصومه.

وعندما تخلّص من كلّ ما من شأنه أن يشغل باله من هذه الناحية، استطاع تكريس كامل جهوده لتدبير شؤون البلاد التونسية التي أحبّها حبّاً جمّاً وما زال أهلها إلى يومنا هذا يشيدون بذكره، باعتباره أحسن ما عرفته بلادهم من ملوك، لما كان يتحلّى به من تبصّر وحسن تدبير وحبّ للعدالة والإنسانية.



ولقد جدّ في أوائل سنة 1792 حدث غير منتظر سوف يعزّز جانب الوزير الشابّ ويسمح له بإبراز ما يتميّز به من خصال الرجل المفاوض ومهارة الدبلوماسي المحنّك، الأمر الذي سيزيد من حظوته لدى الباي ومن نفوذه في البلاط الذي يحتلّ فيه مكانة مرموقة. ذلك أن أحد المغامرين، يدعى علي برغل قد استولى بغتة على الإيالة الطرابلسية وأطرد منها قادتها الشرعيّين، علي قرمانلي وابنيه. فقرّر حمودة باشا التدخل في شؤون القطر المجاور لإرجاع الأمراء المخلوعين واسترداد جزيرة جربة التي استولى عليها علي برغل بواسطة أحد مساعديه. وقد جرت تلك العملية التأديبية التي عهد بها الباي إلى وزيره الأكبر مصطفى خوجة، بمنتهى السرعة. فما إن وصل القائد

(3) محمود وإسماعيل ابنا محمد الرشيد باي.

التونسي إلى مدينة طرابلس حتى «ثار أهلها وأطردوا علي برغل ووضعوا أنفسهم تحت سلطة أمرائهم الشرعيّين».

إلّا أنّ هذا الانتصار السريع الذي لم يكلّف الجيش التونسي أية خسارة «حيث إنه لم يطلق عياراً نارياً واحداً»، قلت إن هذا الانتصار الذي تحقق خلال جولة عسكرية بسيطة قد أثّر تأثيراً كبيراً في نفوس التونسيين وأثار على وجه الخصوص استياء حكومة الجزائر التي لم تكن لتتحمّل بسهولة مظاهر استقلال الإيالة التونسية المعتبرة في نظرها بمثابة المقاطعة، وكانت ترى أنّ من واجب تلك الإيالة، إن لم يكن تلقّي ما تصدرها لها من توجيهات، فعلى الأقلّ اجتناب كل ما من شأنه أن يخدش كبرياء جارتها المخطرة.

وعلى هذا الأساس، فإن مبادرة حكومة باردو، رغم ما اكتسته من صبغة شرعية، إذ أن ما أوحى بها إليها إنما هو الحرص على صيانة حرمة التراب التونسي من تعدّيات مغامر جسور، إن تلك المبادرة كان لا بدّ لها أن تثير حساسيات الجزائريّين وأن تزعج أيضاً الباب العالي الذي لم يُطلَب رأيه حول ذلك الموضوع من قبل، وربّما كان لا يوافق على ذلك التدخّل الذي قد يعتبره في غير محلّه، خاصّة وأنّ حمودة باشا، إمّا من باب التهاون أو من باب مجرّد السهو، لم يوجّه إلى حدّ ذلك التاريخ تهانيه وهداياه إلى السلطان سليم الثالث بمناسبة ارتقائه إلى العرش العثماني، وذلك وفقاً للتقاليد الجاري بها العمل والمتّبعة بكلّ دقّة منذ تأسيس الدولة الحسينية. فمن اللازم حينئذ تدارك هذا الخطأ المنذر بالخطر. وفي الحين عهد الباي بتلك المهمّة إلى أقرب المقربين إليه، ألا وهو يوسف صاحب الطابع.

وقد كانت مهمّة المبعوث التّونسي مزدوجة، فهو مكلّف من جهة بتبرير تدخّل الباي في الشؤون الطرابلسية ومن جهة أخرى بالسعي إلى اكتساب ثقة الباب العاهل التي زعزعتها بصورة جدّية تصرفات حكومة الجزائر، حيث كانت تسعى إلى إظهار العاهل التونسي بمظهر الموالي الذي لا غاية له إلا

قطع ما تربطه بالامبراطورية العثمانية من علاقات ضعيفة، وذلك في أوّل فرصة ممكنة.

إلاّ أن ما كان يتحلّى به يوسف صاحب الطابع من حنكة وقدرة على الإقناع وحصافة، قد مكّنه من إحباط جميع المؤامرات التي حاكها خصوم بلاده وتسوية الخلافات مع الباب العالي وإرجاع الأمور إلى نصابها. ذلك أن الحكومة التركية لم تقتصر فحسب على تزكية موقف حكومة باردو الموالي لها، بل إنها أوفدت مبعوثاً لتقديم هدايا ثمينة للعاهل التونسي وإبلاغه تمنيات السلطان بالازدهار لعهده والسعادة لمملكته.

وعندما رجع يوسف صاحب الطابع إلى تونس أبى الأمير إلاّ أن يستقبله بنفسه في موكب غير معهود للتعبير له عن رضاه عما أسفرت عنه مهمته من نتائج غير متوقعة. ولعلّه قد أراد بذلك أن يدرك الجميع ما يحظى به وزيره لديه من تقدير وما يعيره من أهمية لخبرته وخصاله التي هي خصال رجل الدولة المتبصّر والناجح في مبادراته على حدّ السواء.

وبالطبع فقد فكّر فيه حمّودة باشا بعد ذلك ببضع سنوات، عندما لبّى داعي ربه الوزير الأكبر مصطفى خوجة وأصبح من الضروري اختيار أحسن خلف لخير سلف.

وفي هذا المنصب الجديد، سيظهر يوسف صاحب الطابع مرة أخرى ما يتحلّى به من خصال قوامها النظام والمنهجية، وهي الخصال التي أفلح فيها دوماً وأبداً، كما سيظهر ما يتميّز به من اعتدال لا يخلو من حزم ومن حنكة فائقة، تلك السجايا التي جلبت له تقدير وعطف كلّ من اتصلوا به بموجب وظائفهم أو مصالحهم من أروبيين وتونسيين، وهكذا سيتولّى بالاتفاق مع مليكه الإشراف بنجاح على المفاوضات الدبلوماسية وتدبير الشؤون الداخلية للبلاد. وقد كانت كلمته هي المسموعة دوماً وأبداً، لأنّها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا المصلحة العامة، دون سواها، الأمر الذي كثيراً ما جلب

لحكومة باردو العديد من المضاعفات الخارجية أو الاضطرابات الداخلية المنذرة بالخطر.

وكما لو أن جميع هذه المشاغل لم تكن كافية لاستيعاب نشاطه الفياض، فقد وجد من الوقت ما مكّنه من الاهتمام بالتعليم وأعمال البرّ والإحسان. من ذلك أنه قد أحدث من ماله الخاصّ عدداً كبيراً من الكتاتيب وأسّس المدارس المخصّصة لإيواء فقراء الطلبة وأنفق على المستشفيات بتونس وصفاقس ورصد أموالاً طائلة لإغاثة كلّ الذين دفعهم البؤس إلى الاستنجاد به ومساعدة الفقراء الذين منعتهم كرامتهم وتعفّفهم من مدّ أيديهم، ممّن يشير بهم عليه حرفاؤه. كلّ ذلك في كنف التستّر التامّ.

ولقد أثرى الرجل، لا من وظائفه بل من تجارته، إذ كان يعرف كيف يجمع بمهارة بين الوظيفة الدولية والتجارة المربحة. وبفضل ذلك استطاع أن ينفق بلا حساب وأن يطلق العنان لعواطفه الإنسانية السخية دون أن يستنفذ خزانته التي تملأها بدون انقطاع معاملاته المتجدّدة والموفّقة. ذلك أنه لم يكن أيّ شيء أحبّ إليه من تسديد ديون أحد الحرفيّين الصغار أو تجهيز فتاة فقيرة أو يتيمة أو إرجاع مسكن مرهون إلى صاحبه البرجوازي أو الإنفاق على أطفال صغار لم تستطع أمهم الأرملة أو المشرّدة القيام بشؤونهم.

إلاّ أنّ كلّ هذه الأعمال الرامية إلى إغاثة المنكوبين ومواساة البؤساء، لئن جلبت ليوسف صاحب الطابع عدداً لا يحصى من الأنصار ضمن جميع فئات المجتمع، ومكّنته من الحصول على رضى العلماء والمثقفين وأضفت على اسمه نعتاً أصبح لا يُعرف إلاّ به وهو «أبو المحاسن»، فإنها قد أثارت ضدّه موجة من البغضاء والغيرة لا يمكن القضاء عليها بسهولة. إلا أنّ ارتقاء ذلك الرجل الغريب بشكل مدهش، وما اكتسبه من حظوة لدى الباي وما حقّقته له خبرته وكرامته من نفوذ لا جدال فيه لدى الأهالي، وما أحرزته جميع مشاريعه من نجاح باهر، وما كان يتمتع به كلّ عمل من أعماله من حظّ سعيد إلى حدّ لا معقول، كلّ ذلك لا بدّ أن يثير سخط تلك البطانة التي تنتظر

بفارغ الصبر الرجوع إلى عهد الانحلال والإرادة المطلقة والإخلال بالواجب، ولكنّ وجود صاحب الطابع على رأس الحكومة قد أرغمها على كظم غيظها بدون ضوضاء.

ومن بين جميع أولئك الحانقين، كان هناك شخص قد تميّز بشدّة حقده وكرهه للوزير، ألا وهو العربي زروق. وهو رجل ينحدر من أسرة وجيهة بباجة، استطاع بمحض الصدفة أن يبلغ أعلى المراتب في السلّم الاجتماعي. فهذا الشخص غير المؤهّل للاضطلاع بما يطمح إليه من مهامّ، قد كان من ألدّ وأخطر خصوم يوسف صاحب الطابع. ذلك أنه بفضل مصاهرته للعائلة المالكة وارتباطه ببعض العائلات البرجوازية وعلاقاته مع عدد من ذوي الحول والطول داخل البلاد، كان يسعى بكلّ ما أوتي من قوّة إلى تشويه سمعة الوزير الشهير التي لا تشوبها شائبة، وذلك كذباً وبهتاناً، ويحاول ما استطاع إلى ذلك سبيلاً إثارة العراقيل في طريقه وتدبير المؤامرات ضدّه. ولكن بالرغم مما أصيب به من خيبة أمل، لأنه لا يمكن لأيّ كان أن يزعزع ثقة الأمير في وزيره، فإنه لم يكن يتخلّى مؤقتاً عن الصراع إلاّ ليستأنفه من جديد بأكثر حدّة من قبل.

على أنّ يوسف صاحب الطابع الذي لم تكن تخفى عنه مؤامرات خصومه، وقد كان يعرفهم حقّ المعرفة ويعلم ما هم قادرون عليه، قلت إن يوسف صاحب الطابع الذي كان يتمتع آنذاك بنفوذ مطلق ويستطيع القضاء عليهم لو تعلقت همته بذلك، لم يقم بأدنى حركة لإزعاجهم. بل يبدو أنه لم يعر أية أهميّة لتصرّفات تلك العصابة الحقيرة التي لا تمثّل في نظره أيّ خطر، لا سيما وقد كان آنذاك منشغل البال بما يهدّد أمن البلاد من أحداث على غاية من الخطورة.

ذلك أن الحرب المؤجّلة منذ أمد بعيد قد اندلعت في سنة 1807 بين الجزائريّين والتونسيّين. وانهزم الجيش التونسي في مدخل مدينة قسنطينة وتقهقر فجأة إلى الحدود وتحوّل انسحابه إلى هزيمة نكراء. ولما بلغ الخبر

إلى حمودة باشا ذعر من خطر الاجتياح الذي يهدّد بلاده، فجهّز بمنتهى السرعة جيشاً جديداً وعهد بقيادته إلى وزيره الأكبر الذي تحوّل بين عشيّة وضحاها إلى قائد عسكري. ولكنه أظهر من خصال القيادة والزعامة ما حقق له الانتصار الباهر على الجزائريين وتحرير البلاد من المعتدين.

وعندما رجع على رأس الحكومة لم يفكر في خصومه أو يكاد، لأنه كان مهتمّاً بمشاكل أهمّ من ذلك بكثير، شغلت كل باله. فبالإضافة إلى أعمال البرّ والإحسان، وأبرزها الجامع الفخم الذي يحمل اسمه[4]، سيكرّس كلّ جهوده للنهوض باقتصاد البلاد. وتحقيقاً لتلك الغاية. فقد شجّع أرباب الحرف ودعّم الصناعات المحلية الصغرى وساعد التجارة. وبفضل ما اتخذه من إجراءات حمائيّة مناسبة وما أبرمه ببراعة من اتفاقيات مع الدول الأجنبية، استطاع أن يحقّق للبلاد التونسية ازدهاراً كانت قد فقدته منذ أمد بعيد.

***

هذا وإنّ كلّ تلك الأعمال ذات المصلحة العامّة وكلّ تلك الخدمات المقدمة إلى البلاد وكل تلك الخيرات الموزّعة على العباد، قد زادت في شهرة الوزير الأكبر وقوّت من نفوذه، إلى حدّ أنه عندما توفي حمودة باشا فجأة يوم 15 سبتمبر 1814، استغلّ، بدون أن يخشى التعرض لأيّ خطر، حالة الهلع التي استولت على الأمراء وكبار الدولة المجتمعين في القصر، واقترح عليهم تنصيب الأمير عثمان باي شقيق الملك الراحل، على العرش الشاغر، رغم ما تقتضيه التقاليد والعدالة. ثمّ أسرع إلى مبايعته رسميّاً رغم ما أظهره المعني بالأمر من تردّد.

ولكن لم يُبْدِ أيّ أحد من الحاضرين أدنى اعتراض على هذا الاختيار غير المتوقّع. وتقدّم جميع الأمراء وكبار الدولة الواحد تلو الآخر لمبايعة الملك الجديد.

(4) المعروف باسم: جامع صاحب الطابع أو جامع الحلفاوين، انظر تاريخ ذلك الجامع في «تاريخ معالم التوحيد»، تأليف محمد بن الخوجة. الطبعة الثانية - بيروت. 1985.

إلّا أنّ ارتقاء عثمان باي إلى العرش بطريقة لا تصدّق، لئن اعتبره بعض الناس مجرّد تغيير في نظام الحكم ولم يبالوا به، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى الأمير محمود باي الذي أُقصِي للمرّة الثانية، ولا بالنسبة لأبنائه وأقربائه الذين كانوا ينتظرون جلوسه على العرش. ذلك أنّ هؤلاء لم يغفروا لوزير حمودة باشا تصرّفه الطائش وسيبذلون قصارى جهدهم للانتقام من ذلك الوزير المخلص أكثر من اللازم لفرع العائلة المالكة الأصغر، وسيحاولون الاستيلاء على الحكم الراجع بقوّة القانون للأمير المنتزع منه.

وسيستفيدون وفق المراد ممّا ارتكبه الملك الجديد من أخطاء، تحت تأثير ابنيه، وهو رجل ضعيف الإرادة ومنهوك القوى. كما سيستغلّون المؤامرات المدبّرة بغير مهارة والمكشوفة قبل الأوان.

ذلك أنّ الأميرين صالح وعلي المنشغلي البال بصحّة والدهما، ولهما الحقّ في ذلك، لا يمكن لهما النظر بدون تخوّف إلى الأمير محمود وهو واقف على عتبة العرش يتهيّأ للارتقاء إليه بعد وفاة الباي الجالس عليه.

فقرّرا التخلّص منه مهما كانت التكاليف وأخذا في الحين يبحثان عن سبب لإلقاء القبض عليه. ولمّا تعذّر عليهما ذلك اقترحا على والدهما انتزاع الدّار التي يشغلها بالقصر، لوضعها على ذمّة إحدى محضيات الباي، معتمدين على ما سيبديه من معارضة محتملة لحمل الباي على القضاء عليه. ولكن أمر المؤامرة قد انكشف وبلغ خبرها إلى الأمير محمود الذي كان إلى حدّ ذلك التاريخ يمانع في الاستجابة إلى طلبات ابنيه وأنصاره الملحّة، وقد كانوا يحثونه على التحرك. وعندئذ قرّر أن يسبق الأحداث ويحاول، عن طريق هجوم مفاجىء، الاستيلاء على ذلك الحكم الذي يخشى أن يفلت من بين يديه للمرة الثالثة.

وقد حصلت الفاجعة في الليلة الفاصلة بين 20 و21 ديسمبر 1814. حيث فوجىء عثمان باي وهو على فراش المرض، فقاوم مغتاليه بدون جدوى

مدّة بعض لحظات وبعد ذلك بقليل، لفظ أنفاسه الأخيرة تحت تأثير الضربات المسدّدة إليه.

وعندما علم الأميران صالح وعلي أنّ المتآمرين قد استولوا على القصر، لاذا بالفرار وهربا إلى حلق الوادي ركضا على صهوة جواديهما. فاقتفى أثرهما ابن عمهما حسين باي وتمكّن من الالتحاق بهما، وأمر بقطع رقبتيهما بمحضره.

وبذلك انقرض الفرع الأصغر من العائلة الحسينية وانتقل الحكم إلى الفرع الأكبر الذي كان قد انتُزِع منه منذ عهد علي باي.

ولقد كان ممّا لا بُدّ منه أن تثير تلك الثورة السريعة والعنيفة بعض الهواجس الأليمة في نفس يوسف صاحب الطابع الذي شاهدها من بعيد شيئاً ما، ولكنه لم ينزعج منها قطّ.

ذلك أنّ الأجل المحتوم الذي وافى الأمير عثمان باي المسكين في ظروف مفجعة، وقد عجّل يوسف صاحب الطبع بموته بلا تعمّد حينما رفعه إلى أعلى مقام، رغم مقتضيات المنطق والإنصاف، وأن القضاء على عائلة سيّده المحبوب التي عرّضتها مبادرته الصادرة بلا رويّة لشدّة حقد أعدائها، إنّ كل تلك الأحداث المحزنة التي لا يذكرها صاحب الطابع إلّا واستولت عليه اللوعة والأسى، كان لا بدّ أن تؤول به طبعاً إلى التفكير في التخلّي عن الحكم والركون إلى العزلة، عسى أن تنسيه هموم الحياة الرسمية واضطراباتها. ويؤكد والد الشيخ ابن أبي الضياف[5] أنه فكّر فعلاً في ذلك الاحتمال وعبّر للمقرّبين إليه عن رغبته في مغادرة البلاد التونسية والالتجاء إلى المشرق حيث من المفروض أن تضمن له هناك ثروته وسمعته حياة كريمة وهادئة.

ولكنّه فضّل ويا للأسف الاستماع إلى نصائح من طلبوا إليه البقاء

(5) «الإتحاف» ج 3 (الطبعة الثانية) صفحة 126.

بتونس. وقد كان ذلك أكبر خطأ ارتكبه في حياته.

إلّا أنه ـ والحقّ يقال ـ قد ابتعد مدّة من الزمن عن شؤون المملكة، في انتظار ما ستمليه عليه الأحداث من سلوك. ولكنّ العهد الجديد، رغم أنّه كان وليد ثورة دامية، لم يتسبّب في أيّ اضطراب مخطر ولم يكن له أيّ تأثير يذكر في البلاد. كما أنّ محمود باي، بالرغم عن بساطته وبعده عن شؤون السياسة، لم يكن يفتقر إلى شيء من التبصّر. فلم تكن لتخفى عنه قيمة وخصال الرجل الذي قدّم جليل الخدمات إلى المملكة والعائلة المالكة. لذلك لم يتأخّر عن إقرار الوزير الأكبر في منصبه. وما لبث يوسف صاحب الطابع أن أصبح يتمتع لدى الباي الجديد بحظوة تضاهي ما كان يتمتع به من حظوة لدى الباي الراحل، وصار له تأثير بعيد على شؤون الدولة مثلما كان الأمر من قبل.

إلّا أنّ هذه الحظوة اللاّمحدودة لا بدّ لها أن تثير حسد المتملّقين والطمّاعين وحقدهم. وبالفعل فقد عمد عدد كبير من حاشية الباي إلى تدبير مؤامرة في الخفاء للقضاء على الوزير الأكبر. وكان العربي زروق المحرّك الأول لتلك المؤامرة والمحرّض عليها. إلّا أنّ مهمة المتآمرين سوف لا تكون من السهولة بمكان. إذ يتعيّن عليهم التغلّب على مقاومة الأمير الذي لم يكن يعير أيّ اهتمام لوشاياتهم الخدّاعة ولم تكن أية محاولة بقادرة على زعزعة ثقته في وزيره الأكبر. فكيف يمكن حينئذ إقناع الباي بأنّ يوسف صاحب الطابع الذي وصل إلى قمّة المجد والنفوذ يستطيع أن يفكّر لحظة واحدة في خيانة سيّده والاستيلاء على عرشٍ قد كرّس حياته لتركيزه والدفاع عنه؟.

ولكنّ عنادهم سيفضي بهم في آخر الأمر إلى التغلّب على تردّد الأمير. ذلك أنّ محمود باي، بعد مدّة طويلة من التردّد، قد قرّر دعوة وزيره الأكبر إلى المثول بين يديه في الحال لتبرير التّهم الموجّهة إليه ومكافحة متّهميه. إلّا أن هذا القرار قد يؤول إلى إحباط مشاريعهم ووضعهم في موقف حرج، لأنه ليس لديهم أية حجة حقيقية لإثبات التهم الموجّهة إلى الوزير. وفي

صورة المكافحة بينهم وبينه، قد يتعرّضون لاتهامهم بالتضليل وربما للعقاب الشديد.

وفي الحين اتخذوا الاستعدادات اللازمة للخروج من هذا المأزق. فبينما كان يوسف الواثق بنفسه يهمّ بالدخول إلى ممرّ مظلم يفضي إلى القاعة التي ينتظره فيها الأمير، إذ تقدّم إليه أحد المتآمرين المدعوّ «أكحل العيون»، وقد كان مختفياً في إحدى زوايا الممرّ، وخاطبه بعبارات بذيئة. «فاغتاظ يوسف من سماع مثل تلك العبارات وانقضّ على خصمه ثم أخرج بسرعة خنجراً من حزامه وسدّد إليه طعنة عنيفة في وجهه».

ولمّا استمع المتآمرون إلى ضجيج المعركة وصيحات رفيقهم، هجموا على الوزير وسدّدوا إليه عدة طعنات بالخنجر، وبعدما أتموا عملهم الحقير توجّهوا جميعاً إلى الباي مصرّحين له بأنهم أنقذوا حياته وعرشه حينما قتلوا منذ حين وزيره الدنيء وهو يدعو الناس إلى الثورة وينادي بخلع سيّده، وذلك بعدما اكتُشِفت مشاريعه الأثيمة.

ورغم أنّ هذه الرواية الكاذبة لم تنطل على الباي الذي أصبح مقتنعاً أكثر من أيّ وقت مضى ببراءة وزيره، فإنه، من باب الحذر، لم يفصح عن مشاعره الحقيقية وتظاهر بتحبيذ ما أبداه السفاكون من حماس وإخلاص مفتعلين.

وكما لو أنهم لم يرووا غليل حقدهم بما فيه الكفاية بقتل خصمهم غدراً، فقد أرادوا التشفّي منه وهو ميّت، وذلك بتعريض جثته لإهانات الهائجين من الرعاع الجهلة.

ولو حصل مثل ذلك في أية بقعة من العالم، لكان يثير الاستياء العام ويتسبّب في الاحتجاجات الصارمة، ولكن هنا - وهو لعمري أمر غريب ومميّز - لم ينبس أحد ببنت شفة، للتنديد بتلك الجريمة الشنيعة أو للتشهير بتدنيس جثة القتيل بتلك الصورة المشينة ولم يتجرأ أحدٌ، لا من البرجوازيين

ولا من العلماء والمثقفين، على الإصداع بكلمة استنكار أو تأسف.

وفي كنف هذا الصمت الرهيب الذي جنح إليه شعب بأسره استولت عليه الدهشة، ارتفع صوت وقور ورنّان، هو صوت الشيخ إبراهيم الرياحي، وقد أبى إلاّ أن يشيد بذكر ذلك المحسن النبيل والرجل العظيم الذي أغدق نعمه على البلاد التونسية بأكملها.

الشيخ إبراهيم الرياحي
(1850 - 1768)
الفقيه والرّحالة والدبلوماسي

كثيراً ما تختار العناية الإلآهية - التي لا يمكن لأيّ إنسان اكتشاف مقاصدها - للقيام بأدوار هامّة، رجالاً لم يهيّئهم أيّ شيء لذلك. وهذا بالضبط ما تمّ لمترجمنا الذي كان من المفروض، باعتبار أصله والبيئة التي عاش فيها في أيام شبابه، أن يقتصر نشاطه وطموحه على الاشتغال بمهنة محترمة لا محالة ولكنها خالية من المغامرات والطوارىء.

فلقد ولد إبراهيم الرياحي بمدينة تستور في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر[1] وتمكّن بفضل ما كان يتميّز به من موهبة وذكاء واجتهاد من اجتياز مختلف مراحل التعليم التقليدي بسرعة والحصول على «الإجازة» التي ستفتح في وجهه أبواب جامع الزيتونة المعمور على مصراعيها.

وبناء على تدرّبه على مختلف علوم عصره وما كان يتمتع به من قدرة نادرة على الاستيعاب، بالإضافة إلى صوته الرنّان والجهوري، فقد أثار من

(1) انظر ترجمة الشيخ إبراهيم الرياحي في «الإتحاف» ج 7 - من صفحة 73 إلى صفحة 82.

أوّل وهلة إعجاب زملائه ومريديه، بما كان يتميّز به من قوة الحافظة، وحدّة الذكاء، وحضور البديهة؛ إذ كان يجيب بسرعة عن كل الأسئلة التي كانت محلّ المجادلات العامة والمناقشات العلمية عصرئذ.

إلاّ أنه بالرغم مما أحرزه من نجاح مبشّر بكل خير، وبالرغم من إقبال الطلبة بأعداد غفيرة على حلقات دروسه، فقد استمرّ يعيش حياة غامضة ومعوزة، في كنف العسر والخصّاصة والحرمان.

وقد أقام في أوّل الأمر مدّة طويلة بمدرسة حوانيت عاشور، ثم انتقل بعد ذلك إلى مدرسة أخرى ليست أرفع منها شأناً، وهي مدرسة بير الأحجار التي عاش فيها ردحاً من الزمن بدون أيّ أمل في تحسين حالته المادّية، بالاعتماد على ما تدرّه عليه دروسه من أجر زهيد.

وبعدما وهنت عزيمته وحُرِم من كلّ الاتصالات المربحة والمشجعة، فكّر بصورة جدّية في الهجرة إلى الخارج والبحث عمّا من شأنه أن يخلصه من الإفلاس الذي أصيب به منذ أمد بعيد. وكان من المفروض أن ينفّذ ما أقرّ عليه العزم، لولا تدخّل الوزير يوسف صاحب الطابع الذي كان يتابع من بعيد خطواته الأولى الموفّقة بجامع الزيتونة، سواء كمدرّس أو كعالم وأديب، وما حققه من تقدّم سريع في الحقل الجامعي. فما إن بلغه ما كان يتخبّط فيه الشيخ من صعوبات، حتى أهدى إليه داراً مجهّزة تجهيزاً كاملاً وتكفّل بنفقات زواجه وعهد إليه بالإضافة إلى ذلك بإلقاء عدّة دروس بجامع الحلفاوين[2] الذي أنفق على بنائه أموالاً طائلة وحبّس عليه عدة أوقاف للقيام بشؤونه.

ولقد زادت تلك الدروس المتمّمة لدروسه بجامع الزيتونة، في سمعة الشيخ الأدبية والاجتماعية، سواء لدى زملائه أو لدى أعيان العاصمة التونسية، وقد كانت تهرع إليها جموع غفيرة من الطلبة للاستماع إليها بشغف

(2) المعروف باسم «جامع صاحب الطابع».

متزايد، إلى حدّ أن الباي حمّودة باشا الذي كان مطّلعاً على كلّ ما يجري بالعاصمة، بواسطة وزيره المخلص، قد قرّر استغلال كفاءة ذلك المدرّس الشاب والبارع بدون تأخّر.

ذلك أنّ سنوات عديدة من الجدب قد أصابت الاقتصاد التونسي في الصميم وأصبحت تهدّد البلاد بالمجاعة وما يتبعها من مصائب وأوبئة. فكلّف الباي الشيخ إبراهيم الرياحي بالارتحال إلى المغرب الأقصى لطلب الإغاثة من العاهل المغربي قصد إنقاذ البلاد من الأخطار المحدقة بها (1818).

ولقد خصّه السلطان مولاي سليمان، الأديب الأريب والعالم الجليل، بكل حفاوة وتبجيل. كما استقبله علماء القرويّين استقبالاً حارّاً، وحظي برعاية كبار أعيان مدينة فاس وفي طليعتهم مؤسّس الطريقة التيجانية التي سيصبح ممثلها بتونس. وبعدما أنهى المبعوث التونسي مهمته على أحسن وجه، قفل راجعاً إلى بلاده، بعدما تأكّد أن مجموعة من السفن المحمّلة بالحبوب تسير في اتجاه إفريقية المتعرضة لأقسى المحن.



وبعد رجوعه إلى تونس استأنف الشيخ إبراهيم الرياحي نشاطه المعتاد، موزّعاً أوقاته الهنيئة نسبياً، بين دروسه وأبحاثه الأدبية وتبادل الرسائل مع زملائه القرويّين، الحريصين على التباحث معه حول بعض المسائل الفقهية أو الدراسات القرآنية التي كانت تستأثر باهتمام النخبة المثقفة الإفريقية.

إلّا أن تلك الفترة التي دامت حوالي عشرين سنة لم تكن خالية من الأحداث الهامة الشديدة الأثر في الحياة السياسية والاجتماعية بتونس. ولكنّ ضيق المكان لا يسمح لنا ـ كما كنا نشتهي ـ بالتوسع في سرد الأحداث التي شهدتها بلادنا آنذاك.

وعندما ارتقى إلى العرش الأمير مصطفى باي خلفاً لشقيقه حسين باي

الثاني[3]، تولّى الشيخ إبراهيم الرياحي خطة باش مفتي، أي رئاسة المذهب المالكي الذي تنتمي إليه أغلبيّة السكان التونسيّين.

وبتلك الصفة كان يرأس بالاشتراك مع نظيره الحنفي جلسات المجلس الشرعي الذي كان يجتمع كلّ أسبوع بقصر باردو بحضور الباي.

وبسبب ما عرف به الشيخ من سرعة الغضب وحدّة ردود الفعل تجاه كلّ من يعارضه، أصبح يسيّر مداولات ذلك المجلس العلمي بحسب هواه. وكان لا يقبل أية مناقشة لآرائه، إلى أن عارضه ذات يوم أحد قدماء تلاميذه، القاضي المالكي والفقيه الشهير، الشيخ محمد البحري الذي رفض نظرية شيخه حول قضية إرث. وعندما لم يتمكن في الحين من التغلب على عناده، استشهد في الجلسة الموالية على رؤوس الملإ بالنصوص الفقهية المفنّدة لتلك النظرية[4].

فتأثر الشيخ الرياحي شديد التأثر بتلك الواقعة التي رأى فيها مسًّا بكرامته واعتبر أنه لا سبيل إلى التخلص ولو بصورة وقتية من تلك الإهانة التي لا تُحتمَل إلا بالارتحال إلى الخارج. وبعدما اتخذ ذلك القرار تحصّل على رخصة لأداء مناسك الحجّ. فأبحر بعد ذلك بمدّة قليلة متوجّهاً نحو المشرق، ونزل بالإسكندرية ومنها تحوّل رأساً إلى القاهرة، وقد سبقته إليها سمعته كعالم مفسّر وفقيه متفوّق وأديب حاذق. ولم يجد أيّة صعوبة للاتصال بعلماء مصر الذين تسابقوا إلى الترحيب به وطلبوا إليه بإلحاح أن يلقي بعض المحاضرات بجامعة الأزهر، حول مواضيع يختارها هو بنفسه. فلم يتردّد عن تلبية تلك الدعوة وعيّن لهم في الحين تاريخ افتتاح تلك المحاضرات. وقد أعجب الجميع بفصاحته وتبحره في العلم وحسن إلقائه، وأقبل علماء الأزهر الشريف على التقرب إلى الزائر الجليل للحصول على مودّته والتشرّف

(3) ارتقى الأمير مصطفى باي إلى العرش في 20 ماي 1835.

(4) انظر تفاصيل تلك الخصومة في «الإتحاف» ج 8. طبعة 2 من صفحة 270 إلى صفحة 271.

باستقباله في بيوتهم خلال إقامته بعاصمة الخديويّين البديعة.

***

ولم يبق الشيخ إبراهيم الرياحي مدّة طويلة في مكّة المكرمة التي تحوّل إليها فيما بعد والتقى فيها بمناسبة موسم الحجّ بعدد من الشخصيات المرموقة القادمة مثله لأداء مناسك الحجّ، ويبدو أن الاتصالات التي أجراها أثناء إقامته بأمّ القرى لم تدم طويلاً، بالرغم من حرصه الشديد على تبادل الانطباعات ووجهات النظر مع زملائه حول المسائل التي تهم الأمة الإسلامية. ذلك أنه كان يرغب في الوصول إلى المدينة المنوّرة في أسرع وقت ممكن، لا فحسب لاستحضار ماضي الدين الإسلامي المجيد والارتواء من منابعه الفياضة التي لا تنضب، بل أيضاً وعلى وجه الخصوص لانتهاز فرصة زيارة الروضة النبوية الشريفة والتعلّق بالسياج الذهبي المحيط بها، للتوسّل بالنبي ﷺ، حتى يسلّط الله على تلميذه الجحود والمخاصم، عقاباً رادعاً وسريعاً. وقد ألقى دعاءه المنظوم شعراً بصوت متأثر[5]، ثم تراجع إلى الوراء موقناً بأن الله سيجيب دعاءه.

وبعد ذلك قفل راجعاً إلى بلاده. وعندما نزل بحلق الوادي علم على التوالي بوفاة الأمير مصطفى باي وموت الشيخ محمد البحري. ويمكننا أن نتصوّر بدون عناء ما كان لتلك الأحداث من تأثير في الجمهور الشديد الحساسية، بالنسبة لكل ما له مساس بخوارق العادات، وما استقبل به من خشية مشوبة بالاحترام، ذلك الرجل الذي يستطيع تسليط مثل تلك الآفات المهولة على كل من يدعو عليه بالشرّ.

فلقد حظي بتبجيل لا يخلو من خوف، سواء من قِبَل الأوساط الرسمية أو

(5) طالع القصيدة:

إليك يا رسول الله جئت من البعد ... أبثك ما في القلب من شدة الوقد

إلى أن يقول:

ألا يا رسول الله هذا تذلّلي ... إليك، فخذ بالثأر يا منتهى قصدي

من قبل الأمير أحمد باي الأول الذي خلف أباه على العرش. وشعوراً من الشيخ بما أحرزه من حظوة بأدائه لمناسك الحج وما تبع ذلك من أحداث، فإنه لم يتردّد عن استغلال ذلك الخوف الذي كانت ترتعد منه فرائص جميع الناس، لفائدة طموحاته.

***

وليسمح لنا القارىء الكريم بعدم التوسّع في ذكر الأحداث التي شهدتها الإيالة التونسية خلال الفترة الفاصلة بين رجوع الشيخ إبراهيم الرياحي من البقاع المقدسة، والأسباب الخفية أو الظاهرة التي دفعت الباي إلى تكليفه بمهمة جديدة ودقيقة بتركيا، ليطلب من الباب العالي إعفاء بلاده من دفع الأربعة ملايين ريال المطالبة بتسديدها كلّ عام إلى الخزينة العثمانية بعنوان التبعية.

***

ولقد كانت اسطنبول عاصمة الامبراطورية العثمانية ومقرّ خليفة الرسول ﷺ، منذ عدة قرون قبلة أنظار جميع الزائرين من كافة أنحاء العالم الإسلامي، كما كانت تأوي كبار الشخصيات المرموقة في ميدان العلوم والمعارف. وبناء على ذلك فسيجد بها مبعوث تونس الخارق للعادة عدداً كبيراً من الرجال والمؤسسات، بما فيه الكفاية لإشباع رغبته للاطلاع وإشفاء تعطشه للمعرفة.

وسوف لا نطيل الحديث حول ما خُصَّ به مواطننا الشهير من حفاوة وتبجيل. ولنكتف بالإشارة إلى اتصاله في الحين بسامي السلطات التركية، وعلى وجه الخصوص شيخ الإسلام المشهور بثقافته وذكائه، وسائر علماء اسطنبول. كما استقبله فيما بعد الصدر الأعظم الذي خصّه بكلّ رعاية وتبجيل، وأحاطه علماً بكلّ ما تقتضيه المراسم السلطانية من قواعد مدققة، عند تقديم أحد المبعوثين إلى السّلطان.

وقد امتثل الشيخ إلى تلك القواعد بدون تحفّظ، واستعدّ للموكب

الذي جرى بعد ذلك ببضعة أيام في سراي السلطان. وفي الساعة المحدّدة وصل المبعوث التونسي الملتف ببرنسه الصوفي الناصع البياض، إلى مدخل قاعة العرش المزدحمة برجال البلاط. وعوض الاقتصار، حسب العادة المألوفة، على لمس الشريط الحريري المطرّز بالذهب والمعلّق بالعرش والذي كان يحمله الحاجب الأوّل، فقد حيّى الشيخ إبراهيم الرياحي السلطان، باعتباره خليفة الله في الأرض، ودعا له بالخير والبركة، ثم تقدّم نحوه رويداً رويداً، وقد اندهش الحاضرون من مثل تلك الجسارة، وألقى بين يديه بكلّ هدوء القصيدة المعدّة لتلك المناسبة[6] والتي يستظهرها المثقفون في بلادنا عن ظهر قلب، وقد رجا فيها من الخليفة إعفاء بلاده من تلك الضريبة التي تعتبر مشينة وغير مشروعة، ولا شيء يبرّر بقاءها في نظره.

ولئن لم يتحصل سفيرنا على إلغاء تلك الضريبة جملةً وتفصيلاً، لأسباب من السهل إدراكها، فإنه قد تمكن بعد مفاوضات طويلة مع الصدر الأعظم، من الحصول على إعفاء البلاد التونسيّة من تلك الضريبة مدة بضع سنوات، ولم يكن ذلك بالأمر الهيّن.

ولقد استقبل الشيخ الجليل عند رجوعه إلى تونس، بكلّ حبور، ولكنه لم يعمّر طويلاً بعد تلك الرحلة الطويلة والخالدة الذكر.

---

(6) يقول الشيخ إبراهيم الرياحي في مطلع تلك القصيدة:

العزّ بالله للسلطان محمود ... ابن السلاطين محمود فمحمود

خليفة الله ما أعلاه من شبه ... بالصالحين وبالنبيء داوود

(«الإتحاف» ـ ج 7 ـ صفحة 79).



الشيخ أحمد بن حسين
(1800 - 1868)[1]
العالـم والفقيـه والمـربّـي

عندما انتقل الشيخ إبراهيم الرياحي كبير أهل الشورى إلى جوار ربّه، على إثر إصابته بوباء الكوليرا الذي اكتسح الإيالة التونسية (1850)، فكّر أحمد باي في الحين، حسبما يقال، في تعويضه بالأديب الكبير والحقوقي الضليع الشيخ أحمد بن أبي الضياف. وقد كان الباي يجلّ قدر الراحل ويخشى في نفس الوقت غضبه ولعناته التي تعود بالوبال، حسب الأسطورة، على كل من يتعرّض لها. ولكن ابن أبي الضياف، رغم هذا الاختيار المثير للابتهاج وما سيلحقه من شرف بتعويض ذلك العالم الجليل والوقور، لم يبد أي حماس لاشتغال ذلك المنصب الدقيق والمرغوب فيه. وخلافاً لكلّ ما كان متوقّعاً، فقد أسرع إلى الاعتذار بكلّ أدب لدى الباي وأشار عليه بأن يكلف بتلك المهمة أحد رجال الشرع بالآفاق، وهو رجل معروف بعفّته وخبرته، ألا وهو باش مفتي[2] مدينة الكاف الشيخ أحمد بن حسين[3].

(1) في الأصل 1879، والصّواب ما أثبتناه (انظر الإتحاف ـ ج/8 ص: 171-172).

(2) أي كبير المفتيين.

(3) المعروف أيضا بلقب القمار.

ولا ينبغي أن نستغرب من مبادرة الشيخ ابن أبي الضياف، رغم صبغتها غير المألوفة، فهي صادرة عن رجل متعلّق شديد التعلّق بوظيفته التي تلبي رغائبه، علاوة على ما تبوّئه من مكانة اجتماعية وسياسية مرموقة.

فكيف يمكن لذلك المثقّف المحنّك والبارع وذلك العالم الأريب أن يبرز مثل تلك الفضائل الجديرة بالملاحظة، في غير تلك الدائرة التي يعرف أسرارها ويدير دواليبها حسب هواه، دون أن يهمل مصالح الدولة الكبرى، الموكولة إلى عهدته؟.

وتبعاً لذلك فإنه لم يتردّد أية لحظة عن تغيير العادة المألوفة في هذا الميدان، وذلك بفتح أبواب المجلس الشرعي بالعاصمة في وجه قاض قدير لا محالة ولكنه غريب عن سلك علماء الزيتونة المتمسكين شديد التمسك بامتيازاتهم، بناء على وثوقه بأنه قد توفّق إلى انتداب رجل مؤهّل للاضطلاع بالمهمة الملقاة على عاتقه على أحسن وجه.



فمن هو يا ترى هذا القاضي النزيه والمحنّك، المدعوّ بغتة وبصورة غير متوقّعة إلى رئاسة الدائرة الملكية من المجلس الشرعي بالعاصمة؟ إنه، حسب المصادر التونسية الموثوق بها من مواليد الكاف. وهو ينحدر من أسرة مترفّهة، تولّى أفرادها بتفوّق مختلف الخطط الرسمية. ونظراً لما كانت تتمتع به تلك الأسرة من حظوة، سواء من حيث الثروة أو من حيث المكانة الاجتماعية، فقد أرسلت ابنها إلى الكتّاب، حيث حفظ القرآن الكريم وتعلّم مبادىء اللغة العربية. وبعدما أنهى تلك المرحلة التمهيدية من التعليم، أعرب عن رغبته الملحة في استكمال تربيته بتونس، فابتهج والده بتلك الاستعدادات، وحرصاً منه على عدم رفض أي طلب صادر عن ذلك الابن الموهوب، قرّر الهجرة إلى العاصمة مع بقيّة أفراد العائلة، واستأجر بها مسكناً، مقيماً بذلك الدليل على اعتزامه الاستقرار هناك لمدّة طويلة، حتى يتمكن من متابعة حياة ابنه الجامعية عن كثب. ولكن الشاب أحمد قد

استجاب إلى مشاعر العطف التي أبداها نحوه بعض أنداده من أبناء جهته المتابعين لدراستهم بالعاصمة. فقرر الإقامة معهم في المدرسة السليمانية وارتبط من أوّل وهلة بشيخها الطاهر بن مسعود وقرأ عليه الفقه والنحو والمنطق والبلاغة، بالإضافة إلى مبادىء الشريعة الإسلامية التي سيجني منها فيما بعد فوائد جمة.

وبعد حصوله على الإجازة التي هي بمثابة شهادة الكفاءة للتدريس، غادر المدرسة السليمانية إثر وفاة شيخه ابن مسعود واستقرّ بمدرسة يوسف صاحب الطابع التي يشرف عليها الشيخ إبراهيم الرياحي المشهور على حدّ السواء بتبحّره في العلوم وبكفاءته البيداغوجية. وبذلك تحقّقت له أعزّ أمانيه، فضاعف من جهوده لاستحقاق ثقة وعناية شيخه الذي أثّر سحر بيانه وقوّة حجّته في ذهنه المتيقظ والمحبّ للاطلاع.

ونظراً لما كان يحدوه من إيمان قويّ، فإنه لم يقض وقتاً طويلاً للتفوق على أقرانه، سواء بقدراته الذهنية أو بحرصه الشديد على التعلّم والحفظ. وأخذ يتابع بانتظام مختلف المحاضرات القيّمة والمختلفة المواضيع، مثل تفسير البيضاوي وشرح القسطلاني على البخاري ومختصر خليل، إلى غير ذلك. وقد كان حريصاً على تلخيصها وتسجيلها بكلّ عناية في كنّشه الذي سيكون له في المستقبل مرجعاً أساسياً لا يستهان به.

كما قرأ على الشيخ أحمد الأبي «البيان» لسعد الدين التفتزاني وشرح جمع الجوامع للمحلّي. وبعد إتمام دراسته العليا، عهد إليه الشيخ إبراهيم الرياحي بتعليم ابنه الطيّب، وقد كان معجباً بما يتميّز به تلميذه من ملكات ذهنية فائقة وتبحّر في العلم. ولكنّه رفض التعليم بجامع صاحب الطابع المخصّص لدروس شيخه، وذلك من باب الحياء الذي يشرفه. واختار مسجداً قريباً من ذلك الجامع للقيام بمهمته. وما لبث أن التحق بابن الشيخ إبراهيم الرياحي جمهور غفير من الطلبة الذين جلبتهم سمعة الشيخ ابن حسين، فاستفادوا من دروس ذلك الأستاذ الشابّ الذي تجاوزت شهرته منذ

مدة حدود حيّ الحلفاوين الشعبي. إلا أن كلّ ذلك النجاح الـذي من المفروض أن يغري أيّ شخص آخر غير ذلك الرجل المتزهّد وغير المكترث بخيرات الدنيا، قلت إن ذلك النجاح لم يؤثر فيه قطّ، حسبما يبدو، إذ أنه لم يتأخر عن الرجوع إلى مدينة الكاف، استجابة إلى الحنين لمسقط رأسه، وذلك بالرغم من توسّلات تلاميذه وعدم موافقة شيخـه على ابتعاده عن العاصمة. ولكنّ مترجمنا كان سعيداً بالعودة إلى مسقط رأسه والالتقاء من جديد بذلك المجتمع الفظّ وغير المثقف الذي عرفه أيام طفولته. وكان مبتهجاً بالاجتماع بأشخـاص يوحـون إليه بـالودّ، أكثـر، في نظره، من الأشخاص الذين كان مضطرّاً إلى معاشرتهم في العاصمة.

إلّا أن حياة العزلة والزهد التي اختارها الشيخ ابن حسين عن طيب خاطر، لم تنل رضى الشيخ إبراهيم الرياحي ولا استحسان قاضي الجماعة الشيخ محمد البحري اللّذين اتّفقا على إجبار المعني بالأمر على قبول خطة القضاء الشرعي بالكاف، التي أسندتها إليه السلطة العليا بـإلحاح منهـا (1832).

وتروي لنا الأخبار أن مترجمنا قد اضطلع بتلك المهمة على الوجه الأمثل، ناهيك أن حكومة الباي التي تسنّى لها تقدير استقامة ذلك القاضي وكفاءته حقّ قدرهما، قد قرّرت بعد ذلك بمدة قليلة ترقيته إلى رتبة باش مفتي الكاف.

وبهذه الصفة دعي بعد وفاة شيخه في سنة 1850 إلى تعويضه، وذلك ـ كما أسلفنا ـ خلافاً للعادة المألوفة بخصوص تعيين كبير أهل الشورى.

ولئن قبل مرّة أخرى على كرهٍ منه تحمّل مثل تلك المسؤولية السامية، فقد تساءل مدّة طويلة كيف يتسنّى له إحباط مناورات سلك العلماء الخفيّة، ودسائس زملائه رجال المجلس الشرعي الساخطين على تعيين ذلك الرجل الغريب على رأسهم، وهو عالم أصيل لا محالة، ولكنه لا ينتمي مثلهم إلى سلك العلماء المتخرجين من جامع الزيتونة المعمور؟ ولكنّ الرجـل لم تكن

تنقصه لا العزيمة ولا الشجاعة. فبالرغم ممّا خصّه به زملاؤه من قبول فاتر، لم يتردّد حالما استقرّ بتونس، عن استئناف دروسه بجامع صاحب الطابع، تخليداً لذكرى شيخه الجليل الذي كان ذلك الجامع مركز تدريسه المفضّل.

ولقد كان الشيخ أحمد بن حسين رجلاً متواضعاً ومتحفّظاً، يفضّل العزلة على الحياة الاجتماعية غير المجدية التي يميل إليها الكثيرون من زملائه ويؤثر التأمّل على الأحاديث المستفيضة التي تستهوي عدداً كبيراً من معاصريه. وقد ترك من بعده ذكرى عالم تقيّ وجادّ، ولكنه متعلّق ربما أكثر من اللازم بالمعنى الضيّق للنصوص عوض التعلّق بروحها. وبناء على ذلك فقد خيّب بتشدّده أمل صديقه وسنده الشيخ ابن أبي الضياف، ذلك الرجل المتحرّر والمتبصّر، الذي كان يودّ لو وجد لدى صاحبه أكثر مرونة وتساهلاً في تأويل المسائل المعروضة عليه. ولا شكّ أن ابن أبي الضياف، ذلك الموظف السامي المتفتّح والثاقب الفكر والمناصر للاجتهاد، قد ندم في قرارة نفسه على التجائه إلى ذلك العالم القدير، ولكن المتشدّد وغير المستعدّ للاستجابة إلى مقتضيات عصره.



محمــود قــابــادو
(1871 - 1812)
الشاعـر والمتصـوّف والمـربّـي

عندما تولّى أمر البلاد التونسية المشير أحمد باي الأول[1]، خلفاً لوالده مصطفى باي، قرّر إحداث جيش منظّم، لم يتمكن أسلافه من إقامته من قبل، سواء لقلّة الوسائل المتوفرة لديهم أو ربما لنقص في المثابرة على تحقيق أغراضهم. فاتجه بدون تردّد نحو فرنسا، موطن نابليون بونابرت الذي كان دوماً وأبداً يستأثر بإعجابه بصورة لا حدّ لها، وقد كان تاريخه المنقول إلى اللغة العربية بطلب منه، كتابه المفضّل.

إلّا أنه من الواجب، لتعليم ذلك الجيش وتدريبه وتحويله إلى سلك منضبط ومنسجم، توفير عدد من الضباط الأكفاء والمدربين، على غرار منافسيهم في الأقطار الأروبية. وبناء على ذلك فقد قرّر أحمد باي في سنة 1840[2] إحداث مدرسة حربية بباردو، عهد بمهمة الإشراف عليها في أوّل الأمر إلى الكولونيل كاليغاريس أصيل إقليم البيامونت الإيطالي، والمدرّب

(1) ارتقى المشير أحمد باشا باي الأول العرش في 10 أكتوبر 1837.

(2) في الأصل 1838 والصواب ما أثبتناه - انظر «الإتحاف» ج 4 - صفحة 367.

السابق للجيش التركي، ثم إلى القبطان كامبنون (1852) الذي سيصبح في فترة لاحقة وزيراً للحرب في ثلاث حكومات فرنسية متتالية، بعد مشاركته في عدّة عمليات حربية بالخارج. كما تمّ تكليف عدد من الضباط والأساتذة الفرنسيين والإيطاليين والتونسيين، بتكوين الضباط الشبان تكويناً ثقافياً وعلمياً متيناً، مع تلقينهم المبادىء الأولية في اللغات الفرنسية والإيطالية والعربية.

ولقد التحق محمود قابادو الذي سيكون موضوع هذه الدراسة، بتلك المدرسة الشهيرة، لتدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية.

على أنّنا سنتناول بالدرس بوجه خاصّ قابادو المتصوّف والمربّي، إذ أن قابادو الشاعر يستدعي دراسة معمّقة أكثر مما يسمح به مجال هذا البحث المحدود بالضرورة.

فلقد ولد محمود قابادو سنة 1812، وهو ينحدر من أسرة تونسية شريفة النسب، وكان الطفل ذكيّاً ومتحفّظاً، أظهر منذ نعومة أظفاره ميلاً واضحاً للتصوّف ورفض رفضاً باتّاً، رغم تعنيف والديه، الامتثال إلى الواجبات المدرسية المتعيّن على أنداده احترامها لاكتساب تلك الثقافة الإسلامية الممثّلة للهدف الأساسي الذي يصبو إليه كافة المتعلمين البالغين نفس سنّه والمنتمين إلى نفس وسطه.

ومع ذلك فإنه لم يكن يأنف من التعليم، ولكن شيئاً ما على سبيل الاستكشاف، ولم يكن ينفر من توسيع حدود آفاقه الفكرية، ولكن بطريقة شخصية هي أقرب إلى التلقائية الحدسية منها إلى ما تقتضيه كلّ دراسة منهجية ومنظمة من تطبيق مرتّب ودقيق. على أنّ ثورته المستمرة على العادات الجاري بها العمل، لم تلحق أيّ ضرر بثقافته العامة والموسوعية حقّاً، بل بالعكس من ذلك، يبدو أنها قد ساعدته على الترقي في مدارج العرفان. ورغم أنها قد خصصت النصيب الأوفر من ثقافته لعلم الباطن، فالذي لا شكّ فيه أن ملكات الشاب سوف لا تلبث أن تتفتّح وتساعده بصورة

لا تقبل الجدال على التأثير في أقرانه المأخوذين بغزارة لغته واتساع ثقافته.

وبدون الميل إلى المبالغة المتكلّفة التي جنح لها بعض المتملّقين، نستطيع أن نقول إن ما امتاز به ذلك الفتى العبقري من مواهب، قد بهر معاصريه الذين لم يتعوّدوا ملاحظة مثل تلك المزايا لدى أيّ شخص آخر، فضلاً عمّا كان يتمتع به من قدرة على التعبير ليس لها مثيل.

ويبدو أن محمود قابادو لم يقتنع بما أحرزه من حظوة لدى العناصر المستنيرة من أبناء العاصمة المحيطين به. ذلك أن شغفه بالتصوّف، وربما عدم عثوره في بلاده على المدرّب المناسب القادر على إرشاده إلى سبيل المعرفة المليء بالأشواك، كلّ ذلك قد دفعه إلى مغادرة تونس فجأة والتحول إلى طرابلس الغرب. وهناك وجد الشيخ محمد المدني، صاحب الطريقة المدنية، الذائع الصيت والتقيّ المقتدى به. وقد خصّه باستقبال حارّ وأبقاه معه مدّة طويلة، محاولاً إرواء عطشه المضني الذي لم يتمكن أيّ أحد من مواطنيه من إشفاء غليله.

فأخذ يتابع يوميّاً دروس شيخه المتدرجة والمنتظمة، ويسعى بانصياع إلى الامتثال إلى ما يصدره إليه من أوامر: كالمكوث مدة متواصلة بزاويته وإقامة الصلوات آناء الليل وأطراف النهار والصوم عدة أيام متتالية وحضور حلقات الذكر والاشتراك مع المريدين الباحثين مثله عن الطريق المؤدية إلى الحقيقة والباذلين قصارى الجهد للتعجيل بساعة الإلهام النافع. وسوف لا يهمل أي عمل من الأعمال الصوفية اللازمة في نظره للفوز باكتمال الذات، وبلوغ تلك الغاية التي رضي في سبيلها بالاغتراب والحرمان.

وبالإضافة إلى تلك التمرينات الصارمة، فكثيراً ما كان يبتعد عن رفقائه للطواف في أرجاء البادية المحرقة والكثيرة الحصى، والركون إلى التأمل طوال أيام كاملة، والاستسلام للهذيان الصوفي، بعيداً عن الأنظار المتطفلة أو المستنكرة. ولا ينتهي من تلك الأعمال إلاّ وهو لاهث، منهوك القوى.

ثم يرجع إلى المدينة، بعدما استعاد هدوءه في الظاهر، ليجد بها رتابة الحياة الصوفية وجوّ الزاوية الهادىء، ويستمع إلى أصوات المنشدين الرخيمة، وهم يرتلون الأذكار جماعياً.

ولكن يبدو أن شيئاً من ذلك لم يكن كافياً لإرواء عطشه الصوفي، لا إقامته المتواصلة بطرابلس ولا الاستقبال الأبوي الذي خصّه به الشيخ المدني ولا النصائح والتوجيهات التي أسداها إليه، ولا المشاعر الأخوية المؤثرة التي أظهرها له أتباع الطريقة المدنية.

فقفل راجعاً إلى تونس بعد غيبة طويلة واستأنف دروسه في الحال بجامع الزيتونة، وقد تجمّع من حوله جمهور كبير من الطلبة الذين سرعان ما أعجبوا بغزارة لغته وحركيّته السريعة الانتقال.

ولكن لم تأخذه نشوة النجاح الذي حالفه عند استئناف دروسه. بل إن ذلك النجاح ذاته قد كشف له ما كان يشكوه تكوينه من نقص وحثّه على تلقي دروس بعض المشايخ البارزين الذين ساعدوه على تعميق ثقافته الأدبية والفقهية، نخصّ بالذكر منهم الشيخ أحمد بن الطاهر.

وفي الأثناء عُهِد إليه بالإشراف على تعليم الابن الوحيد لبعض كبار الدولة. فكشف له بلا حذر عن بعض أسرار علم الباطن. الأمر الذي أذهل ـ بأتم معنى الكلمة ـ الشابّ وأجبر المربّي السيء الحظ ـ بسبب ما اكتسته تلك الأسرار من خطورة ـ على مغارة تونس على جناح السرعة والتوجه إلى اسطنبول طلباً للأمن والنسيان والاستغراق في التأمل المخصب.

ولعلّ من المبالغة الادّعاء بأن قابادو قد وجد في عاصمة العثمانيّين ما كان يبحث عنه لتحقيق أحلامه المبرّحة. ولكن من المؤكد أن اتصاله في اسطنبول ببعض العلماء البارزين قد وفّر له إلى جانب المبادىء الإسلامية الثابتة، بعض المعلومات الروحانية التي لا تستطيع أية مدينة إسلامية أخرى أن توفّرها له بمثل ذلك السخاء.

ولقد كان تارةً يتجوّل عبر شوارع تلك العاصمة الفسيحة الأرجاء وتارةً أخرى يطوف على ظهر جواده أو مشياً على الأقدام، خلال القرى الرائعة النائرة لحصونها ومناطقها الخضراء على ضفتي البسفور، وذلك لسبر أغوارها المكنونة أو للتشبع من الفلسفة المستمدة منها. وسوف يجد للتعبير عن افتتانه بتلك المشاهد نبرات غنائية مؤثرة ستحتفظ لنا أشعاره بصداها[3].

واعتباراً لرغبة الاستكشاف المستحوذة على تفكيره، فقد كان يسعى قدر المستطاع إلى تتبّع خطى المتصوّفين الذين تردّدوا قبله على تلك البقاع. وهكذا فقد كان يقوم بجولات مطوّلة في أقصى أحياء المدينة ويبتهج شديد الابتهاج عندما يعثر من حين لآخر على آثار بعض الشيوخ الخاملي الذكر أو الذائعي الصيت، الذين أيقظ تعليمهم ومثالهم ما كان يتمتع به كثير من الأتباع المتردّدين أو الوجلين من مواهب باطنية.

وعلى إثر تلك الجولات كان يرجع إلى مقرّه المتواضع منهوك القوى، ولكنّه سعيد بإثراء كنزه المتضخّم بلا انقطاع بإحدى الجواهر النفيسة.

ولقد استطاع بفضل تلك الجولات المنهكة أن يزور على التوالي جميع المكتبات المتعددة الموجودة بأديرة العاصمة التركية ومساجدها ويطالع على مهل مصنفات أقطاب الصوفية أمثال محيي الدين بن العربي وجلال الدين الرومي وغيرهما من علماء التصوّف الذين تجاوزت شهرتهم منذ أمد بعيد حدود المشرق وبلغت أقاليم المغرب النائية. كما استفاد في تلك المدينة من مطالعة الكتب النادرة المنقولة إلى العربية والتي تبحث في القبلانية[4] أو علم السحر الفارسي أو الهندي وتحصّل على معلومات وافرة حول علم التنجيم أو الكيمياء السحرية، ستبوّئه مكانة مرموقة لدى مواطنيه الأفارقة.

---

(3) «ديوان قابادو» ـ الطبعة الأولى ـ المطبعة الرسمية تونس 1877 ـ الطبعة الثانية ـ الدار التونسية للنشر. تونس 1972.

(4) «القبلانية»: تفسير اليهود للتوراة صوفيّاً ورمزيّاً حسب التقاليد القديمة (المنهل).

ولكن حيثما ستقوده خطاه، سوف يستلهم من ربّة الشعر الطاغية والحاضرة في كلّ آن وحين، أبياتاً لا تضاهي روعتها إلاّ موسيقيّتها الفريدة، سواء لترسيخ ذكرى المشاهد البديعة الماثلة أمام عينيه، أو للإشادة بجمالها المتغيّر دوماً وأبداً.

وسواء زار المسجد الأخضر بمدينة بروصة، تلك الأعجوبة الفنية الرائعة ومرفأ الأمن والسلام، وقد كان يمكث هناك مدة طويلة لمواصلة أحلامه اللدنية، أوزار التُّرب[5] السلطانية المنزوية بين الأعشاب والمغمورة بالبخور المتصاعد من المجامر المشتعلة باستمرار حول التوابيت الفخمة، أو اختلط بالدراويش المندفعين في الرقص والدّورات إلى حدّ الهذيان والسقوط على الأرض منهوكي القوى ومنتشين نشوة صوفية، فحيثما مرّ يترك ذكرى درويش قد استحوذت عليه الهواجس وطغت عليه قريحته الباطنية، وصورة رجل غيور قادر على كلّ شيء، أو يترك بالعكس من ذلك تماماً ذكرى رجل متبصّر ومطّلع، يسجّل بدقة حسابية أدنى تفاصيل الأحداث التي قد يكون ساهم فيها.

تلك هي ملامح محمود قابادو، عندما قرر ذات يوم الرجوع إلى وطنه بعدما تزوّد بالتجربة والمعرفة وظفر أو كاد بذلك الاطمئنان الباطني الذي يصبو إليه نظراؤه. عاد إذن إلى بلاده وهو لا يتجاوز السبع والعشرين سنة من عمره، ليستأنف بجامع الزيتونة المعمور، تلك الدروس التي توقّف عن إلقائها فجأة قبل ذلك ببضع سنوات.

وبعد مدّة قليلة من عودته إلى تونس، تم تعيينه، على كرهٍ منه حسبما يبدو، أستاذاً بمدرسة باردو المستأثرة بعناية مؤسسها المشير أحمد باي الأول. ومع ذلك فقد أقبل على الاضطلاع بمهمته الجديدة بإخلاص مثالي، وسوف لا يهدأ له بال إلا بعد تكوين نخبة من الشبان، بطريقة بيداغوجية يحتفظ هو

(5) تُرَب: جمع تربة أي المقبرة أو الضريح.

وحده بسرّها، سوف يحتلّون أعلى المناصب بالمملكة التونسية، اعتباراً لما يتمتعون به من ثقافة وأخلاق.

فمن كان يظن أن ذلك الشاب الصوفي الذي غادر مسقط رأسه مرتين متتاليتين، للبحث عن ذلك الكمال الروحاني الذي قلّما يكون من نصيب البشر العاديّين، ومن كان يظن أن ذلك المتضلّع في علوم السحر والمولع بعلم الحساب وتطبيقاته التنجيمية، سيتخلّى ـ لمدّة محدودة طبعاً ولكن بصورة فعلية ـ عن ممارسة طقوسه الصوفية، حتى يتفرّغ للاضطلاع بالمهمة التربوية الملقاة على عاتقه؟ من كان يظن أنه سيصبح لأجل طويل النموذج المحتذى في التفكير من قبل فوج الضباط المتخرجين من مدرسة باردو أمثال رستم وخير الدين وحسين؟.

إنّ في هذا الأمر ما يدعو للاستغراب، اعتباراً لما عرف به الرجل من خصال واتجاهات. وليس أقلّ ما لهذا الأستاذ الغريب الأطوار والمحيّر أحياناً، من فضل، ما أحرزه من نجاح حينما جعل من تلاميذه، في أسرع وقت، أدباء حقيقيّين، لا تزال ثقافتهم العربية تثير إعجاب المعاصرين.

وإن هذا النجاح الباهر المضاف إلى ما اشتهر به قابادو من إنتاج شعري غزير باللغة العربية الفصحى، ما لبث أن حظي بالاعتراف الرسمي.

ذلك أن المشير أحمد باي الأول، ما إن اعتلى العرش حتى ولاّه أمر التدريس بجامع الزيتونة المعمور بصفة مدرّس من الطبقة الأولى. وإن محاولة وصف ابتهاجه عندما التقى من جديد بتلاميذه الأسبقين، وقد انضمّ إليهم جميع الدارسين الذين جلبتهم شعبيّته إلى دروسه، إن تلك المحاولة لتعتبر ضرباً من ضروب الادّعاء، لأن أيّ أحد من الذين عاشوا تلك اللحظات التي لا تُنسَى لم يفكّر ـ ويا للأسف ـ في الاحتفاظ لنا بصورة أمينة منها.

ومهما يكن من أمر فها هو ذا شيخنا يرجع متمتّعاً بسمعة واسعة إلى

تلك الجامعة التي شهدت خطواته الأولى في درب التدريس، ولا تزال ذكرى دروسه الأولى عالقة بذهنها.

وبعد بضع سنوات من اضطلاعه بتلك المهمّة، أولاه الأمير الجديد محمد الصادق باي[6]، خطة قاضي باردو، تقديراً لفضله واعتباراً لمكانته العلمية. فأقبل على القيام بها بامتياز ونزاهة إلى أن ارتقى إلى خطة مفتي بالمجلس الشرعي بالعاصمة (سنة 1868 م ـ شعبان 1285 هـ).

ولقد كانت تلك الترقية بمثابة التتويج لحياة مهنية، لم يكن هو ذاته يتوقّعها، وهو الذي كرّس أعزّ أوقات شبابه للتصوّف والأعمال الصوفية الشاقّة، ووهب نفسه للشعر الأمر الناهي الذي ألهمه عدداً كبيراً من القصائد ذات المقاطع الفخيمة والمفعمة بالسخاء والحب والحياة، تلك القصائد التي سمت به إلى مرتبة نوابغ شعراء الإسلام.

إلّا أن ما حباه الله به من مزايا وما ناله من حظوة متزايدة في جميع الأوساط، قد أثار حقد عدد كبير من الخصوم الراغبين في الانتقام منه، حتى من بين أتباعه السابقين الذين لم يغفروا له تفوّقه عليهم وما نتج عن ذلك من خمول ذكرهم.

ولقد حاول عبثاً استعمال جميع الوسائل لتهدئة غضب تلك الجماعة المتكالبة عليه وسعى بدون جدوى إلى التوسل إليهم بالعواطف وحسن الآداب. ولكن لم يستطع أيّ شيء من ذلك إخماد أصوات عدائه، إلى أن قضى نحبه نتيجةً لذلك الكفاح المرير وذهب ضحيّة المرض الذي أودى به، وكأنه كان ينتظر تلك الحملات المسعورة للقضاء عليه قضاءً مبرماً.

ذلك هو الرجل العبقريّ والمترفّع الذي فقدته تونس قبل الأوان. ولكنّ اسمه سيبقى مرتبطاً بنهضتها الفكرية والاجتماعية بروابط لا تنفصم عراها.

---

(6) ارتقى المشير محمد الصادق باي إلى العرش في 22 سبتمبر 1859.

أحمد بن أبي الضياف
(1874 - 1804)
الحقوقي والمؤرخ ورجل الدولة

لقد ولد أحمد بن أبي الضياف سنة 1804 م (1214 هـ)[1]. وهو ينحدر من عائلة تنتمي إلى فرع من قبيلة أولاد عون العتيدة. وسيكسب عائلته فيما بعد شهرة واسعة، ولو أنها كانت تتمع من قبل بحظوة مترتبة على انتسابها لتلك القبيلة الفخورة بأصلها العربي وعصبيّتها المنيعة التي صانتها من كل امتزاج وضمنت لها مكانة مرموقة من بين العروش المجاورة. كما تحظى تلك العائلة بميزة أخرى، تتمثّل في انتسابها إلى وليّ من أولياء الله الصالحين ألا وهو سيدي أحمد الباهي الذي خوّلت بركته الخارقة للعادة والمتوارثة أباً عن جد، لذريّته احتلال المرتبة الأولى في منطقة معروفة بشديد تعلّقها بالتقاليد العريقة.

واعتباراً لما كانت تتمتع به عائلة ابن أبي الضياف من نفوذ أدبي، فقد حرص والد الطفل الذي كان من أعيان الجهة، على إعطاء ابنه تربية مطابقة لمنزلته الاجتماعية. وعهد به، منذ بلوغه سنّ الخامسة أو السادسة، إلى

(1) انظر ترجمة ابن أبي الضياف بقلم البشير بن الخوجة - «الإتحاف» ج 1 ط 2 - 1976.

مؤدب ذائع الصيت، سهر على تعليمه القرآن الكريم وبعض المبادىء الإسلامية الأساسية. وتبعاً لما كان يمتاز به الصبيّ من قوّة الذاكرة، بالإضافة إلى طبعه المجدّ والمتّزن، فقد اجتاز في أسرع وقت تلك المرحلة الأولى من التعليم الإسلامي واستهلّ في ظروف تبشّر بكلّ خير دراسة العلوم النقلية والعقلية على أيدي نخبة من مدرسي جامع الزيتونة البارزين في ذلك العصر.

وسوف نعفي القارىء الكريم من تعداد كبار العلماء الذين تداولوا على تلك المهمّة المنعشة حقّاً بالنّسبة إليهم، اعتباراً لمزايا ذلك الطالب الذي كان يتابع دروسهم أو يساهم في المناقشات الحادة في بعض الأحيان بين أقرانه، على إثر كل درس منهجي من تلك الدروس.

ولكن لا يجوز لنا أن نهمل ذكر الأثر البالغ الذي تركه سلوك أحمد بن أبي الضياف وتألّق ملكاته الذهنيّة، سواء في نفوس أساتذته أو في نفوس رفقائه المجمعين على الإشادة بذلك الطالب الفذّ الذي سيتأكد يوماً بعد يوم اتّساع معارفه في شتّى ميادين نشاطه الفياض.

فلا غرابة حينئذ إذا ما رغب أساتذته ووالده على وجه الخصوص، في توجيهه نحو التدريس، كي يضيف عنصراً بارزاً آخر إلى نخبة العلماء الأجلاّء الذين تفتخر بهم الجامعة الزيتونية العريقة، لا سيما وقد كانوا معجبين بما كان يتميّز به من ميل للمناقشات الشرعية والنظريات الفلسفيّة. إلاّ أن الأمير حسين باي الثاني الذي كان يتابع عن كثب ما أحرزه ذلك الشاب من تقدّم مطّرد في دراساته الجامعيّة، قد أبى إلاّ أن يوجّهه وجهة أخرى.

وبناءً على ذلك، فقد تمّ تعيينه سنة 1822 في خطّة شاهد عدل، على كرهٍ منه وعلى الرغم مما أبداه والده من معارضة تكاد تكون صريحة. وبعد ذلك ببضع سنوات، أي في سنة 1829 أولاه نفس الأمير خطة الكتابة وعهد إليه بأمانة سرّه، تحت إشراف الوزير الأكبر شاكير صاحب الطابع، الخادم المخلص للملكة والمتمتّع بكامل ثقة مخدومه.

وبفضل ما حظي به مترجمنا من عطف، فقد تفتّحت مواهبه بدون أيّ قيد وأضفى على مراسلات الباي أسلوباً طريفاً ورشيقاً، بالنظر إلى ما أدخل عليها من تعديلات جديدة، سواء من حيث الشكل أو من حيث اللغة. وبلغت به الجرأة إلى حدّ تعويض اللغة التركية التي كانت مستعملة إلى حدّ ذلك التاريخ في المراسلات الدبلوماسية، باللغة العربية.

وإنّ من شأن تلك الجرأة التي لم يكن يتصوّرها أيّ أحد، أن تعود لا محالة بالفائدة على البلاد وأن تشبع رغائب الحكّام التونسيين المكبوتة وتخدم كبرياءهم، وقد كانوا ينتظرون بفارغ الصبر فرصة التحرّر من التبعية العثمانية التي كانت شكلية أكثر منها حقيقية، دون التصريح بذلك علانية، وسوف يتحمّل ابن أبي الضياف تبعة ذلك التصرف الذي لم يكن يتوقع أبداً ما ستنجرّ عنه من عواقب وخيمة.

واعتباراً لما كان يتمتّع بها الشيخ من حسّ سياسي أكيد ومرونة فكرية وأخلاقية، بالإضافة إلى ما كان يحظى به من ثقة من قِبَل الأمير حسين باي وأخيه مصطفى باي، فقد تدرّج في سلك الكتابة إلى أن ارتقى المشير أحمد باي الأول إلى العرش الحسيني[2].

وسرعان ما اكتشف هذا العاهل الذكي والطموح والمستبدّ، القيمة الحقيقية لذلك الموظف الموهوب الذي اضطلع بمهامّه خلال العهدين السابقين بكل حماس وإخلاص. فكلّفه على الفور بالإشراف بصورة مباشرة على شؤون كتابته. وابتداء من ذلك الحين بدأت الألقاب الفخرية والأوسمة تتهاطل على ذلك المستشار المثالي الذي تقلّد في ظرف بضع سنوات رتبة أمير لواء وتحصّل على الصنف الأكبر من الوسام الحسيني (1849).

كما تمّ تكليفه بالقيام بعدّة مهمّات لدى الباب العالي، فأدّاها على أحسن وجه وأحرز رضى مخدومه الذي أغدق عليه نعمه وفوّض إليه مهمّة

(2) 10 أكتوبر 1837.

تحقيق أغراضه الدفينة. واستصحبه في سفره إلى باريس بصفة مستشاره وأمين سرّه. وتمكّن الشيخ بما عرف به من دقّة في التعبير ورشاقة في التحرير، من تدوين جميع أطوار تلك الرحلة المشهودة التي كشفت له النقاب في آن واحد عن عظمة الغرب وعن العوامل الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وغيرها التي ساعدت على تكوينها.

والجدير بالذكر أنّ الملاحظات الرشيقة والصريحة التي تخلّلت رواية تلك الرحلة والتأملات التي أثارتها مشاهد الشارع والدراسة السريعة بالضرورة للمعالم، قد دلّت على ما يمتاز به الرجل من دقّة في التفكير وحرّية في التقدير، نستغرب صدورهما عن كاتب شرقي أولاً وبالذات، لم يؤهله تكوينه ولا محيطه الاجتماعي لإدراك ذلك العالم المختلف تمام الاختلاف عن العالم الذي كان يدور في فلكه، وذلك بدون بذل أي مجهود ظاهري.

ولكنّ أحمد بن أبي الضياف لم يكن كاتباً ذا فكر ثاقب فحسب، بل كان أيضاً متضلّعاً في علوم الشريعة، يعترف جميع نظرائه بصواب حكمه وحصافة رأيه، حتى أنّ الباي والبعض من حاشيته قد فكّروا فيه تلقائياً، عند وفاة الشيخ إبراهيم الرياحي الباش مفتي، لخلافة ذلك العالم الجليل والقاضي العفيف.

إلّا أن تعلّقه بخطّته، سواء لميله لها أو لتعوّده عليها، قد دفعه إلى رفض ذلك العرض المشرّف واختيار مواصلة العمل المنعش الذي كرّس له أعزّ سنوات حياته، في ظل السراية.

وبفضل ما عرف به من إقبال على العمل بدون كلل ولا ملل واطلاع على الأمور السياسية، فقد استمرّ في خدمة كلّ من الأميرين محمّد باي والصادق باي، مسدياً لهما النصائح وموجّهاً لهما الإنذارات وفي بعض الأحيان الانتقادات اللاذعة، دون أن يخشى في الحقّ لومة لائم، وذلك كلّما رأى مصلحة البلاد معرّضة لنزوات ملوك الاستبداد وأهوائهم، إذ لا وجود لأي قانون للحدّ من تصرفاتهم المفاجئة وغير المتوقعة.

ومع ذلك فقد رقّاه الصادق باي سنة 1861 إلى رتبة أمير أمراء وعيّنه في خطة وزير، كما عهد إليه بالمهمة الدقيقة والصعبة، المتمثلة في شرح أحكام «عهد الأمان» وتوضيح معانيها وأبعادها.

ولقد أسهم في ذلك العمل بما امتاز به في جميع أعماله من وضوح في العرض وتسلسل في الأفكار، وقدّم إلى الباي الذي كلّفه بتلك المهمة وإلى المتقلدين لزمام الحكم أنموذجاً بديعاً من المنطق والعلوم النظرية، أثار إعجاب المطّلعين وغير المتخصّصين، على حدّ السواء.

ولهذه الصفات النادرة من الفطنة والحنكة الدبلوماسية، يرجع سبب تعيينه رئيساً للجمعية الوقتية المحدثة لفضّ النزاعات القائمة بين التونسيين والأجانب، ونائباً لرئيس المجلس الأكبر. وقد اضطلع بكلتا المهمتين على أحسن وجه، محرزاً رضى العاهل واستحسان زملائه في الحكومة المجمعين على الإشادة بمواهبه الذهنية وتجرّده.

إلاّ أنّ كلّ تلك الجهود المبذولة من طرف الشيخ ابن أبي الضياف بلا هوادة ولا مراعاة لحالته الصحية، في سبيل خدمة أربعة ملوك مختلفين وخدمة البلاد التونسية بأسرها، لا يمكن أن تتواصل إلى ما لا نهاية له، دون أن تؤثر تأثيراً مخطراً في صحة ذلك الموظف الضعيف البنية، على الرغم من رباطة جأشه ورصانة طبعه.

وبناء على ذلك فقد كان مضطرّاً، اعتباراً لتقدّم سنه وتدهور صحته، إلى التخلّي عن مهامّه وتكريس ما تبقّى من عمره المليء بالأعمال الجليلة للعبادة وإعداد تأليفه الشهير «إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان»، ذلك التأليف الذي سيخلّد ذكره ويصبح مرجعاً ثابتاً لكلّ من يودّ التعرّف على أحوال هذه البلاد خلال الثلاثة قرون المنصرمة.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن أحمد بن أبي الضياف قد كان المؤهّل الوحيد لتأليف هذا الأثر الخالد والنفيس، بمثل ذلك الثبات وذلك

الحزم. إذ أنّ القدر قد أقحمه طوال عدّة عقود في خضمّ الحياة العامة، وبالتالي مكّنه من الاطلاع حسب مشيئته على الوثائق السرية وغيرها من الأوراق الموجودة في خزائن الدولة، فاستطاع أن ينقل لنا أخبار الأحداث المتعددة التي شهدتها الحياة التونسية المضطربة عهدئذ، نقلاً دقيقاً، إلا ما قلّ وندر.

ولئن اضطلع ابن أبي الضياف بتلك المهمة الدقيقة والصعبة بلباقة ونزاهة، فقد عمد في بعض الحالات، والحقّ يقال، إلى اختصار بعض الأحداث التاريخية وإهمال بعض الوقائع الأخرى أو ذكرها باقتضاب، والحال أنها كانت تستحقّ توسّعاً أكثر، لما كان لها من انعكاس على مجرى الأحداث اللاحقة.

على أنّنا نعترف بأن بعض الظروف أو مقتضيات الامتثالية التي كان يكرهها في قرارة نفسه، هي التي تفسّر جزئياً تلك الثغرات المؤسفة، ولولا تلك العوامل لكان فسح المجال لا محالة لأفكاره المتعطشة للحقيقة والعدالة، وهو الكاتب المتحرّر غاية التحرر والمناهض عن اقتناع لكل ألوان الاستبداد، وقد حرص على الإصداع بذلك أكثر من مرّة، متحمّلاً كلّ التّبعات، كما تشهد بذلك الصفحات العديدة من كتابه، المليئة بالشواهد والأبيات الشعرية المعبّرة.

وذلك بالضبط ما كان يمنعه عنه، من جهة كابوس التقاليد والعادات الرائجة عصرئذ، ومن جهة أخرى التربية التي لا سبيل إلى التخلص منها تماماً. وهذا ما يفسّر احترازه الشفاهي والكتابي الذي ينمّ عن حرصه الشديد على تجنّب أيّ اندفاع طائش أو في غير محلّه.

وهكذا فبعد ما خدم بإخلاص أربعة ملوك متعاقبين، أبى إلاّ أن يعبّر في كتاباته ومواقفه عن السياسة التي أوحوا بها إليه. ولئن كان لا يوافق دائماً على تلك السياسة ويعتبرها مليئة بالمخاطر أو غير متناسقة، فإنّه لم يظهر أبداً

أيّ شيء من ذلك، لا بسبب الجبن، لأنّه لم يكن يفتقر لا إلى الشجاعة ولا إلى روح المبادرة، بل لحرصه ليس إلاّ، على الامتثال للأعراف الجاري بها العمل في عصره، ولمتطلّبات المهمة الملقاة على عاتقه، وقد أضفى عليها أسلوباً ورونقاً غير معهودين من قبل.



الجنــرال حسيــن
(... - 1887)
الـرجل والمواطـن والدبلوماسـي

منذ أكثر من قرن، وفي قرية نائية من قرى بلاد الجركس، تقع في أعلى الجبال التي تغطّيها الغابات الكثيفة الأشجار وتشقّها الأودية العميقة، حيث تجري السيول الهادرة المتولّدة عن الثلوج الدائمة المتوّجة لقمم الجبال الشامخة، وقد شلّت فيها الآلهة ـ حسب الأسطورة الإغريقية ـ حركة الجبّار المارد المعروف باسم «سارق النار»، سخطاً على ما أبداه من تجاسر، في تلك القرية وُلِد طفل أطلق عليه في أوّل الأمر اسم اسكندر ثم حسين. وسيحيى بعيداً عن تلك الربوع ذات الأسرار الخفيّة. ولكنه سيحنّ إليها طوال حياته حنيناً يتعذر إشفاء غليله

ولقد تربّى الطفل الصغير وفقاً لما تميّز به سكان الجبال من غلظة ومن حرص على تربية أبنائهم تربيةً ملائمة لحياتهم الشاقة المفعمة بالمخاطر. وبفضل ما اتّسمت به طبائع الصبيّ الفطرية من مهارة ومثابرة، سرعان ما تمكّن من فرض نفسه على رفقائه السعداء باقتفاء أثره خلال تلكم الجولات الطويلة عبر الجبال، وقد كان يلذّ له جرّهم وراءه، سواء لميله الطبيعي

للأشياء الغريبة أو لحرصه الشديد على التعرف عن كثب على تلك المنطقة التي تكشف له يوماً بعد يوم عن وجه غير مرتقب، وكلّما تقدمت به السنّ كلما عظمت لديه الرغبة الملحّة إلى المغامرة والاستكشاف، تلك الرغبة التي كانت تحثّه على التجوّل مع رفقائه عبر المسالك الكثيرة الحصى والوعرة أحياناً، التي تشقّ غابات مسقط الرأس، حيث تتداخل أشجار السندر والدردار والزان وتجري السيول العاصفة والصاخبة، المنحدرة من الجبال المكسوّة بالثلوج.

وأثناء جولة من تلك الجولات ابتعد الصبيّ حسين عن رفقائه، فاختطفه بعض المجهولين وهربوا به إلى المنطقة الغربية، وبعد بضعة أسابيع ذهبوا به إلى اسطنبول وباعوه إلى مبعوث باي تونس.

ويمكننا أن نتصوّر بدون عناء الدهشة التي تملكت الصبيّ عندما وجد نفسه ـ بعد رحلة مضطربة ـ في وسط غريب عنه تماماً، يجهل لغته وعاداته، والغمّ الذي استولى عليه عندما أدرك أنه محكوم عليه منذ ذلك الحين، بالعيش في ذلك الوسط والانفصال إلى الأبد عن الناس الذين شاهدوا نشوءه والبلاد التي ترك بها أعزّ ما في نفسه ألا وهي صورة أيام الصبا المفعمة بالتسكّع واللامبالاة والابتهاج.

ولكن ماذا يستطيع ذلك الصبيّ المنتزع من ذويه بقساوة، غير النواح والنحيب؟ وبمرور الزمن تبدّدت الآلام والتخوفات التي شعر بها خلال الأيام الأولى، وآل به الأمر بدون أن يشعر، إلى الاهتمام بذلك المجتمع، بعدما نفر منه في أوّل الأمر، وقد أبدى له من الصميم ومن تلقاء نفسه علامات المجاملة والتعاطف.

وبعد مدّة قليلة من الزمن أحجم الصبيّ عن تذكّر ماضيه وأقبل بكلّ جوارحه على دروسه، حيث تمّ في الأثناء إلحاقه بجماعة المدرّسين المكلفين بتربية صغار المماليك. فأخذت الدراسة بمجامع قلبه حتى غاب عن ذهنه

مفهوم الزمن وتحمّس لطلب العلم بصورة أسرع وأحسن من كافة أقرانه، بغية التفوّق عليهم واحتلال المرتبة الأولى في أقرب وقت.

ولقد ساعده ذكاؤه المبكّر وبنيته الجبلية القوية على التقدّم واجتياز مختلف مراحل التعليم التقليدي في أسرع وقت.

وما إن أنهى ذلك السلك من التعليم حتى التحق بالمدرسة الحربية بباردو الحديثة العهد، وذلك بإشارة من أساتذته الذين كانوا قد لاحظوا باندهاش وإعجاب ما أحرزه ذلك التلميذ من تقدّم. وكأنّ المواهب التي منّ الله بها عليه كانت تنتظر تلك الفرصة للتفتّـح. ذلك أن جميـع الموادّ المدروسة في ذلك المعهد من معلومات عسكرية نظرية وتطبيقية وآداب وعلوم دينية ولغات أجنبية، قد أثارت على حدّ السواء اهتمام ذلك الطالب الذي لا يشبع من المعرفة. فتمكن منذ الأشهر الأولى من الاستئثار باحترام أقرانه واعتناء أساتذته المعجبين بما يتمتع به من قدرة على الاستيعاب، تعتبر من قبيل المعجزة. ولقد استحكمت أسباب المودّة بالخصوص بينه وبين أستاذ العربية الشيخ محمود قابادو الذي عبّر في عديد المناسبات عما يكنّه لذلك الشاب من اعتبار، ضمن أبيات شعرية ذات إحساس منقطع النظير.

وتخرج من المدرسة الحربية محرزاً للرتبة الأولى ومزوّداً بثقافة عالية ستمكّنه من احتلال المكانة الأولى ضمن النخبة المثقفة عصرئذ. كما كان يمتاز باتساع المعارف وحذق اللغات الأجنبية، فضلاً عن اللغة العربية التي كان يجيدها بسهولة يحسدها عليه أشهر المثقفين من جيله.

وبفضل ما كان يتمتع به من اعتدال وتقشّف واجتهاد، تمكّن بسرعة في أواخر عهد المشير أحمد باي الأوّل وطوال عهد المشير مَحمّد باي، من تسلّق جميع درجات المناصب العسكرية والمدنية المعهود بها إليه، مظهراً حيثما مرّ من المؤهلات النادرة ما جلب له تقدير وإعجاب الناس بمن فيهم خصومه.

وعند ارتقاء المشير محمد الصادق باي إلى العرش سنة 1859، كان خير الدين، أمير لواء الخيالة آنذاك يتأهّب للحصول على ترقية سريعة هو أهل لها، سواء لما يتمتّع به من صفات الرئيس النزيه والمتبصّر، أو لما يتحلّى به من خصال رجل الحكم المتفتّح على الأفكار الإصلاحية والتقدّمية. فأراد العاهل الجديد منافسة أخيه الراحل في هذا الميدان والتعبير للنخبة المتخرجة من مدرسة باردو من الضبّاط، عمّا يوليه لها من اهتمام يضاهي اهتمام سلفه. وبناء على ذلك فقد قرّر ترقية التلميذ حسين إلى رتبة أمير آلاي وتشريكه في جميع المبادرات التي يقوم بها القصر، وذلك اعتباراً لثقافته الراقية وطبعه المستقيم والنزيه.

وفي الأثناء تمّ تكليفه بالتحوّل إلى اسطنبول رفقة الجنرال خير الدين لإعلام الباب العالي على كاهل الاحترام، بالتغيير الحاصل على رأس الدولة الحسينية وإبلاغه رسمياً خبر ارتقاء العاهل الجديد إلى العرش، حسبما جرت به العادة. وقد عُيّن المعنيّان بالأمر بصفة مبعوثين، للحصول على مصادقة الباب العالي على ولاية الأمير الجديد واقتراح ترقيته إلى رتبة مشير، على غرار الملكين الأسبقين.

وبعد القيام بتلك المهمّة على أحسن ما يرام رجع المبعوثان إلى تونس، وقد تقلّد كلّ واحد منهما الصنف الثاني من الوسام المجيدي.

وحال رجوعهما من تلك الرحلة، دُعِيَا إلى الانضمام إلى المجلس الأكبر الاستشاري الذي أُحدِث قبل ذلك ببضعة أشهر.

وعندما خمدت ثورة علي بن غذاهم (1864) ولم يعد يشغل بال السلطة أيّ أمر مخطر من ذلك القبيل، عُيّن الجنرال حسين لمرافقة المشير الصادق باي في رحلته إلى الجزائر لمقابلة الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث.

ولم يكن هذا الاختيار المشرّف والمستحقّ، الذي كان من الممكن أن يقع على موظف آخر من كبار موظفي الدولة، لم يكن من باب الصدفة ولا

الارتجال المفاجىء. بل إنّ ما أملاه على السلطة العليا هو ما كان يتمتع به الرجل المختار من نفوذ واعتبار، بفضل خصاله الدبلوماسية وحذقه للغة الفرنسية واطلاعه على العادات الغربية، بحكم تردّده على الأقطار الأروبية. وقد تمّ تكليفه بالمراسم وتنظيم حفلات الاستقبال الرسمية والترجمة وإعداد المحادثات الخاصّة والزيارات، إلى غير ذلك. فقام بتلك المهمة بمهارة أثارت إعجاب الامبراطورة أوجيني التي أثنت جميل الثناء على حسن إتقانه للسان الفرنسي وما أظهره من حصافة فائقة في جميع المناسبات. وقد حرّر في تلخيص تلك الرحلة رسالة وجّهها أوّلاً إلى الجنرال خير الدين الذي بقي بتونس، ثم نشرها بحذافيرها في جريدة «الرائد التونسي». وهي تنمّ عمّا يتميّز به الراوي من موهبة وبراعة أدبية فائقة.

وأثناء قيامه بتلك المهمة أنعم عليه امبراطور الفرنسيين بالصنف الثالث من وسام الشرف، مع تهانيه الشفاهية.

وما إن دخل عهد الأمان حيّز التطبيق حتى عُيّن الجنرال حسين عضواً في المجلس الأكبر المسمّى آنذاك بمجلس شورى الملك، وذلك بعدما تمت ترقيته إلى رتبة «فريك» أي أمير أمراء.

وبناء على إدراكه لمعنى المسؤولية كعادته، عُنِيَ عناية خاصة بالدور الجديد المناط بعهدته. وسرعان ما لفت إليه الأنظار بتدخّلاته الرشيقة والمتّزنة. ولم يكن ينقص ذلك الخطيب المفوّه واللامع، لا الشجاعة ولا التبصّر ولا سعة التفكير، للدفاع عن مصالح البلاد والمطالبة بحزم بتمكين أبنائها من ممارسة حقّهم الطبيعي في إدارة شؤون المملكة ومراقبتها.

ولقد تواصل بلا انقطاع هذا النشاط وتلك المثابرة على العمل المنظّم والنزيه، رغم الأعباء الملقاة على كاهل مترجمنا، إلى أن توقّف نشاط المجلس بصورة مؤقتة ـ ولكنها نهائية في واقع الأمر ـ على إثر الهزّات الاجتماعية التي زعزعت أركان المملكة والمؤامرات الخفيّة التي أدخلت الاضطراب على سياستها وحياتها.

وسواء كان الجنرال حسين في حالة سفر بالخارج أو اعتكاف في بيته في شبه عزلة، فقد كان ينتظر بأناة تعيين الجنرال خير الدين في منصب وزير الاستشارة، ليستأنف إلى جانبه ذلك النشاط الذي لم تضع حدّاً له إلا الظروف القاهرة، ويشرع معه في تطبيق الإصلاحات الأساسية والمتّسمة ـ مع ذلك ـ بالحذر، تلك الإصلاحات التي كانت في الماضي موضوع محادثاتهما المطوّلة والجادّة. وسيقدّم إلى خير الدين، في سبيل تحقيقها، مساعدة ناجعة ومقدّرة حقّ قدرها، كإصلاح التعليم الزيتوني وإحداث المدرسة الصادقية وجمعية الأوقاف وضبط تراتيب نظام الخماسة، إلى غير ذلك.

ولقد تمّ تعيين الجنرال حسين في المنصب الذي أُحدِث من أجله ألا وهو منصب وزير المعارف والنافعة [أي الأشغال العامّة]. فأظهر في الاضطلاع بالمسؤولية الجديدة، تلك الحركية السهلة الانتقال، المعروف بها دوماً وأبداً، وبذل خلال الفترة القصيرة التي قضاها على رأس تلك الوزارة ما في وسعه من جهد للقيام بمهمّته على أكمل وجه ممكن.

وبناء على ذلك فقد قدّر الأمير فضائله النادرة حقّ قدرها، إذ كان من كبار الدولة الستة الذين تقلّدوا وسام العهد المرصّع عند تأسيسه. فانقطع عن مباشرة المهامّ العديدة الموكولة إلى عهدته، كرئاسة المجلس البلدي بالحاضرة وإدارة المطبعة الرسمية الخ... ولم يحتفظ إلّا بمهمة الإشراف على تلك المؤسسات بوصفه وزيراً للاستشارة. ولكن يبدو أن ما تميّزت به حياته من نشاط فيّاض لم يسمح له بالركون إلى الراحة. فما إن تخلّص من بعض الوظائف التي أصبحت محرجة أكثر من اللازم وربما مخطرة، حتى كُلِّف بالتحوّل إلى ليفرنو ثم فلورنسا لمتابعة القضية التي رفعتها الحكومة التونسية ضدّ القايد نسيم شمامة المتهم باختلاس مبالغ طائلة من المال على حساب الخزينة التونسية.

ولما لاحظ تمطّط القضية بدون جدوى، قرّر الاستقرار بإيطاليا صحبة الشيخ سالم بوحاجب، بعدما كان يتردّد مرات عديدة على تونس. إلّا أن

هذه الهجرة الجديدة ـ لأن ذلك الخادم النزيه والمخلص للبلاد قد عرف هجرات أخرى أقصر منها مدى خلال حياته المضطربة ـ قلت إن هذه الهجرة لم تزعجه تماماً، لا سيما بعد سقوط وزارة خير الدين القصيرة المدى وتعيين خصمه اللدود مصطفى بن إسماعيل على رأس الحكومة.

ولكنّ خصومه الألدّاء لم ينتظروا ذلك الحدث لتأليب السلطة عليه والتهجّم عليه من أجل مساعيه الرامية إلى تصحيح الأوضاع المالية والإدارية، وقد حاول خير الدين عبثاً تحقيق تلك الغاية، نظراً لضيق الوقت واعتباراً لشتى أنواع المؤامرات المدبّرة من قِبَل شرذمة من كل جنس من المغامرين الذين لا همّ لهم سوى تبديد ثروات هذا البلد المسكين. وبعد التخلّص من رجل الدولة المتيقّظ وغير القابل للفساد، ألا وهو خير الدين الذي ثبّطت همّته ما تعرّض له من صنوف الخيانة ونكران الجميل، ففضّل الهجرة إلى المشرق، حيث سيخصّه القدر بأرقى مصير، قلت: بعد التخلّص من خير الدين لم يتوقّف أعداء مساعده وصديقه الجنرال حسين عن ملاحقة خصمهم بوشاياتهم الخبيثة، إلى آخر رمق من حياته.

ولكنّه كان مقدّراً لذلك الرجل الصلب، الرابط الجأش والمؤمن، أن يعيش حياة جديدة في المهجر الذي اختاره لنفسه، وأن يشعر هناك بارتياح أدبي وفكري، قد عوّض له إلى حدّ بعيد عن كلّ ما تعرض له من إهانات خلال الفترة الأخيرة من حياته السياسية والدبلوماسية. واعتباراً من ذلك التاريخ تخلّص الرجل من جميع الشواغل الإدارية أو العدلية (إذ تورّطت قضية شمامة في متاهات الإجراءات) وأصبح بإمكانه أن يتنقّل كما يشاء. فقام بعدّة رحلات أفضت به إلى تركيا وإلى عدد من الأقطار الأروبية من بينها انجلترا وبالخصوص فرنسا التي توقف فيها مدّة أطول، أولاً بمناسبة إقامة المعرض الدولي في سنة 1878، وقد أتاح له فرصة الالتقاء بعدد كبير من مواطنيه، من بينهم الجنرال الزاوش، ثم لمواصلة بحوثه بمكتبات العاصمة الفرنسية والاتصال بأقطاب الثقافة الفرنسية.

ونظراً لما للرجل من اطلاع على أعمال كبار المؤرخين في العصور القديمة والحديثة ومشاهير الكتاب المعاصرين، فقد كان يقضي أيّاماً كاملة في المكتبات وعند باعة الكتب القديمة، لمجرّد التمتع بتصفّح النسخ الأصلية من مصنّفات أولئك الأعلام، لأن موارده المالية المتواضعة لم تكن تسمح له باقتنائها.

وعند عودته إلى إيطاليا قام بزيارة أهمّ مدنها ولا سيما منها التي استرعت انتباهه بماضيها المجيد، بوصفها مدن الفن الراقي والذوق المرهف، وفي مقدمتها مدينة روما، حيث كان يلذّ له القيام فيها، آناء الليل وأطراف النهار، بجولات عبر شوارعها العظيمة وآثارها التاريخية البديعة.

ولكنه كان يتردّد بوجه خاصّ على مدينة فلورنسا المستأثرة بشغفه، وذلك لتذوّق جوّها المتعذّر تحديده والتأمّل والتخيّل على ضفاف نهر الأرنو، عندما تغرب الشمس وتشيع أنوارها الأخيرة على عاصمة الميديسيس، كما لو ذرّت في الفضاء قراضة الذهب.

وهناك ستدرك المنيّة ذلك السيّد العظيم المتعلّق بماضيه والمتحرّر من جميع الأوهام، وقد كان يتمنّى عبثاً أن يكون مثواه الأخير في الوطن الذي تبنّاه. ولكنّ جثمانه الطاهر سيُنقَل إلى اسطنبول بإشارة من صديقه الحميم الجنرال خير الدين، وسيُدفَن بجوار ضريح السلطان أحمد في سنة 1887.

محمد بيرم الخامس
(1889 - 1840)
المفكّر والأديب والمؤرّخ

لقد وُلِد محمد بيرم الخامس بمدينة تونس في أوائل محرم 1256 هـ (مارس 1840 م). وأمّه هي ابنة الجنرال محمود خوجة وزير الحرب في عهد الأمير أحمد باي الأول وحفيدة الشيخ الغمّاد المنحدر من بيت شريف والمنتسب إلى عائلة محترمة وذات نفوذ. أمّا أمّ جدّه محمد بيرم الأول فهي السيدة الشريفة الحسنية، ابنة أحد السادة الأشراف القادمين إلى تونس. وبناء على ذلك النسب الشريف، فقد كان الذكور من ذرّيتها يحظون باحترام خاصّ من قِبَل أهالي تونس المتعلّقين شديد التعلّق بآل البيت. وقد تولّوا مدّةً تزيد عن التسعين سنة نقابة الأشراف ومشيخة الإسلام، اعتباراً لمقامهم الديني وقيمتهم العلمية.

فمن الطبيعي حينئذ أن يتلقّى الطفل المولود في ذلك الوسط تربية ممتازة تؤهّله للاضطلاع عن جدارة بالمهامّ الدينية والمدنية التي تهيئه لها أسرته. ولقد التحق في سنّ مبكّرة بجامع الزيتونة المعمور وتابع دروس أبرز مدرّسيه عصرئذ. وكان إلى جانب ذلك مولعاً بشؤون السياسة وكلّ ما يتصل

بها، منذ أن بلغ من العمر سبع عشرة سنة. وتبعاً لذلك فقد أقبل بحماس على مطالعة جميع المصنفات التي من شأنها أن تفيده بالمعلومات اللازمة حول المسائل ذات الصبغة الإدارية أو الاجتماعية الكفيلة بتعريفه بأحوال البلاد والعباد. وحسب العادة التي ورثها الكثير من علماء عصره عن أسلافهم، فقد كان له «كنّش» يسجّل فيه بكلّ عناية جميع الأوامر والتراتيب والمراسيم الصادرة في عهد صهره الأمير محمّد باي[1]. وسوف يستفيد عند التحاقه بسلك الوظيف من تلك الوثائق النفيسة المتعلقة بشتى ميادين النشاط بالمملكة، ويستمدّ منها كل المعلومات اللازمة لتوضيح وفضّ المشاكل المعقّدة والمتعدّدة التي تعترض سبيل كل موظف قدير ومستنير.

ولعلّه من المفيد أن نشير أيضاً إلى أن ذلك الشابّ الذي كان والده من كبار أصحاب الأملاك الزراعية، قد لاحظ منذ نعومة أظفاره ما يعانيه العملة الفلاحيون من بؤس وسجّل تصريحات وشكاوى صغار الفلاحين والخماسة المتضجّرين ممّا يتعرّضون له من شتى أنواع الإهانات والمظالم. فعقد العزم منذ ذلك العهد على بذل كلّ ما في وسعه للدفاع عن قضيتهم وتخليصهم بالطرق الشرعية من الاستبداد المسلط عليهم بلا انقطاع.

وكان يرى أنه لا سبيل إلى تحقيق الحدّ الأدنى من الأمن لتلك الفئة، ولغيرها من الفئات الاجتماعية، إلاّ بإصدار قوانين واضحة ومدقّقة، تضمن لجميع السكان احترام أشخاصهم وأملاكهم وحريتهم، بدون أيّ ميز في الأصل ولا في الدين.

تلك هي الأفكار النبيلة والمضنية التي استولت على حياة محمد بيرم القصيرة، ويا للأسف، والمليئة مع ذلك بالتقلّبات، وأضفت عليها ذلك الطابع المأساوي والمؤثر، الباعث على الشفقة.

ولا ينبغي أن يفوتنا أنّ تلك الرغبة الملحّة والصريحة للتحرّر، وذلك

---

(1) مدة المشير مَحمد باشا باي: 1855-1859.

التحمّس المتطرق لكلّ الإصلاحات الجريئة والسخيّة، مثل قانون «عهد الأمان»[2] الذي سنّه الأمير محمّد باي، رغم ما عبّر عنه بعضهم من تحفّظ وما أبداه والد مترجمنا وعمّه من معارضة صريحة، والحال أنهما كانا من أعضاء المجلس الأكبر المنبثق عن القانون المذكور، إن كلّ ذلك لم يكن ليساعد ذلك المثقف المندفع على الدخول إلى سلك التعليم والحصول على عطف أهل الحلّ والعقد المتحاملين على تلك الإصلاحات المتطرّفة أو السابقة لأوانها حسب رأيهم.

إلاّ أنه على غير ما كان متوقّعاً وبالرّغم من احترازات بعض الأوساط الرسمية، فقد نجح محمّد بيرم أولاً في مناظرة التدريس من الطبقة الثانية (1861)، ثم في مناظرة التدريس من الطبقة الأولى (1867).

ولقد ترك له والده ثروة عقارية عظيمة، ولكنّه وجد صعوبات جمّة لاستغلالها، لا سيما بعد الانتفاضة الريفية التي حصلت سنة 1864، بسبب غضب الأهالي الثائرين على ارتفاع الضريبة الشخصية (المجبي) وما كان يصاحب استخلاصها من اعتداءات.

ومن أجل ذلك ولأسباب أخرى لا تزال غامضة، تمّ توقيف العمل بقانون عهد الأمان. فتأثّر محمّد بيرم تأثّراً شديداً بذلك وفكّر في التحوّل إلى أروبا بعد بيع جميع أملاكه، والالتحاق بالجنرال خير الدين، رئيس المجلس الأكبر المنحلّ وزعيم الحركة التحرّرية التونسية بلا منازع. ولكن من سوء الحظّ لم يتقدّم أيّ أحد لشراء تلك الأملاك، حتى من بين أشهر الأثرياء التونسيين. فكان عليه أن يصبر مدّة طويلة قبل التمكّن من تحقيق رغبته. ولكنّه بقي منذ ذلك الحين على اتّصال مستمر بالجنرال خير الدين إلى أن تولّى هذا الأخير الحُكم في سنة 1873، فكان الشيخ أوّل من رحّب بذلك التعيين بعبارات بليغة وحماسيّة.

***

(2) قانون عهد الأمان: 1857.

ولما أصبح خير الدين وزيراً أكبر، وجّه اهتمامه أولاً وبالذات لإصلاح إدارة المملكة التي بدأت تظهر عليها علامات ذلك الدفع الشديد وتلك الروح الجديدة المبثوثة في مختلف دواليب الدولة، وقد أصبحت تعمل بحقّ في سبيل مصلحة البلاد.

وبما أنّ الأوقاف كانت إلى حدّ ذلك التاريخ تكتسي صبغة متنافرة وتسير بحسب النزوات والأهواء، فقد قرّر خير الدين جمعها في إدارة واحدة تكفل حفظها وتسهر على استعمال مواردها على أحسن وجه لفائدة المؤسسات والمشاريع المعيّنة لذلك الغرض.

ورغم امتناع محمد بيرم عن قبول تلك المهمة، فقد عهد إليه الوزير بالإشراف على إدارة الأوقاف (1874). فضمّ إليه ثلاثة مساعدين أحدهم من موظفي الدولة والاثنان الآخران من الأعيان المختارين من بين التجار وأصحاب الأملاك العقارية.

وعكف على القيام بمهمته الجديدة الشاقة والمنعشة، ليلاً نهاراً، بدون مراعاة لحالته الصحية، إلى أن أصيب، بعد بضعة أشهر من الجهود المتواصلة، بمرض عصبي لم يفارقه حتى قضى عليه.

ومن أجل ذلك المرض، اضطرّ إلى الانقطاع عن عمله والسفر إلى أوروبا (1875) للتداوي والاستجمام. وقد اغتنم تلك الفرصة لتحرير الجزء الأوّل من كتابه الذائع الصيت «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار»[3].

وفي تلك السنة أيضاً، أي 1875، تأسّست المدرسة الصادقية. فكان محمد بيرم من أعضاء اللجنة المتكوّنة لوضع برامجها، وبذل في سبيل ذلك كلّ ما في وسعه كالمعتاد، مستخدماً ما كان يتمتع به من نفوذ لدى أعيان

(3) «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار».
الأجزاء: 1 -2- 3 - 4: المطبعة الإعلامية بمصر 1302 هـ. الجزء الخامس - مطبعة المقتطف بمصر - 1311 هـ.

العاصمة لإقناعهم بإرسال أبنائهم إلى تلك المدرسة وإظهار ما لهم من ثقة في الرجل الفذّ، مؤسّس ذلك المعهد الطريف والفريد من نوعه، ذي الثقافة المتنوّعة والتربية المدنية والأخلاقية والدينية المعتبرة.

وأعطى الشيخ المثل، فأرسل إلى المدرسة الصادقية ابنه الأكبر الذي سيصبح فيما بعد بفضل خصاله وضميره المهني رئيساً لمحكمة الاستئناف بالقاهرة.

وفي نفس السنة دُعِيَ إلى الإشراف على المطبعة الرسمية فأعطاها دفعاً جديداً وأصدر صحيفة «الرائد التونسي» (الجريدة الرسمية) في مواعيد منتظمة، بعدما كانت لا تصدر إلا بحسب الظروف ومجرى الأحداث المتغيّر بالضرورة وغير المتوقع. ومن المعلوم أن الرائد كان الجريدة الوحيدة التي تصدر بتونس وبالتالي الجريدة الوحيدة التي تنشر الأفكار والنظريّات الاجتماعية التي ينادي بها محمد بيرم وعصابته الشجاعة والحازمة.

وبناء على ذلك فإنه لم يدّخر وقته ولا جهده، ليجعل من مطالعتها شيئاً مفيداً وممتعاً. واستعان لأداء رسالته بثلّة من الأدباء البارعين أمثال الشيخ حمزة فتح الله المصري والشيخ محمد السنوسي التونسي وغيرهما. وكأنّ هذا النشاط الفيّاض لم يكن كافياً لتعمير أوقاته، فقد قبل مهمة تنظيم المكتبة التي أسّسها خير الدين في أحد أروقة جامع الزيتونة.

وفي الأثناء قرّر الوزير الأكبر، بعد تعرّضه لعدة محن قاسية، التخلّي عن الحكم (1877)، فاستعدّ محمد بيرم للتخلّي هو أيضاً عن وظائفه العديدة والالتحاق بصديقه في عزلته. غير أن تدخّل الأمير بصورة شخصيّة قد منعه من تنفيذ هذا العزم وقتيّاً وحثّه على البقاء في بلاده. لا سيما وقد أظهر له الوزير الأكبر الجديد محمد خزنة دار علامات المودة والتقدير.

ولقد وفّر له افتتاح المعرض الدولي بباريس سنة 1878 الفرصة المنتظرة للعودة إلى أروبا، قصد التداوي أوّلاً ثم زيارة باريس من جديد والسفر إلى

لندن والجزائر والتزوّد بمعلومات ضافية، ستمكّنه من إثراء كتابه السالف الذكر.

ولما رجع من تلك الرحلة إلى تونس تولّى تنظيم المستشفى الصادقي على النحو الذي شاهده في أروبا واستعان على ذلك بأطبّاء مهرة، نخصّ بالذكر منهم الحكيم ماسكرو الطبيب الخاصّ للأمير الصادق باي. وقد أبى هذا الأخير إلاّ أن يدشن بنفسه ذلك المستشفى يوم 10 فيفري 1879. ولكنّ جميع تلك التظاهرات التي أحسّ محمد بيرم من أوّل وهلة بعدم جدواها واتّسامها بالرياء، لم تكن كافية لوضع حدّ لتخوّفاته، بل أنها لم تزدها إلا حدّة. ذلك أنه كان يشعر يوماً بعد يوم بتهديد جديد ينضاف إلى تخوّفاته السابقة، ويحثه على الإسراع بمغادرة أرض الوطن في أقرب وقت ممكن.

وبناء على ذلك فقد طلب من الحكومة الترخيص له في السفر لأداء مناسك الحجّ (1879). ولكنّه لم يتحصّل على تلك الرخصة إلا بشقّ الأنفس وبعد تدخّل بعض الشخصيات المرموقة. إذ أصرّ خصومه على منعه من القيام بذلك الواجب المقدّس.

والجدير بالملاحظة أن الشيخ كان يرمي من وراء ذلك إلى تحقيق غرضين اثنين: أوّلهما أداء فريضة من الفرائض الدينية، وثانيهما الاتصال من جديد بالخارج لدراسة حضارته والظفر بتلك المباهج الفكرية والفنية التي يتعذّر على بلاده توفيرها له بمثل ذلك القدر.

وممّا تجدر ملاحظته أيضاً أن بصيرته قد ساعدته مرّة أخرى أحسن مساعدة. ذلك أنه بعد ما أنهى مناسك الحجّ وزار سوريا ولبنان زيارة خاطفة، تحوّل إلى الآستانة بنيّة الاستقرار بها (1880).

وما إن وصل إلى العاصمة العثمانية حتى بلغه نبأ إعفائه من جميع مهامّه وتجريده من شهائده العلمية، فأصبح منذ ذلك الحين بمثابة اللاجىء السياسي المخطر، المعرّض لجميع العواقب المرصودة للمنبوذين.

والواقع أنّه لم تمض مدة طويلة على وصوله إلى الآستانة حتى أقدم الوزير الأكبر الجديد مصطفى بن اسماعيل وبطانته الهائجة، على طلب إرجاعه إلى تونس باسم الباي.

إلّا أن هذا المسعى الأخرق قد باء بفشل ذريع. فتوقّف أعداؤه لمدّة معيّنة عن إزعاجه. وعقبت تلك الدسائس الدنيئة والمتجدّدة بلا انقطاع، فترة من الهدوء النسبي.

وبعد مدة قليلة عاوده الحنين إلى التجوال، فقرر القيام برحلة طويلة، بالرغم من نصائح أصدقائه وجهله للغات الحيّة وتـدهـور حالته الصحية. فزار على التوالي فيانا وبودابيست وبلغراد وبوكاريست ووارنة، قبل أن يرجع إلى الآستانة، في انتظار وصول عائلته التي ستلتحق به هناك، بعدما ودّعت تونس العزيزة عليها الوداع الأخير.

ولقد كان مكتوباً على هذا الرجل المستقيم غاية الاستقامة أن لا ينعم بتلك الراحة التي كان يصبو إليها دوماً وأبداً. فكأنّ حظّاً سيّئاً كان يلاحقه بلا هوادة ويثير في وجهه أينما حلّ وارتحل المضايقات والمعاكسات.

ذلك أنّه ما إن استقرّ بالآستانة حتى بدأت تحاك من جديد ضدّ ذلك المنفيّ الذائع الصيت، شتى أنواع الدسائس التي كان مبعثها الحسد أو الكره الشخصي، ليس إلّا، وذلك للمسّ من سمعته العلمية والإساءة إليه لدى القصر ولدى السلطان، على وجه الخصوص، ولو أن هذا الأخير ـ والحقّ يقال ـ قد أظهر له بصورة جليّة من أوّل وهلة علامات التّقدير والرعاية الدائمة والنبيلة.

على أنّ انزواء الرجل في بيته مدة أسابيع عديدة مع ما فرضه على نفسه من عزلة لاجتناب وشايات البعض وتلميحات البعض الآخر الخبيثة، لم يكن كافياً لتهدئة غضب المتهافتين على الإيقاع به. وعندما أعيته الحيلة، وبالرغم ممّا أبدته نحوه بعض الشخصيات المدنيّة والدينية من عطف وتقدير،

قرّر ـ بعدما أنهى الجزء الثاني من كتابه ـ مغادرة ضفاف البسفور الساحرة وتوديع تلك العاصمة الممتازة التي خصّته بمفاجآت لا مثيل لمتعتها.

ولكن لا ينبغي أن نظنّ أنه ابتعدَ بدون تحسّر عن تلك الربوع التي أضفت عليها الطبيعة جمالاً فتّاناً أو أنه سينسى تلك الروائع الفنية المشيّدة بفضل جهود الأجيال المتعاقبة وأنصار الفنّ والأدب، والمبثوثة في جميع أنحاء العاصمة التركية الفسيحة الأرجاء، وقد كان يلذّ له التجول ليلاً نهار في أحيائها المتعدّدة، شاعراً بنشوة متجدّدة بلا انقطاع.

وحتى عندما وصل إلى القاهرة في شهر ماي 1882 وحظي باستقبال حارّ من قِبَل الخديوي والعلماء المصريّين، فهو لم ينس أبداً الآستانة وروائعها ولم ينس على وجه الخصوص تلك الساعات الطويلة التي كان يقضيها بالمكتبات وبيوت العلم، عندما يحزّ في نفسه الثلب والاغتياب، وذلك للاستمتاع بالطمأنينة والنسيان والإصغاء إلى صوت الماضي.

وما إن حلّ بالقاهرة حتى اقتحم ميدان العمل من جديد. فأصدر صحيفة «الإعلام» التي كانت تظهر يوميّاً في أول عهدها ثم أصبحت تصدر ثلاث مرّات في الأسبوع. وقد كان لها صدى بعيد في المشرق وفي سائر أنحاء العالم الإسلامي، حتى قال الجنرال خير الدين في شأنها، إنها من الممكن أن تصبح «تايمس الشرق» لو تمكنت من التغلب على الصعوبات الأولية والنزاعات الحزبية.

ولكنّ الشيخ الذي لم تسمح له صحته المتدهورة بمواصلة الجهود المبذولة لتحرير جريدة من ذلك الطراز الرفيع، قد اضطرّ، ويا للأسف ـ لتعطيلها بصورة وقتيّة حسب اعتقاده، والسفر من جديد إلى باريس لزيارة المعرض الدولي (1887). ومن هناك توجّه إلى مدينة فلورنسا لتحرير وصيّة صديقه الكبير الجنرال حسين، بطلب منه، وبعد تلك الرحلة الأخيرة عاد إلى القاهرة وتفرّغ لإتمام كتابه الهامّ السالف الذكر إلى أن أدركته المنية.

والجدير بالملاحظة أنّ ذلك الأثر الذي يُعتبَر تتويجاً لحياة بيرم الخامس المضطربة والخصبة، قد تضمّن كلّ ما دوّنه ذلك الرجل الموهوب، الثاقب الفكر، حول الأحداث التي ساهم فيها، وذلك بتجرّد نادر وأسلوب رشيق. ولا شكّ أن ذلك التأليف سيبقى شاهداً حيّاً وعزيزاً، يستفيد منه دوماً وأبداً كلّ مطالع، ويخلّد اسم صاحبه، وقد فقدته الثقافة الإسلامية التي مثّلها أصدق تمثيل ودافع عنها ببراعة أكيدة لا تقبل المنازعة.

ولقد لبّى داعي ربّه في المهجر يوم 15 ديسمبر 1889، بعدما تعرّض لعدد لا يحصى من المحن المضنية لا محالة والمليئة مع ذلك بشتى أنواع الاكتشافات.

وقد كان مقدّراً له أن يفارق هذه الدار الفانية حاملاً معه إلى مثواه الأخير أسرار حياة قصيرة ومضطربة، قد كرّسها بتمامها وكمالها لخدمة الحرية والعلم والقيم الإسلامية الخالدة.



الجنـرال خيـر الـديـن
(1890 - 1822)
الجنـدي والمصلـح ورجـل الـدولـة

في يوم ممطر وبارد، انضاف طفل جديد إلى الأطفال العديدين الذين تتكوّن منهم أسرة شيخ قرية متواضعة من قرى أبازة، معلّقة على سفح جبل من جبال إحدى مناطق القوقاز، تغطّيها الأشجار الملتفّة ولا يصل إليها المرء إلّا عبر شعاب وعرة.

ولقد شبّ خير الدين ـ وهو الاسم الذي أُطلِق على ذلك الطفل ـ بين أحضان تلك الطبيعة القاسية والعظيمة. ومنذ أن تعلّم العدو، تعوّد على القفز في الغابة التي أنبتته، سواء لاستخـراج العصافيـر الكامنـة في الأغصان المرشوشة بالثلوج، أو للتأمّل في منظر الشلالات الهادرة، المشحونة بالرغوة والمنحدرة من المرتفعات المنيعة والغريبة.

ولربّما تمّ، خلال إحدى تلك الجولات، على إثر خصومة بين فريقين متنافسين من الأطفال، فصل الصبيّ خير الدين بقساوة عن أقرانه، إذ اختطفته عصابة مسلّحة من الفرسان. وبعد رحلة شاقّة عبر الأرياف المقفرة في شمال الأناضول، وصل خير الدين إلى اسطنبول وبيع إلى أحد الأشراف الأتراك

الذي اختاره ليكون رفيقاً في الدراسة واللعب لابنه الوحيد البالغ نفس سنّه.

ومنذ أوّل وهلة تعاطف الطفلان وتفاهما مع بعضهما بعضاً وأصبحا اعتباراً من ذلك الحين يعيشان في كنف الوئام والاطمئنان، تحت رعاية مربّ حازم ملازم لهما كظلّه، يصاحبهما خارج أوقات الدراسة إلى أيّ مكان يسوقهما إليه فضولهما الشديد في العاصمة التركية الفسيحة الأرجاء، حيث يهيّـىء لهما كلّ حيّ من أحيائهما مفاجأة جديدة.

وبعد مرور عدّة سنوات مفعمة بالسعادة والهناء، أصيب ابن الشريف التركي بمرض وسرعان ما ذوى جسمه إلى أن لقي حتفه، نتيجةً لذلك الداء العضال الذي فتك به قبل الأوان، بالرغم عن كلّ ما تلقّاه من معالجة. وأصبح الأب الحزين واليائس لا يقوى على رؤية الرفيق الملازم لابنه المحبوب، فاضطرّ وهو مفتّت القلب إلى التفويت فيه لأحد أعيان التونسيّين، الذي اشتراه لإهدائه عند رجوعه إلى تونس إلى ملك البلاد آنذاك، المشير أحمد باي الأوّل.

وما إن وصل خير الدين إلى باردو سنة 1838 أو 1839 حتى أُلحِق بمدرسة صغار المماليك. وبعدما تعلّم اللغة العربية وأتقن معارفه الدينية. انخرط في سلك مدرسة الضباط الحديثة العهد[1]. فأظهر من آيات الذكاء والاجتهاد والموهبة، ومن علامات التقدّم في مدارج العرفان، ما أثار اندهاش أساتذته وإعجاب الباي الذي تأثّر بمحيّاه الطلق ومظهره الأبيّ وقدرته على الاستيعاب، حتى صار يتابع عن كثب خطى ذلك التلميذ النابه. إلى أن أنهى تعليمه. فقرّر إلحاقه بحاشيته الخاصّة دون أن يفصله عن سلك الجيش، إلى أن ترقّى في صفوفه وصار أمير آلاي ثم أمير لواء الخيالة.

إلّا أن ذلك الشابّ المؤهّل لمزيد الترقي في الميدان العسكري، اعتباراً لما كان يتمتع به من خصال الرئيس المحترم والمطاع أو ما يمتاز به

(1) تأسّست مدرسة باردو الحربية سنة 1840 في عهد المشير أحمد باي الأوّل.

من مواهب الرجل المدبّر والمتبصّر، قلت إنّ ذلك الشابّ قد وجد نفسه مرغماً على التخلّي عن سلك الجيش إلى الأبد، والاضطلاع بمهامّ سياسية أو وظائف إدارية، ستضفي على حياته المليئة بالمفاجآت، صبغة غير متوقّعة، سيكون هو نفسه أوّل من يندهش لها.

وسوف نمرّ مرّاً سريعاً على المهمّة الأولى والأخيرة التي كلّفه بها المشير أحمد باي الأول (1853-1854) والمتمثّلة في الدفاع لدى السلطات الفرنسيّة عن مصالح الدولة التونسية التي رفعت قضية ضد المتصرف السابق في ماليتها اللواء محمود بن عيّاد. فلقد أحرز خير الدين في القيام بتلك المهمّة نجاحاً فوق ما كان منتظراً. حتى تحصّل، بفضل ما قدّمه من حجج دامغة، على تمكين الدولة التونسية من استرداد جزء لا يستهان به من الأموال التي سُلِبت منها.

وعند وفاة المشير أحمد باي الأوّل في السنة الموالية (1855)، أبى ابن عمه الملك الجديد مَحمّد باي إلاّ أن يعرب عن رضاه لخادمه البارع، فعيّنه وزيراً للبحرية، وبعد ذلك ببضع سنوات رئيساً للمجلس الأكبر الاستشاري المُحدَث منذ عهد قريب، وبفضل طبائعه الفطرية وتكوينه الأخلاقي، سيظهر أثناء قيامه بالمهمّتين المذكورتين من النشاط والحماس، ما سيثير إعجاب وتقدير أغلبية أعضاء المجلس من جهة، والنخبة المثقفة في البلاد، من جهة أخرى، وقد كانت تتابع عن كثب مداخلاته المتّسمة دوماً وأبداً بالكفاءة والشجاعة. ولكن، بعد خمس سنوات من الجهود المبذولة بدون جدوى، خاب أمله بسبب دسائس رجال البلاط ومؤامرات الوزير الأكبر القوي النفوذ مصطفى خزنه دار. ذلك أن خصوم خير الدين لم يرضوا بالإصلاحات المقترحة إلا لتبرير «أعمالهم الدنيئة وأخطائهم الأثيمة» تحت غطاء قرارات المجلس. وبناء على ذلك فقد استقال خير الدين من منصب الوزير ورئيس المجلس وتخلّى عن كل نشاط عمومي (جوان 1863).

وخلال السنة الموالية (1864) ثار سكان الإيالة المثقلين بالضرائب

والمعرّضين للمظالم[2]، فاضطرت الحكومة إلى الالتجاء إلى الوسائل القصوى وتمكّنت في آخر الأمر من إخماد الثورة، وذلك بفضل تدخّل الباب العالي بواسطة ممثّله حيدر أفندي، وهو رجل على غاية من المهارة والدهاء، وكذلك بفضل الأساطيل الأجنبية الراسية في السواحل التونسية. فاستطاعت الإيالة أن تتنفّس الصعداء من جديد وتفكّر في تضميد الجراح الناشئة عن كلّ تلك الهزّات والآفات.

على أن خير الدين المبتعد من تلقاء نفسه عن شؤون الدولة، لم يبق مكتوف الأيدي طوال تلك المدة. فقد قام بعدّة مهمّات بالخارج وزار عدداً من البلدان الأروبية وفي مقدمتها فرنسا. واستغلّ تلك الزيارات للتعمّق في دراسة أسس حضارة الغرب ومؤسسات مختلف دوله. واستخلص من تلك الدراسة العناصر الأساسية للكتاب الذي ألفه بعنوان: «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك».

ونظراً لتعلّقه المتين بمبدأ «ارتباط الإيالة التونسية بالدولة العثمانية»، فما إن رجع إلى تونس حتى كلّفه الأمير الصادق باي بالدفاع لدى الباب العالي عن فكرة ضبط نظام أساسي مبني على قواعد متينة للعلاقات القائمة بين الامبراطورية العثمانية وولايتها الإفريقية، ووضع حدّ بصورة نهائية لما تتعرض له الحكومة التونسية في كلّ آن وحينٍ من تقلّبات سياسية، نتيجةً لذلك الوضع «غير المحدّد كما ينبغي».

ولقد أفضت مساعي خير الدين إلى تحرير فرمان سلطاني يُقِرّ من جهة حقوق السلطان العليا على الإيالة التونسية ويعترف من جهة أخرى بالاستقلال الإداري لتلك المملكة، مع المحافظة على حقّ العائلة الحسينية في الوراثة على العرش. ورجع الجنرال إلى تونس في سنة 1871، في انتظار صدور

(2) تعرف هذه الثورة في التاريخ باسم «ثور علي بن غذاهم» انظر: «وثائق تونسية ـ ثورة ابن غذاهم» ـ الدار التونسية للنشر ـ تونس 1967.

الفرمان المذكور. وفي الأثناء تعكّر الوضع الاقتصادي والمالي بالإيالة، من جرّاء سياسة الوزير الأكبر الخرقاء والمفضية إلى الإفلاس. فاضطرّت فرنسا إلى التدخّل بحزم واقترحت تكوين لجنة مالية دولية لتسوية ديون الدولة التونسية وصيانة مصالح الدائنين. ورغم معارضة خير الدين الشديدة، فقد تمّ تعيينه على رأس تلك اللجنة، بالإضافة إلى اضطلاعه بخطّة وزير مباشر، وهي خطّة تسمح له بالإشراف المباشر على شؤون الدولة. وبفضل ما كان يتحلّى به مساعدوه من إخلاص وحماس وكفاءة، ولا سيما المفقد المالي الفرنسي فيلي، المعروف بموهبته وقدرته الفائقة على العمل، تمكّن خير الدين من تصفية الديون العامة وتصحيح الأوضاع المالية للبلاد في أسرع وقت. إلاّ أنّ أعمال اللجنة المالية، وبالخصوص تقارير رئيسها المساعد فيلي المثقلة لكاهل الوزير الأكبر، قد أثبتت بصورة لا تقبل القدح، اختلاسات خزنه دار والعصابة التي ساعدته على ذلك، من المغامرين المنتمين لكل فرقة وجنس. فاضطرّ الباي إلى التخلّي عن وزيره الأكبر وتعويضه بالجنرال خير الدين 1873.

وفي اعتقادنا أن جميع الناس في هذه البلاد مطّلعون على ما حقّقه ذلك الرجل العظيم من إنجازات وما قدّمه من خدمات. ونحن كلّنا مدينون له بأعزّ ما في أنفسنا، أي الثقافة والتربية الأخلاقية. ولكي لا نُرْمَى بالإهمال، نرى لزاماً علينا أن لا نغفل عن ذكر ما اتّخذه من إجراءات ملائمة وصائبة، استطاع بفضلها أن يرجع الثقة والاطمئنان إلى نفوس التونسيين المرهقين بمساوي إدارة خرقاء وفاسدة وجائرة، ويبعث في نفوسهم إلى جانب حبّ العمل والادّخار، الإيمان بالمستقبل، بعدما استتبّ الأمن في البلاد. وهي أمور لم يعد الناس يؤمنون بها خلال تلك المحنة الأليمة والطويلة المدى.

ولقد تمثّلت أهمّ تلك الإنجازات في القضاء على المتاجرة بالمناصب والتخفيف من الضرائب وضبط أنظمة المحاكم وإعادة تنظيم التعليم الزيتوني وإحداث جمعية الأوقاف وبلديّة الحاضرة وتعصير المصالح الاستشفائية،

وعلى وجه الخصوص تأسيس المدرسة الصادقية. تلك هي باختصار الفوائد التي غنمتها البلاد التونسية، بفضل ما كان يتمتع به ذلك الرجل الفذّ والملهم من حماس وتبصّر وتدبير.

ولكن، لئن رحّبت الطبقة المستنيرة من السكان بتلك الإنجازات التي أنقذت البلاد من كارثة محقّقة وأعادت إليها الثقة والسلام، فضلاً عن حبّ العمل، ولئن اعترفت بفضلها حتى الطبقات الكادحة من العمّال والفلاحين الذين كانوا في السابق عرضة لمختلف الإهانات المنغِّصَة لحياتهم، فصاروا يثنون على تلك الحكومة النزيهة والحازمة التي استطاعت أن تضفي على الإدارة الخرقاء نسقاً ونظاماً غير معهودين من قبل، إلّا أن تلك الإنجازات لم ترق للانتهازيين ومن لفّ لفّهم من المغامرين الذين وضعت الحكومة الجديدة حدّاً لمنافعهم الشخصية، وفي مقدمتهم أتباع الوزير الأكبر السابق أو أنصار مصطفى بن إسماعيل، ذلك الرجل اللئيم والمرتشي والقاصر، الساعي بدون تحفّظ إلى استغلال ما له من تأثير مضرّ على الملـك، لإرضاء مطامحه الجامحة.

وإنّ هذا التحالف القائم بين المصالح الخسّيسة والشهوات الضارية والمُعتمِد على تعاطف ممثّلي بعض الدول الأجنبية، كان لا بدّ له أن يُثير شتّى العراقيل في وجه التشكيلة المتقلّدة لزمام الحكم، ولا سيما رئيسها المعتبر في نظر أولئك القوم من أخطر العناصر، لما عُرِف به من اتجاهات موالية للخلافة العثمانية. على أن الجنرال خير الدين لم يخف أبداً تعلّقه بالدولة التركية. إذْ كان ينادي دوماً وأبداً بضرورة توثيق الروابط بين الإيالة التونسية والخلافة العثمانية، وذلك بالاتفاق مع أقرب مساعديه: الجنرال حسين والجنرال رستم. وكان يرى في ذلك الاتفاق الوسيلة الوحيدة للحفاظ على سلامة الوطن وإنقاذه من المطامع الأجنبية المتعرض لها منذ أمد بعيد.

ورغم ارتياح الباي للضمانات الممنوحة لعـائلته ومملكتـه من قِبَل الحكومة العثمانية، بمقتضى فرمان سنة 1871، الذي يُعتبَر تتويجاً لسياسة

خير الدين الحازمة والثابتة، فإنه لم يرض قطّ بقبول ما يترتب على ذلك الفرمان من «نتيجة طبيعية»، أي تمكين الإيالة من التمتع بالقوانين «الكفيلة بتحقيق سعادة أهلها». حيث كان في قرارة نفسه يحنّ إلى أخطاء العهد السابق المشجّع لجميع أنواع التبذير والنهب. ولكنّ إصرار الصادق باي لم يثبط همّة وزيره الأكبر، بل دفعه إلى إعادة الكرّة لحثّه على الامتثال لتعليمات الباب العالي، قصد إحباط مطامع بعض الدول الأروبية، وضمان سلامة البلاد المهدّدة.

وممّا لا شكّ فيه أن الصادق باي قد أظهر أحياناً اقتناعه بما قدّمه له وزيره من براهين وحجج دامغة. ويمكننا التأكيد على شعور الجنرال خير الدين أكثر من مرّة بأنه قد نجح في مسعاه. ولكنّ ذلك لم يكن، من سوء الحظّ، سوى مجرّد وهم. إذ كان عليه أن يقرأ حساباً للعناصر المناهضة بشدة لسياسته الجريئة والنزيهة، وأن يأخذ بعين الاعتبار المساعي المتجدّدة الرامية إلى معارضة مشاريعه وإرغامه على التخلّي عن مهامّه والانصراف إلى حال سبيله.

ولبلوغ تلك الغاية، لم تكن هناك سوى وسيلة واحدة، ألا وهي القضاء على الشخص الممثّل لتلك الحركة التجديدية الضامنة للخلاص. وسيبذل خصوم خير الدين لتحقيق أغراضهم كل الجهود، من الاتهامات الباطلة إلى التلميحات الماكرة أو الانتقادات المطلقة. ذلك ما كانت تقوم به تلك العصابة الحقودة والشرّيرة التي آلت على نفسها أن تقضي على الوزير الأكبر، لا لشيء إلّا لإشفاء غليل ضغائنها الدنيئة ومطامعها الدفينة.

ولكنّ إلحاح خير الدين على الملك للتخلّي عن جزء من سلطته المطلقة والمفرطة، لئن أغضب الصادق باي شيئاً ما، فإنه لم يدفعه إلى حدّ ذلك التاريخ إلى التفكير في إقصاء ذلك الخادم النزيه والحازم، الذي حقّقت سياسته الحكيمة والمستنيرة فترة طويلة من السلام والازدهار لدولته المهدّدة بالإفلاس.

فكان على خصوم خير الدين العديدين أن ينتظروا الفرصة السانحة للحصول على مبتغاهم. وقد تمثلت تلك الفرصة في اندلاع الحرب بين تركيا وروسيا (1876-1877) ومساهمة البلاد التونسية فيها إلى حدّ ما، بحكم انتمائها إلى الامبراطورية العثمانية، إذ أن الإيالة مجبورة - سواء بموجب التزاماتها الدينية أو بمقتضى علاقاتها السياسيّة - على مدّ يد المساعدة للدولة العلية، وتقديم إعانة ولو كانت متواضعة، للخلافة العثمانية المتخاصمة مع عدوّها القديم. فلا يمكن والحالة تلك، أن تتقاعس البلاد التونسية عن أداء ذلك الواجب، دون أن تتنكّر لمقتضيات التضامن الإسلامي. كما لا يمكن للوزير الأكبر أن لا يستجيب إلى نداء الواجب، وهو الذي كان ينادي دوماً وأبداً بتوثيق العلاقات بين بلاده وبين الدولة التركية. وقد استطاع فعلاً تحقيق تلك الغاية على النحو الذي بيناه آنفاً.

وبما أن نداء الباب العالي لم يثر أيّ صدى لدى الباي، فقد بادر الجنرال خير الدين إلى عقد اجتماع برئاسة العاهل وبمشاركة حوالي مائة شخصاً من كبار الموظفين والعلماء والأعيان، وأوضح للحاضرين من جهة شرعيّة الطلب التركي المرتكز على التزامات الجانب التونسي، ومن جهة أخرى قلّة موارد الإيالة المالية والعسكرية، وبعد ذلك اقترح عليهم دعوة الأهالي إلى تقديم إعانة مالية للحكومة التركية عن طريق الاكتتاب.

ورغم مصادقة المجلس على ذلك الاقتراح، فإن موقف خير الدين لم ينل رضى الباي ولا رضى خصومه، بطبيعة الحال، ومن باب أولي وأحرى لم يرق لممثل فرنسا المناهض لتلك العملية بلا تردّد. وقد انتهى به الأمر إلى تعزيز جانب مصطفى بن إسماعيل الذي وعده بانتهاج سياسة معاكسة لسياسة الجنرال خير الدين الموالية لتركيا، إذا ما تولّى الحكم[3].

ولقد رأى خير الدين في موقف الملك الملتبس والمتردّد مسّاً بكرامته.

(3) راجع: «سيرة مصطفى بن إسماعيل» - تحقيق الدكتور رشاد الإمام - وزارة الشؤون الثقافية - تونس 1981.

إذ يبدو أن الصادق باي قد انخدع وانحاز لمدة معيّنة لخصوم وزيره الأكبر. وبناء على ذلك فإن هذا الأخير الذي لم يستسلم أبداً للمزايدات ولا للتهديدات، لم يرض بهذه الوضعيّة المهينة والحقيرة، المنافية لمبادئه. فقرر التخلّي عن الحكم (1878)، تاركاً المجال مفتوحاً أمام ذلك الرجل النحس، أعني مصطفى بن إسماعيل، الذي ستكون سياسته الخرقاء والمختلّة، سبباً من أسباب استعباد البلاد التونسية على الأمد القريب.

وبعدما استعاد خير الدين حريّته، سافر مرّتين إلى فرنسا، المرّة الأولى إلى فيشي والثانية إلى سان نيكتار، وذلك للتداوي بالمياه المعدنية والاستراحة من الأتعاب التي تحمّلها بشجاعة خلال وزارته الطويلة الأمد. وعند رجوعه إلى تونس تلقّى برقية من الحاجب الأول لجلالة السلطان، يدعوه فيها إلى التحوّل إلى عاصمة الخلافة العثمانية.

وبعد الاستئذان من الباي، غادر تونس صحبة جميع أفراد عائلته، متوجّهاً إلى اسطنبول. وقد تأسّف على فراقه كافّة السكان، وحتّى الباي نفسه الذي لم يكن يأخذ على وزيره الأكبر السابق إلا مأخذاً واحداً ألا وهو «ولاؤه المفرط لتركيا».

هذا، ومن مظاهر تقلّب الرجال الذين أعمتهم الأهواء والأحقاد، أنه ما كاد الجنرال خير الدين يبتعد عن السواحل التونسية، حتى هبّ أولئك الذين كانوا يشيرون إليه لدى ممثّل فرنسا، بكونه السفير المقنّع لتركيا، هبّوا بدون حياء للكيد له لدى السلطان وحاشيته واتّهامه بمساعدة الأجانب عمدا على التدخّل في شؤون البلاد وبالتالي احتلالها. ورغم ما اكتسته تلك الاتهامات من صبغة قطعية، فقد كانت منافية للواقع ولم تستطع المسّ أو التنقيص من هيبة الرجل، ولا زعزعة الثقة التي وضعها السلطان فيه، وقد التجأ إليه في فترة عصبية من تاريخ الخلافة العثمانية. ومع ذلك فقد كانت تلك الاتهامات تستدعي ردّ فعل، لم يتأخر خير الدين عن القيام به عند تخلّصه من أعباء مهمّته الجديدة والشاقة. إذ تصدّى آنذاك سواء بصورة مباشرة أو بواسطة

أصدقائه، لتفنيد تلك الادّعاءات الكاذبة والتلميحات الدنيئة التي التجأ إليها بعض المرتزقة المأجورين بثمن باهظ، من طرف خصومه الذين لم يغفروا له قطّ وضعه حدّاً ـ لمدّة محدودة ـ لاغتصاباتهم وأعمالهم الشنيعة.

ولقد كان خير الدين في حاجة إلى شجاعة نادرة وإخلاص مطلق للخلافة، ليقبل بدون تردّد منصب الصدر الأعظم، إثر انتهاء حرب مشؤومة، أسفرت لا فحسب عن تفويت الامبراطورية العثمانية في جزء كبير من مقاطعاتها الأروبية التي تحوّلت إلى ممالك وإمارات مستقلّة، بل أسفرت أيضاً عن اقتطاع مناطق هامة من تخومها الشرقية وأفضت بصورة غير مباشرة إلى حصول أزمة اقتصادية واجتماعية عويصة كان من اللازم معالجتها بدون تأخّر.

إلا أنّ الجهود الجبارة التي بذلها خير الدين لمواجهة تلك المشاكل، سرعان ما آتت أكلها، بالرغم من المؤامرات الماكرة المدبّرة من قِبَل بعض كبار الموظفين الذين ساءهم ما تحصّل عليه من حظوة لدى السلطان من أوّل وهلة. فقد أقبل على العمل بدون كلل ولا ملل، وتمكّن في أسرع وقت من تصفية مخلفات الحرب وتطهير مالية الدولة شيئاً فشيئاً والسعي إلى إيواء اللاجئين الوافدين على العاصمة بأعداد غفيرة وتوزيعهم على مختلف الأقاليم، وإعادة النظام إلى الولايات وضبط الحدود الجديدة وأخيراً احتلال المواقع الاستراتيجية في المناطق الآسيوية من تركيا، التي استبقتها المعاهدات للامبراطورية.

وبعد التسوية الصائبة وغير المتوقعة لكلّ تلك المشاكل، لم تبق سوى القضية المصرية التي أولتها المرتبة الأولى من شواغل الباب العالي، إدارة الخديوي إسماعيل الخرقاء والمفضية إلى الإفلاس.

ولوضع حدّ لتلك الوضعية المضرّة على حدّ السواء بسلامة الامبراطورية وبمصالح أهالي وادي النيل المستغَلّين بدون شفقة ولا رحمة من

طرق أمير عجيب ومتكبّر، لم يكن هناك سوى حلّ واحد، ألا وهو خلع الخديوي. وقد أقرّ خير الدين العزم على ذلك. ولكن كيف السبيل إلى الحصول على موافقة السلطان وبعض الوزراء المؤيّدين للأمير المهدّد؟.

إلا أنّه، اعتباراً لإصرار الصدر الأعظم على اتخاذ ذلك القرار، فقد وافق السلطان في آخر الأمر على خلع الخديوي إسماعيل وتعويضه بتوفيق باشا. ولئن أثار خلع الطاغية الابتهاج بين عموم طبقات الشعب المصري، فقد أثار الاندهاش والانفعال في البلاد التونسية وبوجه خاصّ في البلاط الملكي، حيث خشيت حاشية الباي بحقّ، أن تتكرّر نفس تلك العملية التي تمّت بسهولة في بلاد أخرى. ويبدو ـ والحقّ يقال ـ أن خير الدين ربّما رغب في استغلال تلك الظروف للقيام بعملية مماثلة بتونس يكون من شأنها إعطاء مجرًى جديد لتاريخ تلك البلاد. ولكنّه لو استجاب إلى تلك الرغبة، يكون قد تنكّر للقيم الأخلاقية التي لازمته طوال حياته، وقد جحد ـ على نحو غير معقول ـ فضل تلك الأسرة المالكة التي وجد لديها منذ قدومه إلى تونس، لا الرعاية والمودّة الأبويّة فحسب، بل أيضاً التشجيع على الارتقاء إلى أعلى المراتب والتأييد لسياسته الحازمة والمتبصّرة والنزيهة، ما عدا في بعض الفترات النادرة.

إلّا أن الجنرال خير الدين، لئن ترك في تونس خصوماً لم يلقوا السلاح حتّى بعد رحيله، فقد كان مكتوباً عليه أن يجد باسطنبول خصوماً آخرين لا يقلّون عنهم إصراراً على القضاء عليه بنفس الأساليب.

وذلك ما دفعه على التخلّي عن منصبه السامي، بعدما أعيته الحيلة. فأسند إليه السلطان ـ كعربون على ثقته وفائق تقديره ـ رئاسة المجلس الأعلى للعرش، حيث سيواصل على رأسه، بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الخلافة، المتابعة من بعيد وببالغ الحسرة، للأحداث الجارية بالبلد المتبنّي له والذي ما زالت تشدّه إليه روابط مودّة خفية لا تنفصم عراها.

وعندما جاء أجله ستطاع أن ينام قرير العين في مثواه الأخير

باسطنبول، واثقاً بأنه أدّى واجبه في هذه الحياة، على أكمل وجه وخدم بنفس الإخلاص ونفس العزيمة، البلاد التونسية التي تبنّته والخلافة العثمانية التي احتضنته(4).

رحم الله الجنرال خير الدين، رجل الدولة الشهم الأبـيّ، الذي تركت شخصيّته الفذّة في سجّل تاريخ تونس المعاصر أثراً باهراً لا يُمحَى أبد الدهر.

(4) خلال شهر إفريل 1968، تمّ إرجاع رفات خير الدين باشا إلى تونس مع مجمـوعة من المجاهدين التونسيّين الذين وافاهم الأجل بديار الغربة.

القِسمُ الثَّاني

التَّابعُونَ

تمهيد

لقد كان ظهور «السابقون» منبئاً طبعاً بوجود تتمّة، وهي تتمثّل فيما سيطالعه القارىء الكريم تحت عنوان «التّابعون». وتشتمل على تراجم جيل من الرجال المنتمين إلى جميع الأوساط والجهات والطبقات، والممثّلين، ولو بصورة جزئية لتونس الحديثة التي تثير طرافتها وحركيّتها وثقتها في نفسها دواماً واستمراراً إعجاب كلّ من يزورها.

وبالرغم ممّا هناك من تباين في الأصل والمراتب الاجتماعية بين أولئك الروّاد المقدامين، العاملين في سبيل انبعاث وطنهم، فإن ما يجمع بينهم إنما هي ثقافتهم المزدوجة وعزمهم الراسخ على النهوض «بإفيرقيّة» ثقافياً وسياسيّاً، في أسرع وقت ممكن.

هذا وقد تواصل عملهم بدون سابق اتّفاق فيما بينهم ولا وجود أيّ برنامج مسطّر من قِبَلهم، وذلك بحسب الظروف المواتية أو المعاكسة، وبدون مراعاة لأخطاء التصرّف التي قد تضايق أو تعرقل جهود رفقائهم الآخرين المندفعين في نفس الحركة. وقد تمكّنوا، بفضل تظافر جهودهم،

من جلب أغلبيّة العناصر الصالحة من الشعب إلى حظيرتهم، والسّير بها قدماً نحو الرقيّ والحريّة.

ذلك هو باختصار سرّ نجاح ذلك الجيل الذي توفّق في آخر الأمر إلى إخراج التونسيّين من حالة الركود المعطّل للحركة واستطاع أن يبعث فيهم، مع حبّ المجازفة، التهاون بالخطر، في سبيل خدمة الوطن الذي كان يرزح عهدئذ تحت نير الاستعمار.

الصادق الزمرلي

علـــي الـــورداني
(1905 - 1861)[1]
الفـنّـان والعالـم والشـاعـــر

مَن الذي ما زال يتذكر، من بين البالغين من العمر أقلّ من خمسين سنة، ذلك الرجل المتواضع والبوهيمي شيئاً ما والبشوش، الذي احتلّ مكانة مرموقة ضمن النخبة المثقفة عصرئذ، بفضل ما كان يتميّز به من نزاهة فطرية وثقافة مرهفة وحديث مرح، وما اشتهر به من ميل للفلسفة الأبيقورية التي كانت تدفعه إلى تذوّق الجمال في جميع مظاهره وتقدير مفاتنه المتنوعة والمتغيّرة.

فلقد وصل مترجمنا في سنّ مبكّرة إلى تونس قادماً إليها من بلدة أكودة[2] التّابعة لولاية الساحل، تلك المنطقة النشيطة والصلبة والحازمة، التي أنجبت لبلادنا عدداً كبيراً من العاملين الأفاضل، سواء في الميدان العلمي أو

(1) في الأصل: 1860-1914، والصواب ما أثبتناه ـ انظر ترجمة حياة علي الورداني في «الورقات» تأليف حسن حسني عبد الوهاب ـ الجزء الثاني ـ من صفحة 461 إلى صفحة 466.

(2) لقد وُلِد المترجم له، حسب رواية حسن حسني عبد الوهاب (المرجع السابق) «بالوردانين وهي قرية من قرى الساحل».

العسكري أو الفلاحي. وكان من أوائل المنخرطين في المدرسة الصادقية بعد مدة قليلة من إحداثها[3]. فاسترعى الانتباه من أوّل وهلة بإقباله على الدراسة وقدرته على الاستيعاب وامتثاله للنظام. ونظراً لما وهبه الله من ملكات في ميدان اللغات الحية، فقد حذق بسرعة العربية والفرنسية والتركية والإيطالية، الأمر الذي لفت إليه انتباه مؤسس المدرسة الصادقية الجنرال خير الدين الذي كثيراً ما دعاه إلى تناول الطعام على مائدته، قبل تكليفه بمهمة أمانة سرّه. وعندما غادر خير الدين البلاد التونسية، تلبية لدعوة الباب العالي، صاحبه علي الورداني مع عائلته إلى اسطنبول التي سيقضي بها أجمل وأخصب سنوات حياته.

ولقد أقام في قصر الصدر الأعظم الذي كانت تحيط به الأشجار الباسقة والرياض المكسوّة بالأزهار، وكان يتردّد عليه بلا انقطاع جميع أعيان الامبراطورية العثمانية آنذاك، فضلاً عن الشخصيات الإسلامية التي كانت تدفعها طموحاتها أو ميولها نحو ذلك القصر المضياف والمفتوح في وجه الجميع. وهناك تمكن علي الورداني من إتقان اللغة التركية بالاستماع فقط إلى أحاديث الرجال المثقّفين المتردّدين على القصر، والتعوّد على معاشرة المجتمع المهذب والكيّس الذي كان زينة المحافل في تلك العاصمة الممتازة بمناظرها الطبيعية الخلاّبة ومعالمها الأثرية المتراكمة طوال عدة قرون من الحضارة والازدهار.

ونظراً لما كان يتميّز به مترجمنا من حبّ الاطلاع ورغبة في المزيد من المعرفة، فقد كان يقضي بعضاً من وقته في التجوّل في شوارع المدينة الملتوية والمستطيلة، بحثاً عن بعض التحف المختفية في خبايا المتاهات.

وكان يواصل في بعض الأحيان جولاته في أطراف المدينة إلى أن يصل إلى مقبرة أيّوب، فيتوقّف بها ردحاً من الزمن تحت ظلال السنديان ليستحضر

(3) تمّ تأسيس «المدرسة الصادقية» سنة 1875 في عهد المشير محمد الصادق باي.

ذكريات الأموات المشهورين أو المجهولين، المدفونين بالقرب من الضريح المذهّب المقام في تلك المقبرة، تخليداً لذكرى الصحابي الجليل الذي لقي حتفه في العصر الأموي تحت أسوار عاصمة قياصرة الروم[4].

ولقد كانت تلك الأحلام المتواصلة والمتكررة تقود مواطننا الشابّ بعيداً عن وسط المدينة الصاخب، فتثير قريحته الشاعرية وتوحي إليه ببعض المقاطع الشعرية الرقيقة والكئيبة، المعبّرة عمّا يختلج في فؤاده من مشاعر صوفية متأجّجة وحبّ لوطنه البعيد. وبعد رجوعه من إحدى تلك الجولات الطويلة المدى، أخبره الصدر الأعظم الذي أصبح في الأثناء رئيساً لمجلس العرش على مدى الحياة، بأنه قد اقترح على السلطان تعيينه كاتباً للبعثة العلمية المكلّفة بإحصاء المؤلفات العربية المحفوظة في مكتبات اسبانيا وفرنسا وانجلترا، ودرسها وتمحيصها.

وقد غادرت البعثة اسطنبول في 8 سبتمبر 1887 ووصلت بعد بضعة أيام إلى مرسيليا ثم توقفت قليلاً بمدينة بوردو ومنها تحوّلت إلى اسبانيا. وما إن وصلت إلى مدريد حتى توجّهت في الحين إلى مكتبة الأسكوريال وشرعت في القيام بالمهمة المنوطة بعهدتها، أي إحصاء المخطوطات النادرة الموجودة في تلك المكتبة ودراستها دراسة علمية. ورغم صعوبة تلك المهمّة، فقد اضطلع بها أعضاء البعثة على أحسن وجه ممكن واستغلّوا تلك الفرصة للتجول في العاصمة الإسبانية وزيارة معالمها الأثرية والتمتع بحياتها الليلية والاختلاط بجماهيرها المهذّبة وغير المكترثة.

ومن هناك تحوّلوا إلى طليطلية وإشبيلية وقرطبة وغرناطة وبلنسية، وأجرو بها أبحاثهم المنظمة والمدققة، دون أن يهملوا دراسة مختلف مظاهر الحياة العامة بتلك المدن الذائعة الصيت.

ولم يغفل على الورداني، على غرار زملائه وربما أكثر منهم، عن

(4) المقصود هو الصحابي أبو أيوب الأنصاري - انظر ترجمته في «أسد الغابة في معرفة الصحابة».

تسجيل ملاحظاته كتابيّاً، إذ أن ذلك يمثل أهمّ ما كُلِّف به من عمل. فلم يترك شاردة ولا واردة إلاّ أحصاها بعناية فائقة، لتمكين مخدومه أوّلاً ومواطنيه ثانياً، من الاستفادة من الانطباعات العديدة التي حصلت له خلال رحلته الطويلة عبر تلك المناطق الموهوبة التي حبتها الطبيعة من جهة وأعمال أبنائها من جهة أخرى، بأبهى الثروات.

والآن فلنتّبع خطاه في تلك الجولات الترفيهية والمفيدة في نفس الوقت، ولنستمع إليه وهو يتحدّث عن المعالم والآثار التي زارها، وسوف ندرك بكثير من الواقعية ما شعر به من تأثّر أو طرب أو كآبة، ذلك الرجل الموهوب والمفرط الحساسيّة، الذي عرف أحسن من أيّ شخص آخر كيف يرسم لنا ملامح تلك المعالم والآثار، لتمكين المثقفين منّا من التمتع بذكراها الخالدة. ذلك أنه قد وصف لنا على التوالي طليطلة وإشبيلية وقرطبة وغرناطة، تلك المدن الفتانة المثيرة لذكريات ماضٍ مليء بالأحداث المجيدة أو المحزنة، التي يمثّل تعاقبها اللحمة التاريخية لذلك المجتمع الأندلسي الذي لم يقبل أبداً العدول عن التمتع إلى أقصى حدّ ممكن، وربما بدون تحفّظ، بجميع الملذّات والنزوات والشهوات، التي هي حكر على المجتمعات البالغة أقصى مراتب التمدّن.

ولنقتف أثره في طليطلة التي كانت ملتقى الجموع الغفيرة من الزوّار القادمين إليها لمطالعة أو لترجمة المصنّفات العلمية أو الأدبية المتراكمة خلال عدّة قرون من الجهود المتواصلة والعمل الخلاّق.

ولنتوقّف معه في إشبيلية، حيث قضى عدّة أيام في التنزّه عبر شوارعها المشمسة أو المظللة، وبساتينها الفوّاحة، والاستماع إلى خرير المياه الجارية في شبكة متعددة الاتجاهات من القنوات المختفية بين الأعشاب والأزهار.

ولنتوقف معه كذلك في قرطبة ولنتخيّل ما شعر به من حزن عميق عندما عبر شوارع تلك العاصمة العريقة، الفخورة بماضيها المجيد، وتذكر كيف

كانت مزدحمة بالجماهير الصاخبة وما شهدته من اضطرابات اجتماعية في عهد الأمير الحَكَم.

ولندخل وراءه إلى الجامع الأعظم المحتوي على عدد كبير من الأعمدة ذات التيجان البديعة الصنع، وسوف ندرك ما استولى على مواطننا الشابّ من اندهاش يشبه الذهول. فقد انزوى في زاوية من الجامع الفسيح الأرجاء، الذي شاهد خلال تاريخه الحافل عدداً لا يحصى من المصلّين من جميع الأصناف والأجناس، جاءوا لعبادة ربّ العالمين. وقد أصبح اليوم مخصّصاً لديانة أجنبية منافسة ومرتابة. فلم يتمالك صاحبنا عن البكاء ولم يستطع التغلّب على الألم الذي غيّر ملامح وجهه. وفي ذلك الوقت المؤثر بالذات شاهد رئيس البعثة يدنو منه رويداً رويداً ويهمس إليه بالكلمات التالية لتسليته:

«كفكف دموعك يا بنيّ وتذكّر أننا لئن خسرنا هذا الجامع الفريد، فإننا قد استولينا على جامع «آية صوفيا» الذي هو ليس أقلّ منه رونقاً ولا بهجةً. أضف إلى ذلك أننا نحمي حمى قبر الرسول الأعظم ﷺ ونحيطه بكل رعاية وإجلال». ولقد أعادت هذه الكلمات الحكيمة والنبيلة إلى علي الورداني هدوءه، فغادر على مضض القاعة الكبرى المعمّدة، بعدما ألقى نظرة أخيرة على ذلك الحرم الجليل الذي اكتسحته أنوار الغروب المشعشعة، وسوف لا يزوره ثانية[5].

---

(5) لقد روى لنا المرحوم حسن حسني عبد الوهاب (المرجع السابق) زيارة علي الورداني لجامع قرطبة على النحو التالي، وذلك نقلاً عن المترجم له نفسه:

«فلما دخلنا الجامع وتوسطنا مساكبه أخذتني وحشة شديدة لدرجة أني انعزلت ناحية بعيدة، وقد اغرورقت عيناي بالدموع لما أصابني من التأثر، فجلست في مكان منحرف عن صحني، وبينما أنا في تفكيري وتأثري إذ بيد من ورائي وضعت على كتفي من غير أن أشعر، فإذا هو سعادة سفير تركيا (لدى حكومة اسبانيا) يضحك في وجهي ويخاطبني بقوله:

ـ يظهر أنك انزعجت من رؤية جامع إسلامي حوّل إلى كنيسة. فاعلم أن مثل هذا يقع لكلّ الدول التي امتدّت فتوحها إلى الشرق والغرب، لكن لا تنسى أننا إذا خسرنا مسجداً تقام فيه =

أما غرناطة التي تحوّل إليها فيما بعد، فقد أثارت هي الأخرى إعجابه واندهاشه. وحسب عادته المألوفة، فقد أسرع إلى تسجيل ملاحظاته كتابياً، وهو يتجوّل بتمهّل مدروس، في أرجاء البساتين ذات الأوراق المخضرّة وجداول المياه الصافية، وفي أروقة القصور التي كان يقيم بها ملوك بني عبّاد وخلفاؤهم. كما زار دار السلطانة التي كانت تحيط بها واحة في كنف الأحلام والسلام، وكذلك فناء الأسود الذي أطال فيه المكوث عدد كبير من الشعراء والفنانين، وقد بهرتهم مهارة وإبداع من استنبطوا وأنجزوا تلك العجائب. وكان يتوقف في كلّ مكان من تلك الأماكن، متخيّلاً أطياف الراقصات المغنيات اللائي كنّ يجبن أطراف تلك المعابر المستطيلة، وأشباح الفرسان الذين كانوا يلاحقونهنّ عبر المتاهات الملتوية ذات الاتجاهات المتعددة. وذات مساء وهو يطلّ من إحدى الشرفات المشرفة على حيّ البياسين الآهل بالسكان، استمع بتأثر شديد إلى أنغام فتى جميل كان ينفخ في مزمار بدائي، تشبه ترنّماته، حتى ليلتبس الأمر، ترنّمات أحد العازفين من أمثاله، وهو ينفخ في مزماره في مكان بعيد جدّاً، وفي نفس الوقت، ليحثّ خطوات جماله عبر الفيافي المقفرة.

ومن هناك تحوّل مترجمنا إلى الميرة ومنها إلى باريس فلندن، حيث أنهت البعثة مهمتها الدراسية وقفلت راجعة إلى اسطنبول، فسلّمت إلى الصدر الأعظم تقريرها حول ما قامت به من نشاط في مختلف المدن التي زارتها.

وبعدما أوفى علي الورداني بالتزاماته، استأنف حياته الناعمة في قصر «شنكلي» وكان راغباً في الاستمرار على ذلك، لولا نداء أمّه العجوز التي

= الآن طقوس المسيحية، فإنّا نملك ما هو أثمن من ذلك في نظر أولئك المغتصبين، ألا وهي كنيسة القيامة بمدينة القدس، تلك التي يعتقدون أنها تضم رفات إلآههم كما يزعمون، فاذكر هذا يهوّن عليك ما أصابك. فشكرت فضله لتنبيهي لما كنت عنه غافلاً، والتحقت برفاقي مغتبطاً مما سمعت».

بقيت في تونس، وكانت تلحّ على عودة ابنها الوحيد الذي أنهك فراقه قواها واستنفذ دموعها.

فاستجاب إلى ندائها ورجع إلى تونس بعد تلك الإقامة الطويلة بالمشرق، وقد رحّب بمقدمه أصدقاؤه الكثيرون وخصّوه باستقبال حارّ. وإثر ذلك عُيّن مترجماً لدى المصالح العدلية ثم منشئاً بالقسم الأول التابع للوزارة الكبرى. وقد تميّز، بدون بذل أيّ مجهود خاصّ، بترجماته الصائبة وأسلوبه الرشيق والبديع، مبرزاً ما كان يتمتع به ذلك الرجل المتفوّق من مهارة نادرة وتبحّر في تلك اللغة التي كان يحذق، أحسن من أي شخص آخر، مفرداتها الغزيرة ونحوها المعقّد.

وبناء على ذلك، فما لبث أن ارتقى في سلّم وظيفته إلى أن بلغ أعلى المراتب. إلاّ أن مشاغل أمثال أولئك الرجال - كما أشرنا إلى ذلك آنفاً - لا تستطيع أن تستوعب كلّ نشاطهم. فلم يتردّد الكثيرون منهم عن استغلال بعض أوقاتهم للتناقش حول موضوعات الساعة أو لتبادل الآراء حول ما كانوا يكتبونه من شعر أو نثر. ذلك أن معظمهم قد كانوا يساهمون في تحرير الصحف المحلية ولا يتورّعون عن انتقاد الأخطاء السياسية المرتكبة آنذاك، وذلك في كتاباتهم المنشورة بأسماء مستعارة.

وقد كانت المرحومة الأميرة نازلي حريصة على الاجتماع بمترجمنا في صالونها الأدبي الذي كان عهدئذ ملتقى النخبة المثقفة في البلاد ومقصد العديد من أبناء الجاليات الأجنبية، الذين كانت تستهويهم مجاملات تلك السيدة المثقّفة وملاطفاتها.

وكان علي الورداني المتبحّر في التاريخ والأدب والحاذق لعدة لغات أجنبية، قبلة أنظار ذلك المجتمع المتعدّد الأجناس، فلا بدّ له حينئذ من تلبية جميع الطلبات الواردة عليه من كلّ جانب، حتى لا يغضب أيّ أحد، ويؤكد لمستقبليه ما اشتهر به من علم ومعرفة، وقد هيأته رحلاته واتصالاته في بلاد المشرق، للقيام بالدور الدقيق الملقى على عاتقه.

ومن ناحية أخرى فقد كان مترجمنا ينظّم الشعر في بعض أوقاته. إذ كان يروق له من حين لآخر نظم بعض الرباعيات أو المقاطع الشعرية الرقيقة والمثيرة لإعجاب العارفين، وذلك على غرار عمر الخيام أو بعض شعراء العصور السالفة. ومن سوء الحظّ، فإنه لم يبق أيّ أثر لذلك الشعر. إذ أن شاعرنا قد توفّي بدون عقب وأن المعجبين به الذين لم يتوقّعوا وفاته السابقة لأوانها، لم يفكّروا قطّ في جمع تلك القصائد التي تضع صاحبها في مصافّ أحسن شعراء ذلك العصر(*).

(*) ملاحظة: من الجدير بالملاحظه أن علي الورداني قد نشر أخبار رحلته إلى أسبانيا تحت عنوان «الرحلة الأندلسية» في أعداد متتابعة من جريدة «الحاضرة» الصادرة بتونس، وذلك من سنة 1888 إلى سنة 1890.

وبعد مضي قرابة القرن على نشر تلك الرحلة، توفّق الأستاذ عبد الجبار الشريف إلى تحقيقها وإعادة نشرها في سفر واحد، صدر عن الدار التونسية للنشر خلال شهر مارس 1984.

البشير صفر
(1917 - 1865)
المربّي والموظّف الكبير

لقد ولد البشير صفر بمدينة تونس يوم 27 فيفري 1865، في حين كانت مدافع المدينة تقصف، إيذاناً بخروج شهر رمضان المعظّم وإعلاناً عن بداية احتفالات عيد الفطر. وكان هو ثالث الأبناء الذكور الذين أنجبهم أمير اللواء مصطفى صفر المشهور بنزاهته وكفاءته وعزّة نفسه.

وقد حرص ذلك الجندي المثالي الذي ورث عن أجداده الأتراك الفضائل المميّزة لذلك الجنس الشهم النبيل، حرص على تربية أبنائه تربية حازمة، في مستوى التربية التي تلقاها هو نفسه. فأخضعهم منذ نعومة أظفارهم للانضباط الذي ثبتت قيمته وساعد على تكوين الارستقراطية التي كانت المملكة التونسية تنتدب من بين أفرادها منذ أمد بعيد ضبّاطها وموظّفيها المكلّفين بالاضطلاع بالمهمة الشاقة المتمثّلة في صيانة وحماية بلد ما فتىء معرضاً لأخطار روح التمرّد السائدة يومئذ لدى قسم كبير من الشعب التونسي المتكوّن من أجناس مختلفة والميّال إلى إثارة الشغب.

فليس من الغريب حينئذ أن تؤثّر تلك التربية العائلية الحازمة تأثيراً

عميقاً في طبائع أبناء مصطفى صفر الثلاثة، وأن يترك البشير، وهو أصغرهم سنّاً، وربّما أكثرهم مواهب، أثراً طيّباً لدى أساتذته منذ دخوله للمدرسة الصادقية التي أنشأها خير الدين العظيم قبل ذلك بقليل[1] وذلك بفضل اجتهاده وحسن سلوكه.

وسرعان ما وجدت تلك الاستعدادات الطيبة لرجال التعليم مبرّراً لها فيما أحرزه ذلك التلميذ النبيه من نجاح باهر، كان يحظى، دوماً وأبداً بتشجيعات الجنرال خير الدين أثناء زياراته المتكرّرة للمدرسة الصّادقية واهتمامه المتزايد بمترجمنا الذي أصبح بفضل نجابته أحد ضيوفه المبجّلين والمحظوظين.

وعندما أوفدته الحكومة التونسية مع عدد من أقرانه لإتمام دراسته الثانوية بمعهد سان لويس بباريس، استرعى بسرعة انتباه أساتذته الفرنسيين وحظي بتقدير زملائه الجدد، بفضل ما كان يتحلّى به من حيوية واستقامة ودماثة أخلاق.

ومع أنه كان ميّالاً بطبيعته إلى حياة المرح ومتمتّعاً بالإضافة إلى ذلك بشهيّة فائقة، فإنّه لم يصرف أوقات فراغه القلائل في الملاهي المطابقة لذوق العصر والمطاعم الباريسيّة الشهيرة، بل كرّسها لأداء زيارات مطوّلة ومثمرة لمعالم العاصمة الفرنسية ودراسة هندستها المعمارية وتاريخها. كما كان يقوم بجولات لا تنتهي على أرصفة نهر السين، متوقّفاً من حين لآخر أمام صناديق باعة الكتب القديمة، حيث سيكتشف عدداً كبيراً من المصنّفات القيّمة التي ستساعده على إثراء ثقافته المتسعة والمتنوّعة من قبل.

ولقد أسعفه الحظّ أثناء هذه الجولات التي كان يقوم بها على انفراد، بالحصول بثمن بخس على بعض روائع كبار المستشرقين في ذلك العصر، الأمر الذي سيساعده فيما بعد على توضيح كثير من المسائل الشائكة أو

(1) أسّس الجنرال خير الدين المدرسة الصادقية سنة 1875.

الغامضة، وقد لا تمكّنه مطالعة النّصوص الأصليّة وحدها من توضيحها بنفس التوفيق.

وأخيراً ففي خلال تلك الساعات القلائل من أوقات فراغه، سيتعرف على ثلّة من الشبّان الأتراك أو المصريين القادمين مثله إلى باريس للكرع من مناهل الحضارة الغربية أو للبحث عن ملجأ أمين لا يمكن أن توفّره لهم الأنظمة الغاشمة القائمة في بلدانهم. وبفضل الاتّصالات القائمة في بلدانهم، وبفضل الاتّصالات المتكرّرة بينه وبينهم، تلقى البشير صفر بصورة ثابتة لا يتطرق إليها الشك، معلومات ثمينة لم يكن يعرفها من قبل، عن الأفكار والحركات التي يتزعّمها أولئك المهاجرون المتطوّعون.

واعتباراً لذلك فليس من الصّعب أن نتصوّر ما أصاب البشير صفر من ذهول حينما رجع إلى وطنه في شهر جويلية 1882 وأخذ يستعدّ للالتحاق بباريس بعد انتهاء العطلة الصيفية، فعلم بإلغاء المنحة المسندة إلى البعثة المدرسيّة المنتسب إليها، وتبدّدت بسبب ذلك القرار المباغت جميع الأحلام التي كانت تراود خياله.

والحال أنّ الأمر كان متوقّعاً من قبل. ذلك أن كلّ الرجال المتبصّرين في تونس قد أدركوا منذ ارتقاء التشكيلة الجديدة إلى الحكم، أن مآثر خير الدين هي التي ستكون المتضرّرة الأولى من ذلك التغيير.

فبعد انصراف المنشّط الحازم لتلك الشبيبة المنضبطة والمتحمّسة، لم يعد هناك من يحرص على مواصلة العمل الذي كرّس له خير الدين أعزّ أوقاته ونشاطه الفيّاض.

وبما أن أهمّ الأوقاف قد تمّ ـ أو من المقرّر أن يتمّ ـ التفويت فيها لا محالة أو تعويضها بعمارات للإيجار أو بإيرادات الإنزال، وبناء على أن مداخيل المعهد الصادقي قد تأثّرت بذلك تأثّراً محسوساً، فلا غرابة حينئذ أن يتعذّر تمويل المنح المخصّصة للطلبة الموفَدين إلى فرنسا لإتمام دراساتهم.

بل أن تلك الدراسات قد صارت في نظر بعض المسؤولين من الكماليّات الباهظة الثمن التي يمكن للبلاد التونسية الاستغناء عنها.

ولا غرابة أيضاً أن يغتاظ مترجمنا وقد تعطّل نشاطه وهو في عنفوان تطوّره الثّقافي وأن يعبّر عن تلك المشاعر بكلّ وضوح في الرسائل الملتهبة الموجّهة إلى السلط ذات النظر للاحتجاج باسمه الخاصّ وباسم زملائه على هذا القرار الذي ـ مهما تكن مبرّراته ـ سيحكم عليهم بالتخلّي عن ذلك التعليم العالي الذي كانوا يحلمون بالشروع في مزاولته في القريب العاجل، ويحكم في آن واحد بغلق تلك الآفاق التي تفتّحت في وجوههم منذ أمد قليل، والتي يدفعهم نحوها غصباً تطلّعهم الطموح والمتلهّف.

ولكن لم تستطع لا تلك العرائض ولا المساعي المبذولة لدى المسؤولين، التأثير في إدارة استولت على تفكيرها مشاغل أخرى. فرضي البشير ـ وقد أعيته الحيلة ـ بالدخول إلى الإدارة حيث سيساهم، بفضل ما يتمتّع به من روح النّظام والوضوح، مساهمة لا يستهان بها فيما شرعت فيه حكومة الحماية من عمل لتعصير أجهزة الإدارة التونسية وتطويرها. وبعد مدّة قليلة دعي إلى تسيير مكتب المحاسبة التّابع للحكومة التونسية، فتدرّب بسرعة على ذلك الفنّ الجديد بالنسبة إليه. وسيبرهن أثناء اضطلاعه بتلك المهمّة على ما يمتاز به من خصال سوف لا تفارقه طوال مراحل حياته الإدارية الطويلة، ومن أهمّها ملكة الاستيعاب والقدرة على العمل.

ورغم ما تستوجبه المصلحة الإدارية المكلّف بتسييرها من جهد، فقد وجد ما يكفي من الوقت لتوسيع ثقافته وتعميق ما اكتسبه من معلومات سواء في معهد سان لويس أو في الدّروس التي أمكن له حضورها في الصوربون. كما استأثرت باهتمامه الدائم اليقظة الآداب الفرنسية والفلسفة الإسلامية وتاريخ شمال إفريقيا العام وغير ذلك من العلوم والفنون.

ولئن كان اتّساع أفقه الثقافي يدخل عليه فرحة عارمة يعجز عنها

الوصف ويحثّه على المزيد من البحث ومواصلة المقابلة بين النظريات المتعارضة في أغلب الأحيان والتي توحي بها إليه مطالعاته في كل آن وحين، فإنه كان يشعر بسرور أعظم حينما يشاطر أصدقاءه المقرّبين إليه نتائج أبحاثه المستمرة ويشركهم فيما تثير في نفسه بعض المشاكل من حيرة وتحمّس، وقد شغلت حلولها منذ أمد طويل فكره المولع بالدّقة والوضوح. وليس من أقلّ حسناته حرصه على أن يفرض فيما بعد على مستمعيه بالجمعية الخلدونية التي هو أحد مؤسّسيها[2]، التحلّي بالموضوعية، عندما يستعرض أهمّ أحداث التاريخ الإسلامي والإفريقي ويستخلص منها العبر، مؤكّداً على الأخطاء المتعمّدة أو غير المتعمّدة التي غيّرت مجراها.

أما المواضيع التي كان يطرقها في محاضراته فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- ظهور الإسلام وانتشاره.
- بداية الخلافة الإسلامية وتنظيمها.
- الفتوحات الإسلامية واعتناق الأقطار المفتوحة للإسلام.
- فتح شمال إفريقيا والاستيلاء عليه من قبل القوّاد العرب الذائعي الصيت: عبد الله بن أبي سرح وحسان بن النعمان وعقبة بن نافع وموسى بن نصير وغيرهم.
- هجوم الجيوش الإسلامية على أوربا والتوغل في اسبانيا.
- الثورات البربرية.
- سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية.
- تأسيس بغداد وتطوّر الثقافة الإسلامية.
- الدور الذي قامت به القيروان وقرطبة والقاهرة في ازدهار الثقافة الإسلامية.

تلك هي إذن المواضيع التي كان يخوض فيها البشير صفر أوّلاً بأوّل

(2) تأسّست الجمعية الخلدونية سنة 1896 (انظر «الحركة الأدبية والفكرية في تونس» للشيخ محمد الفاضل بن عاشور).

خلال عروضه التاريخية. وقد كانت لهجته المتحمّسة وتعابيره المختارة وتشابيهه الثريّة، تضفي على تلك المواضيع من الرونق والكثافة، ما كان يثير إعجاب المستمعين الذين لا يحصى عددهم.

وعندما يصل به الحديث إلى التاريخ التونسي بعد العهد العبيدي والصنهاجي المشرق والمتبوع بالغزوة الهلالية وما رافقتها من كوارث وحروب داخلية متواصلة ومؤدّية إلى الخراب، يتطرّق إلى وصف الوضع بتونس في عهد الدولة الحفصية والدّول التي خلفتها من بعد وما عرفته البلاد من تقلّبات وانتفاضات ناشئة عن الفتن الداخلية وعجز الإدارة المشلولة في أغلب الأحيان من جرّاء الخرافات بعض المغامرين من كل جنس وأصل، المقتصر همّهم، إلاّ ما قلّ وندر، على الإثراء السريع من مخلّفات بلدٍ، سلّمته ميوعة وقصور البعض من حكّامه إلى غريزة النهب والجشع الكامنة في نفوسهم. وهنا كان يجد البشير صفر العبارات المناسبة، للتنديد بلا شفقة ولا رحمة بتلك الممارسات المولّدة للبؤس والبغضاء والإخلال بالآداب.

ووثوقاً منه بما أصاب الإيالة من ضرر جسيم، سواء من الناحية الأخلاقية أو الاجتماعية، نتيجةً لتطفّل وجبروت أولئك الغرباء الذين أسرعوا إلى اعتناق الدين الإسلامي - ربّما لحاجة في نفس يعقوب -، وعلى الأقلّ بالنسبة لأغلبيتهم، لم يكن يتمالك عن التأكيد على ما وضعه فيهم قادة البلاد من ثقة لا تغتفر، حيث فتحوا في وجوههم باب الحكم على مصراعيه. كما لم يكن يتأخّر عن التشهير بشدّة، باسم المنطق، والخبرة - بما اقترفه أولئك الدخلاء المحتالون الناكرون للجميل، من أخطاء مفجعة بالنسبة إلى البلاد. وقد كان من واجبهم أن يضمنوا لذلك البلد المسكين المناعة والازدهار.

إلاّ أنّه مهما كان تأثير تلك المحاضرات في الأوساط البرجوازية بالعاصمة وما تثيره من جدل متحمّس لدى العناصر الامتثالية المتعوّدة إلى حدّ ذلك التاريخ على تقدير الأحداث من خلال المؤلفين المعروفين بالتحيّز أو التعصّب، فقد كان مترجمنا يرى من واجبه العمل على الزيادة من عدد

المستمعين، وذلك بالتوجّه إلى المثقّفين التونسيّين الذين حرمهم عزوفهم من الاستفادة من ذلك التعليم الشافي والمنعش.

كما أن كشف النقاب بصورة شجاعة وخالية من أيّة مجاملة، عن الأخطاء والنقائص المتسبّبة في ضعف وعدم استقرار أغلب البلدان الإسلامية في الماضي والحاضر، والتنبيه إلى إهمال الفئات الحاكمة لمقتضيات العصر التي لا مناص منها، لهما - في نظر البشير صفر - من الأمور الضرورية لاستكمال تلك التربية التي تسهر الجمعية الخلدونية دون سواها على تلقينها للشباب.

وتحقيقاً لهذه الغاية التجأ إلى الجريدة الأسبوعية الناطقة بالعربية «الحاضرة»[3] التي أسّسها المرحوم علي بوشوشة، وأشرف على حظوظها بكل كفاءة وحنكة، فنشر فيها عدّة فصول تتّقد حماساً، حول المسائل الاجتماعية والسياسية التي كانت موضوع الساعة. وكان ينتهز كلّ فرصة لتنبيه من يهمّهم الأمر إلى خطورة الركود الذي يتنافى مع أبسط مقتضيات التطوّر العصري.

وإنّه إذ يشير دوماً وأبداً إلى الأخطار المحدقة بالمجتمع الإسلامي الخامل، رغم ما له من ماض مجيد، فلم يكن همّه الدعوة إلى تقليد الغرب تقليداً أعمى، قد تنجرّ عنه نتائج لا تحمد عقباها، بل بالأحرى كانت غايته حثّ المضطلعين بمهمّة السهر على بقاء المجموعة الوطنية، على نبذ الجمود والسعي إلى التوفيق بين مكاسب حضارة وثقافة لا شكّ في تفوّقهما وبين مستجدّات العصر الحديث، سواء في الميدان الفكري أو في الميدان العلمي، مع الرغبة الصادقة في استخلاص جميع النتائج منها.

وسيستغلّ لهذا الغرض جميع الإمكانات التي توفّرها له جدليّة أثبتت التجارب قيمتها، كما سيستمدّ بلا حساب من أهم فترات تاريخنا، البراهين والوقائع الكفيلة في نظره بإرجاع الثقة إلى نفوس جميع الإطارات القديمة

---

(3) ظهرت جريدة «الحاضرة» سنة 1888.

التابعة لمجتمعٍ أجبره سلطان الإلف والعادة وطغيان النّظم البائدة على التحفّظ والتخوّف.

ورغم أن جهوده لم تلاق في أوّل الأمر سوى عدم المبالاة أو التشكك، فإن عزيمته لم تهن وسيواصل بلسانه وقلمه بدون كلل ولا ملل، ذلك العمل الذي استطاع بعد التغلّب على جميع المقاومات أن يجلب إليه عدداً أكبر فأكبر من الأنصار المقرّي العزم والأوفياء.

وإلى أولئك الأتباع ومن كوّنوهم من التلاميذ، سيرجع الفضل لا محالة، في تطوير الحركة التقدّمية التي تنتسب إليها الأجيال الشابّة منذ ذلك التاريخ والتي ستتمكّن في آخر المطاف من التغلّب على تحفّظات علماء جامعتنا الزيتونية الموقّرة، وقد انتهى بهم الأمر إلى الانضمام بصورة تكاد تكون جماعية إلى البرنامج الإصلاحي الذي لم يكن يعتقد أشدّ الناس تفاؤلاً قبل سنوات قليلة فحسب، في إمكانية تحقيقه.

وإنّه لمن العسير بعد مرور أربعين أو خمسين سنة على وفاة الفقيد أن نتصوّر ما اضطرّ إلى تذليله من شتّى العراقيل للقضاء على الخمول الملازم منذ القديم لأنصار عقيدة ثقافية محترمة لا محالة ولكنّها متحجّرة، وتمكين هؤلاء من التعرّف على ما توفّره لهم طرق البحث الحديثة من إمكانات التجديد اللانهائية، إذا ما رغبوا في ذلك.

وتحقيقاً لتلك الغاية ينبغي بطبيعة الحال ـ نظراً لما كانت عليه ثقافتنا من وضع ـ الحرص على تعلّم اللغات الأجنبية الحيّة، للغوص في أعماق الحضارة الغربية وإدراك سرّ جهازها المعقّد.

وبناء على ذلك فقد نظّم البشير صفر بالخلدونية دروساً في اللغة الفرنسية ترمي ـ حسب رأيه ـ لا فحسب إلى تدريب طلبة الجامع الأعظم على تلك اللغة بل تهدف بالخصوص إلى تمكين مدرّسيهم من اكتساب أداة ناجحة تسمح لهم بالتخلّص من تلك العزلة الثقافية التي حكم بها عليهم

سلطان الرتابة والخوف من المغامرة.

ومن الأسف الشديد أن النّاس لم يدركوا في الحين أبعاد تلك الجهود التي أوحت بها إليه وطنيته المخلصة ورغبته الصريحة في الإسراع بتحقيق النهضة الفكرية.

ومن المؤسف أيضاً أن يتغلّب إلى يومنا هذا عدم الاكتراث والكسل على روح المبادرة والتّجديد.

إلّا أنّه إحقاقاً للحقّ يجب أن نعترف بأنّ البشير صفر لم يدّخر أي جهد سواء لتحقيق انطلاقة الحركة التحرّرية وتطويرها أو لتوجيهها نحو الطرق الضامنة للنجاح.

ولكن، لئن كانت تلك المسألة تشغل باله بوجه خاصّ، فإنّه لم يكن يرى وجوب اقتصار نشاطه عليها.

ذلك أنّه على الرغم من وضعه الإداري واحترامه للتقاليد السارية المفعول، فإنّه لم يتأخّر ـ كلّما رأى فائدة في ذلك ـ سواء بواسطة التقارير أو عن طريق الفصول المنشورة في الصحف العربية في أول الأمر ثم في جريدة «التونسي» الناطقة بالفرنسية فيما بعد عن انتقاد الإجراءات أو التراتيب التي تمليها مصلحة الانتهازيين دون سواها، أو الردّ على الهجومات العنيفة والمتحيّزة، الموجّهة ضد العناصر المثقفة والناشطة في هذا البلاد، من قبل الصحافة المأجورة.

ولقد كان مترجمنا حريصاً على مواصلة القيام بدور المحامي المتطوّع والمتبصّر والمدافع عن القضية التونسية. وعندما سنحت له الفرصة للإصداع برأيه يوم تدشين مأوى العجز «التكية» في سنة 1906، لم يتحرّج قطّ، بعد تقديم العريضة الأولى المتضمنة لمطالبنا المتواضعة، من التصريح بوضوح أمام كافّة السلط المجتمعة في ذلك اليوم، بأنّه لمن الغرور والرعونة، الاعتقاد بأنّ المسلم الذي تربّى على احترام الذات البشرية، سوف يقبل

بدون ردّ فعل ـ حينما يتعلّق الأمر به ـ أن تهان كرامته في كل آن وحين بلا عقاب.

إنّ مثل هذه الرسالة، لئن كان في إمكانها أن تجلب لمن يقوم بها عن كامل اقتناع، الإعجاب بدون أيّ تحفظ، من قِبَل شباب مندفع دوماً وأبداً إلى اقتفاء أثر الزعماء الشجعان والفصحاء، الذين يجسّدون مطامحه الغامضة نحو التقدّم والرقيّ، ولئن كان في مقدورها حتى اكتساب رضى الأوساط المعارضة لكلّ تغيير، فإنّه لا يمكنها أن تتواصل إلى ما لا نهاية له من غير إزعاج، في عصرٍ لم يكن من الحكمة أن يحيد فيه المرء عن الدّرب المطروق، أي درب الامتثالية السّاذجة المُتّبعة بكل دقّة وتدقيق.

فلا غرابة حينئذ أن يوضع في يوم من الأيّام حدّ لنشاط البشير صفر المحرج للغاية. ولقد كانت السلطة تنتظر الفرصة السّانحة لإقصائه عن التدريس وإرغامه على تعطيل دروسه التي لا يمكنها أن تجلب له عطف أولئك الذين يعتبرون النهوض بالتونسيين أقلّ مشاغلهم شأناً.

وبالفعل فإنّه لم يستغرب أيّ أحد من تعيين البشير صفر في سنة 1908 والياً على سوسة، عوضاً عن الطيب الجلولي الذي كُلِّف بمهامّ وزير القلم والاستشارة.

وها هو مترجمنا يجد نفسه مضطرّاً إلى مغادرة تونس والخلدونية وجمعية الأوقاف التي كرّس لها أعز جهوده، سواء بصفة مندوب أو بصفة رئيس، لتعصير دواليبها والدفاع بشدّة عن مصالحها ضدّ جشع الراغبين في امتلاك الأراضي التونسية.

وأثناء اعتكافه بسوسة اضطلع البشير صفر على الوجه المرضيّ بالمهمّة الجديدة المناطة بعهدته متحلّياً بنفس الخصال التي عُرِف بها من قبل ألا وهي النظام والعدل والنزاهة.

وبحكم ميله الطبيعي منذ شبابه إلى الأنشطة الفكرية، فقد كرّس أوقات

فراغه للدّراسات التاريخية وتفسير النصوص الإسلامية، وتحرير كتاب «مفتاح التاريخ»[4] الذي جمع فيه ثمرات دروسه التاريخية بالجمعية الخلدونية، لفائدة شباب هذه البلاد.

ولقد أصيب بمرض عضال في أواسط شهر أفريل سنة 1917، ثم أدركته المنيّة على إثر عملية جراحية جابهها برباطة جأش أثّرت تأثيراً عميقاً في كلّ من حضر لحظاته الأخيرة.

وأذيع نعيه بغتة في العاصمة، في حين كان الناس ينتظرون تحسّن حالته الصحية، وأحدث ذلك الخبر في نفوس كافة المتساكنين المسلمين اللّوعة والأسى.

ولقد التأم بسوسة موكب خاشع، اعترافاً من تلك المدينة بالجميل وتكريماً للرجل الذي أشرف على حظوظها مدة عشر سنوات.

أما في العاصمة فقد أعلن الحداد ونظّمت للفقيد جنازة رسمية، شاركت فيها جموع غفيرة من التونسيين الذين أبوا إلاّ أن يشيّعوا إلى مثواه الأخير ذلك الرجل الفذّ الذي كان شعاره الوحيد والنّبيل طوال حياته: خدمة الغير.

وكانت الجنازة تسير في كنف الصمت المؤثّر الذي تقطعه من حين لآخر أصوات المقرئين أو زفرات أتباع الراحل العزيز ومحبّيه من الصغار والكبار الذين لا يحصى لهم عدد.

وإنّ أهالي تونس على اختلاف طبقاتهم، بتكريمهم لهذا التونسي العظيم تكريماً علنياً ومؤثّراً، قد أرادوا أن يعلنوا على رؤوس الملأ أنهم قد أدركوا مقاصد البشير صفر، وأن يعبّروا عن وفائهم لروحه الأبيّة الطاهرة.

(4) «مفتاح التاريخ» تأليف البشير صفر وتقديم ابنه الجنرال مصطفى صفر ـ مطبعة النهضة ـ تونس 1928.



علـــي بوشـوشـــة
(1917 - 1859)
الصحـــافـــي والـمـــزارع

لقد كان الرجل معتدل القامة، وكانت مشيته المتباطئة والمتصنّعة شبيهة بمشية الرجال الأشدّاء الواثقين بأنفسهم. وكانت نظرته الساخرة والثاقبة مختفية وراء حجاجين بارزين قليلاً، يظلّلهما حاجبان مشعّثان يخفّفان من حدة تلك النظرة وصبغتها الثاقبة. وكانت تعلو محيّاه ابتسامة وديعة، تحجبها شوارب مشعثة ومتدليّة، فتلطّف ممّا يبدو على وجهه من غلظة وعبوس.

وهو ينحدر من عائلة ماجدة من بنزرت، متصاهرة مع عائلة ابن الشيخ وغيرها من العائلات الوجيهة بتلك المقاطعة البحرية، كانت هاجرت إليها من مدينة جيجل الجزائرية منذ عدة أحقاب.

وسيترك ذلك النسب أثراً دائماً في حياة مترجمنا إلى النهاية.

إذ من المعلوم أن تلك المدينة من مدن الساحل الجزائري قد كانت منذ أمد بعيد، الملجأ المفضّل لمختلف الطوائف القادمة من جميع الجهات، ولا سيما من الأندلس وغيرها من المناطق الجنوبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط. كما أن ذلك الخليط من مختلف الأجناس المتباينة،

المناهض بعضها لبعض، قد تولّد عنه في آخر الأمر شعب من صنف خاصّ، ما زالت لغته وعاداته وطبائعه إلى يومنا هذا تنمّ عمّا يتسّم به من أصالة لا يمكن إنكارها.

فلا غرابة حينئذ إذا ما أثّر ذلك الأصل شيئاً ما في مزاج وسلوك الطفل المولود في ذلك الوسط، ولا غرابة إذا ما أضفى ذلك الانتساب على تصرّفات علي بوشوشة وتفكيره، طابعاً خاصّاً كثيراً ما استرعى انتباه أصدقائه.

ولقد بثّ أبواه المزارعان في نفسه منذ نعومة أظفاره حبّ الأرض والأشغال الفلاحية الشاقة والمنعشة في نفس الوقت. فلم يمض وقت طويل حتى أظهر الطفل الموهوب استعدادات فطرية مبكّرة لنوع من العمل، قد يراه غيره من الأطفال الذين هم في سنّه ومن وسطه، مهيناً أو على الأقل مضنياً، لأنّهم لم يتعوّدوا مثله على تلك الحياة القاسية والحرّة.

ولكن الشابّ علي لم يكن يرى ذلك الرأي، إذ كان يستمدّ كلّ يوم من تلك الحياة، الصلابة والمثابرة ويكتشف فيها، بشيء من الغموض، الظروف المواتية لتتفتّق طبائعه التي تأبى الضغوط والتحديدات العديدة المفروضة عادة في كل مجتمع متحضّر. إلّا أنّ أبويه لم يكونا متفّقين معه حول ميله للحياة الريفية وتطلّعه الطبيعي للاستقلال، بل كانا يعتبران أن ساعة المدرسة قد دقّت وأن الوقت قد حان لإبعاده عن جولاته المطوّلة عبر الحقول. فأرسلاه إلى الكتّاب ثم إلى الجامع وأخيراً إلى المعهد الصادقي عند افتتاحه. ولقد أثار التلميذ من أوّل وهلة إعجاب أساتذته وأقرانه، بما امتاز به من اجتهاد في العمل وروح انضباط وقدرة فائقة على استيعاب مختلف الموادّ التي كانت تدرّس آنذاك.

وقد أظهر نفس الاندفاع لدراسة اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والتركية. ويقال إنه حرصاً منه على التفوّق على رفقائه المتقدمين عليه في اللغة الفرنسية، بذل كلّ ما في وسعه لاستظهار القاموس الفرنسي خفية، على

ضوء السراج الليلي الذي كان يلقي أنواره الخافتة على أرجاء بيت النوم، وقد كان يَأوي عشرين تلميذاً من التلامذة الداخليين، كان هو أحدهم.

وكان لا بدّ لهذا الاندفاع أن يؤتي أكله في أسرع وقت. إذ تمّ تعيين علي بوشوشة من بين التلامذة الأوّلين الذين اختارتهم السلطة العليا لإتمام دراستهم بأروبا. فغادر بلاده متوجّهاً إلى انجلترا، حيث قضى بها ثلاث سنوات للتدرّب على لغة شكسبير وسبر أغوارها.

وعندما رجع إلى تونس سنة 1881 مع رفقائه التابعين للبعثات الأخرى الموجّهة للخارج، دعي بصورة ملحّة إلى تولّي إحدى الخطط التي كان من الممكن أن يتهافت عليها عدد كبير من زملائه المستدعين إلى تونس، إلا ما قلّ وندر.

ولكنّ علي بوشوشة المتّسم بالأنفة والشموخ، والمعارض لكلّ ضغط مهما كان مأتاه، قد فضّل الحفاظ على حريّته الكاملة، وتوجّه، من بين مختلف المهن المفتوحة في وجهه، إلى الزراعة التي أظهر منذ أمد بعيد ميلاً ملحوظاً نحوها ونحو الصحافة التي ستوفّر له الأداة المثلى لخدمة بلاده، وذلك بتعويد مواطنيه على النظر في كلّ ما أثاره تغيير النظام ببلادهم، من مشاكل عويصة.

وبناء على ذلك فقد أسّس سنة 1888 جريدة «الحاضرة»، بالتعاون مع ثلّة من الشبّان المثقّفين المتحمّسين للمساهمة إلى جانبه في العمل الرامي إلى النهوض بوطنهم. ولقد تولّت الجريدة في آن واحد الخوض في جميع مواضيع الساعة وفتح أعمدتها للنخبة التونسية الناطقة بالعربية، لبسط أفكارها بلغتها الوطنية، حول جميع المسائل التي لها علاقة بالحياة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية بالبلاد: كالسياسة الخارجية والاستعمار الزراعي والأراضي الاشتراكية والمراعي والتعليم وإعادة تنظيم وتوزيع الضرائب والإصلاح العدلي والإداري والأوقاف وأملاك الدولة والصناعات التقليدية

والمنافسة الأجنبية وتحسين وضعية الفلاحين وإغاثة الطبقات المحرومة والعمران البشري والصحة العمومية الخ. . .

تلك هي أهمّ المواضيع التي كانت تعالجها جريدة «الحاضرة» وتجد المحرّرين المطّلعين والمتطوّعين لدراستها واقتراح الحلول المناسبة لها، وقد كانوا يتمتعون بحماس لا تضاهيه إلاّ موضوعيّتهم التي لا جدال فيها.

ومن بين جميع أولئك المحرّرين اللاّمعين والقليلي العدد، سوف نقتصر على ذكر اللذين لبّوا من أوّل وهلة دعوة مؤسّس الجريدة أمثال: مَحمّد بن الخوجة وعلي الورداني ومحمد الحشايشي ومحمد الأصرم وحجّوج ومحمّد الجنّادي وعمر بوحاجب، وعلى وجه الخصوص البشير صفر الذي كان لفصوله المتعلقة بمطامع بعض الدول العظمى في إفريقيا[1] وآسيا، الصدى البعيد. وقد تسبّبت لمحرّرها المتولّي آنذاك خطة رئيس جمعيّة الأوقاف، في إقصائه من تونس وتعيينه واليابسوسة، وذلك من أجل مواقفه الشجاعة.

على أنّ جميع الضغوط المتعدّدة المسلّطة على الصحافة العربية عصرئذ وجميع العراقيل المتنوّعة التي أثارتها السلطة للحدّ من تطوّرها، لم تنل من عزيمة علي بوشوشة، إذ استطاع أن يضمن استمرار صدور جريدته بدون أيّ اضطراب، وسمح لمساعديه الأوفياء بمواصلة عملهم التثقيفي النزيه والحصول على رضى كافّة الفئات المستنيرة بالبلاد.

وفي الأثناء تأسّست الجمعية الخلدونية سنة 1896، فكان علي بوشوشة من أنشط مسيّريها وأشدّهم مثابرة، بالرغم من مشاغله الشخصيّة وما يتحمّله من مسؤولية، بوصفه مدير جريدة «الحاضرة».

وبفضل آرائه السديدة والحكيمة وما امتاز به من اعتدال وخبرة واسعة بشؤون البلاد، استطاع أن يحتلّ مكانة مرموقة ضمن الهيئة المديرة للجمعية.

(1) ولا سيما المغرب الأقصى الذي كان آنذاك محل منافسة بين الدول العظمى.

وإن ذلك ليفسّر ما كان يتمتع به من حظوة لدى الناخبين الذين جدّدوا له مهمّة تمثيلهم في تلك الهيئة، طوال عدّة سنوات متتالية.

وقبل ذلك تحوّل إلى مدينة اسطنبول لغرض الزواج. ثم عاد منها إلى تونس مرفوقاً بأمّ أطفاله الأوّلين ومتزوّداً بمجموعة من الوثائق وبنصيب من الذكريات. وبعد ذلك ببضع سنوات فقد رفيقة حياته الأولى، فتوجّه إلى اسطنبول للتزوج من جديد واستغلّ تلك الفرصة للاطلاع حسب مشيئته على آثار الدولة العثمانية الخالدة.

وإثر عودته إلى أرض الوطن استأنف نشاطه على الفور وأعطى دفعاً جديداً وحاسماً لجريدته التي لم تزل قائمة الذات، مستأثرة باهتمام القراء، وذلك بتعزيز هيئة التحرير القديمة بنخبة من المحرّرين الشبان الذين حقّقوا للجريدة إشعاعاً مطّرداً وأثروها بكتاباتهم البليغة.

ولقد أسهم في هذا العمل التجديدي عدد كبير من مدرّسي جامع الزيتونة المتطوّرين وبعض المثقفين من ذوي التكوين العصري أمثال، حسن حسني عبد الوهّاب وعبد الجليل الزاوش وأحمد الغطاس، وقد رجع هذان الأخيران منذ مدة قليلة من فرنسا متحصّلين على الإجازة في الحقوق. كما انضمّ إلى هيئة التحرير مدير التشريفات السابق الجنرال محمّد التركي الذي كان متلهّفاً على خدمة بلاده، كلّما سنحت له الفرصة بذلك، سواء بثقافته الواسعة أو بأسلوبه الخفيف الذي سبق له أن اختبر حدّته وحيّويته البريئة.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أن علي بوشوشة المشتغل بإدارة جريدته واستغلال مزرعته الشاسعة بعين عسكر، استغلالاً حكيماً، قد تخلّى بسبب ذلك عن المشاركة في الحياة الاجتماعية وما توفّره له معاشرة أقرانه من مباهج. ذلك أنه، وثوقاً منه بما يظفر به في صحبتهم من راحة بال ورفاهية، داخل النوادي الخاصة بالعاصمة، فقد كان يتردّد عليها سواء للاستراحة أو للتمتع بالاستماع إلى قصيدة جديدة أو قطعة موسيقية رقيقة، اختار ربّ البيت لأدائها بعض العازفين من بين أشهر الفنانين في ذلك العصر.

ومن ناحية أخرى فقد كان مواظباً على حضور الجلسات التي كانت تعقد بصالون الأميرة نازلي، تلك السيدة المصرية العظيمة، الذكية والمثقفة التي كانت تقيم، منذ زواجها بأحد الأعيان التونسيين[2]، بقصرها الفسيح والفخم بضاحية المرسى، إذ كثيراً ما كان يلتقي هناك بأشهر ممثلي النخبة التونسية المثقفة وبأعيان الجالية الأروبية أو بصفوة الضيوف المشارقة (من أتراك ومصريين) أو المغاربة الذين كان يدعوهم حبّ الاغتراب أو التقلّبات السياسية إلى زيارة البلاد التونسية الهادئة والمضيافة، مدة تزيد أو تنقص من الزمن.

وفي ذلك الصالون أيضاً تعرّف على مفتي الديار المصرية الشيخ محمد عبده[3] الذي اجتازت شهرته حدود وادي النيل، بما عرف به من علم غزير وأفكار إصلاحية جريئة. وقد ألقى على منبر الخلدونية محاضرة بليغة لا يمكن أن ينساها جميع المثقفين التونسيين في ذلك العصر، الذين ما زالوا على قيد الحياة.

وهناك أيضاً ربط علاقات وديّة مع بعض المهاجرين الأتراك، وسيكون سعيداً بملاقاتهم فيما بعد في اسطنبول، بعدما أعادت ثورة سنة 1908 العمل بدستور مدحت باشا وأصدقائه، وأقامت حكومة متحررة، وأصبح بإمكانهم الرجوع إلى العاصمة العثمانية، دون التعرض لأيّ خطر، واستئناف نشاطهم المتعطّل خلال عهد السلطان عبد الحميد وفي ظلّ نظامه الغاشم والقاسي.

وستكون تلك الرحلة التي قام بها علي بوشوشة بالمشرق صحبة صديقه

---

(2) المقصود بأحد الأعيان التونسيّين هو خليل بوحاجب الذي تولّى الوزارة الكبرى من سنة 1927 إلى سنة 1932.

(3) لقد أدّى الشيخ محمد عبده زيارتين إلى تونس، الأولى من 6 ديسمبر 1884 إلى 4 جانفي 1885، والثانية خلال شهر سبتمبر 1903.

(وانظر: المنصف الشنوفي ـ حوليات الجامعة التونسية «مصادر رحلتي الشيخ محمد عبده إلى تونس» ـ عدد 3 ـ سنة 1966).

ومساعده عبد الجليل الزاوش، آخر رحلة من رحلاته، ولكنها ليست أقلها أهميّة من حيث الاكتشافات والملاحظات.

فبفضل ما عُرف به من إقبال على البحث بدون كلل ولا ملل، اغتنم فرصة إقامته بتلك العاصمة الإسلامية الفسيحة، لزيارة المكتبات العامة والخاصّة واكتشاف كلّ ما سمح الشغف بالعلم وحبّ الاطلاع على الفنون والعلوم، بجمعه في تلك المعالم الفكرية، من مخطوطات ذائعة الصيت ومطبوعات نادرة وتحف نفيسة، علاوة على مجموعات المنمنمات والخزف والمجوهرات الثمينة والمطرزات القديمة، التي لا وجود لها في أي مكان آخر من العالم.

ولكنّ رغبته الشديدة للمعرفة، لم تتمثل في تلك الزيارات العلمية دون غيرها، بل كثيراً ما كان يقوم صحبة صديقه عبد الجليل الزاوش بجولات مطوّلة عبر مدينة اسطنبول العتيقة. فكانت تقوده خطاه من شارع رئيسي إلى آخر، دون أن يهمل الشوارع الصغيرة، حيث كانت الجموع الغفيرة والمنضبطة من المارّة، تتدفق كالنهر المنهمر، فتسترعي انتباهه بهدوئها المثير للإعجاب.

وعندما عاد علي بوشوشة إلى تونس، بدأ يحسّ بآثار الداء الذي كان ينخر جسمه القويّ منذ بضع سنوات.

إلّا أنه بالرغم من نصائح أطبّائه وإلحاح أصدقائه عليه لمراعاة حالته الصحية والتخفيف من نشاطه، قد أصرّ على مواصلة المهمّة التي كان قد تعهّد بها والإشراف على جريدته «الحاضرة» العزيزة عليه، إلى أن اضطرّ، بمزيد الحسرة، إلى تعطيلها، بسبب الصعوبات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى[4].

ولقد التحق الراحل العزيز بجوار ربّه يوم 18 أوت 1917، على إثر ذلك

(4) لقد توقفت جريدة «الحاضرة» عن الصدور ابتداء من سنة 1910.

المرض العضال الذي لم يتمكّن من التغلب عليه. فأثارت وفاته الحسرة والأسى في نفوس كلّ من تابعوا نشاطه عن كثب وأدركوا قيمة ما قام به من عمل متواصل وجريء ذلك الوطني النزيه والمتبصّر الذي سخّر كامل حياته لخدمة بلاده بالقلم والموعظة الحسنة.

وإن إفريقيّة التي أخلص لها علي بوشوشة إلى آخر رمق من حياته، لن تنسى ما هي مدينة به إليه. كما أن الأجيال الصاعدة ستحتفظ بذكره، باعتباره أحد الباعثين الرئيسيّين لنهضتها.

علــي بــاش حانبــة
(1918 - 1876)
المنظّــم والصحــافـي ورجــل السيــاســة

أنّه لمن المؤسف حقّاً أن نلاحظ ما اكتنف روّادنا السابقين من نسيان، والحال أننا مدينون لهم بتونس اليوم، وأنهم قد أسهموا بصورة أو بأخرى، كلٌّ حسب مزاجه ومواهبه، في إعادة الثقة إلى تلك البلاد وتمكينها من الخروج من حالة الخمول التي قضت بها عليها سنوات طويلة من القهر والإهمال، والطموح إلى استرداد ما كانت تتمتّع به من مكانة ثقافية ومعنوية في كافة أنحاء المغرب الإسلامي مدة طويلة من الزمن.

وإنّ من يتصوّر أن بلادنا، بكل ما أوتيت من حماس وبسالة وإيمان بالمستقبل، هي ناتجة عن نوع من التولّد الذاتي الخارق للعادة، وأنها لا تدين بأيّ شيء تقريباً لأولئك الروّاد الشجعان الذين طالما كافحوا وتعذّبوا لإعطائها المظهر الذي هي عليه الآن وتمكينها من استغلال طاقاتها الكامنة وغير المستخدمة، في سبيل ما كان يحدوهم من مثل أعلى طوالِ حياتهم، إنّ من يتصوّر ذلك يكون قد أنكر بصورة لا تغتفر، ما قام به أسلافنا من عمل بنّاء ومثمر.

وبدون أن نذهب إلى حدّ اقتراح إقامة نظام تقديس الأجداد في بلادنا، كما هو الشأن في الصين ـ ولو أنّ ذلك النظام قد مكّن الشعب الصيني العظيم من الحفاظ على هويّته، بالرغم من مختلف أنواع الثورات والانتفاضات التي كان بمقدورها أن تؤول إلى تفكيك أيّ جهاز لم يبد مثل ذلك الصّمود ـ إلّا أننا لا نكون مغالين إذا ما رجونا من شبابنا المستجيب إلى نداء الواجب والضمير، أن يخلّد كما ينبغي ذكرى الرجال البارزين أو العاملين الذين قدّموا أجلّ الخدمات إلى تونس.

وهذا بالضبط ما يرمي إليه مؤلف هذه المجموعة من التراجم. وبما أن علي باش حانبة يُعتبَر من أبرز الباعثين لنهضة هذه البلاد، فمن الواجب حينئذ أن تحتلّ ترجمته المكانة المرموقة اللائقة بها.

ولئن أصبح الآن من الأمور المسلّم بها، أنّ الإيالة التونسية مدينة جزئياً بما أُدخِل على نظامها الإداريّ والثقافي من تحسينات، لمبادرات بعض الرجال المقدامين أمثال يوسف صاحب الطابع وأحمد بن أبي الضياف ومحمود قابادو وبيرم الخامس والجنرال حسين وخير الدين العظيم، فإن ذلك العمل ـ والحقّ يقال ـ قد وجد لمواصلته رجالاً لا يقلّون حزماً عن أسلافهم الذين كانوا قد أعدّوهم للاضطلاع بتلك المهمّة وسخّروا لها كلّ جهودهم، بثبات وتفانٍ، ما لبثت البلاد أن جنت ثمارهما.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصّدد أن أمثال محمد القروي والبشير صفر وعلي بوشوشة ومحمد الجنّادي وعمر بوحاجب ومَحمد بن الخوجة ومحمد الأصرم ومحمد رضوان وخير الله بن مصطفى ومحمد الطاهر بن عاشور وعبد الجليل الزاوش، هم الذين تكوّنت منهم المجموعة المنضبطة والناشطة التي حلّت محلّ الرعيل الأول وأقبلت على خوض غمار الكفاح الناجح في مختلف مراحله للتعجيل بالنهوض «بإفريقيّة» التي يكنّون لها حبّاً جمّاً، يضاهي حبّ الأبناء لوالديهم.

ولقد قام علي باش حانبة بدور أساسي، إلى جانب أولئك الأعلام، ولو أنه جاء متأخّراً عنهم.

فهو ينحدر من أسرة تركية عريقة من سكّان الأناضول، وهي المقاطعة الشاسعة التي وفّرت للدولة العثمانية والإيالة التونسية عدداً كبيراً من الجنود البواسل والبحارين المقدامين والمخيفين. وقد ورث علي باش حانبة عن جدّه الذي كان رئيساً لجند الترك المشهورين ببسالتهم ومآثرهم الجليلة، ورث عنه نفوذه وحبّه للنظام، وصراحته التي مكّنته منذ شبابه الباكر وبدون تسليط أيّ ضغط من الضغوط، من التأثير في أقرانه الذين كانوا يعترفون جميعاً بمحض إرادتهم بما كان له عليهم من نفوذ. وقد كان مترجمنا من أوّل الشاعرين بتلك الحظوة البالغة التي سيستغلّها لبلوغ غايته القصوى ألا وهو تحرير البلاد.

والجدير بالذكر أنّ علي باش حانبة قد كان من تلامذة المدرسة الصادقية النابهين، وكان يثير إعجاب أقرانه وأساتذته على حدّ السواء، بما كان يتمتع به من حزم وقدرة فائقة على الاستيعاب واجتهاد في العمل.

وبعد حصوله على شهادة ختم الدراسة بتلك المدرسة، دُعِي إلى الإشراف على إدارتها بصفة وكيل. فأقبل في الحين على إعادة تنظيم المصالح الإدارية الموكولة إلى عهدته وبذل كلّ ما في وسعه لتسجيل العقارات التابعة لأملاك المعهد، حتى يضمن له حياة آمنة ومنظمة، حسبما كان يرغب فيه مؤسّسه.

ولكن رغم ما أحرزه من نجاح في هذا الميدان، فقد أقرّ العزم على التحرّر من جميع العوائق الإدارية والتفرّغ لخدمة قضيّة بلاده. وبناء على ذلك فقد استغلّ أوقات فراغه لإعداد الإجازة في الحقوق. وبعد نجاحه نهائياً في امتحاناتها، لم يتردّد أية لحظة، رغم العروض المغرية المقدّمة إليه، عن التخلّي عن مهامّه واقتحام الحياة العامة التي كانت دوماً وأبداً نصب عينيه.

ولقد كان أدرك قبل ذلـك، مثل الكثيرين من زملائه، أهميّة تنسيق الجهود المبذولة في سبيل العمل المشترك الرامي إلى النهوض بالبلاد ثقافياً ومعنويّاً، كما شعر بالضرورة القصوى لتوجيه كافة الطاقات في اتّجاه واحد، فأنشأ جمعية قدماء المدرسة الصادقية[1]، وكان الغرض من تأسيسها حسب رأيه تيسير جمع العناصر الناشطة والمستعدّة للعمل، من الشبيبة التونسية في صلب منظمة واحدة، وتشجيع المبادلات الثقافية بين الفرنسيّين والمسلمين، خدمةً لسياسة الوفاق والمودّة التي كانَ علي باش حانبة يرغب رغبة ملحّة في إحلالها محلّ موقف الريبة والاحتراز المسيطر إلى حدّ ذلك التاريخ على العلاقات بين الفرنسيين والتونسيين.

ولكنّ تلك المحاولة السخيّة لم تستطع التغلّب على تحفّظات كلا العنصرين وإزالة أفكارهما المسبّقة الراسخة، ولم تفلح في تحقيق التقارب المرغوب فيه بين الممثلين الحقيقيّين لكلا الشقّين، عن طريق الاتصالات الودية المتكررة.

ولقد شجّع علي باش حانبة وأصدقاءه ما لقيه محمد الأصرم من صدى طيّب في المؤتمر الاستعماري المنعقد بمرسيليا سنة 1906. فأعربوا عن رغبتهم في إبلاغ صوت التونسيّين المتشبّعين بالثقافة العصرية والموالين للحضارة الغربية، إلى فرنسا في عقر دارها.

وتحقيقاً لتلك الغاية، قرّروا إصدار جريدة ناطقة بالفرنسية «التونسي»، لتكون لسان حال المثقفين التونسيين وتعبّر بأمانة عن أفكارهم واتجاهاتهم السياسية واختاروا بالإجماع علي باش حانبة للإشراف على تلك الجريدة التي أحسّ المثقفون التونسيّون منذ أمد بعيد بضرورة إصدارها، وكلّفوه بمهمة تحرير برنامج الحركة الجديدة التي ظهرت للوجود والمعروفة باسم «حركة الشبان التونسيين». فأعرب منذ العدد الأوّل من الجريدة[2] عن عزمه

(1) تأسّست جمعية قدماء المدرسة الصادقية سنة 1905.

(2) صدر العدد الأوّل من جريدة «التونسي» في 7 فيفري 1907.

الراسخ على عرض أهداف الحركة الجديدة والدفاع عنها بلا هوادة ولا مجاملة. وهي تتلخّص فيما يلي:

«إن جريدة «التونسي» هي أوّل صحيفة ناطقة باللغة الفرنسية يصدرها الأهالي بتونس.

ذلك أن العمل التطويري الذي تقوم به فرنسا بتونس قد بدأ يؤتي أكله. فظهر جيل جديد من التونسيين المثقفين باللغة الفرنسية والمتشبعين بالأفكار النبيلة التي تعبّر عنها تلك اللغة، والقادرين على تحمّل نصيبهم من المجهود المبذول في سبيل النهوض ببلادهم. ومن أجل ذلك أُنشِئت جريدة «التونسي».

«إلاّ أن انعدام أيّة منظمة دستورية وسياسية في البلاد، قد حرم الأهالي إلى حدّ الآن من أيّ تمثيل لدى السلطات العمومية. إذ لا توجد لديهم أية هيئة منظمة للتعريف بحاجاتهم ورغائبهم. وبناء على ذلك فإن جريدة «التونسي» ستكون لسان حالهم، إلى أن تسمح لهم سياسة الحكومة الفرنسية التحررية بإسماع صوتهم داخل مجلس مُنتَخب. وفي انتظار ذلك ستكون هذه الجريدة التي نشرف عليها ونحرّرها نحن التونسيّون المسلمون، المعبّرة عن أفكارنا ومشاعرنا الذاتية، وسوف لا تفتح أعمدتها للخصومات العقيمة والمجادلات الشخصية العنيفة. إلا أنّها سترّد بقوّة على كلّ تهجّم جائر يوجّه إلى مواطنينا، دون أن تحاول إخفاء أخطائهم. وسنسخّر جهودنا بوجه خاصّ للعمل المثمر والدراسة المنهجية والمتواصلة لجميع المواضيع التي تهمّ الأهالي».

«لقد أدخلت الحكومة عدّة إصلاحات على أجهزة الإدارة، ولكنّ البلاد التونسية الخاضعة للحماية الفرنسية، بإمكانها بل من واجبها أن تصبو إلى مؤسسات أحسن. وبدون الميل لانتقاد العمل المنجز جملةً وتفصيلاً، فإنّنا سنوجّه انتقاداتنا بكلّ حرّية للمؤسّسات التي تبدو لنا سيّئة أو ناقصة، وسنطالب بإصلاحها».

وسنضع في مقدّمة مشاغلنا قضيّة التعليم. فهي قضيّة حيويّة بالنسبة إلى التونسيّين. وإنه ليحزّ في نفوسنا أن نلاحظ أنّ تسعة أعشار من مواطنينا ما زالوا يتخبّطون في ظلمات الجهل، بعد مرور خمس وعشرين سنة على انتصاب الحماية الفرنسية. فمن الضروري حينئذ إصلاح التعليم إصلاحاً جوهريّاً. وإنه ليحقّ لفرنسا أن تقوم بمبادرة جديرة بتقاليدها ومثلها العليا الديمقراطية، وأن تقرّر مجانية وإجبارية التعليم الابتدائي في كامل البلاد. ومن ناحية أخرى يجب على حكومة الحماية أن تساعد الأهالي على الارتقاء إلى التعليم العالي. ويمكن للمجتمع التونسي حينذاك أن يخلق رجالاً قادرين على المساهمة بنصيب وافر في تسيير شؤون بلادهم. ومن أجل ذلك ينبغي أيضاً فتح أبواب الإدارة في وجوههم. وعلى هذا الأساس فإننا نطالب بمنتهى الحزم بإلغاء القرارات التي تمنع الأهالي من المساهمة في مناظرات التأهل للوظائف الإدارية ولا تسمح لهم إلاّ بتولّي بعض الخطط الثانوية كخطة مترجم مثلاً، وهي قرارات لا يمكن أن يبرّرها ما بلغه مواطنونا من تقدّم.

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، فإننا نطلب إلى الحكومة أن توسّع من نطاق التعليم المهني والزراعي وأن تجعله في متناول أبناء طبقتنا الشغيلة. ففي بلدٍ قد بدأ يتفتّح على النشاط الاقتصادي، يجب أن يكون الأهالي من أوّل المنتجين. كما يتعيّن بصورة متأكدة تهيئة اليد العاملة التونسية وتمكينها من تلبية الحاجات الجديدة للصناعة الخاصة والمؤسسات العمومية.

ويمكن النهوض ببعض الصناعات التقليدية بفضل التعليم التقني الملائم والتشجيعات الحكومية.

ومن ناحية أخرى فإن الأهالي القرويّين هم من أشدّ الفئات الاجتماعية بؤساً. لذلك فإننا نطالب لفائدتهم بإلغاء الضريبة الشخصية «المجبى» وتنظيم الإسعاف العمومي المتمثّل في إحداث مصحّات وتكوين سلك من المساعدين الطبيّين الأهالي وإنشاء صناديق ريفية للحيطة الاجتماعية

والقرض. كما نطالب بتحقيق النهوض بالسكان القرويّين من الناحية المعنوية. وذلك بتمكينهم من طلب العلم وإعطائهم الضمانات اللازمة لدى رؤساء الإدارات، من حيث العدل والإنصاف. ونطالب أيضاً بتمكين صغار الفلاحين من المساهمة في اقتناء الأراضي الدولية بنسبة يتمّ تحديدها فيما بعد، وتكليف إدارة الفلاحة بإحداث مراكز زراعية أهلية إلى جانب المراكز الاستعمارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ قضية العدلية تهمّنا، بقدر ما تهمّنا المسائل المذكورة أعلاه. ذلك أن الحاجة إلى العدالة في المجتمع المتحضّر، تُعتبَر من أوكد الحاجات. ولتلبيتها ينبغي إقامة مؤسّسة على غاية من الكمال. إذ أنّ نظام العدلية التونسية في الوقت الحاضر ليس على أحسن ما يرام. فبالرغم ممّا أُدخِل عليه من تحسينات لا شكّ فيها، ما زال يشكو النقص ولا يوفّر أيّ ضمان للمتقاضين. لذلك فإننا نطالب بإصلاحه على أساس مبدأ فصل السلط وتدوين القوانين.

تلك هي باختصار الخطوط الكبرى لبرنامجنا. ونحن نعتقد راسخ الاعتقاد أننا، إذ نواصل الدفاع عن حقوق مواطنينا الشرعية، نساعد في آن واحد على تطبيق سياسة المشاركة التي تنادي بها حكومة الجمهورية. وشعوراً منّا بما يمكن أن يحصل لأهالي هذه البلاد من فوائد منجرّة عن رعاية دولة، نحن نعرف حقّ المعرفة ما لها من تقاليد في مجالات الحرية والعدالة، فإننا نقترح تقديم مساهمتنا المخلصة لفرنسا، لمساعدتها على القيام بمهمّتها التمدينيّة. وإننا لنعلّق آمالاً عريضة على هذا العهد الجديد المفعم بالعمل الجادّ والنيّر، وقد بدا لنا أن حكومة الحماية قد فتحته بعد فترة من التردّد والتجارب التي لا مناص منها في مستهلّ أي مشروع تأسيسي».

إنّ هذا التصريح الجريء والمتعقّل والمتّزن في نفس الوقت، والذي هو مستمدّ من حرص صاحبه الواضح على طرح المشاكل التونسية بصورة موضوعية، والأخذ بعين الاعتبار للمراحل الانتقالية اللازمة، بالنظر إلى

الأوضاع السياسية السائدة بالبلاد آنذاك، والوضع الحقيقي للسكان المسلمين، إن هذا التصريح المتّسم بالاعتدال والموضوعية، كان من المفروض أن يجلب إلى المجموعة التي يعبّر عن رأيها البنّاء والنزيه، كلّ ذوي النّوايا الطيّبة، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه، وأن يحثّهم على المساهمة في تحقيق ما جاء فيه، مساهمة أمينة وفعّالة.

وإنّ علي باش حانبة المتشبّع بالثقافة الفرنسية والمؤمن بالنظريات الفلسفيّة والسياسية التي ينادي بها الممثّلون الحقيقيّون لتلك الثقافة، لم يكن يرى أيّ داع للشكّ في أن مبادرته ـ هو وجماعته ـ سوف لا تحظى بالتشجيع والعطف من قِبَل كافة الأوساط، لا سيما وقد سبق له أن عبّر في مناسبات متعدّدة عن رغبته الصادقة في العمل على تحقيق التقارب بين الفرنسيين والتونسيين، وذلك بالتصدّي إلى أصل الدّاء الذي يعاني منه كلا العنصرين على حدّ السواء.

ولئن لم تسمح الظروف وسوء نيّة بعض الأشخاص بتحقيق تلك الآمال وأجبرت صاحبها على تعديل مواقفه، بعد بضع سنوات مليئة بالأحداث والخيبات المرّة، فلعلّه من الظلم أن ننسب إلى السذاجة وقلّة الخبرة ما كان راجعاً في الواقع لاندفاع مزاج سخيّ ووفيّ، لم تستطع أن تنال منه صروف السياسة ولا ملابساتها المحيّرة والقاسية أحياناً.

ولئن فقد علي باش حانبة وقسم كبير من أصدقائه إثر تلك المحاولة الفاشلة، كلّ أمل في نجاعة المنطق دون سواه، لإقناع وإحباط مساعي كلّ من دفعتهم المصلحة الخاصة أو النزوات الحزبية إلى رفض التعاون النزيه والمثمر، الذي يمثّل الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتغيير الجوّ السياسي بالبلاد، تغييراً جذريّاً، فإن مترجمنا لم يهمل الجانب الآخر من برنامجه، ألا وهو السعي إلى لفت انتباه الأهالي التونسيين من ذوي الثقافة العربية، وتعويدهم عن طريق المشاركة، على دراسة المسائل ذات المصلحة العامة التي لم يستطيعوا إلى حدّ ذلك التاريخ تقديم أية مساهمة في دراستها، لافتقارهم إلى

ما يكفي من المفاهيم الملموسة الضرورية لإدراك تلك المسائل وتقدير نسق السرعة اللازمة لدراستها، بحسب حاجات المجتمع.

وتحقيقاً لتلك الغاية، أصدر علي باش حانبة إلى جانب جريدة «التونسي» الناطقة بالفرنسية جريدة أسبوعية ثانية ناطقة بالعربية(3)، يفصل بين صدورهما يومان أو ثلاثة. وتكاد تكون النشرة العربية نسخة طبق الأصل من النشرة الفرنسية. وبفضل ذلك أصبحت المشاكل المطروحة تلقي رواجاً أكبر بكثير لدى التونسيّين.

ولكن لا ينبغي أن نظنّ أن أولئك المثقّفين الذين أراد علي باش حانبة الاتصال بهم عن طريق جريدة محررة بلغتهم الوطنية، ولا سيما أولئك العلماء الذين استأثروا باهتمام محرري الجريدة العربية، لا ينبغي أن نظنّ أنهم التزموا من أوّل وهلة بنظرياته السياسية وأيّدوا الإصلاحات السياسية التي من شأنها لو طبّقت كلّياً أو جزئياً على المدى البعيد أو القريب، أن تؤثر تأثيراً لا جدال فيه في حياة البلاد.

ولقد كنّا نقدّر موقفهم المناهض من حيث المبدأ أو بموجب المصلحة، لأيّ تغيير من شأنه أن يؤثّر تأثيراً مخطراً أو سابقاً لأوانه في هياكل مجتمع ما زال محصوراً في الإطار الضيّق للتقاليد والعادات الموضوعة لعصر غير ذلك العصر، لقد كنّا نقدّر ذلك الموقف لو أنّ أصحابه قاوموا بصراحة وبالاستناد إلى الأدلّة المقنعة، النظريات الجريئة أو غير المناسبة التي اقترحها بعض الشبان المتقدمين شيئاً ما، لحلّ المشاكل المطروحة آنذاك، مظهرين بذلك أنهم، وإن كانوا غير موافقين على جميع ما احتواه برنامج علي باش حانبة التقدمي من نقط، فإنهم لا يناقشون في ضرورة ملاءمة البلاد لظروف الحياة العصرية، مع المحافظة قدر المستطاع على البنية الأساسية المعنوية والروحية للأمة، تلك البنية التي تمثّل ضمان تماسكها والحفاظ على كيانها.

---

(3) ظهرت النشرة العربية من جريدة التونسي في سنة 1909 بإشراف الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

ولكن من سوء الحظّ لم يقع أيّ شيء من ذلك. فحتّى الذين كانت لهم الشجاعة الكافية لوضع حدّ لصمتهم المزدري أو الحذر ـ وكان عددهم قليلاً ـ قد كانت تنقصهم المهارة وقوّة الحجة اللازمة للدفاع عن ذلك الجمود الذي حكم عليه المجرى المحتوم للأحداث حكماً لا رجوع فيه.

ولا غرابة في ذلك إذا ما علمنا أن علماءنا والمثقفين منّا من ذوي التكوين العتيق، لم تكن لهم آنذاك أدنى فكرة عن مدى اتّساع نطاق الحركات الفلسفية والاجتماعية التي كانت تهزّ أروبا هزّاً منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأن ما تلقّوه عنها من معلومات بسيطة، قد استمدّوه على وجه العموم من بعض التلاخيص المقتضبة بالضرورة أو الترجمات الموجزة والناقصة في أغلب الأحيان، ولا تسمح لا هذه ولا تلك بإعطائهم فكرة واضحة وأمينة عن الحركات المذكورة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يفوتنا أنّ آثار كثير من الكتّاب والمفكّرين الغربيّين أمثال سبنسر وبرودون ولويس بلان وشوبنهاور وأوغست كونت وفيشت وهيغل وكارل ماركس وأنجلس وسورال ونيتش وبرغسن ولينين، وغيرهم... لم تنقل آنذاك إلى اللغة العربية لا كليّاً ولا جزئيّاً ـ حسب علمنا ـ وإن الشرق الإسلامي لم يطّلع إلا من خلال بعض مقتطفات من تلك الآثار، على مدى إشعاع ونفوذ أولئك الفلاسفة المشهورين الذين قلبت نظرياتهم مظهر أروبا المعاصرة رأساً على عقب.

وما زالت توجد إلى الآن ثغرة على غاية من الخطورة في ميدان الثقافة الإسلامية العصرية، يتحتّم على شبابنا سدّها في أقرب وقت ممكن، وذلك بنقل كلّ أو بعض آثار أولئك الكتاب إلى الأقطار الشرقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، سواء عن طريق الترجمة أو الاقتباس، وهي آثار لم نتعرّف عليها إلى حدّ الآن ـ كما قلت ـ إلاّ من خلال النزر القليل من الأعمال المبسّطة التي لا تكفي لتوفير الأدوات اللازمة لكلّ بحث منهجي ومثمر، بالنسبة إلى كلّ من يريد التعمّق فيها واستخراج عناصرها الجوهريّة.

وما دامت لم تتوفّر الظروف الملائمة للقيام بمثل ذلك العمل، فليس من العدل في شيء أن نعيب على المتمسّكين بالثقافة الإسلامية دون سواها، تحفّظهم إزاء المشاكل المعقّدة التي أثارتها الحضارة الغربية فجأة في وجه العالم الشرقي، وأن نؤاخذهم على عدم قدرتهم، لافتقارهم إلى وسائل العمل وقلّة تبصّرهم، على استنباط حلّ وسَط كفيل بوضع حدّ ـ بصورة مؤقتة ـ للمناقشات الحادة والعقيمة التي نبذل فيها قصارى جهدنا منذ عدّة سنوات.

واعتباراً لإدراك علي باش حانبة للأسباب الحقيقية لذلك التردّد وما تثيره مثل تلك المغامرة من نفور لدى تلك الأوساط المتخوّفة من مخاطرها المحتملة، فقد التجأ إلى الاتصالات المباشرة والمتكررة مع بعض ممثّلي الثقافة التقليدية اليقظين والمؤهّلين أكثر من غيرهم لإدراك النظريات التي كان ينادي به، وذلك لاعتقاده بإمكانية تكوين نواة من المساعدين القادرين بما لهم من نفوذ، على استمالة بعض الأنصار، سواء من بين خصومه السابقين والحاليّين أو من بين أتباعهم من البورجوازيين المتحفّظين والخاملين، عسى أن يتوفّق إلى تحقيق الانتصار لسياسته التقدمية والمتبصّرة.

ولكن مثل ذلك العمل يتطلّب نفساً طويلاً ولا يمكن أن يسفر عن النتائج المأمولة إلا بشرط توفير ما يكفي من الوقت للوصول به إلى غايته القصوى. وهذا بالضبط ما كان يعوز علي باش حانبة الذي استحثّته حوادث 1911 الأليمة[4] واجتياح البلاد الطرابلسية من طرف القوات الإيطالية سنة 1912. فاستأثرت تلك الأحداث بكامل نشاطه ووجّهته وجهة أخرى.

فلقد اضطرّ ـ هو والكثير من أعضاء حركتـه ـ إلى مواجهـة بعض الالتزامات التي لم تكن متوقّعة، وأُجبر على التخلّي ـ وقتيّاً حسب ظنّه ـ عن المهمة التربويّة التي كان يقوم بها بجدّ وإخلاص في الميدان السياسي

(4) المقصود بذلك حوادث الزلاج التي جدت خلال شهر نوفمبر 1911.

والاجتماعي، وتسخير جهوده لإغاثة وإسعاف مواطنيه المتعرّضين للمناورات الدبلوماسية والهيمنة الأجنبية ونواميسها، مستعملاً في سبيل ذلك كل الوسائل التي وضعتها بين يديه مشاريع البرّ والإحسان الإسلامية.

إلاّ أن مثل هذا النّشاط السائر في ذلك الاتجاه والمستجيب إلى تلك الاعتبارات، لا يمكن أن يتواصل في مثل تلك الظروف إلى ما لا نهاية له، بدون إزعاج وبدون إثارة ردود فعل من قِبَل كلّ الذين عاكس رغائبهم.

فلقد كان كافياً لوضع حدّ لذلك النشاط أن يقرّر الأهالي المسلمون بمدينة تونس مقاطعة الترامواي على إثر العبارات الجارحة التي تفوّه بها بعض الأعوان الأجانب التابعين لشركة الترامواي، وأن يتمادوا في تلك المقاطعة، وأن يتضامن علي باش حانبة مع مواطنيه الذين وقع المسّ بكرامتهم ويطالب الحكومة بالاستجابة إلى رغائبهم، وذلك بعبارات معتدلة ولكنها حازمة.

فتعلّلت الإدارة بالهيجان السائد في المدينة آنذاك على إثر توالي الأحداث المؤسفة التي جدّت بين التونسيين والإيطاليّين، لتوجيه ضرباتها إلى التونسيّين. إذ قرّرت بمقتضى عدد من الأوامر العليا، حلّ لجنة إغاثة الطرابلسيّين وتعطيل جريدة «التونسي» وطرد سبعة أعضاء من هيئة تحريرها من بينهم مدير الجريدة[5].

وهكذا وجد علي باش حانبة نفسه مطروداً من وطنه كأنّه مهرّج مبتذل، وأُجبِر على البحث في بقاع أخرى من العالم عن ملجأ لم تعد بلاده التونسية العزيزة عليه قادرة على توفيره له، لأنه تجرّأ بصورة لا تُغتفَر وربّما سابقة لأوانها، على المطالبة بتمكين مواطنيه من نصيب أوفر من الكرامة والحرية.

ولكن إلى أين سيتّجه؟ هل يتجّه إلى مصر التي كانت تشهد آنذاك غلياناً سياسيّاً شديداً، وقد لبّت الطبقات المثقفة نداءات الزعيم مصطفى

---

(5) الزعماء المبعدون هم: علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان وحسن قلاتي والصادق الزمرلي والمنوبي درغوث والمختار كاهية.

كامل باشا المؤثّرة والحازمة، بعدما استيقظت من سباتها الطويل وأخذت تنظّم صفوفها للمطالبة بتحرير وادي النيل والعمل على تحقيق تلك الغاية على مراحل؟ أم يتوجّه إلى سوريا، حيث نهض الوطنيّون الحازمون في كل مكان رغم الحضور التركي للمطالبة هم أيضاً ـ ولكن بأقلّ حدّة ـ بمنح تلك المقاطعة الكبرى الحكم الذاتي داخل امبراطورية فيديرالية قائمة على أساس اللاّمركزية؟ .

كلاّ! إن اختياره لم يقع لا على هذه ولا على تلك. بل استقرّ رأيه على مواصلة كفاحه الشرعي في بلد آخر. فاختار التوجّه إلى تركيا التي أعادت إليها الحياة ثورة «الاتحاد والترقي» في سنة 1908 وأصبحت تتطلّع إلى استئناف دورها بوصفها حاملة لواء الوحدة الإسلامية الروحية والدينية، بالرغم من الانتكاسات القاسية التي تسبّبت فيها الحرب البلقانية المشهورة عليها قصداً لتعطيل نهضتها.

ففي اسطنبول مدينة قياصرة الروم، التي أصبحت منذ ما يقارب السبعة قرون، بفضل عزيمة العثمانيّين، عاصمة الخلافة الإسلامية والوريثة الشرعيّة، بعد بغداد والقاهرة، للسلطة الملكية التي أحالها وهن آخر الخلفاء العبّاسيّين إلى السلطان سليم الأول الفاتح، في تلك العاصمة استقرّ علي باش حانبة وأقبل في الحين على الاضطلاع بالمهمة العظيمة التي كانت تراود فكره دوماً وأبداً.

وقبل التحوّل إلى اسطنبول توقّف مدّة قليلة بباريس للقيام بمساعيه الأخيرة لدى الساهرين على السياسة الفرنسية في أقطار ما وراء البحار، عسى أن يقنعهم بضرورة إدراك ما حققته شعوب تلك الأقطار من تقدّم. ولكن خاب أمله بسبب ما قوبلت به اقتراحاته من احترازات، رغم ما كانت تتسم به من تسامح واعتدال. وعندئذ قرّر مغادرة العاصمة الفرنسية والتوجّه مباشرة إلى اسطنبول، حيث خصّه زعماء تركيا الفتاة باستقبالات ودّية، حارة وتلقائية.

ولكن بلاده التونسية لم تزل تستأثر باهتمامه. لذلك فهو لم يغادر

باريس قبل أن يصدر بالتعاون مع الدكتور بروزون جريدة أسبوعية «فرنسا الإسلامية»، ستتحوّل فيما بعد إلى مجلّة فصلية وسيواصل بها ببراعة لا مثيل لها معالجة مشاكل تلك الرقعة من الأرض التي لن يعود إليها أبداً.

وما إن استقرّ باسطنبول حتى بدأ يتعوّد شيئاً فشيئاً على الوسط الذي سيعيش فيه منذ ذلك الحين، لا سيما وقد كان يتقن اللغة التركية، بالإضافة إلى حذقه للفرنسية والإنجليزية. وبفضل ذلك تمكن بسهولة من أوّل وهلة من الاتصال المباشر مع مختلف العناصر المتباينة المقيمة في تلك العاصمة الإسلامية العظيمة، ولا سيما منها، الناطقة باللغة التركية دون غيرها.

واعتباراً لما كان يتمتع به من كياسة طبيعية، في مجتمع يقدّر تلك الخاصية حقّ قدرها، وما كان يمتاز به من معرفة قانونية وبراعة صحفية وحنكة دبلوماسية، فقد دُعِي بعد مدّة قليلة إلى الانتماء إلى مجلس الدولة، وتمّ تكليفه بدراسة أشدّ المسائل تعقّداً أو أكثرها تنوّعاً، وقد سمحت له خبرته الواسعة وتجربته السياسية، بفضّها، وفقاً لمصالح الدولة الناشئة التي تبنّى من أوّل وهلة أغراضها الجريئة والمنعشة.

ولكن، رغم جسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقه ودقّتها، فإنه لم يهمل الكنوز الفنية والثقافية المتراكمة في تلك المدينة العظيمة التي قادته إليها الصدف، وقد سبق لها أن استرعت انتباه الكثيرين من الرجال العظام والكتّاب وأخذت بمجامع قلوبهم، فكانت آثارهم الخالدة أبلغ تمجيد لما أفرزته العبقرية الإسلامية من ابتكارات.

فكيف يمكن لذلك الرجل المتضلّع في الأدب والتاريخ، وذلك الهاوي المطلّع، المولع بالأثريّات، أن يتماسك ـ كلّما سنحت له الفرصة بذلك ـ عن التجوّل عبر شوارع المدينة الملتوية والممتدّة، التي كثيراً ما تلتهما النيران، للبحث عن بساط قديم أو قطعة نحاسية صينية من عهد «المينغ» أو قطعة خزفية نادرة أو منمنمة فارسية نفيسة من العهد الصفوي، الخ. . . ؟ وقد كان

يعرف كيف يكتشف تلك التحف الفنيّة في بعض الدكاكين القليلة الضوء، الكثيرة العدد، الزاخرة بالعجائب الفريدة المكدّس بعضها إلى جانب بعض على نحو من الفوضى والتشويش لا يكاد يصدّق.

فلا عجب حينئذ إذا ما أسرع علي باش حانبة إلى مغادرة مكتبه المليء بالتقارير والمذكّرات، كلما أعلن عن بيع بعض الأثريات بالمزاد العلني. فيتوجّه في الحين إلى مكان البيع للتنافس مع غيره من جامعي الأثريات المولعين مثله بجمع التحف النفيسة والقطع الزخرفية المثيرة لذكرى أمّه محبّة للأناقة والجمال، وشراء مخطوط موقع عليه من طرف خطاط ذائع الصيت أو كأس مصنوع من بلّور «البوهيم» أو غير ذلك، بثمن غال جدّاً في بعض الأحيان.

ولطالما كان الناس يشاهدونه نهاراً أو ليلاً، ولا سيما خلال شهر رمضان المعظّم، متأبّطاً كتاباً من كتب الشاعر «لامرتين» أو الكاتب «غوتيي»، ومطيلاً المكوث في جامع بايزيد أو السليمانية، بعد خروج المصلّين، ليتمكّن بحريّة أكثر من التأمل بإعجاب في الآثار الفنيّة البديعة التي أسفر عنها في ميدان الهندسة المعمارية وفنّ الزخرفة، التلاقح بين الحساسية الفارسية والسّذاجة العربيّة والعقلانية التركية، ثم يأخذ في تصفّح تلك الكتب من جديد، للتعرّف على المشاعر المكنونة التي أثارها في نفوس مؤلفيها التأمّل في تلك الآثار الرائعة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أن ذلك الذوق المرهف الذي غذّاه التعامل المتواصل مع الاختصاصيّين الموثوق بهم في تاريخ الفنون وفلسفة الشرق، وذلك الميل الملحوظ للمستحدثات المميّزة لحساسيته وتأمّلاته الفكرية، وذلك الشغف الشديد والمفرط بالأثريات المثيرة لذكريات الماضي، وقد عجزت على التخفيف من حدّته زوجته الرائعة التي رافقته بشجاعة في هجرته الاختيارية، إن كلّ ذلك لا يمكن أن يظلّ مجهولاً في تلك المدينة التي يولي أهلها من قديم الزمان أهمية بالغة للشؤون الفكرية.

فما لبثت شهرة ذلك الهاوي الخبير بالأثريات، والعالم المتضلّع، أن انتشرت لدى الأوساط المثقفة، ففتحت في وجهه أبواب بيوت الأمراء على مصراعيها، ولا سيما قصر السلطان محمد رشاد الفنان المولع بالأثريات هو أيضاً، وقد كان يلذّ له أن يستشيره كلّما دفعته نزواته إلى تغيير أثاث إحدى قاعات الاستقبال مثلاً، أو اختيار الموضع المناسب لتحفة اشتراها حديثاً أو قطعة نفيسة جلبها من قصر آخر وأراد أن يضعها في مكان أنسب.

ولكن لم تستطع، لا الجولات الممتعة والمتكررة، المليئة في أغلب الأحيان بالاكتشافات غير المتوقّعة، ولا الأوقات المخصصة كلّ يوم لدراسة الأدب التركي، ولا مشاغل الأعباء الرسمية، ولا الاجتماعات الخاصة المنعقدة من حين لآخر في بيته الذي يسمح للمتردّد عليه بمشاهدة منظر طبيعي من أبدع المناظر، لم يستطع أي شيء من ذلك، أن ينسيه بلاده التونسية النائية، العزيزة عليه، ولمّا تزل صورتها عالقة في ذهنه.

ولا شكّ أن ذلك الحضور الملازم له، هو الذي يفسّر جزئياً تلك النظرة المفعمة بالحزن، التي كانت تدهش زوّاره التونسيين القلائل، وقد كانوا يكتشفون من خلالها في آن واحد تعلقه الشديد بوطنه وحزنه المضني أحياناً على إقصائه عنه.

فمن ذا الذي سيحدّثنا في يوم من الأيام عما قاساه ذلك الرجل، وعن ظروف هجرته وأسبابها الواهية، لا سيما بعدما وجد نفسه على إثر اندلاع الحرب بين تركيا والحلفاء، مفصولاً عن تونس، لا يتلقى أخبارها إلا عن طريق بعض المواطنين القادمين إلى اسطنبول قبل الحرب لغاية التجارة أو التنزّه، والذين لا يترددون مهما كانت التكاليف عن زيارة ذلك المنفي العظيم في بيته المفتوح في وجه جميع أبناء المغرب العربي، بدون استثناء؟.

ولقد كان يستولي عليه الحزن، كلّما فكّر في تلك الحرب التي كان قد تنبّأ بها وخشي عواقبها، وعارضها خفية، وكيف أنّها ستحول بينه وبين الرجوع إلى بلاده، لأجل طويل.

ومن أجل ذلك فرض على نفسه منذ ذلك الحين عملاً شاقّاً، لم يرغمه عليه سوى الأمل في التخلّص من تلك الوساوس وربما التخفيف من آثار الانهيار العصبي الذي بدأ يهدّد بخطورة مزاجه المتّسم عادة بالتفاؤل والحيوية.

وتحقيقاً لتلك الغاية لم يستصعب القيام بأي عمل من الأعمال. من ذلك أنه أقبل بحماس وبمحض إرادته على الاضطلاع بأصعب المهمّات وأكثرها تنوّعاً، كإغاثة المقاتلين والمعوزين وإعانة اللاجئين وإيواء أسرى الحرب وتشغيلهم، إلى غير ذلك من مشاريع البرّ والإحسان التي وجدت فيه المنشّط المخلص والعامل المتفاني. وإن كثيراً من الجنود المقاتلين بإفريقيا أو بفرنسا، ليتذكّرون ما حظوا به من عناية واهتمام، طوال مدّة الأسر، بفضل ما قام به ذلك الرجل الرحيم من نشاط فيّاض ومتكتّم لإغاثتهم، وقد كان لا يميّز بين مواطنيه وبين أبناء ذلك البلد العظيم الذي كان قد تشبّع بثقافته وأفكاره، مظهراً للجميع أنه لم يتنكّر أبداً لمبادئه في تلك الأيام الحالكة، ولم يتخلّ قطّ عن صداقاته.

ولكنّ كل تلك الجهود المبذولة بلا حساب لإغاثة منكوبي الحرب، وكلّ تلك الخيبات الناتجة عن تلاشي آماله، لا سيما بعد انهيار الواجهات التركية في سوريا والعراق، ذلك الانهيار المنذر بالانحلال المحتوم والمقبل لتلك الامبراطورية التي بذل كلّ ما في وسعه ـ كالكثير من أمثاله ـ لانتعاشها، إن كلّ ذلك كان لا بدّ أن يؤثّر في آخر الأمر في صحته المتدهورة من قبل، وأن يعجّل بوضع حدّ لتلك الحياة المسخرة بأكملها للنهوض بالوطن التونسي والأمة الإسلامية.

ففي نفس اليوم الذي أبرمت فيه هدنة مودروس، لقي علي باش حانبة حتفه على إثر إصابته بحمى كانت على غاية من الخطورة، وقد كان محفوفاً بذويه وببعض أصدقائه الأوفياء الذين مكثوا إلى جانبه إلى آخر رمق من حياته.

ومن الغد، شيّعت جنازة الفقيد عند غروب الشمس، ودفن على جناح السرعة بالقرب من قصر شيراغان، الذي أقامه السلطان عبد العزيز استجابة إلى إحدى نزواته، وقد أصبح أثراً بعد عين، ما فتئت ترفرف على أطلاله روحه الكئيبة.

فبارك الله في تلك الأرض الطيّبة التي احتضنت إلى الأبد رفات ذلك التونسي العظيم الوفيّ لبلاده إلى آخر يوم من حياته(6)، وقد كان يؤمّل لها مستقبلاً باهراً ويخيّل إليه أحياناً أنه يلمح في الأفق بزوغ فجرها الجديد.

(6) تمّ إرجاع رفات علي باش حانبة إلى تونس في شهر أفريل 1968.

محمّد باي خير الدين
(1922 - 1872)
المفكّر والمتصوّف

منذ أكثر بقليل من عشرين سنة، علم أصدقاء محمد باي خير الدين ببالغ التأثر أنه قد أصيب بكسر في رجله اليمنى، حينما كان يتسلّق المنحدر الصخري الرابط بين الشاطىء وبين قرية سيدي بوسعيد، واستوجب ذلك الكسر تدخّل الأطبّاء الاختصاصيّين وشلّ حركته شللاً تامّاً مدّة بضعة أسابيع.

ولكن بالرغم ممّا أدخله عليهم ذلك الحادث من فزع، فلم يكن أيّ واحد منهم يتصوّر أن صاحبهم سيلقى حتفه على إثر إصابته بنوبة قلبية فجائية، لم يكن هناك ما يدعو إلى توقّعها أو التخوّف منها.

وبناء على ذلك فقد أثار نبأ وفاته الذي انتشر صباح الأحد 31 ديسمبر 1922، اللوعة والأسى في قلوب كلّ الذين عرفوه وتعلّقوا به تعلّقاً شديداً، نظراً لطيبة قلبه وخصاله الخلقية والفكرية النادرة، وما كانت توحي به شخصيّته من مشاعر العطف والمودّة.

ولقد وُلد الفقيد حوالي سنة 1872 بضاحية خير الدين من ضواحي

العاصمة التونسية. فكان عمره حينما أدركته المنية، يناهز الواحد والخمسين عاماً.

وقد تحوّل إلى اسطنبول سنة 1878، وهو صغير السنّ، صحبة والده الوزير الأكبر خير الدين باشا رحمة الله عليه وبقيّة أفراد أسرته. فاسترعى الانتباه منذ ذلك الحين بتحفّظه وميله للعزلة والأحلام وما كان يمتاز به من روح نقدية سابقة لأوانها. وتأكدت تلك الصفات مع مرور الزمن، فأعطت لصاحبها الصورة التي عُرِف بها فيما بعد.

ذلك أنّه، ما إن أتمّ دراسته الثانوية حتى أقبل بدون تردّد على مطالعة المؤلفات الصعبة المنال التي كانت تستهوي دوماً وأبداً فضوله الشديد، ككتب الفلسفة والتاريخ وتاريخ الأديان والأدب المقارن وعلم الحياة والمذاهب الباطنية، والتصوّف، على وجه الخصوص. وقد كانت كلّ تلك العلوم تستهويه وتثير اهتمامه، ولا شيء منها بقادر على إخماد همّته. وبقدر ما كانت تزداد معارفه اتّساعاً، كان يتوغّل في خبايا الفكر البشري لسبر أغواره ويزداد تعطّشاً لطلب العلم. فكان يطالع آثار فيتاغورس وأفلاطون وأبولونيوس ـ ذلك المتخيّل العجيب الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد ـ ومؤلفات الاسكندريين والمتصوفين التابعين للعصر الوسيط وعصر النهضة. كان يطالع كلّ تلك الآثار بلهفة شديدة ورغبة ملحّة للمعرفة، تلك الرغبة المضنية التي كانت تتجلّى آثارها من حين لآخر من خلال عينيه الكئيبتين فتكشف عن حيوية غريبة.

وقد كان المتردّدون على بيت عائلته باسطنبول يلاحظون باستغراب مشوب بالاحترام، ذلك الشابّ النحيف المختلي في ركن منعزل من أركان إحدى الغرف، محاطاً بكتبه، غير مكترث بما تدور حوله من أحاديث صاخبة، مواصلاً تفكيره، طوال عدّة ساعات أحياناً، بثبات مثير للإعجاب.

وقد أتيحت الفرصة لبعض الذين لا يخشون التأملات الماورائية، للاقتراب من ذلك الشابّ. فلاحظوا ما كان يتميّز به من ذهن مركّز وتفكير

طريف وقدرة على الاستيعاب. وأعجبوا أيّما إعجاب بتلك الصفات التي أخذت بمجامع قلوبهم. وقد بدأت تتأكد يوماً بعد يوم سمعته باسطنبول، باعتباره صاحب أفكار خصبة وعميقة، غير أنه لم يحاول أبداً استغلالها.

ورغم أن دائرة الذين أسعفهم الحظ بالاستماع إليه، لم يتّسع نطاقها فيما بعد، فلم يكن أيّ أحد يجهل ما حباه الله به من مواهب نادرة ومتعدّدة.

ولكن، لم تستطع لا الحظوة التي كان يتمتع بها لدى الجميع، ولا العروض المغرية المقدمة إليه من طرف البلاط السلطاني، أن تحول بينه وبين الدراسات المحبّبة إليه. فبعد الفلاسفة القدماء والمحدثين من أوروبا الوثنية والمسيحية، جاء دور المفكرين والمتصوّفين المسلمين، أمثال الغزالي وجلال الدين الرومي وابن الفارض وعبد القادر الجيلاني والشيخ الأكبر محي الدين بن العربي الذي لا يضاهيه أحد، وغيرهم، فأقبل على مطالعة مؤلفاتهم بعناية فائقة وشغف شديد.

إلّا أن الحدث الذي كان يخشاه دوماً وأبداً، قد جدّ ذات يوم، فأقصاه عن المشاغل المحبّبة إلى نفسه. ذلك أن السلطان عبد الحميد، حرصاً منه على إظهار ما يوليه من عناية لأسرة وزيره الأكبر السابق خير الدين باشا، قد عيّن ابنه محمد مندوباً بمجلس الدولة، معرباً بذلك عن رغبته في إعداده للارتقاء إلى أعلى المراتب.

فأذعن الفيلسوف الشابّ في الظاهر إلى القرار السلطاني، ولكنّه أقرّ العزم في قرارة نفسه على التخلّص في أقرب وقت من المهمّة الملقاة على عاتقه وأعدّ العدّة لذلك.

ولم تمض أكثر من ستة أشهر على ذلك التعيين، حتى تذرّع ببعض التعلّات لمبارحة اسطنبول والتوجّه إلى باريس التي قضى بها أكثر من سنتين، متعاطياً لنشاط فياض وجادّ، في كنف الجوّ المنعش السائد آنذاك في مدينة النّور.

هذا وإن اتّصاله المباشر بالغرب وحضوره دروس أقطاب الفكر الفرنسي، سواء في المجمع الفرنسي (كوليج دي فرانس) أو بجامعة الصوربون، وتردّده باستمرار على نوادي الفنّانين والرسّامين حيث كان يحظى بحسن القبول، كلّ ذلك قد فتح في وجهه آفاقاً جديدة لم تكن مرتقبة. ومما زاد في إثراء تجربته، ما اكتشفه في باريس من أشياء طريفة وغير معروفة. فكانت الحركة الفكرية والثقافية الحديثة تثير اهتمامه، وكان ينظر إلى كل تجديد يطرأ على مختلف مظاهر الفكر المعاصر، من فلسفة وفنون وآداب، نظرة المفكّر اليقظ، المحبّ للاطلاع والحريص على فهم وإدراك كلّ شيء.

فقليلٌ من الشرقيين من أدرك بمثل ذلك القدر من النباهة مختلف جوانب الحياة الأروبية وأحاط مثله بالقوانين المتشعبة والبعيدة الغور، التي تفسّر وتوضّح حياة الأمم الغربية ومظاهرها.

إذ كان يدرس الأشياء بروح خالية من التحيّز، مستنيراً بالأبحاث التاريخية والنفسانية الأكثر حداثة والأشدّ وثوقاً. فكان يطّلع بفكره الثاقب على مختلف العوامل الأدبية أو الاجتماعية التي أسهمت بقسط وافر في تكييف المجتمعات الحديثة، ويفسّر مدلول ودوافع مختلف أوجه نشاطها السياسي والثقافي.

على أنّ ذلك الرجل المعجب بالمفكّرين الغربيين، من أمثال ميشلي وتان وسبنسر وغوستاف لوبون وبوانكاري، والمولع بآثار ميترلنك وإبسان وجيمس وبرغسن، لم يصب أبداً بظاهرة التغريب[1]. إذ أن الثقافة الأروبية التي كرع من مناهلها بوفرة لم تدخل أي تغيير على روحه ولا على طبيعته. فظلّ دوماً وأبداً محافظاً على طابعه الشرقي الصميم.

وبناء على ذلك فإنه لم يحسّ عند رجوعه إلى اسطنبول لا بالغربة ولا بالحنين إلى باريس، اللّهم إلا ما كان يشعر به من حين لآخر، من حسرة

(1) التغريب هو الاتّسام بسمات الغرب.

محتشمة على ابتعاده عن تلك المدينة العظيمة المتحضرة والنشيطة، المستأثرة بكامل مظاهر الحياة الثقافية الغربية. وما إن عاد إلى اسطنبول حتى أخذ شيئاً فشيئاً يستعيد اتصالاته بمحيطه ويستأنف دراساته وأنشطته المألوفة، التي هاجرها بصورة مؤقتة.

ولكنّ شغفه الشديد بالترحال ورغبته في الاطلاع على الجديد قد أفضيا به إلى التخلّي من جديد عن كتبه وتأملاته. فزار على التوالي تونس والجزائر ومصر، وتابع رحلته إلى أن وصل إلى البقاع المقدسة التي أثارت في نفسه شتّى الذكريات المجيدة. ولكنّ الظروف لم تسمح له بأداء مناسك الحجّ. ومع ذلك فقد انتهز تلك الفرصة ليدرس على عين المكان أبعاد تلك الفريضة دراسة معمّقة ويسعى إلى إدراك ما تنطوي عليه شعائرها ومناسكها من معنى رمزي، واستخلاص ما توحي به من عبر روحية، وذلك حسب عادته المألوفة في هذا الشأن. فاستنتج من تلك التجربة التي أجراها بكل حماس واندفاع، نظرية طريفة ومتينة حول الإسلام ومختلف مذاهبه الدينية والاجتماعية.

وبفضل اتصاله المباشر بذلك الوسط المفعم بعناصر التصوّف المتراكمة على مدى القرون، هبّت فجأة على فكره نفحة منعشة، أوضحت له عدّة مسائل شائكة، لم يتمكّن قبل ذلك من إيجاد الحلول الملائمة لها.

فلقد بدا له ماضي الإسلام وحاضره ومستقبله في وجه جديد غير منتظر. إذ لاحظ توافد الجماهير الغفيرة الخاشعة، وإقبالها على أداء فريضة الحجّ وما تشتمل عليه من مناسك، يرجع عهدها إلى آلاف السنين. فاكتشف من خلالها تواصل واستمرارية المشاعر والمطامح التي هزّت البشرية المعذّبة منذ أقدم العصور التاريخية المتعذر قياسها.

وبينما كانت الباخرة التي رجع فيها إلى اسطنبول، تعبر البحر الأحمر رويداً رويداً ثم تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط، على صوت الأمواج الصاخبة، كان صاحبنا يستعرض بتأثر شديد ما يتضمنه كتاب المسلمين

المقدس من عناصر انتعاش، لم يسبق لأحد أن فكّر فيها من قبل، بمثل ذلك الحسّ المرهف والرغبة الملحّة.

وبعد رجوعه من البقاع المقدسة، أقام باسطنبول مدة قصيرة من الزمن، وما لبث أن غادرها من جديد متوجّهاً إلى الجزائر ثم إلى تونس التي سبق له أن توقّف بها طويلاً مرات متتالية.

ودُعيَ مرّة أخرى إلى العودة إلى البلاد التركية لقضاء بعض شؤونه الخاصة، فرجع إليها ولكنّه سرعان ما أخذ يستعدّ للقيام برحلة إلى المغرب الأقصى، كان يفكّر فيها منذ أمد بعيد. ذلك أنه قد استنفد جميع العلوم الواردة في كتب كبار الإخفائيين[2] والمتصوفين، في الشرق والغرب، ولم يفلت أيّ شيء منها عن بحوثه الدقيقة والمتّئدة. ولم يبق له إلا تطبيق ما تلقاه من معلومات، على أساس أكثر القواعد حدّة وأشدّها صرامة. وكانت سمعة المعلّم الصوفي الكبير الشيخ محمد الكتاني، قد اجتازت آنذاك حدود العالم المسيحي، ودوى صدى صوته الملهم والجذاب في البلاد الشرقية ذاتها، فأثار موجة من التعاطف وحسن القبول. وعند ذلك لم ير مترجمنا أيّ داع للتردّد حيث اعتبر أنه قد عثر بدون نزاع على المعلّم المنتظر منذ أمد بعيد. وابتداء من ذلك الحين تحوّل الرجل إلى شخص آخر. فانعزل بمحض إرادته عن المجتمع المعاصر طوال ستّ سنوات وأشاح بوجهه عن الحياة العصرية ومال بكلّ جوارحه للممارسات والتمرينات الصوفية التي فرضها على نفسه، على غرار المريدين العديدين التابعين للزاوية الكتانية بمراكش. فبقي هناك ستّ سنوات، غير مكترث بصخب العالم، بعيداً عن الأحداث السياسية والاجتماعية التي كانت تهزّ آنذاك جميع أنحاء العالم بما في ذلك بلاده. واعتصم بتلك الزاوية العظيمة، بحثاً عن ذلك الاكتمال الذي كان يراود فكره بلا انقطاع.

---

(2) الإخفائيون هم المؤمنون بالقوى الخفيّة وبإمكان إخضاعها للسيطرة البشرية (المنهل).

إلاّ أن ركونه لصمت الحكماء لم يكن متواصلاً ولا عقيماً. فما زال كثير من أتباع الشيخ الكتاني يتذكرون بتحسّر شديد ما كان يجريه «فقيد اسطنبول» ـ كما كانوا ينعتونه ـ من بحوث رائعة وتحاليل دقيقة وبليغة في أوقات فراغه، حول أشدّ المشاكل تعقّداً وأكثر المسائل إثارة للنقاش. وقد كانت آراؤه تحظى في أغلب الأحيان بتأييد ومساندة معلّم فاس الأكبر.

وانشغل بال أصدقاء محمد خير الدين وأقاربه بغيبته الطويلة أكثر من اللازم ولم يروا أيّ داع لبقائه بعيداً عنهم، خاصّة بعد اندلاع ثورة 1909 التي فتحت صفحة جديدة في تاريخ تركيا بصفة خاصة والمشرق بصفة عامة، وألحّوا عليه في العودة إلى وطنه. فاستجاب إلى طلبهم على مضض. لأنه كان يشعر بالسعادة والطمأنينة في بلدة النخيل، ويتمتّع بكامل حريّته، محاطاً بعطف مريدي الطريقة الكتانية، الذين كان يعتبرهم بمثابة عائلته الروحية، وبعيداً عن الهيجان غير المجدي والمشاغل المحيّرة .السائدة آنذاك في البلاد التركية. وتبعاً لذلك فقد شعر بحزن حقيقي حينما بارح عاصمة السلاطين الأشراف في اتجاه عاصمة العثمانيين.

وما إن وصل إلى اسطنبول حتى استغرق من جديد في دراساته المجرّدة وتأملاته المتأنية. ولم تستطع أن تبعده مؤقّتاً عن عزلته الاختيارية، إلا الهزات السياسية العنيفة التي كانت تنتاب البلاد التركية آنذاك، وكثيراً ما كانت العاصمة العثمانية مسرحاً لها.

ويكاد يكون بمحض الصدفة، تعرّف على السيد شرف الدين الدغستاني، ذلك العالم الصوفي الأصيل والقويّ النفوذ، الذي أسفر تعليمه عن نتائج باهرة في الأناضول، فازدادت شهرته اتساعاً يوماً بعد يوم. وبمجرّد الاتّصال بين هذين الرجلين الجليلين، كلّ في ميدانه، استحكمت أواصر المودة الخالدة بينهما، وكان من الممكن أن تكون لتلك العلاقة انعكاسات لا تحصى على مجرى التفكير الإسلامي، لو كتب لها الدّوام. ولكنّ بعض الظروف المأسوية قد حكمت عليها بالتعطيل قبل الأوان، فوضعت حدّاً لذلك

التعاون المثمر للغاية، بالنسبة إلى العالم الإسلامي.

إذ حصل بعد ذلك بمدة قليلة، ما كان محمد خير الدين يخشاه أكثر من أيّ شيء آخر. ذلك أنّ المثقفين الأتراك المنقسمين إلى أحزاب شتّى، قد بدأوا في التناحر عن طريق الحملات الصحفية العنيفة التي أنفقوا في سبيلها أعزّ ما لديهم من جهود وطاقات، بدون أن تغنم المجموعة الوطنية أية فائدة منها.

وعلى كرهٍ منه، وبالرغم من نفوره الشديد من الخصومات الفكرية، فقد أجبر مرة أخرى على الاستسلام أمام إلحاح أصدقائه.

وهكذا أصبح مديراً لجريدة المعارضة «شاهراه» وأظهر في القيام بهذه الوظيفة الجديدة من الجدّ والنشاط والكياسة، ما أثار اندهاش أصدقائه الحميمين أنفسهم. وأبدى في الاضطلاع بتلك المهمة، كما في غيرها من المهامّ الملقاة على عاتقه، من الشجاعة والتفاني ما جلب له احترام خصومه وجمع حوله نخبة من الكتّاب ورجال الفكر والسياسة، من أعلى طراز. وبدأت حملات الجريدة تؤتي أكلها، تحت تأثير الدفع القوي الذي أعطاه لها مدبرها. فأخذ عدد المنخرطين في حزب المعارضة في الازدياد، وبدأت سياسة لجنة «الاتحاد والترقّي» المليئة بالمخاطر تثير الغضب في صفوف الحزب نفسه، نتيجةً لما تتعرّض له من حملات صحفية عنيفة. فرأى الحزب الحاكم أن الوقت قد حان لوضع حدّ لذلك الوضع. وبينما كان أعضاء اللجنة يتشاورون فيما بينهم حول العقوبات الواجب تسليطها لتحقيق ذلك الغرض، إذ جدّ في الوقت المناسب حادث اغتيال الصدر الأعظم ووزير الحرب محمد شوكت باشا من طرف بعض المتحمّسين، متيحاً للحزب الحاكم الفرصة التي كان ينتظرها.

فأُلقِيَ القبض على أصغر أبناء الجنرال خير الدين، سنّاً، وهو المرحوم صالح باشا خير الدين، مع بعض المئات من الشركاء المزعومين، بتهمة

التآمر على أمن الدولة. وأحيلوا على المحكمة الحربية التي حكمت عليهم بالإعدام ونفّذ فيهم الحكم على الفور.

كما أُلقِيَ القبض على محمد خير الدين وشقيقه الذي سيصبح فيما بعد وزيراً للعدل في الحكومة التونسية وأُبعِدا إلى سينوب ثم أُطرِدا بدون رجعة من البلاد التركية التي تربط بينها وبينهما شتّى المصالح والعواطف والذكريات.

وتوجّه مترجمنا إلى البلاد التونسيّة التي سيستقر بها هذه المرّة لأجل طويل... أي إلى آخر حياته. فأقام في أوّل الأمر بضاحية سيدي بوسعيد الهادئة والزاهية، وكان يقضي بها كل سنة فصل الصيف ثم استقرّ بها نهائياً، حيث كانت تتلاءم بشكل غريب مع أحلامه الكئيبة وتوفّر له بمناظرها المريحة والمطلة على البحر، كثيراً من أوجه الشبه مع بعض المشاهد الطبيعية التركية التي كان يحنّ إليها بحزن عميق.

وسرعان ما التفتّ حوله مجموعة من الأصدقاء الأوفياء، على كرهٍ منه. ذلك أنه كان قد أصيب في أعزّ عزيز لديه، أي أفكاره وأقاربه، بسبب تدخّله لأجل قصير في الخصومات السياسية. والآن وقد زالت أوهامه، فهو لم يعد يطمح إلاّ إلى السّلم والنسيان والتأمّل، بين كتبه التي تخلّى عنها بتحسّر مدة قصيرة من الزمن. وها هو يرجع إليها من جديد بعناية مؤثّرة.

وبعد كلّ هذا، فلماذا يسعى إلى التعريف بنفسه؟ ألم يكن يمقت الصخب والشهرة والالتزامات المعقّدة وغير المجدية المترتبة على العلاقات الاجتماعية؟ إلاّ أنه قد تمّ في آخر الأمر التغلّب على ذلك التردّد المشروع. إذ أنّ ما كان يوحي به إلينا من عطف ومودة صادقة، وما كانت تثيره في نفوسنا من إعجاب، آراؤه الجريئة والعميقة حول مختلف المواضيع التي كان يتناولها، وما كنا نوليه لأدنى أقواله من اهتمام بالغ، كلّ ذلك قد أقنعه بأنه لا يتعامل مع أشخاص غير مبالين وأن ما نحيطه به من عطف شديد لا يتّسم بأيّ نوع من أنواع التظاهر والتصنّع.

ولقد كان يتحدّث حسب الظروف عن كل المواضيع، من تاريخ وفلسفة وشؤون دينية وعلوم اجتماعية وآداب وأساطير، ومذاهب باطنية وتصوّف، يتحدّث عن كلّ ذلك بطرافة في العرض وسموّ في التفكير وغزارة في اللغة، إلى حدّ أن أحاديثه التي كان يصغي إليها عدد محدود من المقرّبين، ستبقى بالنسبة إلينا إلى الأبد من المواضيع المثيرة للإعجاب والتحسّر.

ذلك هو الرجل المتفوّق حقّاً الذي اختطفته يد المنون في وقت مبكّر. فبوفاته فقدنا وجهاً من أبرز وجوه العالم الإسلامي، كما فقدنا بدون أيّ شكّ مفكّراً من مفكّري الشرق القلائل الذين، بفضل معرفتهم الجيّدة للحضارتين المتنافستين، (الشرقية والغربية) وتاريخهما وعقلية شعوبهما المنتمية إلى كتلتين متباينتين، كان بإمكانهم إيجاد حلّ وقتي، ولكنه مرضيّ، للمشاكل المكدّرة لصفو عالمنا الحاضر. فلماذا إذن لم يقدّم إلينا الفقيد ذلك العمل الجريء والضروري؟ لعله لم ير آنذاك الوقت مناسباً لإقحام ذلك الكتاب الذي كان المثقفون المسلمون ينتظرونه بفارغ صبر مشروع، في دوّامة الأحداث العالمية.

الشيخ سالم بوحاجب
(1924 - 1827)
اللغوي والفيلسوف والمربّي

على بعد بضع كيلومترات من المنستير، مدينة المرابطين الأولى، في عهد الأغالبة والصنهاجيين، وموطن العديد من التونسيين المشهورين بالورع أو العلم أو الروح الوطنية، وفي مقدّمتهم الرئيس الحبيب بورقيبة، وعلى وجه التحديد في قرية بنبلة من قرى الساحل، وُلِد الطفل الموهوب الذي سيثير بعد مرور زهاء العشرين سنة على ولادته إعجاب علماء البلاد التونسية، سواء لنضج تفكيره المبكّر وصواب رأيه أو لخصوبة خياله وقوّة حجّته.

فلقد كان ذلك الطفل متطلّعاً للمعرفة منذ نعومة أظفاره، مولعاً بطلب العلم بصورة استرعت انتباه أقربائه والمثقفين من أبناء منطقته، على حدّ السواء. فما إن أنهى تعليمه الابتدائي والتحق بجامع الزيتونة المعمور، حتى أثار إعجاب كافة أقرانه بمبادراته ومساعيه التي لا يقدر أي واحد منهم على القيام بها. إذ كان يعرّض بنفسه لغضب أعضاء هيئة التدريس وحنقهم عليه ولا يتورّع عن مضايقتهم بأسئلته المحرجة أو الخداعة، حول بعض النقط الغامضة بالنسبة إليه والمتعلقة ببعض المواضيع المتنازع في شأنها، بل كان

يتجاسر أحياناً على ملاحقتهم في بيوتهم، طالباً إليهم إمداده بتفسير كتابي أو بنصّ يمكّنه من إنارة سبيله وإعفائه في آن واحد من البحوث المضجرة والمضنية التي لا تسمح له وسائله المحدودة بإجرائها بنفسه، وكثيراً ما تكون غير مجدية ومخيبة للآمال.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن مدرسي جامع الزيتونة قد كانوا آنذاك ظنينين بعلومهم، إلاّ ما قلّ وندر. فكانوا يأبون تمكين حتى أقرب المقرّبين إليهم من الاطلاع على مفكّراتهم التي كانوا يدوّنون بها بأناة طوال حياتهم مختارات من مطالعاتهم المفضلة وكذلك بعض الأحاديث المرويّة عن شيوخهم أو نتائج تأملاتهم. . . الذاتية.

ولذلك فقد كان من العسير على الشابّ بو حاجب الحادّ الطبع، والذي لم يتمكّن بعدُ من التمتع برعاية أية عائلة مشهورة من عائلات العاصمة، ما عدا عائلة بيرم، لقد كان من العسير عليه أن يثير اهتمام الأوساط الجامعية أو بالأخصّ أن يحظى بثقتها. لا سيما وقد اشتهر مدرّسو جامع الزيتونة آنذاك بشدّة حذرهم تجاه الآفاقيين من طلبتهم، الساعين إلى شقّ طريقهم، ربّما على حساب منافسيهم من أبناء الحاضرة المتمتعين بعطف تلك الهيئة الحريصة، حسب التقاليد الجاري بها العمل، على محاباة أبناء الطبقات الحاكمة أو المحظوظة بالعاصمة.

ولكنّ ذلك الطالب الساحلي لم يكن مستعدّاً، مهما كانت التكاليف، لتحمّل تبعة ذلك الميز المخزي والجائر، الذي استرعى انتباهه منذ حلوله بتونس. وبناء على ذلك فقد عقد العزم في الحين على استخدام كلّ ما له من مهارة وحنكة دبلوماسية للتغلّب على تلك العوائق القائمة في وجه طموحه الشديد والمبرّر.

ومما يحكى حول هذا الموضوع ـ والأمر لا يتعلّق بإشاعات لا يؤيّدها الواقع بل بشهادات ثابتة أدلى بها بعض الأشخاص الموثوق بهم والمتابعين عن كثب لحياة سالم بو حاجب الشاقة في أول أمرها ـ يحكى أن مترجمنا كان

يرغب رغبة ملحّة في إتقان معلوماته اللغوية، ولكنه لم يكن يستطيع تحقيق تلك الرغبة إلا بالاطلاع على النسخة الوحيدة من قاموس «لسان العرب» المحفوظة في مكتبة جامع باردو. فلم يتردّد طوال عدة أشهر عن قطع المسافة الفاصلة بين العاصمة وضاحيتها الملكية، كلّ يوم ذهاباً وإياباً على قدميه. وكان يتسلّق السلّم المزدوج ثم يتناول القاموس وينكبّ على مطالعته، على ضوء قنديل الزيت الذي كان ينير أرجاء ذلك البيت الهادىء والعبوس.

ومن حسن حظّه، لم تدم طويلاً تلك المحن والمناورات التي فرضتها عليه إلى حدّ ذلك التاريخ الظروف وعزلته النّسبية في وسط مجتمع مفصول بعضه عن بعض ومتمسّك بامتيازاته.

ذلك أنّه، بفضل عمله الدؤوب وذكائه الوقاد وإدراكه الفطري للواقع، تمكّن في أسرع وقت من الحصول على تقدير أساتذته أمثال الشيخ محمد الخضار والشيخ محمد بن ملوكة والشيخ إبراهيم الرياحي والشيخ محمد النيفر والشيخ محمد بيرم، دون أن ننسى آخرهم عهداً، رغم أنه لا يقلّ عنهم شأناً لما كان يمتاز به من لغة راقية وإشعاع فكري، ألا وهو الشيخ محمود قابادو الذي استحكمت بينه وبين مترجمنا أسباب المودة الصادقة الناشئة عما يكنّه هذا الأخير من تقدير لذلك العالم الجليل والمربّي الملهم، وقد ترك أثراً لا يمحى في نفوس جميع الذين أسعفهم الحظ بمتابعة دروسه.

هذا وإن الانقطاع إلى أمثال أولئك الشيوخ من أقطاب العلم في ذلك العصر، والحرص الشديد على الاطلاع على جميع فروع المعرفة والتعمّق في دراستها، كلّ ذلك قد فتح في وجه الشيخ أبواب التدريس على مصراعيها، بعد نجاحه بتفوّق في المناظرات المنظمة لذلك الغرض، فتصدّى لتدريس العلم بجامع الزيتونة المعمور. وبفضل دروسه البليغة وحججه الواضحة والمتماسكة وإجاباته المفحمة على كلّ ما يلقى عليه من أسئلة، استطاع أن يجمع حوله ثلّة من المستمعين الممتازين، المزداد عددهم يوماً بعد يوماً، والذين سيعزّزون فيما بعد صفوف النخبة المثقفة، بما كانوا

يتمتّعون به من اتساع المعرفة وَسموّ التفكير.

وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن ننسى أنّ الفترة التي نتحدّث عنها تقع في أواخر عهد الأمير أحمد باي الأول وفي مدّة خلفه وابن عمّه الأمير محمّد باي، وأنّ الهيئة الماسكة بزمام الحكم أو التي ستتولّى أمر البلاد فيما بعد، تتكوّن من شخصيات مرموقة أمثال الجنرال خير الدين والجنرال رستم والجنرال حسين، صديق سالم بوحاجب وزميله في الدراسة، حينما كانا يتابعان معاً دروس الشيخ محمود قابادو الخالدة الذكر.

ولقد انقضت عدة سنوات قبل أن يتولّى مباشرة الحكم أولئك الرجال المدركون لمسؤوليتهم، المخلصون للمصلحة العامّة، وقبل أن يقيموا المؤسّسات التي كانت البلاد في حاجة أكيدة إليها، وقد أنهكها ما أصيبت به من نكبات إلى حدّ ذلك التاريخ.

وعندما أصبح خير الدين وزيراً مباشراً مكلّفاً بإدارة المملكة، استعان بالشيخ سالم بوحاجب وكذلك بصديقه الشيخ محمد بيرم لتحرير كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» الذي نشرته المطبعة الرسمية التونسية. كما عيّن سالم بوحاجب عضواً في مختلف اللجان المحدثة لضبط الإصلاحات الأساسية كإحداث مجلس بلدية الحاضرة، وتأسيس المدرسة الصادقية بعد تولّي خير الدين خطة وزير أكبر في سنة 1873، وإحداث إدارة الأوقاف، بعدما كانت شؤون الأوقاف الإسلامية تحت نظر عدة هيئات متباينة لا كفاءة لها في أغلب الأحيان.

فأصبحت تشرف على حظوظها سلطة وحيدة يمثّلها داخل الإيالة وكلاء ينفذون تعليماتها ويمتثلون إلى توجيهاتها.

ورغم انهماك الشيخ في الاضطلاع بتلك المهامّ المتعدّدة والمتنوعة، فإنه لم يتخلّ قطّ عن مهمة التدريس إلا في فترات قصيرة، وقد كان يشعر بالسعادة وهو يلاحظ يوماً بعد يوم إشعاع تعليمه المتّسم بروح التحرّر وحتى

بروح النقد. ولقد كانت دروسه تثير لا محالة غضب قدماء الشيوخ ولكنها كانت بالعكس من ذلك تزيد في حظوة ذلك العالم الشجاع ذي الفكر الثاقب، سواء لدى النخبة المتطوّرة، أو لدى رجال الحكم، وقد أصبح بفضل خصاله الذاتية ومثابرته، من أشدّ مساعديهم تحمّساً.

ومن ناحية أخرى، فقد كُلِّف مرات متتالية بالقيام ببعض المهمّات الدقيقة في عدد من البلدان الأجنبية كتركيا وفرنسا وإيطاليا، فأدّاها على أحسن وجه، محرزاً رضا الماسكين بزمام الحكم عهدئذ، ومقدّماً بفضل مبادراته الموفّقة وإدراكه للواقع، جليل الخدمات إلى بلاده التي استفادت بلا شكّ من تلك الإصلاحات الملهمة والمثرية.

وفي الأثناء أنجب مترجمنا بنتاً وأربعة أبناء، سيتمكّنون هم أيضاً بفضل خصالهم وتكوينهم الشخصي من المساهمة في ظهور تلك البلاد التونسية الحديثة التي كانت دوماً وأبداً تشغل بال الشيخ سالم بوحاجب وجماعته، وقد بدأ ممثلوها الأوّلون يبرزون على الساحة الوطنية.

وربّما فيما بين سنة 1875 وسنة 1882، اضطرّ العالم الفاضل مرة أخرى ولمدة طويلة إلى الانفصال عن مباهج الحياة العائلية، والتخلي عن الاجتماعات المسلّية التي كانت تعقد تارةً بضاحية المرسي في بيت عبد الجليل الزاوش وطوراً بضاحية أريانة في بيت محمد البكوش أو بالعاصمة في بيت الشيخ محمد بيرم. فلقد دُعِي إلى التحوّل إلى مدينة ليفورنة ثم إلى مدينة فلورنسا بإيطاليا، للالتحاق بالجنرال حسين المكلّف من قِبَل الحكومة التونسية بالدفاع عن القضية المرفوعة ضدّ القائد نسيم شمّامة المتّهم باختلاس أموال الدولة التونسية.

واستغلّ المسافر الشهير إقامته الطويلة بشبه الجزيرة الإيطالية، مع التردّد عدة مرات على تونس، لتعلّم اللغة الإيطالية والاطلاع عن كثب على الحضارة الإيطالية من خلال معالمها التاريخية الجليلة وآثار كتّابها البديعة.

فلا غرابة حينئذ إذا ما رأينا الشيخ، إثر رجوعه إلى تونس بعد انتصاب الحماية الفرنسية بمدة قليلة[1]، وقد تأثّر بإقامته الطويلة بالبلاد الإيطالية، لا غرابة إذا ما رأيناه بعد استئناف دروسه بجامع الزيتونة، يلتجىء بدون أدنى نيّة خبيثة إلى استعمال بعض الكلمات وحتى بعض الجمل المقتبسة من اللغة الإيطالية، في دروسه العلمية، مثيراً اندهاش مستمعيه، وقد فاجأهم شيخهم باستعمال عبارات أجنبية ما كانوا ليفقهوا منها شيئاً، لولا ما كان يقدّمه إليهم من شروح ضافية.

إلاّ أن هذا التصرف الصادر عن عالم لا يناقش أيّ أحد في معارفه ولا في علمه، لا يمكن أن ينال بأية صفة كانت رضى جميع زملائه الذين لا يقبلون بصدق أو بموجب الرياء المريح والمربح في بعض الأحيان، التسامح في إدخال مثل تلك المستحدثات الكفيلة بتكدير راحة بالهم. كما أنّ ذلك السلوك لا يمكن أن يحظى بموافقة أهل الحلّ والعقد في ذلك العصر، من الشيوخ الحريصين أولاً وبالذات على إبقاء التعليم الزيتوني على ما كان عليه من جمود ورتابة.

وبناء على ذلك فإنّ الشيخ الوقور لم يتمكن إلا في سنة 1906 من الدخول إلى المجلس الشرعي الذي سبقه إليه منذ مدّة طويلة عدد كبير من تلاميذه، إذ تقلّد في تلك السنة خطة الفتيا المالكية وتدرّج في سلكها إلى أن ارتقى إلى خطة مشيخة الإسلام المالكية في سنة 1919[2].

ومن ناحية أخرى كان الشيخ سالم بوحاجب من الشعراء الملهمين، فقد ترك ديواناً من الشعر الجيّد لم ينشر إلى الآن. كما ترك كتاباً مطبوعاً

(1) تم انتصاب الحماية الفرنسية بمقتضى معاهدة باردو المبرمة في 12 ماي 1881.

(2) لم تحدث هذه الخطّة إلا في سنة 1932 وكان رئيس الدائرة المالكية من المجلس الشرعي يسمّى قبل ذلك التاريخ باسم «كبير أهل الشورى».

جمع فيه مختارات من خطبه الجمعية البليغة والمعبّرة في آن واحد عن سموّ تفكيره ورسوخ عقيدته[3].

ولقد لبّى الفقيد العظيم داعي ربه في سنّ متقدمة (1924). وكان وقع وفاته شديداً على تلاميذه العديدين وعلى النخبة المثقفة التي لم يغب عن ذهنها ما قام به ذلك القاضي الجليل والعالم الفذّ من عمل جادّ ومفيد، وما بذله طوال حياته من جهود في سبيل خدمة الثقافة الإسلاميّة وتأويل آثارها الأصيلة تأويلاً موضوعيّاً. . . .

(3) كان الشيخ سالم بوحاجب إماماً خطيباً «بجامع سبحان الله» في تونس. (انظر «تاريخ معالم التوحيد» ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ 1985).



محمّد الأصرم
(1925 - 1858)
الأديبَ والعالم

لقد كان المرحوم محمد الأصرم قويّ البنية معتدل القامة، ذا عينين كستنائيتي اللون جاحظتين شيئاً ما، وكان كلامه عذباً ومعتدلاً ومشيته بطيئة ومتصنّعة. وكان يغطّي رأسه طربوش مائل كلّ الميل فوق جبينه.

تلك هي ملامح الرجل، كما كانت تبدو لرفقائه قبل بضعة أشهر من وفاته على إثر مرض عضال، كان قد نخر جسمه منذ عهد بعيد إلى أن وضع حدّاً لحياته التي سخرها بأكملها للدراسة وخدمة البلاد التونسية.

وهو ينحدر من أسرة عريقةٍ أصيلة القيروان، سبق لها أن أمدّت الدّولة الحسينية بعدد كبير من العلماء وسامي الموظفين. وقد اعتنت عائلته بتربيته كما تعتني العائلات البرجوازية بأبنائها المهيّئين، بحسب مواهبهم وبحكم التقاليد، للاضطلاع بالمهام الثقافية أو الإدارية الموكولة إلى عهدة إطارات الدولة.

ولقد لفت إليه الأنظار، سواء في المدرسة الصادقية أو في جامع الزيتونة الذي كان يتردّد على بعض دروسه، باعتباره من أنجب أبناء جيله

وأكثرهم مواهب، وبعدما انتهى في برنامج تعليم المدرسة الصادقية إلى نهايته، كان ممّن اقتضى لهم نبوغهم وقوع الاختيار عليهم لإكمال دراستهم بفرنسا ثم الرجوع إلى تونس لتعزيز صفوف النخبة القليلة المكلّفة، حسب رغبة الوزير خير الدين العظيم، بالاضطلاع بمهمّة الإشراف على دواليب الإدارة التونسية العتيقة، بدون حدوث أي صدمة أو أي مفاجأة.

وإننا لنتصوّر بسهولة ما استولى من ذهول على تلك الفئة الصغيرة من الأفارقة، عند وصولهم إلى باريس، تلك المدينة التي طالما راودت خيالهم أوصافها المتباينة، كما نتخيّل ما أثارته في نفوسهم من انفعالات تلك الحركة المتواصلة التي تشهدها شوارعها الكبيرة وما تمتاز به عماراتها من مظهر مهيب ومتناسق، بالمقارنة مع ما تتسم به العاصمة التونسية العتيقة من تخطيط مفكك ومتنافر.

إلاّ أنه بالرغم ممّا أصابهم من ذهول شديد في الأيام الأولى، فإنّ ذلك لم يحوّل أنظارهم مدة طويلة عن المهامّ الملقاة على عاتقهم. ذلك أنهم قد استهانوا بكلّ ما تواجه به تلك العاصمة المتعددة الأجناس، ذلك الشباب المتحمس والقليل الخبرة، من إغراءات، وتغلّبوا على كلّ ما تثيره تلك الملاهي غير المنتظرة من رغبات، في نفوسهم المتعطّشة للجديد. فدفعوا عنهم كلّ ما كان يترقبهم من فضول في كلّ خطوة يخطونها، وأقبلوا بدون تأخّر على دراساتهم، مكرّسين لها كامل جهودهم، باندفاع متواصل، كان يلقى جزاءه آخر كل ثلاثة أشهر، فيما يحرزونه من نجاح باهر.

ومن هذه الناحية فقد كان محمد الأصرم يحتلّ دائماً الصّدارة، من بين أقرانه التونسيين.

إذ كان يتمتع بمواهب فطرية ويمتاز بعمله الجادّ والمنظّم وبأفكاره الواضحة والمتبصّرة، المميّزة لجميع أعماله الفكرية والتي ستبوّئه في وقت مبكّر أولى المراتب، وقد أصبح في نظر رفقائه بمثابة المرشد الحكيم والمطاع، دون أن يسعى إلى ذلك.

ولقد كان كافياً أن يقضي ذلك الشابّ عامين من الجهود الدائبة والمنتظمة، بين المعهد الثانوي ومكتبات العاصمة الفرنسية، ليثري فكره المتعطّش للمعرفة ويتدرّب على مطالعة آثار الثقافة الغربية الرائعة، التي أثّر اكتشافها ودرسها تأثيراً فعّالاً في اتجاه شباب الأقطار الشرقية، الثقافي والأخلاقي.

ولكن نظراً لاقتناع مترجمنا بهذه الحقيقة: ألا وهي أن المعارف المكتسبة من الكتب بالمثابرة وقوة العزيمة لا تكفي وحدها لسبر أغوار مجتمع من المجتمعات واكتشاف أسرار حياته الخاصة المغلقة بعناية قصوى في وجه الأجانب، فقد حرص بفضل ما ربطه من علاقات خاصة، على إدراك خفايا المجتمع الأروبي والتعرف بصورة مباشرة على ذلك الغرب الذي يتمتع منذ أمد بعيد بتقدير بالغ من قبل مواطنيه الأقلّ منه حظوة.

وقد ترك ذلك التكوين أثراً لا يمحى في حياته وحياة أقرانه الذين تلقوا نفس تكوينه، وسيظلّ مثلهم دوماً وأبداً مخلصاً ومواصلاً - بدون وهن - للمهمة التربوية المنظمة والمتعقّلة التي كرّس لها أعَزّ أوقاته وسخّر لها كل طاقاته، بالرغم مما تعرّض له هو وزملاؤه من خيبات جزئية، في مجتمع متمسّك بمعايير تختلف عن معاييرهم، ومحترز بالضرورة إزاء الأفكار الجديدة التي يحاولون إقناعه بها.

وما إن عاد إلى تونس بعد إتمام دراسته حتى عيّن معلّماً بالمدرسة العلوية، حيث وجد عدداً من الشبّان المتحمسين والمنضبطين، ولم يلبث أن بثّ في نفوسهم ما كان يتمتع به ذلك المثقف اليقظ من حميّة وحبّ اطلاع. ولكنّه سرعان ما وجد نفسه مضطرّاً إلى الانقطاع عن مهمة التعليم التي طالما كان يحلم بها، وقد أسفرت في وقت قصير عن نتائج تجاوزت ما كان يعلقها عليها من آمال. إذ دُعِي إلى الالتحاق بإدارة الفلاحة الحديثة العهد، لتقلّد منصب إداري هام: ألا وهو منصب مدير إدارة الغابة، بعد قضاء مدة قصيرة نسبيّاً في التدرّب.

ولقد مكّنه وجوده على رأس تلك المصلحة التي كانت راجعة بالنظر لمدير الفلاحة الفرنسي المأسوف عليه بول بورد، من فرصة العمل المباشر مع ذلك المصلح الجليل الذي يعود إليه الفضل في انبعاث غابة الزياتين بصفاقس على نحو مثير للإعجاب، كما حقّق ذلك الاتصال المباشر، لكتاباته ما ستتّسم به فيما بعد من أحكام صائبة وأسلوب بسيط.

ذلك أن محمد الأصرم، بالرغم من أعبائه الإدارية الثقيلة وما تفرضه عليه من التزامات، لم يتوقّف لحظة واحدة عن إثراء معلوماته وتوسيع نطاق ثقافته، في انتظار اليوم الذي سيتفرّغ فيه لرسالته التربوية، وقد كان يحسّ نفسه منجذباً إليها غصباً عنه.

وسيوفّر له إنشاء الجمعية الخلدونية سنة 1896 الإطار الملائم لتحقيق أعزّ أمانيه. ومن المعلوم أن هذه الجمعية قد أسستها مجموعة من الشبان التونسيين المتأثّرين مثله بالحضارة الغربية والذين يحدوهم نفس الإيمان بمصير بلادهم. وسوف يبذل محمد الأصرم في سبيلها كلّ جهوده بحماس متجدّد، سواء كأستاذ أو كمحاضر أو كرئيس، لا سيما بعدما لاحظ ما أصبحت تتمتع به تلك المؤسسة من حظوة متزايدة لدى الشبيبة الزيتونية المحرومة إلى حدّ ذلك التاريخ من العلوم الصحيحة. وكيف لا يتأثّر بذلك الاندفاع الذي يزيد في إيمانه بميل الشباب التونسي ميلاً غريزياً للدراسة وشغفهُ بالبحوث العلميّة، ويكذّب تكذيباً قطعيّاً ما كان يتوقعه بعض المتشائمين من مصير لتلك المؤسسة المتعرّضة لمقاومة عنيفة من قِبَل الرجعيّين المحترزين إزاءها، من حيث المبدأ وبموجب المصلحة على حدّ السواء؟.

ولكن لا ينبغي أن نغترّ بذلك الاندفاع. فلئن استجاب طلبة جامع الزيتونة إلى نداء مؤسّس الخلدونية[1]، ولئن سمحوا، بفضل مواظبتهم على

(1) مؤسس الجمعية الخلدونية هو البشير صفر (1896).

الدروس، بتعليق كلّ الآمال على تلك المؤسّسة الجديدة. إلاّ أنّ محمد الأصرم لم ينس أن الاحترازات التي أثارتها لم تتبدّد بعد، وأن فصول البشير صفر وعلي باش حانبة المنشورة في جريدة الحاضرة، وأن ما كان يتمتع به من نفوذ أدبي أعضاء الهيئة المديرة للجمعية المختارين من بين أبرز أعيان العاصمة، إنّ كلّ ذلك لم يستطع تهدئة مخاوف كلّ الذين كانوا يعتبرون أنّ أيّ عمل تعصيري، يهدّد بتقويض صرح المجموعة الإسلامية الروحي والأخلاقي.

وبناء على ذلك فقد كان في حاجة إلى استعمال كل ما لديه من وسائل صبر ولباقة ومرونة، لإحباط جميع المناورات المدبّرة في الخفاء ضدّ تلك المؤسسة الفتيّة.

ولقد كانت تلك المهمة من الصعوبة بمكان، لا سيما وقد كان عليه أن يسعى شيئاً فشيئاً بدون تسرّع إلى استمالة كل الذين ما زالوا يخشون الطرق والأساليب الغربية، وإعطاء الشبان المقبلين على دروس الخلدونية بأعداد وافرة، تلك الثقة في النفس وذلك الإيمان بمستقبل البلاد، اللذين قضى عليهما تداول النظم الاستبدادية والفوضوية في نفوس آبائهم، وقد كانوا يشاهدون عاجزين انهيار وطنهم المسكين.

ولا يسع الذين كانوا يتابعون خطى محمد الأصرم آنذاك، إلاّ أن يشيدوا بما أظهره من خصال عظيمة، أولاً للدفاع عن النظريات التي تبناها هو والبعض من أصدقائه، ثم لتوفير أسباب النجاح لتطبيقها.

ذلك أنّه لم يتوان، طوال ثلاثين سنة، سواء كعضو في الهيئة المديرة للجمعية أو كرئيس، عن العمل والنضال في سبيل «الخلدونية». وحتى عندما دعته بعض المشاغل الأخرى إلى التخلّي مؤقتاً عن الرئاسة، فإنه لم يدّخر أي جهد لإثراء تلك الجمعية بمكتبة ضخمة ومختبر مجهّز بما فيه الكفاية بالنسبة لذلك العصر، وقد وضعه على ذمّة عدد كبير من الطلبة من ذوي

الثقافة العربية لتمكينهم من التدرّب على الأساليب العلمية الحديثة التي هي شرط من الشروط الأساسية لتكوين تلك النخبة الجديرة بماضي البلاد، حسب رغبته.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أنّ كلّ تلك الجهود المبذولة سواء في سلك الإدارة أو في سبيل تعليم الشباب، قد خفّفت أو خفّضت من نسق العمل الثقافي الجبار الذي كان يواصله برباطة جأش، بالرغم من جميع المضايقات. من ذلك مثلاً أنه قد نقل إلى اللغة الفرنسية بالاشتراك مع فيكتور سار (V. Serres)، كتاب «المشرع الملكي في سلطنة أولاد حسين بن علي تركي» (1705-1771)، لمحمد الصغير بن يوسف[2]. وبعد ذلك ببضع سنوات ترجم بالاشتراك مع نفس المؤلف كتاب «الرحلة إلى بلاد السنوسية» للشيخ محمد بن عثمان الحشايشي.

وبالإضافة إلى تلك المساهمة في التعريف بالبلاد التونسية في أوائل الدولة الحسينية، والتعريف بالوضع السائد في بلاد التوارق الشرقيين ومنطقة فزان، ذلك الوضع الذي كان مجهولاً إلى حدّ ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ذلك تعلّقت همته بوجه خاصّ بدراسة المشاكل التونسية دراسة معمقة واقتراح الحلول التي يوحي بها سلّم الأولويات أو الأوضاع السياسية.

وفي هذا الإطار من العمل الدؤوب والمنظّم، يندرج النجاح الذي أحرزته دراساته العديدة المقدّمة إلى المؤتمر الاستعماري المنعقد بمرسيليا سنة 1906، وقد أمكن للمشاركين أن يستمعوا لأوّل مرّة إلى صوت من أصوات المسلمين يرتفع لإنارة السبيل، بعبارات على غاية من الاعتدال، في وجه الأوساط المسؤولة عن السياسة الفرنسية المتبعة في أقطار ما وراء البحار، حول حقيقة الوضع السائد في البلاد التونسية آنذاك، وماهيّة مطالب سكانها.

---

(2) ظهرت الطبعة الأولى من الترجمة الفرنسية في سنة 1900 وصدرت طبعة ثانية في سنة 1978 عن دار بو سلامة للنشر - تونس.

ولعلّ من المفيد أن ننقل بهذه المناسبة بعض الفقرات التي مضى على صدورها الآن نحو الثلاثين سنة، وهي الفقرات التي خصّصها روني ميّـي سفير فرنسا والمقيم العام الفرنسي بتونس سابقاً، لتقديم الدراسات المشار إليها أعلاه، وقد جمعها صاحبها فيما بعد في نشرية واحدة بعنوان «مسائل تونسية»(3).

فقد جاء في ذلك التقديم ما يلي:

«للمرّة الأولى ـ حسب اعتقادي ـ يُسمَح لأحد المسلمين في وثيقة رسمية، لا فقط بالتعبير عن أفكاره بل أيضاً بنقد أفكار غيره. وإن استعمال السيد الأصرم لتلك الحرية، يُعتبر في حدّ ذاته مرافعة لفائدة جنسه ودينه. إذ أنه من المتعذر إظهار قدرٍ أوفر من ذلك الاعتدال والذوق السليم والتعقل، في استعراض أكثر المآخذ مشروعية. ويبدو أن أحد الحجب قد تمزّق ليظهر لنا خفايا مجتمع لم نلمح منه لحدّ الآن سوى المظهر الخارجي.

ولكنّ قيمة الحلول المقترحة تفوقها أهمية ما كشفه لنا من حقائق حول روح الدين الإسلامي الحق. فلقد أعلمنا أن الأعراب الرّحـل هم أقلّ المسلمين تمسّكاً بالإسـلام وأكثرهم تعصّباً، بينما يتّسم سكـان المدن بالتسامح. كما أشار إلى أن أحسن وسيلة لمقاومة التعصب الديني تتمثل في دراسة القرآن، التي تكاد تكون قد توقفت الآن، ونشر التعليم والرجوع إلى المثل الإسلامية العليا المرتكزة على الحلم والتضامن والتسامح. وأكّد لنا أيضاً تعاطف المثقفين المسلمين مع الثقافة العربية وبيّن لنا أخيراً أن ما تقوم به الطرق الصوفية من عمل خفيّ لتقديس الأولياء الصالحين، يعتبر من الأسباب الأساسية لانحراف المسلمين».

وعندما عبّر محمد الأصرم عن هذا الاعتقاد الذي تشاطره فيه أغلبية

(3) نُشِرت تدخلات محمد الأصرم في المؤتمر الاستعماري بمرسيليا تحت عنوان «مسائل تونسية» (Questions Tunisiennes) ـ تونس ـ 1907.

المجموعة الحازمة، المضطلعة بمهمة تحرير المجتمع الإسلامي في هذه الربوع مما علق بفكره من أفكار مسبقة معطلة للجهود، فإنه لم يقم إلا بالإفصاح عن مشاعر جميع التونسيين من ذوي الأفكار النيّرة، وقد تمكّنوا - بمناسبة المؤتمر المذكور وبفضل التدخلات المتعددة والرشيقة التي قام بها واحدٌ منهم - من إقحام المشاكل التونسية في صلب حوادث الساعة الشائكة.

ولقد شجّعه ما أحرزه من نجاح على المضيّ قدماً إلى الإمام. فكان أوّل همّه السعي إلى توسيع نطاق مجال نشاطه وتبليغ رسالته التحريرية إلى الجمهور الفرنسي الذي لم يتسنّ له متابعة سير الاضطرابات التي هزّت بلادنا منذ مدة طويلة وإدراك دوافعها المتعددة والمتنوعة، وذلك بسبب انعدام أو قلة المعلومات المضبوطة حول تلك الأحداث.

وتحقيقاً لتلك الغاية، قرّر محمد الأصرم بالتعاون مع ثلّة من الشبان التونسيّين الذين تشغل بالهم نفس تلك الهموم، إصدار جريدة ناطقة باللغة الفرنسية، هي جريدة «التونسي»، وسيكون تحت طيّ الخفاء أحد محرّريها الأكثر نشاطاً والأحسن إلهاماً.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر شمال إفريقيا بباريس خلال شهر أكتوبر 1908، كان مترجِمنا المضطّر إلى البقاء بتونس من أوّل من وجّهوا بحوثهم إلى المؤتمر. وقد أحرزت بحوثه نفس النجاح الذي حظي به أثناء مؤتمر مرسيليا المنعقد قبل ذلك بسنتين.

وقد كان يبدو من المؤمّل آنذاك أن تسفر جهود محمد الأصرم وأصدقائه، سواء بتونس أو بفرنسا، عن نتائج إيجابية لدى جميع الأوساط المسؤولة بالتفهم وحسن القبول، اعتباراً لما اتسمت به من اعتدال، وذلك على غرار ما حظيت به الفصول المنشورة بجريدة «التونسي» من عطف لدى العديد من كبريات الصحف بفرنسا.

ولكن واحسرتاه! فإن الأحداث التي جدّت بالبلاد التونسية خلال سنتي 1911 و1912 وتعطيل جريدة «التونسي» وتشتّت أعضاء أسرتها الذين أُبعِد

عدد كبير منهم من تونس، ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، إن كلّ ذلك قد أفسد جميع تلك الحسابات. فانطوت الإيالة التونسية على نفسها، منتظرة بأناة انتهاء الكابوس المسلّط على العالم، لتستعيد سيرتها المضطربة والمتقطعة مراراً وتكراراً، نحو تحقيق ما رسمه لها القدر والتاريخ من مصير منذ أقدم العصور.

هذا وإنّ ما أصاب البلاد من فتور مدّة خمس أو ستّ سنوات لم ينقص أيّ شيء من نشاط محمد الأصرم الذي تخلّص في الأثناء من جميع الأعباء الإدارية، وأقبل بحماس لم يكن يعرفه من قبل، على إجراء عدّة بحوث في ميدان التاريخ والفلسفة الإسلامية، وقام على وجه الخصوص بدراسة الأدب العربي، لأن مشاغله الرسمية لم تسمح له قبل ذلك بالتعمق في تلك الدراسة حسبما كان يؤمّله.

وفي ذلك التاريخ بالضبط، أي في خضمّ أحداث الحرب العالمية، دُعِيَ إلى التدريس على التوالي بالمدرسة العليا للغة والآداب العربية وبالمدرسة الصادقية. وفي هذه المدرسة بالذات كُلِّفَ بالإشراف على دروس الترجمة والإنشاء، تلك الدروس التي ما زال يتذكرها كل الذين أسعفهم الحظ بمتابعتها وفي مقدمتهم التلميذ الشاب الحبيب بورقيبة.

ولقد وجد محمد الأصرم هناك الجوّ الملائم لتفتّح شخصيته الطريفة والقويّة، ومما زاد في نفوذه لدى زملائه ما كان يتمتع به من كياسة فائقة وتواضع طبيعي وثقافة واسعة ومعلومات ثابتة. ومما لا شك فيه أن اضطلاعه بمهمة التدريس في كلّ من المدرسة العليا للغة والآداب العربيّة والمدرسة الصادقية، قد أغدق عليه أكبر نعمة عرفها في حياته، ألا وهي المودة الصادقة التي كان يحظى بها لدى عدد كبير من أتباعه المتكونين في مدرسته، وكثيرون منهم يحتلون اليوم أعلى المناصب الإدارية بالبلاد، وهم ما زالوا يتذكرون بتأثّر شديد تلك الساعات الخالدة التي قضوها مع ذلك المعلّم البشوش والمبتسم، الذي لم يكن يطمح في شيء آخر غير خدمة البلاد التونسية.



أحمــد الغـطّــاس
(1926 - 1875)
المحامـي والأديـب والمفـكّـر

عندما رجع أحمد الغطاس المنحدر من أسرة برجوازية متواضعة، إلى تونس في أواخر جويلية 1897، متحصّلاً على الإجازة في الحقوق من كلية الحقوق، بمدينة آكس [بجنوب فرنسا]، كان يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاماً بالضبط.

وهو من قدماء تلامذة ثانوية القديس لويس بتونس التي أصبحت تسمّى فيما بعد ثانوية كارنو[1]، وكان قد زاول بها دراسته الثانوية واسترعى الانتباه، بما كان يتحلّى به من جدّ ولطف وسلوك مثالي.

ولقد رجع إلى بلاده مقرّاً العزم على وضع نفسه تحت تصرّف صانعي نهضة تونس، الذين أقدموا قبله على الاضطلاع بالمهمة الصعبة والمنعشة في آن واحد، والمتمثلة في بعث الحميّة والأمل في نفوس مواطنيهم، بعدما

(1) لقد تم في سنة 1983 تحويل معهد «كارنو» إلى الحكومة التونسية وأصبح يسمّى منذ ذلك التاريخ «معهد بورقيبة»

مكثوا حقبة من الزمن في معزل عن الحركات التي كانت تدفع الشعوب الأخرى نحو التقدم والحرية.

وقد وجد مجالاً للعمل في نطاق الجمعية الخلدونية التي أسّستها منذ أمد قصير مجموعة من الشبان التونسيين، بتشجيع من ممثل فرنسا آنذاك، المأسوف عليه السفير لويس روني ميـي. فانضم في الحين إلى هيئتها المديرة وبقي عضواً فيها زمناً طويلاً، إلى جانب زملائه البشير صفر ومحمد الأصرم ومَحمد بن الخوجة وغيرهم، متدرّباً على شؤون التعليم ومحاولاً فهم نفسية أهل هذه البلاد، الواجب استمالتهم بمهارة، بدون معاكسة آرائهم المسبّقة أو إثارة شكـوكهم، حتى يقتنعوا بمـا تفرضـه سنّة التـطوّر من ضرورات.

وكان تكوينه الفكري ومزاجه يدعوانه إلى العمل المنظّم والدؤوب. فما لبث أن أدرك أبعاد المهمّة الملقاة على عاتق تلك المؤسسة وأصبح من المواضبين على حضور اجتماعاتها، مثيراً اندهاش زملائه بما يتميّز به من وضوح رؤية وسعة اطلاع، كلّما تعلق الأمر بتحوير برامج التعليم كليّاً أو جزئياً، أو تغيير حصص الدروس، أو تنويع الموادّ المدروسة. بل أكثر من ذلك، فإن حرصه على المساهمة في إعطاء دفع جديد لتلك المؤسسة الفتية، قد دفعه إلى التطوّع لإلقاء عدة محاضرات، حول بعض المواضيع الأدبية أو الفلسفية التي كان يسهر بنفسه على اختيارها بنباهة. كما كان من أوّل المقترحين لتنظيم دروس في الفرنسية، وقد عُهِدَ بها لأوّل مرّة إلى الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب.

ومن ناحية أخرى، فقد تبيّن له أن مكتبة المعهد المحتوية في أوّل عهدها على بعض مئات من الكتب المهداة من قبل أعضاء الجمعية أو بعض المشجعين الأجانب، ما زالت تشكو نقصاً في الكتب. فبذل كلّ ما في وسعه لتزويدها بعدة مئات من المصنفات العلمية والأدبية، واستطاع، من فرط الإلحاح على زملائه أعضاء الهيئة المديرة، الحصول على بعض الاعتمادات

المتواضعة لتمكين الجمعية من الاشتراك في عدد من المجلات الذائعة الصيت في الشرق والغرب آنذاك، مثل «المقتطف» و«المنار» و«الهلال» وغيرها. . . إذ كان من المتعذر على الشبيبة الطلابية الحصول على بعض نسخ من تلك المجلات الموزّعة في تونس بتقتير، بدون الرضا بالحرمان الصعب الاحتمال.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أن كلّ تلك الجهود المبذولة لفائدة ذلك المعهد المبتكر، بالنظر إلى نوعية العلوم الملقنة فيه وكفاءة الرجال الساهرين على حظوظه، والمهيّء حسب اعتقاد مؤسسيه، لتحريك سواكن الفئات المثقفة في البلاد، وزعزعة أفكارهم المؤمنة بأسطورة عصمة بعض الشيوخ القدماء، الذين تحجّرت عقولهم وأصبحت غير متماشية مع الحركة التجديدية التي كانت تهزّ العالم الإسلامي، آنذاك، تحت تأثير جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده، قلت لا ينبغي أن نتصوّر أن تلك الجهود قد حوّلت نظر المترجم له لحظة واحدة عن نشاطه المهني أو أثّرت في مصالح حرفائه العديدين.

فلقد كان حريصاً ـ باعتباره أول محام تونسي [متخرج من الجامعات الفرنسية] ـ على أن يتبوأ سواء لدى المصالح العدلية التونسية أو لدى المحاكم الفرنسية، ما يستحقه من مكانة مرموقة، بفضل مرافعاته البليغة وإعداده المدقّق لملفاته. وإن كلّ المتردّدين على المحاكم في ذلك التاريخ، والذين ما زالوا على قيد الحياة، يتذكرون لا محالة، ما كان يتمتع به ذلك المحامي الشاب من سهولة طبيعية في التعبير وفصاحة مقنعة ومؤثرة وحركات نادرة ومتّزنة وأجوبة مفحمة، تجبر على السكوت أيّ خصم متعجرف أو معتدّ بنفسه، ولا شكّ أن أيّ شخص آخر، غير ذلك الرجل المتواضع والمعتدل إلى أبعد حدّ كان من الممكن أن تأخذه نشوة النجاح المتكرر الذي حققته له براعته الفائقة. ولكن أحمد الغطاس، شعوراً منه بتفاهة الأمور الدنيوية، وعرضية المظاهر الإدارية، كان يرى من الأحسن، حالما يعود إلى مكتبه،

الانغماس في مطالعاته المفضّلة وتصفّح مؤلفات كبار الأدباء من عرب وفرنسيّين، لينسى ما تحدثه بعض الاتصالات من سخافات وخيبات في نفس أيّ إنسان حسّاس ومثقّف مثله.

ولقد تمكّنت الجمعية الخلدونية التي استمرّ في خدمتها بنباهة وإخلاص، تمكّنت في آخر الأمر من استمالة بعض المناهضين الذين كانوا قد قاوموها أو قاطعوها في أوّل عهدها. فوجّه عنايته أوّلاً وبالذات إلى مكتبتها التي استطاعت بفضل الهبات السخيّة، أن تستقطب عدداً أكبر فأكبر من المطالعين، وأن تمكّنهم من مطالعة بعض الكتب التي كان من الصعب العثور عليها في المكتبات الأخرى.

وفي قاعة المكتبة كانت تنظّم أيضاً المحاضرات الدورية التي كان يلقيها بعض كبار العلماء. وهناك أيضاً ألقى المغفور له الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية محاضرته الخالدة الذكر، أمام جمهور غفير من المثقفين التونسيين، بمناسبة زيارته لتونس سنة 1903.

هذا وإنّ أحمد الغطاس الذي تأكدت سمعته كمحام وكأديب متضلّع في الآداب العربية والفرنسية على حدّ السواء، قد رأى أن الوقت قد حان لإنشاء أسرة، فتمكّن بسهولة من التزوّج بفتاة تونسية منتمية إلى أعيان العاصمة.

وكان كلّ شيء يدلّ على أن ذلك الزواج، بدون أن يخفّف من أنشطته المتنوّعة، سيساعد على ترقيته في الحقل الاجتماعي ويجلب له - إن لم يكن العطف فعلى الأقل الاعتبار - من قبل الطبقات المحظوظة المتمسّكة شديد التمسك بتقاليدها العائلية والمتشبّعة بروحها الإقليمية الراسخة.

ولكن لم يتمّ أي شيء من ذلك ويا للأسف. فأحسّ المترجم له، المدرك لقيمته الشخصيّة وما قدّمه من خدمات إلى المجموعة الوطنية، أحسّ بتحسّر منذ الأيام الأولى بما ينجرّ عن تلك العقلية من عواقب وخيمة، وآل

الأمر إلى القطيعة بينه وبين مجتمعه، بالرغم مما تدرّع به من صبر وما قدّمه من تنازلات من مختلف الألوان.

فلم تستطع لا مساهمته العرضية والمحتشمة في جريدة «التونسي» ولا عمله الدائب بالخلدونية، أن تنسي ذلك الرجل المفرط الحساسيّة، ما ألحقته فئة اجتماعية متخلفة من إهانة خفيّة وفي غير محلّها، بأحد أعضائها من أجل نسبه المتواضع.

ومنذ ذلك الحين شعر بحزن عميق وألم شديد واتجه نحو علم التصوّف، اعتقاداً منه بأن التعمق فيما كتبه المعلمون المسلمون أو الغربيون في ذلك الغرض، من شأنه أن يخفّف عنه آلامه ويوفّر له الطمأنينة التي كان يصبو إليه بكلّ جوارحه.

إلّا أنّ من يتّبع مثل ذلك المسلك لا يستطيع تحقيق آمانيه إلا بشرط الاعتماد على مدرّب قادر على توجيهه وتجنيبه المحن القاسية والعديمة الجدوى. ولكن أحمد الغطاس، قد فوّت بالرغم عنه، فرصة الاستناد إلى المعلم القادر على تفريج كربته غير المحتملة وتوجيهه الوجهة الكفيلة بإعادة شجاعته وهدوئه وثقته في نفسه. والمعلّم الموجود آنذاك بتونس هو محمد باي خير الدين.

غير أنّ مترجمنا قد فضّل الاتكال على نفسه وأخذ يطالع الدراسات التي تبحث في شتى فنون التصوّف، ولكن سرعان ما تخلّى عنها الواحدة تلو الأخرى، لأنه لم يجد فيها ضالّته، فاستولى عليه اليأس ووهنت عزيمته.

وظنّ في آخر الأمر أنه قد وجد في الخمر ما يخفّف عنه همومه الباطنية. فأقبل على الإفراط في شرب الخمر بدون تحفظ. ورغم أن ذلك الإدمان لم ينقصّ في أول الأمر من نشاطه الثقافي، فقد آل في النهاية إلى نخر جسمه الهزيل والمنهك.

وذات يوم من أيام سنة 1916 أو 1917، غادر مدينة تونس فجأة، متوجّهاً

إلى مدينة باجة، ظانّاً أنه بابتعاده عن العاصمة، يستطيع الهروب من التهجمات الماكرة والتلميحات الخفية التي كان يشعر بملاحقتها له في كلّ آن وحين.

على أنّه كلما رجع إلى العاصمة، كان حريصاً على زيارة النادي التونسي، حيث كان يحظى بالترحاب من قبل أصدقائه المبتهجين بملاقاته من جديد واستئناف الأحاديث المثمرة معه، حول الأحداث الخارجية والمشاكل الداخلية المتعلقة بتطوّر بلاده التونسية العزيزة على نفسه.

ويؤكّد بعض الملاحظين أن أحمد الغطاس كان يحتفظ بكنّش، يسجّل فيه إلى جانب أحداث الساعة الهامة، كلّ ما توحي به إليه مطالعاته وتأملاته من ملاحظات.

ومن المؤسف جدّاً أنّنا لم نعثر على تلك الوثائق النفيسة ـ فلعلّها قد أتلفت ـ وأن الأجيال الصاعدة لم تتمكّن من جني ثمار تلك الحياة التي كانت لا محالة قصيرة شيئاً ما، ولكنها كانت مع ذلك ثرية في الميدانين الفلسفي والروحي. إلاّ أن ما يمكن أن يسلّينا في هذا الشأن هو أن أحمد الغطاس، رجل المواهب النادرة، قد استطاع قبل الالتحاق بجوار ربّه، أن يلمح في الأفق ظهور بوادر تونس جديدة، يسودها الازدهار والسعادة والأخوّة.

طاهـر بـاشـا خيـر الديـن
(1937 - 1872)
القـائـد والمنظّـم ورجـل الـدولـة

إنه لمن باب العدل والإنصاف أن نعيد اليوم إلى هذا الرجل الاعتبار الذي لم يكن يدين به لا لنزوات أحد من ذوي النفوذ ولا لرعاية حزب من الأحزاب، وقد تخلّى عنه بمحض إرادته عندما قرّر العودة نهائياً إلى البلاد التونسية التي كان قد غادرها صغيراً، ثم رجع إليها ليتقلّد منصباً من أعلى المناصب، لم يكن يترقبه قطّ.

وإنه لمن باب العدل أيضاً أن نضيف إلى لقبه العائلي (خير الدين)، العنوان الفخري (باشا) الذي منحه له الباب العالي، اعترافاً بخصاله النادرة وبما قدمه إلى الخلافة من جلائل الخدمات.

ولقد تربّى طاهر خير الدين بتركيا وعلى وجه التحديد باسطنبول، حيث التحق مع بقيّة إخوته وعائلته بوالده الجنرال خير الدين العظيم الذي كان السلطان عبد الحميد قد عهد إليه بخطة الصدر الأعظم للدولة التركية، وهي الخطة التي كان الناس يخشونها ويرغبون فيها في آن واحد. وتدرّب ابن الجنرال خير الدين الثالث في وقت مبكّر على دقائق اللغتين التركية

والفارسية، بالإضافة إلى اللغة العربية، وذلك بإشراف ثلّة من المدرّسين المختارين على أحسن وجه ممكن. كما تدرّب على اللغة الفرنسية والآداب الأروبية أثناء مزاولته للدراسة بمدرسة الضباط، ولم يلبث أن استرعى انتباه أساتذته بما تميّز به من حدّة ذكاء وقدرة على الاستيعاب، سيمكّنانه في أسرع وقت من احتلال مرتبة مرموقة من بين المراتب الأولى التي تبوّأتها مجموعة المتخرجين الذين ستنتدب من بينهم البلاد التركية الناهضة عدداً كبيراً من الموظفين الممتازين، سواء في الميدان الفكري أو في الميدان الإداري.

وبعد إتمام تلك الدراسة التمهيدية التحق بمدرسة بانكالدي الحربية، وتخرج منها بعد سنتين برتبة يوزباشي (قبطان) وأُلحِق في الحين بقصر يلدز للاضطلاع بمهمة معين الحضرة السلطانية. وقد أراد السلطان بهذه اللفتة، باعتباره الوصيّ الأكبر على أبناء الصدر الأعظم ورئيس مجلس العرش، إظهار ما يوليه من عناية بالغة لأبناء ذلك الخادم الشهير والأمين لمصالح الدولة العثمانية.

ولقد وفّر ذلك المنصب الممتاز للشابّ خير الدين فرصة الاتصال المباشر بأبرز شخصيات المجتمع التركي وبعدد من الدبلوماسيين ورجال الفكر الموفدين من قبل الدول الأروبية إلى القصر السلطاني، للدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط والمحافظة عليها، كما مكّنه من إثراء ثقافته بمعلومات لا يستطيع أيّ وسط آخر أن يوفّرها له بمثل ذلك السخاء، وذلك بفضل العلاقات التي تمكّن من ربطها وتوثيقها بعناية فائقة. وقد ساعده على ذلك ما كان يتمتع به من قوة ذاكرة وأحكام صائبة، واستخلص منه من العبر ما سيمكّنه فيما بعد من القيام بنجاح بأدقّ المهمّات واستخدام ما له من نفوذ واسع لخدمة وطنه الثاني وتصحيح بعض الأوضاع التي أخفق في إعادتها إلى نصابها كثير من المسؤولين الأكبر منه سنّاً والأرفع قدراً.

وفي سنة 1894 عيّن طاهر خير الدين في رتبة بنباشي (مقدّم)، فأعرب عن رغبته في التحوّل أوّلاً إلى فيانّا ثم إلى باريس التي أقام بها مدّة طويلة ـ

أكثر من سنة ـ واستغلّ تلك الفرصة للاتصال بالأوساط الثقافيّة الفرنسية واقتناء مجموعة كبرى من الآثار المميّزة للعبقرية الغربية، سيتعمّق في دراستها على هواه عند رجوعه إلى ضفاف البسفور الفتّانة.

وبالرغم ممّا كان مفروضاً على ذلك الضابط الشابّ من التزامات اجتماعيّة، إذ كثيراً ما كان يُدعَى إلى حفلات الشاي والاستقبالات التي تنظّمها مختلف السفارات والمفوضيات في كلّ مناسبة من المناسبات، بأماكن متنوّعة وخلاّبة من العاصمة العثمانية الفسيحة الأرجاء، بالرغم من ذلك، كان يجد متّسعاً من الوقت للتفرّغ لدراساته المفضّلة وفي مقدّمتها التاريخ العام وبوجه أخصّ التاريخ الشرقي الذي أظهر ميلاً خاصّاً إليه منذ حداثة عهده.

ولا شكّ أنّ ممّا ساعد على تنمية تلك الرغبة وزاد في ذلك الميل، ما وجده من جوّ منعش في ذلك المقرّ الفسيح المخصّص للصدر الأعظم السابق، المقام في محطّة قرون الشام الممتازة الواقعة على ضفاف البسفور وسط الأشجار الباسقة والبساتين الفيحاء المحتوية على تشكيلات متنوعة من الزهور النادرة، المرتبة بذوق سليم وتفنّن في تحقيق التوازن والانسجام. ففي ذلك القصر كانت تجتمع الشخصيات الممثلة للمجتمع التركي أصدق تمثيل، ومشاهير المسلمين القادمين إلى اسطنبول من جميع أنحاء العالم الإسلامي.

ولقد كان طاهر خير الدين، عند بلوغه سنّ الأربعين، حريصاً على إثارة تلك الذكريات أمام الحلقة الملتفّة حوله من أصدقائه الحميمين، أثناء السهرات الرمضانية الطويلة أو خلال ليالي الصيف الحارّة. وقد أدركوا من خلال نبراته الرصينة ما كان يعيره من أهميّة لتلك الذكريات التي لم تفارق ذهنه قطّ.

فلا غرابة حينئذ إذا ما سمعناه مراراً وتكراراً يطنب القول حول تلك الأوقات الخالدة التي يدين لها بتكوينه الثقافي والأخلاقي.

وفي تلك الفترة بالذات أي في شهر افريل 1897 تلقّى إذناً من السلطان يقضي بإقصائه فجأة عن معارفه ودراساته المفضّلة وإرساله بعيداً عن العاصمة، إلى تخوم الامبراطورية للاضطلاع بمهمّة لم ير نفسه في أوّل الأمر مؤهّلاً لها، ولكنها ستوفّر له مع ذلك الفرصة لإبراز ما كان يتمتع به من روح مبادرة وقدرة على التنظيم والترتيب، لم يكن يشعر بها قطّ قبل ذلك التاريخ.

ذلك أن الحرب التركية اليونانية التي اندلعت قبل ذلك بقليل قد أظهرت للقيادة العامة التركية ما كانت تشكوه القوات المسلحة من نقص في مصالح النقل وافتقار لتفكير رئيسي قادر، اعتباراً لما يتطلبه الوضع من سرعة وانتظام، على تحقيق نقل الجنود وتوزيع المؤونة والذخيرة على جيش في حالة قتال، وتجهيز ذلك الجيش بنظام صحّي ملائم وعصري، وإعداد وتوجيه ما يحتاج إليه من مدد في أقلّ وقت ممكن، والسهر على اجتناب حصول أيّ اضطراب في مواصلاته، وذلك في منطقة مثل منطقة مقدونيا التي كانت دوماً وأبداً مرتعاً للهيجان، بسبب تصرّفات عصابات المتمرّدين الذين كانوا يجوبون المنطقة طولاً وعرضاً، مثيرين قلق السكان بلا انقطاع.

تلك هي إذن المهمّة الثقيلة والشاقة التي كانت تثير خوف أشدّ الإخصائيّين دربة، وقد وجد القائد الشاب نفسه مكلّفاً بالاضطلاع بها، واستطاع أن يتحمّلها حتى النّهاية خلال أشهر معدودة، واستحقّ بما أظهره في شتى المناسبات من جدّ ونضج سياسي، أن ينال ثناء مُشيرَيْن من قوّاد الجيش التركي ويتحصل على رتبة قائمقام (ملازم أول)، التي منحها له السلطان بإشارة من القائدين المذكورين، جزاء ما قدمه من جليل الخدمات. (25 أكتوبر 1897).

وفي أوائل السنة الموالية عاد إلى اسطنبول ثم غادرها من جديد في شهر ديسمبر للقيام برحلته الأولى إلى إفريقيا الشمالية صحبة شقيقه الأكبر محمد باي خير الدين. فزار الأَخَوَان على التوالي الجزائر وبسكرة وقسنطينة زيارة خاطفة. إذ لم تستطع أن تستوقفهما لا المشاهد الطبيعية المثيرة

للذكريات بمدينة الجزائر ولا بساتين بسكرة الغناء وطقسها الجميل ولا مفاتن مدينة قسنطينة الجاثمة منذ أقدم العصور على ربوتها المنيعة. فكأن قوة لا شعورية لا تُقهَر كانت تدفعهما دفعاً نحو مدينة تونس، مهد طفولتهما، لاسترجاع الذكريات التي لم يستطع محوها لا تعاقب السنين ولا البعاد المفروض.

إذ تمثّل العودة إلى تونس بالنسبة لكلا الأَخَوَيْن، بعد غياب دام أكثر من عشرين سنة، حَدَثاً فريداً من نوعه في حياتهما، كانا ينتظرانه بفارغ صبر. حيث إنه سيتيح لهما الفرصة لزيارة الأماكن التي ترعرعا فيها وعرفا بها مباهج الطفولة البريئة وسيمكّنهما من العودة إلى القصور التي قضيا بها أجمل وأسعد سنوات حياتهما والواقعة في منوبة وتونس وضاحية خير الدين، والمرور من جديد في تلك المعابر وقاعات الاستقبال الفسيحة والعابسة التي كان يدوي فيها في سالف الزمان صوت أبيهما الرّنان والرصين، وقد كان الكثير من الرجال البارزين أو المتواضعين يتزاحمون أيام الأعياد عند مرور الوزير الأكبر، لالتماس نعمة أو للحصول على حظوة أو لمجرّد الرغبة في رؤيته.

كما تُعتبَر العودة إلى تونس بالنسبة إليهما فرصة ثمينة للانغماس من جديد في ذلك الجوّ الشذيّ والرهيف المميّز لألطف طبقة برجوازية بإفريقيا، لم يسمعا عنها إلى حدّ ذلك التاريخ في مقرّهما الشتائي الفسيح والمضياف بنيشان تاش، إلا بعض الأوصاف المقتضبة والناقصة. ولكن ما عرفاه عن تلك الطبقة من ظرف ولطف، من خلال ندمائهما المارّين من اسطنبول، قد أثار منذ أمد بعيد فضولهما ورغبتهما في اختبار ما اشتهرت به من سحر فتّان.

وأخيراً فإن العودة إلى تونس ستمكّنهما من إعادة توثيق عرى المودّة التي لم يستطع الفراق قطعها، مع كافّة أنصار والدهما أو المعترفين بفضله عليهم أو مجرّد المعجبين به، والذين حوّلوا نحو أولاده ما كانوا يكنّون له من خالص الودّ وأصبحوا يتنافسون في تخصيص أبنائه بأحرّ وأحسن استقبال،

وفقاً لما يفرضه عليهم الاعتراف بالجميل وما تقتضيه تقاليد كرم الضيافة التي ما زالت راسخة في نفوسهم.

ونشير هنا على سبيل الذكر إلى الاحتفالات والاستقبالات التي نظّمها أعيان الحاضرة آنذاك على شرف ضيفيهما، للتعبير لهما عن وفائهم لروح رجل الدولة الذي خدم وطنه بإخلاص وترك من خلال تقلّده للحكم أثراً لا يُمحَى من شخصيّته الفذّة.

ولكن مهما كان ابتهاج الأخوين بما حظيا به من رعاية، ومهما بذل مضيّفوهما من جهد لتلبية أدنى رغائبِهما وتنويع وسائل الترفيه المقدمة إليهما، ومهما بلغت مظاهر التقدير والمودّة من درجة رفيعة، فإن ذلك لم يمنعهما من إدراك ما كان يشعر به المجتمع التونسي آنذاك من ضيق وحرج، وقد فاجأته، وهو راكن للسكون والخمول، الأوضاع الجديدة التي فرضها عليه تغيير النظام، فبدأ يتخبّط في أنواع من الصعوبات لم يكن يتصوّرها، وكاد يفقد الأمل في التغلّب عليها.

واعتباراً لذلك فكيف يمكن أن نطلب إلى مجتمع تربّى في كنف اللامبالاة وعدم الاكتراث وتعوّد منذ قرون الخضوع للسلطة المطلقة، أن يردّ الفعل بحنكة على أمر واقع يكاد لا يفقه له معنى، وعلى ما انجرّت عنه من انعكاسات على حياته الوطنية، والحال أن أيّ أحد، لا من بين النخبة ولا من بين الماسكين بزمام الحكم، لم يوفّر له ـ سواء بسبب الجبن أو عدم التبصّر ـ وسائل التلاؤم مع وضع لم يُهَيَّأ لمواجهته قطّ؟.

وكيف يمكن أن نؤاخذ علماءه الذين ما زالوا متأثّرين بذكريات ماضٍ مجيد ولّى وانقضى، وبتنبؤات بعض الأولياء المشكوك فيها إلى أبعد حدّ، وقد كان من الأولى أن تُحفَظ مقولاتهم التي كانت تحظى باهتمام بالغ، في موسوعة فلكلورية عوض تدوينها في مصنّفات الأدباء من ذوي الرأي الصائب؟.

كيف يمكن أن نؤاخذهم على عدم إدراكهم لمدلول التحوّل الذي بدأت تشهده بلادهم، وعدم اتخاذ الموقف الذي يقتضيه في آن واحد المنطق السليم ومراعاة الواقع؟.

تلك هي الملاحظات وغيرها من التأملات المتعلقة ببعض الجوانب الأخرى من الحياة التونسية، التي كان لا بدّ أن يبديها الأَخَوَان خير الدين، أثناء إقامتهما بالعاصمة التونسية المحروسة. وقد اضطرّ كلّ واحد منهما، ولا سيما الأخ الأصغر المتدرّب أكثر على الشؤون السياسية والاجتماعية، إلى إبداء الكثير من الآراء حول الانتفاضات والخيبات التي تنتظر مواطنيهما التونسيّين الباذلين منذ أمد قصير جهوداً غير متجانسة لتحقيق ما تصبو إليه بلادهم من نهضة وتقدّم. وسيؤكّد تسلسل الأحداث فيما بعد صحّة تلك الآراء على نحو مثير للاندهاش.

وهكذا فمنذ اتّصاله الأوّل بالمجتمع بالعاصمة التونسية، أدرك طاهر خير الدين مدى تأثير الأفكار المسبّقة الراسخة والتربية التقليدية، في أدنى حركة من حركات ذلك المجتمع، وقدّر في نفس الوقت ما يتعيّن بذله من جهود لتخليصه شيئاً فشيئاً من هيمنة الخرافات والأوهام، على غرار الشعوب المجاورة التي هي أقلّ منه خضوعاً لتلك القوى المثبطة للعزائم، حتى يتسنّى دفعه تدريجياً وبعزيمة ثابتة في طريق التطوّر والحرية.

ولكن مع إقراره ـ مثل الكثير من مواطنيه المتكوّنين بالمدارس الأروبية ـ بضرورة الإقبال بدون تأخير على القيام بذلك العمل الطويل النفس، فإنه لم يعلن جهاراً عن خطإ الممثلين الحقيقيّين للبرجوازية التونسية ولا سيما العلماء المناهضين لكلّ تغيير والمحترزين تجاه كلّ فكرة تدعو إلى التعصير الذي يرون ضرّه أكثر من نفعه. إذ كيف يمكن مؤاخذتهم على تمسّكهم بقواعد وعادات قد نالت رضاهم من جهة، وهي من جهة أخرى ملائمة تماماً لطباعهم وتصوّرهم للحياة الذي هو تصوّر شرقي صميم؟.

ذلك أنّ إصرارهم على رفض الإصلاحات باعتبارها مضرّة بتماسكهم

السياسي والاجتماعي، لا يجوز اعتباره مظهراً لمقاومة مجموعة معارضة لكلّ تجديد من أيّ نوع كان، بل ينبغي تأويله كردّ فعل دفاعي ضدّ محاولة مقنّعة بمهارة، قد يكون مآلها تفتّت ثم انقراض المؤسّسات الممثّلة لذاتيتهم القومية، إن عاجلاً أو آجلاً.

ومن هذا المنظار فإنّ الوضع السائد بالإيالة التونسية آنذاك كان يشبه إلى حدّ بعيد الوضع ببعض الأقطار الإسلامية الموضوعة أمام نفس الخيار الصعب الذي أصبح رهيباً أكثر فأكثر بسبب تردّد القادة وصار مصدراً لما كانت تشهده تلك الأقطار من انقسامات داخلية.

ففي خضمّ تلك المناقشات الحادة التي أثارتها تلك القضايا في أوساط النخبة التونسية، غادر طاهر خير الدين الإيالة عائداً إلى اسطنبول (جويلية 1897). وما لبث أن استعاد منصبه بالبلاط واستأنف دراساته التي كان قد تخلّى عنها مدّة من الزمن.

وفي شهر ديسمبر 1901 ارتقى إلى رتبة أمير آلاي (عقيد) ثم سافر إلى أروبا في السنة الموالية فزار إيطاليا وقسماً من فرنسا. وانتهز تلك الفرصة للتردّد على جامعة الصوربون والمجمع الفرنسي (كوليج دي فرانس) وارتياد المكتبات الكبرى والاتصال بالأوساط الثقافية الباريسية. وتمكّن بفضل ذلك من تعميق معرفته بالغرب، تلك المعرفة التي سيجني منها فيما بعد فائدة كبرى، لضبط الاتجاهات السياسية لبلاده وإكساب كتاباته وتدخلاته العامة، ذلك النفوذ الذي سيحقّق له لدى كافة الأوساط شهرة أوسع فأوسع.

وبعد بضعة أشهر من رجوعه من بلاد النمسا ارتقى إلى رتبة أمير لواء (جنرال). فانكبّ في الحال على كتبه، مواصلاً بدون انقطاع دراسته حول التاريخ المقارن، تلك الدراسة التي ستلفت إليه ذات يوم انتباه الحكومة التركية وتحثها على تعيينه في المدرسة السلطانية لتدريس تاريخ تركيا والشعوب الإسلامية.

وقبل ذلك، زار البلاد التونسية للمرّة الثانية، كما زار عدة عواصم أروبية وأجرى عدة اتصالات مع الشخصيات الشرقية القادمة إلى اسطنبول لأغراض علمية أو سياسية أو لمجرد الطموح، وتمكّن بهذه الصورة من تنمية معرفته المباشرة للعالم الإسلامي، تلك المعرفة التي سيحسده عليها فيما بعد كثير من معاصريه، وسيجني منها في المستقبل فوائد جمّة.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أن تلك الحياة المليئة بالعمل والتي لم تكن تخلو مع ذلك من بعض الأنشطة الاجتماعية والترفيهية الممتعة والمتكررة، قد منعته في أي وقت من الأوقات من متابعة تطوّر الأحداث الخارجية حسب عادته، وتقدير ما يمكن أن تكون لها من انعكاسات محتملة على البلاد التركية التي كانت تتأثر بكلّ ما يجدّ في الشرق والغرب من حوادث على الصعيدين السياسي والاجتماعي، بالرغم مما كانت تقاسيه من نظام صارم. وقد كان مِن واجب كلّ رجل مطلع أن يتوقّع ما سينجرّ عن تلك الحوادث من نتائج في العاجل أو الآجل.

وبناء على ذلك فإن الثورة السلمية التي اندلعت في الأقاليم العثمانية الأروبية خلال صائفة 1908 لم تفاجىء كثيراً طاهر خير الدين الذي كان دائماً بالمرصاد لأدنى حركة تهزّ خفية أركان الخلافة العثمانية المتداعية. فلقد أسرع منذ الأيام الأولى لإعادة العمل بدستور مدحت باشا المعطّل طوال ثلاثين سنة، إلى توجيه الرأي العام التركي وتهيئته عن طريق بعض التوجيهات الملائمة إلى الاستفادة حالاً من تلك الحرية التي حُرِم منها مدّة طويلة، وذلك بالتعاون مع بعض أصدقائه المؤمنين مثله بالديمقراطية والحرية.

ولم يكن أيّ عمل آخر يستوجب مثل تلك السرعة وذلك الحزم، في نظر أولئك المصلحين الحازمين والحذرين، لأنّ على نجاحه أو فشله تتوقف نهضة البلاد أو تدهورها في كنف الفوضى والخصومات الداخلية التي لن تتأخر عن التعجيل بها، المنافسات الأجنبيّة ومطامع الأقطار المجاورة.

ولقد كان مترجمنا أوّل من قدّم مساعدته الثمينة والعاجلة للاضطلاع بتلك المهمة المتأكدة واللازمة. فتخلّى بمحض إرادته عن وظيفته بالبلاط، كما تخلّى بعد ذلك بمدة قليلة عن قيادة اللواء الموكول إلى عهدته، وأقبل بكل حماس على تحمّل المسؤولية التربوية الملقاة على عاتقه والمتمثلة في تدريس التاريخ. وقد اضطلع بها قرابة السنتين، بالرغم من الانتفاضات التي كثيراً ما كانت العاصمة التركية العظيمة مسرحاً لها. فكان يلقي محاضراته أمام جمهور قد بهره ما كان يتميّز به من براعة الخطيب المفوّه والناقد المطّلع والمؤرخ النزيه والملهم.

ولكن، لئن استطاع أن يؤثر عن طريق المحاضرات، تأثيراً فعالاً في بعض الفئات من النخبة التركية، ويدفعها على ضوء فلسفة تاريخ العالم الإسلامي وتاريخ تركيا التي هي جزء منه لا يتجزأ، إلى إدراك الدور الملقى على عاتق الخلافة العثمانية، باعتبار ما تشهده من تطوّر سياسي عامّ، فقد بقي عليه الاتّصال بالجمهور الواسع الذي هو في حاجة أكثر من أيّ وقت مضى إلى الاطّلاع على مستقبل السلطنة واختيار السبل الكفيلة بتمكينه من التخلّص من الأخطار المحدقة به من كلّ جانب.

ولقد دفعه شعوره بذلك الخطر إلى تأسيس جريدتين، هما على التوالي «الإقدام» و«شاهراه»، بالتعاون مع مجموعة صغيرة من المثقفين الجريئين والمقدامين.

وكان يتولّى بنفسه تحرير المقالات الأساسية، التي كان الجمهور المثقف بالعاصمة يتلهّف على مطالعتها، اعتباراً لمستواها الأدبي الرفيع ولما كان يتميّز به عرض المسائل الشائكة المطروحة للنقاش، من وضوح ودقّة.

وبعد ذلك ببضعة أشهر دُعِيَ إلى تمثيل أكبر دائرة من دوائر العاصمة التركية بمجلس المبعوثان (الجمعية الوطنية)، وأصبح من أبرز وأفصح زعماء حزب «الائتلاف الحرّ» الحديث العهد، الذي احتلّ به مكانة مرموقة، بفضل معارفه السياسية ونزاهته التي جُرِّبت فصحّت.

ولكن للأسف لم تجد نفعاً لا نداءات طاهر خير الدين وأصدقائه المؤثرة، سواء على أعمدة الصحافة أو من أعلى منبر البرلمان، ولا الجهود الجبّارة المبذولة داخل اللجان والدوائر الرسمية ذات النفوذ، للتغلّب على الأحداث المتسرّعة التي أصبح من المتعذّر على أية قوة بشرية تغيير مجراها المحتوم.

ذلك أنّ تولّي الحكم من طرف حزب «الاتحاد والترقي» الذي طالما كافح من أجل إعادة العمل بالدستور ونجح مقابل جهود متواصلة وتضحيات جسام، في تخليص البلاد من نزوات النظام الاستبدادي الباهظة الثمن، قلت إن تولّي ذلك الحزب للحكم لم يضع حدّاً للخصومات الداخلية ـ كما كان يأمل في ذلك كثير من الملاحظين ـ ولم يقض على النزعات الانفصالية التي عُرفت بها بعض الطوائف التابعة للامبراطورية العثمانية، وقد كانت تحرّكها منذ أمد بعيد الدعاية الأجنبية وتشجعها تحت طيّ الخفاء في عملها التخريبي، بل زاد في حدة الهيجان وفي توسيع نطاق المطالب التي لا تستطيع أية حكومة وطنية التفاوض في جوهرها، دون الإخلال برسالتها الطبيعية.

ولربّما كان من الممكن ـ ولو لفترة محدودة ـ تجنيب السلطان ما كان يهدّده من أخطار من جرّاء ذلك الهيجان، لو حاولت الحكومة الاتحادية بصدق انتهاج سياسة ترمي إلى إقامة نظام لا مركزي، يكون مصحوباً ببعض الضمانات الحقيقيّة، لتمكين جميع الأقليات من تنمية شخصيتها، بواسطة المحافظة على مؤسساتها وثقافتها. ولكنّ إصرار الاتحاديّين على فرض سياستهم المركزية المفرطة، مهما كانت التكاليف، ودعوة جميع العناصر المتساكنة في الامبراطورية إلى الإسهام في هذا العمل المتّسم بالإيمان بمصير تلك الدولة الحرّة والعصرية، التي من المفروض أن يساهم الجميع في تحقيق ازدهارها بدون أي ميز في الأصل وبنفس التفاني، قلت إنّ إصرار الاتحاديين على فرض تلك السياسة بالقوّة قد حكم مسبّقاً على كل محاولة

توفيقية بالفشل. ذلك أنهم قد شعروا بالمسّ من كرامتهم وظنّوا بحقّ أن أيادي أجنبية توجد من وراء ما أثارته مبادراتهم من ردود فعل، فرأوا من واجبهم أن يردّوا على ذلك الهيجان بالتصلّب الذي كان بدون شكّ سبباً من أسباب ما عرفته تركيا فيما بعد من خيبات مخطرة لا سبيل إلى تداركها.

ولقد أدرك طاهر خير الدين ما سينجرّ لا محالة عن ذلك السلوك من عواقب وخيمة، نتيجةً لتعكّر الحالة الخارجية وشدّة التنافس بين الدول الغربية، كما أحسّ بالقلق تجاه أمنه وأمن أصدقائه، بسبب الاتجاه الذي اتخذته المنافسات الحزبية، وما أثارته من أهواء. فغادر اسطنبول في أوائل سنة 1912 وزار على التوالي اليونان ومصر وتونس وفرنسا وبلغاريا.

ولقد مكّنته تلك الرحلة التي دامت بضعة أشهر وجرت في غمرة الاضطرابات السياسة وفي وقت كانت فيه الأجواء الدبلوماسية ملبّدة بغيوم كثيفة، مكّنته بفضل المقارنة بين عدة نظريات متضاربة ودراسة الوضع الدولي بانتباه، من إثبات صحّة تخوّفاته بخصوص تركيا، ومكّنته في نفس الوقت من توقّع ما سينجرّ لتلك البلاد من ويلات، من جرّاء الانتفاضات الاجتماعية التي كانت تتخبّط فيها.

ذلك أنّه ما إن رجع إلى اسطنبول في شهر أوت سنة 1912 حتى اندلعت الحرب بين تركيا والتحالف البلقاني وأسفرت في وقت قصير، خلافاً لأقلّ التكهّنات تفاؤلاً ـ عن انهيار الجيوش العثمانية وزحف جيوش الحلفاء على البلاد التركية، ولم يتسنّ ضدّ تلك الهجومات المتكررة في آخر الأمر إلا بفضل ما أبدته القوات التركية من مقاومة مستميتة أمام الخطوط الدفاعية بشاتلجة التي تعذّر اجتيازها من طرف قوات العدو شبه الواثقة من قدرتها على رفع بنودها في القريب العاجل على أسوار المدينة العثمانية المنيعة.

ولقد أثارت تلك الهزيمة النكراء سخط جميع فئات الشعب التركي وأظهرت لغير المطلعين على حقائق الأمور، مواقف كثير من الدول الأروبية

تجاه الامبراطورية العثمانية، وعزمها الواضح على اغتنام كلّ الفرص للتعجيل بتصدّعها. وانجرّ عن ذلك في العاجل ارتماء الزعماء الاتحاديّين في أحضان ألمانيا، متسبّبين بذلك في الإسراع بانهيار الخلافة العثمانية قبل الأوان، وقد كان بالإمكان صيانتها من تلك الكارثة غير المستحقّة بالاعتماد على حلفائها التقليديّين.

وبمقتضى فرمان سلطاني مؤرخ في 11 ديسمبر 1912 أُسنِدَت إلى طاهر خير الدين ولاية فلسطين، مع تكليفه بمهمّة إرجاع الأمن والثقة إلى تلك المقاطعة النائية، محطّ الكثير من الأطماع والمؤامرات الخفيّة. فتحوّل في الحين إلى تلك البلاد واستطاع في وقت قصير أن يستميل إلى الخلافة العثمانية كلّ من كان يقرأ لهم حساب، سواء من أجل ثروتهم أو من أجل نفوذهم الشخصي أو قيمتهم الثقافية، وذلك بفضل ما كان يتميّز به من سموّ فكري ومرونة سياسية وحسن قبول.

وفي الأثناء جدّ انقلاب في اسطنبول أسفر عن مقتل أحد أعضاء الحكومة أثناء اجتماع مجلس الوزراء، فاستقال طاهر خير الدين في الحين من منصبه وأعلن في برقية أرسلها إلى الوزارة الجديدة عن رفضه أيّ تعاون مع حكومة تمكّنت من الارتقاء إلى الحكم بمثل تلك الأساليب. ولم تفلح أية محاولة في تغيير قراره التلقائي والباتّ، لا إلحاح الحكومة الجديدة التي يرأسها محمود شوكت باشا، ذلك الوطني الغيور والمحرز على ثقة الجيش، ولا اقتراح تكليفه بولاية دمشق، بالإضافة إلى ولاية بيروت، ولا ما أثارته استقالته غير المنتظرة من تحسّر لدى جلّ المسؤولين.

واعتباراً من 10 فيفري 1913 انزوى في مقرّ إقامته بباش كتاش في معزل عن أي نشاط سياسي، بعيداً عن ضجيج النوادي الذي لا طائل من ورائه، وأقبل بحماس متزايد على دراسة الشعر التركي والفارسي، فوجد في أشعار ممثليه البارزين لذة لا تضاهيها أية لذة مما يمكن أن توفّرها له الملذات الثقافية الأخرى.

ولكنه سيُحرم لأجل طويل من التمتّع بتلك العزلة الدراسية السابقة لأوانها.

ففي 11 جوانِ 1913 وقعت حادثة اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت باشا عند خروجه من السراية، من طرف عصابة من الإرهابيّين، تمّ تسليحهم بواسطة منظمة سريّة، للقضاء على رئيس حكومة ربما كانت تضايق بعض الناس، ولكن لم تكن لأيّ شخص إلى حدّ ذلك التاريخ لا الوسيلة ولا الشجاعة الكافية للإطاحة بها.

وعلى إثر تلك الواقعة تمّ اعتقال شقيق طاهر خير الدين الأصغر، الداماد صالح باشا مع عدة مئات من الأشخاص المنتمين إلى كلّ المهن وكلّ الفئات الاجتماعية. ووُجِّهَت إليهم تهمة المشاركة في المؤامرة وأحيلوا على المحاكم العسكرية. كما أُلقِي القبض على محمد باي خير الدين وأخيه طاهر باشا، مع عدد كبير من الشخصيات الأخرى من وزراء سابقين وأعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب وضباط سامين ورجال سياسيين، وذلك بتهمة الاتصال بمدبّري تلك المؤامرة. وتمّ استنطاقهم على الفور وإبعادهم إلى بلدة سينوب، في انتظار البتّ في قضيّتهم.

أما صالح خير الدين وبعض المتهمين الآخرين، الذين اعتُبِروا من المدبّرين الرئيسيّين للمؤامرة، فقد أحيلوا على المحكمة الحربية التي استنطقتهم على جناح السرعة وحكمت عليهم بالإعدام، ونفّذ فيهم الحكم في 18 جوان 1913.

وأمّا الأَخَوَان محمد وطاهر خير الدين، اللذان أصيبا في أعزّ عزيز لديهما، فقد أصبحا يُعامَلان معاملة المشبوه فيهم، رغم أنه لم يكن لهما أي ضلع في تلك المؤامرة التي تأثّرا بها بقدر ما تأثر بها مواطنوهم العثمانيون، وهي بالإضافة إلى ذلك لا تتماشى لا مع طبائعهما ولا مع معتقداتهما الدينية، فلم يبق لهما بعد ذلك إلاّ الخيار بين هذين البلديلين: إما البقاء

بتركيا والعيش بها تحت التهديد المتواصل لأية وشاية محتملة، وإمّا مغادرة البلاد التي نشآ بها والتخلّي إلى الأبد عن كل ما ربطه هناك من علاقات ودية صادقة وأمينة.

وإننا لنتصوّر بسهولة ما شعر به الرجلان من حزن عميق عندما أجْبِرَا على اختيار طريق الهجرة والانفصال عن ماضٍ، هما متعلقان به شديد التعلق ولا يمكن أبداً مَحْو ذكره من ذهنهما.

إذ كيف يتسنّى لهما نسيان ضفاف البسفور المألوفة والرائعة، التي كثيراً ما كانا يحدّقان فيها النظر بكل تأثّر وتأمّل؟.

وكيف يمكنهما أن ينسيا أيضاً ذلك المجتمع التركي الجذاب واللطيف والمضياف، وتلك الجولات التي كانا يقومان بها آناء الليل وأطراف النهار بحسب فصول السنة، عبر متاهات مدينة اسطنبول العتيقة، حيث تثير في نفوسهما كل خطوة يخطوانها، ذكرى مرّة أو حلوة ولكنها عزيزة عليهما على كلّ حال، لأنها مشحونة بنبذة من ذلك التاريخ الزاهي والمليء بالأحداث، الذي عرفته تلك المدينة الفريدة من نوعها والمتأثرة بحبّهما الجمّ؟.

وأخيراً كيف الابتعاد بدون تحسّر عن تلك الأحياء العتيقة، كحيّ جارة باشا وشاه زاده وحيّ أيوب، حيث كان يحلو لهما التجوّل خلال ليالي رمضان المعظم، على أمل الاستماع إلى صوت أزيادي الرخيم والرنان، وهي مختفية وراء شباكها، أو الاهتداء فوق البلاط المتخلخل وغير المستوي لتلك الشوارع الملتوية، إلى رؤية ذلك البريق الذي كانت صورته الثابتة تلاحق الكاتب بيارلوتي إلى آخر رمق من حياته؟.

ولكنّ تدبير العناية الإلآهية لا يتطابق بالضرورة مع اختياراتنا الشخصية أو ميولنا العاطفية. ولربّما من أجل تشبّعه بتلك الحقائق، تقبّل طاهر خير الدين بصدر رحب كأيّ مسلم صميم، المحنة القاسية التي أصابته وتوجّه إلى مسقط رأسه تونس وهو مكلوم الفؤاد.

1913: إنها سنة مضطربة ومليئة بالأحداث المؤلمة. فما إن أبرمت يوم 10 أوت 1913 ببوخاريست معاهدة السلم التي وضعت حدّاً للحرب البلقانية الثانية، حتى بدأت تظهر بوادر قعقعة الأسلحة في كلّ مكان. وأخذت أروبا المنشغلة البال تتساءل في حيرة وهي لا تدري في أي جهة ولا في أي وقت ستنفجر العاصفة. إذ تراكمت خلال السنوات الأخيرة كثير من الأحقاد، وتعددت الأسباب الداعية إلى اندلاع الحرب بين الدول الكبرى، في انتظار الفرصة السانحة. وفي الأثناء حاولت الدبلوماسية قدر المستطاع إيجاد حلّ لجميع المشاكل المتراكمة: كمشكل أغادير واكتساح البلاد الطرابلسية وإلحاق منطقة بوزنيا والهرز بدولة النمسا والمجر، والحرب البلقانية والمنافسة الإنجليزية الروسية ببلاد فارس، ولكنها لم تجد لها سوى بعض الحلول الوقتية، وأصبح من المحتمل أن تثار من جديد بصورة مخطرة بسبب أدنى حادث.

وفي المشرق ظهرت من جديد الحركات الانفصالية التي كانت تستهدف الأقليات التابعة للامبراطورية العثمانيّة وتحظى بتشجيع خارجي، وقد هدأت بعض الوقت بعد إعلان الدستور، ثم استأنفت نشاطها، مستغلّة الصعوبات الأخيرة التي واجهتها الامبراطورية، واتّسع نطاقها على نحو لم يكن متوقّعاً. فتعرّضت كلّ من أرمينيا وسوريا والجزيرة العربية لهزّات عنيفة أصبحت تنذر بأسوأ العواقب.

أما في إفريقيا فقد استيقظت مصر من سباتها، تلبية لنداء زعيمها مصطفى كامل باشا، وأخذت تطالب بشدّة بتمكينها من احتلال المكانة اللائقة بها بين الأمم الحرّة ذات السيادة. وأما البلاد الطرابلسية التي انهزمت ولكن لم يتمّ احتلالها بعدُ، فقد أثار اجتياحها من طرف الجيوش الإيطالية ردود فعل عميقة في كامل أنحاء العالم الإسلامي ولا سيما في الأقطار المجاورة، وأصبحت تنتظر بفارغ الصبر فرصة التخلّي من الهيمنة المفروضة عليها. وأخيراً فإن البلاد التونسية التي كتب عليها القدر أن تكون نقطة

التقارب بالنسبة لكلّ ما يهمّ الشرق والغرب على حدّ السواء، قد بدأت تحسّ بذاتها وتمرّ بأزمة نموّ رهيبة، مع كلّ ما تتضمّنه تلك العبارة من انزعاج وقلق، تلك هي باختصار الحالة الدولية عندما حلّ طاهر خير الدين بتونس في أوائل خريف سنة 1913.

ولقد حظي بقبول ممتاز لدى السفارة الفرنسية (الإقامة العامة) واستقبل بكل حفاوة وتبجيل من قِبَل الجالس على العرش[1]، وتأثّر تأثراً شديداً بما تميّز به العاهل التونسي من لطف وتصرف متسم في آن واحد بالوقار والكياسة. وأحسّ بابتهاج حقيقي لعودته إلى مسقط رأسه الذي بقي، رغم جميع التقلبات السياسية، وفيّاً لروح والده المعتبر بحقّ أبا النهضة التونسية الأوّل.

واستقر تارة بجبل المنار (سيدي بو سعيد) وطوراً بالعاصمة أو بمنوبة، وذلك بحسب الفصول. وأقبل في الحين على دراسة الوسط التونسي الذي التأم به من جديد، دراسة وئيدة ومنظمة، محاولاً إدراك معطيات المشاكل المطروحة على مواطنيه، كالتعليم والمالية والعدلية وأراضي الأوقاف والأراضي الاشتراكية والصحة العمومية والحيطة الاجتماعية والفلاحة والصناعة التقليدية ونظام الصحافة والجمعيات والإدارة العامة والهيئات المنتخبة الخ. . .، وهي المسائل التي كانت النخبة المثقفة تتناولها بالدرس، الواحدة تلو الأخرى، وكانت موضوع دراسات ملائمة ومتعمّقة سواء على أعمدة الصحف المحلية أو ضمن البحوث المقدمة إلى المؤتمرين الاستعماريّين المنعقدين في كل من مرسيليا وباريس[2]. ولقد دلّت تلك الدراسات على يقظة الرأي العام التونسي المصمّم على توجيه التطور في بلاده، وجهة مطابقة لمصالحه الحقيقية.

---

(1) الجالس على العرش آنذاك هو الأمير محمد الناصر باي (1906-1922).

(2) انعقد المؤتمر الأول بمرسيليا من 5 إلى 9 سبتمبر 1906 وانعقد المؤتمر الثاني بباريس من 6 إلى 8 أكتوبر 1908

وأقبل طاهر خير الدين على دراسة جميع تلك المسائل بدون أفكار مسبّقة، وبكلّ ما كان يمتاز به من فكر متبصّر وقدرة على التحليل، الأمر الذي مكّنه في أسرع وقت من إدراك أهمّ أبعاد تلك المسائل وتوقع ما سيثيره الدفاع عن مثل ذلك البرنامج الواسع، ثم محاولة تطبيقه، من صعوبات لا مناص منها.

ولئن كانت وضعيته الخاصة تمنعه من الإسهام علانية في النقاش الجاري بين الممثلين الحقيقيين وشبه الرسميين للمجتمع التونسي من جهة، وبين المتمسكّين بنظام أظهر بالكاشف ما يتّسم به من صبغة محافظة من جهة أخرى، إلا أن تلك الوضعية لم تحكم عليه بالاعتزال عن العالم الخارجي والإمساك عن أيّ اتصال بالعناصر المثقفة والنشيطة من عناصر المجتمع، لا سيما وأن ذلك الاتصال هو الكفيل وحده بإمداده بالمعطيات اللازمة لتقدير التيارات الفكرية المعبّرة عن المطامح الحقيقية للشعب التونسي.

وبناء على ذلك فإنه لم يتردّد عن تكثيف الاتصالات والتعميق من معرفته المباشرة والمتنوعة للشؤون التونسية. بواسطة المحادثات الخاصة التي كان يعرف كيف يضفي عليها طابعاً ممتازاً للغاية، وسيجني من ذلك فيما بعد فوائد جمّة.

ولكن بالرغم من أن تلك الجهود المبذولة للتلاؤم مع الوضع الجديد بالإيالة، قد استقطبت بعضاً من وقته، فإنه لم ينقطع عن الاهتمام بمجرى الحوادث الخارجية ومتابعة بوادر الحرب التي هي على وشك الاندلاع، من خلال مطالعته لكبريات الصحف والمجلات المتخصّصة.

ذلك أن التسابق نحو التسلّح، على إثر التوتّرات الدوليّة، والمنافسات القائمة بين الدول العظمى، نتيجةً لنزاع المصالح وسياسة التوسّع الترابي التي تنادي بها بعض الدوائر القنصلية، وكذلك معضلة الأقليات الوطنية التي اتخذت شكلاً حادّاً في المنطقة الجنوبية الشرقية من أروبا، كلّ ذلك قد كان

يتضمّن بذور الشقاق الذي عجزت الدبلوماسية عن اتّقاء تطوّره الرهيب. وقد كان حادث اغتيال الأرشيدوق النمساوي فردينان يوم 28 جوان 1914 بسرايافو، كافياً لاندلاع الأزمة التي لا مفرّ منها وحصول المواجهة بين النمسا وصربيا، على أثر النزاعات التي كثيراً ما نشبت بينهما حول قضية القوميات.

وانجرّ عن ذلك اشتعال نار الحرب في القارة الأروبية بأكملها وانقضاء أربع سنوات مليئة بالآلام الفظيعة والكروب المتعذر وصفها والتضحيات الجسام، ستخرج منها أروبا مقسّمة أكثر من أي وقت مضى.

ولئن لم تتعرض البلاد التونسية بصورة مباشرة لتلك الزوبعة، فإنها لم تسلم مع ذلك من آثارها، واضطرّت إلى التخفيف من أنشطتها السياسية، طوال المدّة التي تواصلت فيها الحرب الهائلة بالقارة الأروبية وفي معظم بحار العالم.

ولقد كان طاهر خير الدين أوّل من أدرك وأيّد ذلك الموقف الذي أملته الظروف من جهة ومشاعر الواجب والصداقة من جهة أخرى، وكان واثقاً من أن مواطنيه التونسيّين، بفضل ما برهنوا عليه من اعتدال وهدوء، سيحظون لا محالة بتقدير محتقريهم.

إلاّ أنّ التونسيين الذين كانوا متردّدين بين الشك والأمل، بحسب الأحداث الجارية بعيداً عن وطنهم، قد كانوا مع ذلك يتابعون أطوارها بانتباه، وسينتظرون بهدوء نهاية الفاجعة، وهم واثقون وثوقاً شبه يقيني من أن عودة السلام ستعمل على تحقيق مطامحهم.

ألم يقع الإعلان رسميّاً من طرف الحلفاء بأن الرهان الحقيقي للمعركة يتمثل في تحرير الشعوب؟.

ألم تعلن أيضاً أمريكا التي دخلت بدورها الحرب، على لسان رئيسها، أن ذلك الحقّ هو شيء مقدّس؟.

فلا غرابة حينئذ إذا ما وجدت تلك التصريحات الرنانة والمتكرّرة صدى بعيداً هنا، وقد تقبّلتها البشرية قاطبة بالترحاب واعتبرتها بداية عهد جديد. ولا يمكن لأيّ كان أن يؤاخذ شعبنا ـ الذي ربما كان واثقاً أكثر من اللازم من تطمينات الرجال السياسيّين الشفاهية أو الكتابية ـ على إيمانه بتحقيق ذلك الحلم الجميل الذي لم يراوده وحده.

فهناك مجموعات أخرى متطوّرة أكثر بكثير من مجموعتنا قد تعلّلت بذلك الأمل وآمنت بذلك الكتاب المقدس، ولكن خاب ظنّها في آخر الأمر.

أما طاهر خير الدين الشاهد الصامت والمطلع الخبير، فقد كان يلاحظ ما أثاره الإعلان عن العدالة والسلم من حماس ساذج، ولكن لم يكن في وسعه إلا أن يسجّل آثار ذلك الإعلان في شعب ذكيّ لا محالة، ولكنه ميّال للتحمّس وغير قادر، لنقص تربيته السياسية، على التمييز بين الجانب النظري والجانب الواقعي لتلك التصريحات.

ولئن لم يحاول آنذاك إقناع الأصدقاء القلائل الذين ما زالوا يترددون على بيته، بشكّه في إمكانية تطبيق مبادىء الرئيس ولسن، التي كانوا قد علّقوا عليها كلّ تلك الأهمية، فإنه لم يتأخر مع ذلك عن إعلامهم بالأسباب العديدة التي تحكم على مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجميلة والنبيلة بالفشل الذريع.

وإذا كان من حقّ التونسيّين أن يتمسّكوا بذلك الإعلان وأن يستمدّوا منه عوامل تشجيع جديدة لتحقيق مطامحهم المشروعة، فإنه يتعيّن عليهم أن يمسكوا عن كلّ تطرّف في الكتابة أو القول وأن يعرفوا كيف يكبحون جماح عواطفهم المتأجّجة، وذلك بالتحلّي بالاعتدال والاتّزان وروح الملاءمة، وهي الخصال المميّزة للشعوب الناضجة والمستحقة للحريّة.

ولئن كان طاهر خير الدين يعرف أنه غير قادر على فرض تلك النصائح السديدة بحذافيرها، فقد كان مقتنعاً بأنه أسهم بذلك في توجيه الذين

سيتولّون في يوم من الأيام التكلم باسم البلاد التونسية والدفاع عن مطالبها العادلة.

وفي يوم 10 جويلية 1919، أي بعد حوالي عام من إبرام هدنة مودروس بين تركيا وقائد أسطول الحلفاء في البحر الأبيض المتوسط (نوفمبر 1918)، غادر طاهر خير الدين تونس متوجّهاً إلى اسطنبول التي وصلها في اليوم الثلاثين من ذلك الشهر.

وفي يوم 2 أوت الموالي، استقبله السلطان وحيد الدين وعرض عليه منصب وزاري في الحكومة التي يرأسها الداماد فريد باشا، وألحّ عليه في قبول وزارة الزراعة والتجارة التي كانت شاغرة آنذاك، غير مبال باعتذاراته ولا باعتراضاته.

ولاحظ الوزير الجديد ما كان ينقص التشكيلة الوزارية من انسجام، يُعتبَر ضرورياً في كلّ آن وحين، لا سيما في أوقات الشدّة، ومن حرص على العمل الجماعي، وأحسّ من أوّل وهلة بالعوائق المعطّلة لنشاطه، بسبب سوء التفاهم، بل قل الارتياب، الموجود بين الصدر الأعظم ومعظم مساعديه.

فبينما كان فريد باشا الذي أنهكته السنون وتغلّبت عليه الأحداث، يرى أن لا خلاص لتركيا إلاّ بالتحالف مع انجلترا، كان زملاؤه الرافضون للإذعان إلى الهزيمة، يقترحون بالعكس من ذلك المقاومة في كنف الكرامة، ويريدون أن يشجّعوا خفية وبكلّ ما لديهم من وسائل، الحركة الكمالية التي التفّت حولها الأغلبيّة الساحقة من الشعب التركي وأصبحت قادرة بمرور الزمن على تخليص البلاد من التبعية الأجنبية.

فكيف يمكن حينئذ التوفيق بين تلك النزعات المتضاربة وتحقيق تلك الرغائب ولو جزئياً، بدون إثارة أزمة وزارية تزيح عن الحكم الصدر الأعظم الجبان والمزعج، وفتح المجال أمام حكومة تتمتع بأكثر انسجام وحزم؟.

ولقد اقتنع بهذا الحلّ كثيرٌ من الوزراء الذين اتصلوا لهذا الغرض

بطاهر خير الدين وأبانوا له عن مرادهم المتمثل في تكليفه بتعويض الدماد فريد باشا. ولكنه رفض ذلك العرض خشية أن يتسبّب في توتّر العلاقات إن آجلاً أو عاجلاً بين الوزارة وبين السلطان المتعلق دائماً بصهره والمتحامل بشدّة على الحركة الكمالية، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن أسوإ العواقب بالنسبة إلى النظام القائم.

وبناء على عدم قدرته، والحالة تلك، على تحمّل المسؤولية المعروضة عليه، وفقاً لما يمليه عليه ضميره ومعتقداته فقد فضّل الاستقالة من منصبه والرجوع في الحين إلى تونس: 11 أكتوبر 1919.

ـ ولكنّ إقامته باسطنبول بضعة أسابيع لم تذهب سدى، وقد كانت الخلافة العثمانية آنذاك في غمرة الأزمة الاقتصادية والمعنوية، موجّهة بصرها ذات اليمين وذات الشمال، بحثاً عن مساندة ودّية ونزيهة. فلقد تمكّن في نفس الوقت من اكتشاف القوى الكامنة وغير المترقبة لذلك «الرجل المسنّ العليل» [كما كانوا ينعتون تركيا عهدئذ]، وإدراك المطامع الحقيقية لبعض الدول الغربية حول المسألة الشرقية.

ولئن لم يعد ابتداء من ذلك التاريخ يتعلّل بالأوهام، بخصوص قيمة مظاهر التقدير والمودّة المقدّمة إلى الدول الشرقية، فقد اقتنع بالعكس من ذلك بالفشل شبه اليقيني الذي ينتظر في المستقبل أعمال جميع أصناف المخادعين الذين استغلّوا بدون حياء ثقة مجتمعاتنا الساذجة والسريعة التصديق.

وقد وصل طاهر خير الدين إلى تونس تحدوه مثل تلك الأفكار، فوجد الحركة الإصلاحية التونسية التي كانت منقسمة إلى عدّة مجموعات، كلّ مجموعة تعمل على حدة بدون انسجام ولا ارتباط، قد التأمت منذ حين ضمن منظمة واحدة متماسكة، ألا وهو الحزب الحرّ الدستوري التونسي. وقد تمّ تحرير كرّاس المطالب التونسية التي وافقت عليه جميع شُعَب

الحزب، إثر مناقشات طويلة وحادّة، ثم سُلِّم إلى شخصية تونسية من ذوي الثقافة العالية وهو الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي تم تكليفه بمهمّة التحوّل إلى باريس والدفاع عن تلك المطالب وإبراز ما تكتسبه من مشروعية.

وفي العاصمة الفرنسية صدر كتاب «تونس الشهيدة»[3]، بوحي من ذلك الخطيب المصقع، وقد حرّره باللغة الفرنسية أحد مساعديه[4] وسهر على نشره لإثارة عطف الرأي العام على القضية التونسية. ولكن الكتاب، عوض أن يسفر عن النتيجة المرجوّة، قد أثار بالعكس من ذلك غضب الأوساط الرجعيّة وتسبّب في إلقاء القبض على مؤلفه ونقله إلى تونس، حيث أحيل على المحكمة العسكرية، بتهمة المسّ من أمن الدولة.

وانجرّت عن ذلك القرار القاسي وغير المنتظر في مثل تلك الظروف، ردود فعل عنيفة في كامل أنحاء البلاد التونسية. حيث ردّ الشعب التونسي على ذلك الإجراء الأخرق والمباغت بهيجان شديد ومتواصل.

كما أوفد الحزب إلى باريس وفوداً أخرى[5] مزوّدة بنفس البرنامج، للتأكيد على تمسّك الأمة به والاحتجاج على الإجراءات القاسية التي سلّطتها الإدارة على رجل سياسي، لم يتجاوز نشاطه حدود الشرعية، بحصر المعنى.

وتبعاً لذلك فقد حرصت، الحكومة الفرنسية على تهدئة الخواطر والتخفيف من حدّة الحماس الذي أثارته بعض الخيبات المتتابعة، وإعطاء بعض الترضيات للفئات المثقفة بالبلاد. فعيّنت على رأس الإقامة العامة [السفارة الفرنسية بتونس] المسيو لوسيان سان[6] الذي بادر، بعد الإفراج على الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تعويض المجلس الشورى بالمجلس الكبير

(3) صدرت الطبعة الأولى من كتاب «تونس الشهيدة» (باللغة الفرنسية) في باريس - ديسمبر 1919.

(4) هو المحامي التونسي أحمد السقا.

(5) لقد تحوّل الوفد الدستوري الأول إلى باريس في 6 جوان 1920 برئاسة أحمد الصافي. وسافر الوفد الثاني إلى باريس في 24 ديسمبر 1920 برئاسة الطاهر بن عمّار.

(6) لقد دامت مدة المقيم العام لوسيان سان (Lucien SAINT) من 1921 إلى 1929.

وإحداث وزارة العدل، وكان أوّل من تقلّدها الجنرال طاهر خير الدين (26 أفريل 1921).

فها هو ذا مترجمنا مدعوّ من جديد إلى تقلّد منصب حكومي ولكن هذه المرّة في وطنه الأصلي الذي تابع من قريب أو من بعيد تطوّره البطيء والشاق، وقد أكدت له المظاهرات الشعبية الأخيرة ما بلغه من تقدم مطّرد.

ولكن الأمر لم يكن متعلقاً في نظره بوظيفة عاطلة أو مهمة شرفية، ربما ترضي مطامح غيره ممّن هم أقلّ منه حماساً وغير متّسمين بما يحسّ به من حيوية فياضة.

فينبغي حينئذ أن يجد ذلك الاختيار الذي وضعه على رأس الوزارة الجديدة ما يبرّره، فيما يتحلّى به من حماس وإيمان.

ولقد كانت الأهداف الأولى المرسومة للمسؤول عن تلك المؤسسة تتمثّل في السهر على سيرها وتطويرها على أحسن وجه ممكن والسعي إلى تطبيق الإصلاحات المختلفة الأنواع والتحسينات المزمع إدخالها على مختلف قطاعات العدلية المدنية والشرعية، بدون إثارة أحاسيس قسم من الجالية الفرنسية، أو المسّ من مشاعر الأوساط الإسلامية المحافظة للغاية والتي ما زالت متمسكة بأمور شكليّة بالية.

إذ لا ينبغي أن يفوتنا أنّ معظم المعنيين بالأمر، لئن قبلوا بابتهاج الرفع من الاعتمادات المخصّصة في الميزانية لتحسين الوضعية المادية لرجال القضاء والأعوان الإداريّين، ووافقوا على قواعد الانتداب الكفيلة بانتقاء أحسن العناصر وبالتالي تحسين مردود أغلب المكلفين بمهمّة القضاء الشاقة، فإنهم لم يظهروا نفس الحماس لإدخال إصلاحات جذرية، كان من شأنها لو تحقّقت أن تضع حدّاً لجميع مظاهر الرتابة والإهمال.

ومن ناحية أخرى، فإن تنظيم التراتيب الإجرائية المعمول بها لدى المحاكم الشرعية تنظيماً مدقّقاً، مع مراعاة عادات البلاد وتعاليم الشريعة

الإسلامية من جهة، ومتطلبات العصر من جهة أخرى، لا يمكن أن يتمّ، حسب رأيه، إلا تدريجيّاً وعلى مراحل متّسمة بالحذر، وذلك خشية إثارة ارتياب المتزمّتين الذين يرون في كلّ محاولة تعصيرية بدعة من البدع، وخوفاً من إثارة الأهواء الكفيلة بتحريك الجماهير الجاهلة والوديعة المتأثّرة دائماً بما اشتهرت به بعض الشخصيات الدينية من علم وتقوى.

وأخيراً فالجدير بالملاحظة أن تعيين طاهر خير الدين لم يحظ برضا الجميع، بالرّغم من ماضيه المجيد وما قدّمه إلى وطنه من خدمات وما اشتهر به من فكر وأدب. ذلك أنّ كثيراً من الأشخاص سواء في البلاط أو في الدوائر الأخرى، لم يستسيغوا ما أحرزه القادم الجديد من تقدير وعناية وحظوة من أول وهلة، سواء لدى عاهل البلاد أو لدى ممثل الدولة الحامية، وقد أثار إعجابهما ما كان يمتاز به الرجل من سلوك ممتاز وتربية عالية وحديث ممتع.

وبناء على ذلك فإننا نتصوّر أن المهمة الملقاة على عاتقه لم تكن بالأمر الهيّن، وإنه يتعين على المضطلع بها التحلّي بحزم نادر وثقة في النفس فريدة، للرضى عن طيب خاطر بجميع مخاطرها

ولكن طاهر خير الدين قد استهان بما أظهره بعضهم من حسد نحوه، وما أبداه البعض الآخر، أعني الأغلبية، من نفاق جدير بالاحترام. فأقبل في الحين على الاضطلاع بمهمّته بشجاعة متبصّرة وثابتة وبعزيمة راسخة، واستعداد للتغلب على جميع الصعوبات، حسب عادته المألوفة.

ولكن لا ينبغي أن نظنّ، أنه بناء على ما كان له من اطلاع على الأوضاع المحلية، قد قبل تلك المهمة للتخلّص من الفراغ النسبي الذي ربّما كان يزعجه، أو لإثارة اندهاش الملاحظين بما كان يتمتّع به من براعة قد استغلها من قبل وفي مواقع أخرى، بدون أن يضمن لنفسه مسبّقاً الحصول على المساعدة اللازمة المتوقف عليها إلى حدّ بعيد نجاح المشروع الموكول إلى عهدته.

ومن ناحية أخرى فإن دوائر الحماية العليا والسلطة التونسية السامية لم تبخل عليه بتشجيعاتها، وقد وعدته وعداً صريحاً بتقديم المساعدة الدائمة إليه لتمكينه من الاضطلاع بمهمته على أكمل وجه. وعند ذلك فحسب أقدم على القيام بذلك العمل الذي كان يأمل أن ينهيه بنجاح، بفضل تلك السياسة المتوازنة بحكمة والتي كان قد جرّب في أماكن أخرى ما تمتاز به من نجاعة مؤكّدة.

ومن سوء الحظ، فقد نشبت خصومة شخصية بين أحد أعضاء المجلس الشرعي بالعاصمة وبين الوزير الأكبر آنذاك[7]، الذي كان طاهر خير الدين متحالفاً معه. وما لبثت أن عكّرت صفو العلاقات بين ذلك الموظف الديني السامي وبين المسؤول عن وزارة العدل.

وقد كان من الممكن أن تتمّ بسرعة تسوية ذلك الخلاف البسيط والتافه، الناتج عن مسائل ذات علاقة بحب الذات والكبرياء، ولو حصل في أيّ بلد آخر غير البلاد التونسية، حيث كانت الخصومات العصبية والحزازات الشخصية تعمل دوماً وأبداً على شلّ - إن لم يكن إحباط - جهود الرجال القلائل من ذوي النوايا الطيّبة، الذين كانت تظفر بهم هذه البلاد من حين لآخر، من بين أبنائها المقدامين والمخلصين.

ومن هذه الناحية فقد كان مقدّراً أن يتعرض طاهر خير الدين بدوره لما كان قد تعرض له والده من خيبات قبل ذلك بأكثر من خمسين سنة وأن يجد في طريقه نفس عناصر التفكك والانشقاق التي قاومت مقاومة عنيفة ما بذله ذلك المصلح العظيم والمقدام من أعمال رائعة في سبيل النهوض ببلاده، وعرّضتها في آخر الأمر للخطر.

فقد تعرض طاهر خير الدين لنفس الوشايات ونفس التلميحات

(7) يشير المؤلف إلى الخلاف الذي ظهر بين الوزير الأكبر الطيب الجلّولي وشيخ الإسلام الحنفي أحمد بيرم.

الخسيسة والمتجددة بلا هوادة، سواء بصورة علانية أو بصورة خفية في كنف الصمت السائد في بعض المعابر، والمعبّر عنها في أغلب الأحيان بلهجة الاستنكار وباسم الأخلاق الفاضلة. وأفضى كلّ ذلك إلى تشنّج الأعصاب في أوساط أهل الحلّ والعقد الذين ظلّوا معارضين من حيث المبدأ والمصلحة، لكلّ إصلاح لم يحظ بموافقتهم المسبّقة، وحتى داخل البلاط المؤيّد إلى حدّ ذلك التاريخ للوزير الجديد والمتعجّب من تواصل التجربة التي بدأت في مثل ذلك الطالع السعيد. وقد بلغ التوتر من الحدّة ما أصبح ينذر بحصول أزمة مفاجئة لا مفرّ منها.

وبالفعل فقد حدثت الأزمة في شهر أفريل 1922[9]، ولكن لا للأسباب المشار إليها آنفاً، بل نتيجةً لسلسلة متتالية من الأخطاء النفسانية والسياسية، المنسوبة حقّاً أو باطلاً إلى الوزير الأكبر، وقد كادت تؤول إلى تنازل الملك ذاته عن العرش.

ولكن، لئن أمكن تفادي ذلك الاحتمال الرهيب في آخر الأمر، بعد مفاوضات طويلة وشاقة، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى الوزير الأكبر ولا بالنسبة إلى زميله وزير العدل الذي أصبح مهدّداً مثله بالعزل المبكّر، بدون أيّ سبب معقول.

إلّا أن زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية ميلران إلى تونس، بعد الجولة التي قام بها في الجزائر، قد مكّنت من انفراج الأزمة الناتجة عن تلك الوضعية المؤلمة وإقناع الملك المخدوع حسب الظاهر، بتقدير قيمة ومشاعر ذلك المساعد المخلص والواعي.

ولكن بالرغم من إقرار طاهر خير الدين في منصبه بعد مقابلة المرسى الخالدة الذكر [بين الباي ورئيس الجمهورية الفرنسية] وتجديد ثقة الملك الذي لم ينفكّ يظهر له علامات التقدير المؤثّرة ويخصّه بحسن القبول، فإنه

---

(8) لقد اندلعت الأزمة إثر تهديد الأمير الناصر باي بالتنازل عن العرش (5 أفريل 1922).

لم يتمكّن من الاستفادة من تلك الاستعدادات الطيّبة لتحقيق مشاريعه المعرّضة للخطر.

ذلك أن المرض الذي كان ينخر جسم الباي منذ بضعة أشهر، قد تفاقم على أثر الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الأيام السابقة، وعجّل بوفاة ذلك الرجل الشهم الحليم، الذي بقي على العرش ستة عشر عاماً وترك ذكرى لن ينساها التونسيون أبد الدهر، لما تميز به من تسامح وعدل وإنصاف.

ومع استهلال عهد الباي الجديد[9]، تجددت الدسائس والمناورات في شكل جديد، وأصبح طاهر خير الدين مضطرّاً إلى إضاعة وقت ثمين لاتّقائها أو إحباطها.

بحيث لم يتمكن لا من إعادة تنظيم المحاكم الشرعية وفقاً للدّراسة الدقيقة التي قام بها خلال مدة طويلة، ولا من إصدار مجلة الإجراءات المستوحاة من الأساليب والنظريات التي حازت رضا الدوائر العلمية بالمشرق وكانت موضوع بحوث مدقّقة. وهو لم يتمكن من ذلك لا لنقص في المثابرة أو البراعة، بل لغياب سلطة مقرّة العزم على فرض تطبيق تلك الإصلاحات واحترامها والقضاء بدون شفقة ولا رحمة على أية محاولة تمرّد على سلطة الوزير المشروعة، التي لا تقبل المنازعة.

وبمرور الزمن، ملّ طاهر خير الدين ذلك الصراع الذي لا أمل فيه وابتُلِي في ظرف بضع سنوات بوفاة أخيه الأكبر وابنته وزوجته الراعية لبيته والقرينة الوفية منذ أكثر من ثلاثين سنة، فأسرّ أكثر من مرة إلى أصدقائه الحميمين بعزمه على التخلّي عن تلك المهامّ التي لم يعد يرجو منها أية فائدة، والرجوع إلى كتبه التي أهملها مدة طويلة، لالتماس ما لم تستطع الحياة العامة توفيره له من ترضيات. ولكنه عدل عن رأيه في آخر الأمر،

(9) هو الأمير محمد الحبيب باي الذي دامت مدته من سنة 1922 إلى سنة 1929.

استجابة إلى نداء الواجب والضمير ونزولاً عند رغبة أصدقائه الذين صرفوه عن عزمه وألّحوا عليه بمودّة للبقاء في منصبه.

وممّا يبرّر ذلك الإلحاح، أن الأوضاع التي لم تكن مواتية لمهمة الوزير الإصلاحية إلى حدّ ذلك التاريخ، قد أصبحت تبعث على الأمل وتسمح له بمواصلة إنجاز برنامجه الذي كان كلّ التونسيّون العاقلين متأسفون على توقّفه المتواصل، وذلك بفضل التغيير الجديد الحاصل على رأس العائلة الحسينية والعلاقات الودّية الرابطة بين الوزير والأمير الذي ارتقى مؤخّراً إلى العرش[10].

ولكن واحسرتاه! فلقد تغلّبت مرة أخرى معارضة بعض الشخصيّات على شجاعة وصلابة ذلك الرجل المتفوّق الذي أصبح بعد كثير من المحاولات الفاشلة مضطرّاً إلى الإقامة بالخارج فترات طويلة لينسى مختلف الإهانات والخيبات المسلّطة عليه من أجل صلابته وإدراكه لمقتضيات وظيفته.

وخلال رحلة من تلك الرحلات التي كثيراً ما كانت تدوم أشهراً كاملة، فقد الوريث الوحيد للقبه العائلي، وفقد معه آخر مصدر من مصادر الحنان، الذي كان بمقدوره التخفيف عن كل ما تحمّله من محن برباطة جأش.

ومنذ ذلك الحين لم يعد أيّ شيء يشدّه إلى هذه الدنيا، فلقد خارت قواه إثر تلك المحنة القاسية وأنهكته المآسي المعنوية، وخانه البعض وأساء إليه البعض الآخر، ولم يقدّره الجميع حقّ قدره، ففضّل العزلة على العمل غير المجدي والمخيّب للأمل، وأصبح ينتظر الفرصة التي يمكنه التعلّل بها للتخلّي عن مهمة لم يتمكّن من الاضطلاع بها كما كان يشاء.

وقبل ذلك، وتحسّباً لذلك الاحتمال، حرص بنفسه على حرق

---

(10) ارتقى الأمير أحمد باي الثاني إلى العرش في 11 فيفري 1929.

مجموعات من الرسائل العائلية والوثائق التي لو بقيت لأوضحت لنا الكثير من جوانب التاريخ التونسي الحديث[11]. ولكنه أراد أن يجعلها في منأى عن أولئك الفضوليين العاجزين عن استعمالها استعمالاً نزيهاً بأتمّ معنى الكلمة.

ولقد قدّم استقالته خلال شهر إفريل 1934. وبعد ذلك بقليل تحوّل إلى باريس للبحث في مكتبات ومتاحف تلك المدينة المجيدة عن الاطمئنان والهدوء، اللذين حالت بينه وبينهما حياة مليئة بشتى أنواع المحن.

وقد كان مقدّراً عليه أن لا يموت في بلاد الغربة وأن يعود إلى تونس، حيث ستدركه المنيّة ويدفن إلى جانب عدد من ذويه، في التربة العائلية المتواضعة الواقعة في أعلى هضبة سيدي أبي الحسن الشاذلي. وكثيراً ما كان يشاهد من هناك عند غروب الشمس بعينيه الحزينتين عاصمة البايات البيضاء الممتدة على نحو بديع، ما بين سبخة السيجومي وبحيرة تونس اللازوردية، حيث تختال على سطحها النُّخام[12] الوردية اللون بخيلاء.

ذلك أنّه، بعد غياب دام سنتين، رجع إلى تونس وقد أضناه الحنين إليها وربما دفعه شعور مسبّق غريب. فأقام بضعة أسابيع بالمدينة العتيقة ثم فرّ من ضجيجها واستقرّ بأعلى هضبة البلفيدير، مستغلاً هدوءها المضمون للاستغراق على هواه في دراسات التاريخ المقارن والميتافيزيقيا الإسلامية التي كانت دائماً تستهويه.

وهناك وافاه الأجل المحتوم، بعد التعرض لنوبتين قلبيّتين قصيرتين، بينما كانت حكومة الحماية تتأهّب لتكليفه، على كرهٍ منه، برئاسة مؤسّسة، قد قرّرت إحداثها من حيث المبدأ (نوفمبر 1937).

وبوفاته فقدت تونس ابناً من أعظم أبنائها، وقد سبق لها أن عرفت

(11) لقد تمكّن المرحوم محمد الصالح مزالي من إنقاذ البعض من تلك الوثائق وأحالها في آخر حياته إلى مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس.

(12) جنس طير طويل الساق والعنق.

أحياناً بعض الرجال الموهوبين والمتحرّرين بما فيه الكفاية من مشاغل المصالح الشخصية التافهة، والمتطوّعين لخدمة وطنهم. ولكن لم يوجد أبداً منذ أمد بعيد أحدٌ يضاهي طاهر خير الدين من حيث الثقافة الواسعة والطبع المتحرّر والنّزاهة.

ولا يسعنا إلّا التعبير عن أسفنا حينما نلاحظ أنّ التقلّبات السياسية والمنافسات الشخصية، قد منعت ذلك الرجل السياسي الجليل والأديب الكامل، من إظهار كلّ ما أغدقه الله عليه بسخاء، من ملكات ومواهب.

مَحــمّــد بــن الخــوجــة
(1942 - 1869)
العالــم والكاتــب والموظـف الكبيــر

لقد جرت العادة في الامبراطورية العثمانية، كما في غيرها من الدول ذات النظام المفرط المركزيّة والتدرّج، عند تكوين سلك موظفي الإدارة المتعدّدة والمتنوّعة الدواليب، أن تستعين الحكومة بالشبان المنحدرين من العائلات الماجدة والمترفهة، وحتى من العائلات المتواضعة الذين تؤهلهم سعة ثقافتهم لتحقيق استمرارية نظام سياسي واجتماعي، قد خبرت تقلّبات التاريخ التركي ما يتمتع به في نفس الوقت من مرونة وصلابة مثيرة للإعجاب.

فمن المحتمل ـ إن لم يكن من المتأكد ـ أن يكون جدّ آل ابن الخوجة الأوّل ـ كما يدلّ على ذلك لقبه العائلي ـ منتمياً إلى ذلـك السلك من الموظفين المتحصلين على تربية ممتازة تحت إشراف «الديوان» الذي أثّرت شهرته شبه الأسطورية تأثيراً فعالاً في سائر الشعوب الإسلامية. ومن المحتمل أيضاً أن يكون، قبل استقراره بالإيالة التونسية (خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي) أي قبل وصول سنان باشا[1]، قد شغل خطة قاضي

(1) وصول سنان باشا إلى تونس في سنة 1573.

الجيش وأعجب باعتدال طقس هذه البلاد وما يتحلّى به أهلها من لطف وكرم، فتمّ إلحاقه بها، نزولاً عند رغبته، للاضطلاع بنفس المهمة في مدينة تونس، عاصمة إفريقية الذائعة الصيت، التي لا تزال شهرتها تراود خيال المثقفين في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

وممّا لا شكّ فيه أنه قد حظي بقبول تجاوز كلّ ما كان يؤمله. إذ استقرّ هناك وأنجب أحفاداً، كان من بينهم عدد كبير من العلماء والفقهاء الذين تجاوزت سمعتهم حدود «الإيالة» وأضفوا على لقب جدّهم رونقاً لم يكن مرتقباً.

ولقد وُلِد مَحمّد بن الخوجة، حسب المصادر الموثوق بها في شهر فيفري من سنة 1869، وهو رابع أبناء الشيخ البشير بن الخوجة، أصغر أبناء شيخ الإسلام محمّد بن الخوجة الخالد الذكر.

والجدير بالملاحظة أن ذلك الطفل قد ولد بعد بضع سنوات من انفراج الأزمة الاجتماعية الرهيبة التي هزت أركان المملكة وقبل أن يتولّى الحكم الجنرال خير الدين(2)، ذلك الرجل العظيم الذي أعطت إصلاحاته الحكيمة والجريئة للإيالة التونسية دفعاً شديداً مولّداً للحياة والتقدم. إلّا أن التونسيّين لم يدركوا ما لحق البلاد من ضرر من جراء إقصاء خير الدين عن الحكم، إلا بعد ذهابه إلى بلاد المشرق حيث كان ينتظره مستقبل باهر. وقد أجبره على اتّخاذ ذلك القرار المؤلم عدم تفهّم بلاط ملكي قصير النظر ومحدود التفكير، وما حاكته ضدّه من دسائس متجدّدة، عصابة قد أضنتها الأطماع وطغت عليها الرغبة في الارتقاء إلى الحكم. ولقد كان آل ابن الخوجة المتبصّرون والمطلّعون على حقائق الأمور مدركين لأهمية التغييرات المراد إدخالها على أجهزة الدولة ومطّلعين على نوايا رئيس الحكومة وإقراره العزم على إنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية، ربما لم يشعروا في أول الأمر بملاءمتها

(2) تولّى الجنرال خير الدين الوزارة الكبرى في سنة 1873.

للواقع، فأبدوا إزاءها شيئاً من التخوّف. ولكنهم تحاشوا كلّ ما من شأنه أن يثير استياء السلطة وأسرعوا كغيرهم من أعيان الحاضرة إلى إرسال أبنائهم، لتعزيز صفّ تلامذة المدرسة الصادقية المحدثة منذ أمد قصير(3) لتوفير ما تحتاج إليه البلاد شديد الاحتياج من كفاءات في شتى الميادين.

وهكذا فقد التحق محمّد بن الخوجة بتلك المدرسة مع ثلّة من أنداده المنتمين إلى نفس بيئته والمتربّين على نفس المبادىء التي خضعت لها تربيته، تحدوهم نفس المطامح، أي اكتساب تلك المعارف التي بفضلها قد بلغت الشعوب الأروبية، حسب تأكيدات أساتذتهم القاطعة، من القوة ما مكّنها بسهولة من إخضاع الأمم الأقلّ حظوة.

ورغم صغر سنه، فإنه لم يشعر أبداً بالاغتراب في ذلك الوسط الجديد، وسرعان ما تعوّد على حياة المعهد، بالرغم من مختلف الفروض وصرامة النظام، بل إنه أحسّ بشيء من الميل إلى الدراسة لما كانت تتسم به الموادّ المدروسة منتنوّع وتوزيع محكم.

وبالنظر إلى تربيته العائلية وميوله الشخصية، فقد أقبل بصورة طبيعية على دراسة الآداب العربية التي كان يفضّلها على سائر الموادّ الأخرى، بدون أن يهمل دراسة اللغة الفرنسية أو الرياضيات. وما لبث من فرط اجتهاده أن استرعى الانتباه، بمعارفه المتينة وأسلوبه الطريف والواضح.

ولقد أسرعت إدارة الحماية الحريصة آنذاك على تعصير المصالح الإدارية بدون تأخير، إلى انتداب موظفيها من بين خرّيجي المدرسة الصادقية بعد إتمام دراستهم الثانوية، لتعويض قدماء الموظفين المفصولين. فوقع الاختيار على محمّد بن الخوجة مع عدد من أقرانه المنتمين إلى نفس فوجه لتعزيز إطار الكتبة المترجمين الذين انتُدِبوا من قبل. ومن قسم الترجمة انتقل

(3) تأسّست المدرسة الصادقية في سنة 1875.

إلى قسم المحاسبة الذي كان يشرف عليه آنذاك صديقه الأكبر منه سنّاً الأستاذ البشير صفر، وعيّن بصفة رئيس قسم مساعد.

وعندما سمّي البشير صفر رئيساً لجمعية الأوقاف خلفه صاحب الترجمة في رئاسة قسم المحاسبة والاضطلاع بتلك المهمة الشاقة والدقيقة التي كان يقوم بها ذلك الرئيس الحليم والحازم. وقد بدأ محمد بن الخوجة حياته الإدارية تحت رئاسته، مبرزاً من أوّل وهلة ما كان يمتاز به من ثقافة واسعة ومتنوعة وحبّ للنظام والعمل.

واعتباراً لما كان يتحلّى به ذلك الشاب من رصانة فطرية، إلى جانب قوة الذاكرة وسهولة التعبير، فهو لم يلبث أن صار مؤهّلاً للقيام بدور الوساطة بين بعض أفراد عائلته المشهورين بعلمهم ومنزلتهم الدينيـة وبين بعض الشخصيات الفرنسية البارزة الحريصة على ربط علاقات وثيقة ودائمة مع الممثلين الحقيقيّين للثقافة الإسلامية في هذه الديار.

على أنّ مثل ذلك النشاط لا يمكن أن يظلّ مغموراً مدة طويلة، رغم حرص صاحبه على تحاشي كل مظاهر الإشهار الصارخ. وهكذا فقد دعي محمّد بن الخوجة إلى تأليف الفهرس العلمي لمكتبة جامع الزيتونة الأعظم. ولكن هذا العمل الدقيق والمرهق الذي دام عدّة سنوات وأُنجز بكفاءة نادرة ومنهجية لا مأخذ عليها، لم يصل أبداً إلى نهايته، نظراً لقلة الاعتمادات المالية المخصّصة له، وكذلك لما كان يفتقر إليه الباعثون للمشروع من روح المتابعة. إلا أن ما تم إنجازه من ذلك العمل يدلّ على ما كان يتميّز القائم به من سعة اطّلاع وروح مثابرة.

وكما لو أن كلّ تلك الأعمال لم تكن كافية لاستقطاب كامل طاقته، فإن محمد بن الخوجة لم يتردد عن المساهمة بانتظام في تحرير جريدة «الحاضرة» التي أسّسها صديقه علي بوشوشة بمشاركة عدد كبير من الشبان التونسيين آنذاك، أمثال البشير صفر والشيخ محمد السنوسي والشيخ محمد

الحشايشي وعلي الورداني وغيرهم من المحرّرين الذين كانت مقالاتهم وفصولهم تستأثر بإعجاب كافة المثقّفين. ولقد كان من المتعيّن على أولئك المحرّرين، لاستحقاق مثل تلك الحظوة، أن يتحلّوا ببراعة فائقة في التعبير، مع الحرص على مراعاة أحاسيس أهل الحلّ والعقد واجتناب تنفير بعض الفئات الاجتماعية المتمسّكة بامتيازاتها.

ويمكننا التأكيد اليوم على أن أعضاء أسرة «الحاضرة» لم يكونوا مفتقرين أبداً لمثل تلك الخصال. فلقد استطاعوا شيئاً فشيئاً فرض آرائهم على الرأي العام المتردّد آنذاك، وذلك بالإمساك عن كلّ تطرّف لفظي، وإخلاء كتاباتهم من أيّ تعبير مثير للعواطف، من شأنه إزعاج قرائهم الذين يسعون إلى استمالتهم بكلّ لطف ولكن بثبات، إلى أفكارهم الإصلاحية المعتبرة آنذاك من الأفكار الطّلائعية المخطرة.

ولئن ساهم اعتدال أولئك المحرّرين وإدراكهم للواقع مساهمة فعالة في إنجاح ذلك المشروع، فالفضل في ذلك يرجع أولاً وبالذات إلى محمّد بن الخوجة الذي عرف من أوّل وهلة، بالاتفاق مع صاحب الجريدة، كيف يضفي على «الحاضرة» طابعاً خاصاً ومتميّزاً جعلها تحظى أكثر فأكثر بتقدير الأوساط الثقافية في الإيالة.

وبتحمّسه لذلك المشروع، لم يكن همّه سوى الاستجابة إلى إحدى الضرورات الملحة وقتئذ، أي تعويد مواطنيه على معالجة القضايا الشايكة التي لا بدّ أن يثيرها يوماً من الأيام تطوّر البلاد التونسية المحتوم، وحملهم على التفكير في إيجاد الحلول اللازمة لها والمراعية، من جهة لنواميس التطوّر ومن جهة أخرى للتقاليد التي أظهرت التجربة منذ القديم ما تمتاز به من نجاعة معنوية واجتماعية.

وكان محمّد بن الخوجة أوّل من أقرّ بضرورة المرور بمراحل طويلة المدى والتغلّب على مصاعب جمّة، لإقناع قراء «الحاضرة» بتلك المبادىء، لأنهم لم يتخلّصوا بعد من بعض الأفكار المسبّقة الراسخة في أذهانهم

والموروثة عن العصور الماضية المليئة بالخيبات المرّة. ومع ذلك فقد كان يعتبر ـ هو وجميع أصدقائه المؤمنين بنفس رسالته ـ أن جريدتهم لا تكفي وحدها للنهوض بالبلاد وبالتالي تحقيق الغاية الأساسية لتنافسهم الحماسي.

ومن أجل ذلك تأسّس سنة 1896 معهد «الخلدونية» الحرّ، الرّامي أوّلاً وبالذات إلى تلقين طلبة الجامع الأعظم تلك الثقافة العامة، وعلى وجه الخصوص تلك العلوم الصحيحة التي لا يمكن أن توفّرها لهم الجامعة الزيتونية الموقّرة، المقتصر تعليمها وقتئذ على موادّ يرجع عهدها إلى العصر الوسيط.

وبناءً على ما عُرِف به محمد بن الخوجة من حركيّة ونشاط، فقد تمّ انتخابه عضواً في الهيئة المديرة لتلك المؤسسة الجديدة التي سيعمل بلا هوادة على تحقيق ازدهارها المطّرد. وسيلاحظ بابتهاج ما أحرزته «الخلدونية» من نجاح في ظرف بضع سنوات، وقد كانت تبدو في أوّل عهدها معرضة لفشل ذريع لا تستحقّه.

ولكن لا ينبغي أن نظنّ أنّ كل تلك الجهود المبذولة في شتى الميادين قد أثّرت في سير حياته الإدارية أو خفّفت شيئاً ما من ذلك النشاط الذي كان غيره من الموظفين يراه كافياً للاستعفاء من القيام بأيّ عمل إضافي.

فلم يشتك صاحب الترجمة من ذلك قطّ، بل واصل في آن واحد عمله الإداري وبحوثه التاريخية والأدبية المولع بها. وهكذا فقد أصدر طوال عدة سنوات متتالية «الرزنامة التونسية» المليئة بالمعلومات التي لم يسبق نشرها والمذكرات التاريخية والأدبية والخلاصات العلمية المتعلقة بأحدث الاختراعات والمكتشفات، والنوادر الشيقة التي كان القراء يتلهّفون عليها في تونس وفي غيرها من الأقطار العربية. ومما ساعده على مواصلة ذلك النشاط المكرّس لتبسيط العلوم والمعارف، تعيينه مديراً للمطبعة الرسمية التي ستوفّر له الأداة الملائمة لنشر مبادىء الحضارة العصرية المرتكزة عليها بحوثه الدائبة

والمستمرّة منذ عدة سنوات. وتبعاً لذلك فقد ألّف وأصدر على التوالي رحلة رئيس الجمهورية الفرنسية أرمان فليار إلى تونس «الرحلة الفليارية» ورحلة المنعم المبرور محمد الناصر باي إلى فرنسا: «الرحلة الناصرية»[4]. ولقد حرصت الإدارة العليا على توزيع هذين الكتابين المحرّرين بأسلوب بسيط ومزاجي في متناول الجمهور المثقف، في كامل أنحاء الشمال الإفريقي. الأمر الذي زاد في شهرة المؤلف، بوصفه كاتباً موهوباً ورجلاً سياسيّاً متدرّباً على النفسية المغربية والتقاليد الدبلوماسية.

وقبل ذلك قدّم إلى مؤتمر الشمال الإفريقي المنعقد بباريس سنة 1908 عدّة بحوث حول القضاء الشرعي في الإسلام ونظام التعليم بجامع الزيتونة، متبوعة ببعض الملاحظات والاقتراحات التي أثارت إعجاب المؤتمرين، بما اتّسمت به من حصافة واعتدال وموضوعيّة، تلك السمات التي اتصفت بها دوماً وأبداً جميع مساعي المؤلّف.

ولقد تابعت الحكومة التونسية والبلاط الملكي الذي كانت تربطه به علاقات وديّة دائمة، بانتباه وعطف مؤكد، تفتّح تلك الشخصيّة القوية والجذّابة. ولم يلبثا أن قرّرا نقلته من الإدارة العامة حيث أظهر كلّ ما هو قادر عليه وتعيينه في خطة ملائمة لمواهبه الدبلوماسية، ألا وهي خطة مدير التشريفات السنية والمترجم الأول بالقصر الملكي، عوضاً عن أمير الأمراء بلنسي الذي أحيل على التقاعد سنة 1914.

وهكذا فقد تمكّن ذلك المثقّف الأصيل والرجل الكامل من الدخول لدار الباي (مقر الحكومة التونسية)، إثر التطوّر الحاصل في البلاد والناتج بدون شكّ عن انعكاسات الأحداث الخارجية الجارية قبل اندلاع الحرب العالمية الكبرى والتي ستغيّر وجه أروبا رأساً على عقب وستوقظ الضمير الوطني الخامد في كثير من الأقطار الإفريقية والآسوية. وإنّ دخول محمد بن

(4) ظهر كتاب «الرحلة الفليارية» سنة 1911 وكتاب «الرحلة الناصرية» سنة 1912.

الخوجة لدار الباي في مثل تلك الظروف، سيضفي رونقاً ونجاعـة غير معهودين على ذلك المنصب الرفيع لا محالة والخالي إلى حدّ ذلك التاريخ من كلّ تأثير.

إذ لم يسبق أن شغل موظف آخر ذلك المنصب بمثل ذلك الوقار وتلك الهيبة. فلم يمض وقت طويل حتى أدركت السلطة العليا مدى توفّقها في اختيار محمد بن الخوجة الذي أظهر طوال ثماني سنوات براعة وكفاءة لا نزاع فيهما، سواء في ميدان الترجمة أو فيما يتعلق بتنظيم المواكب الرسمية والاستقبالات المتكرّرة آنذاك بسبب الظروف، وأضفى على تلك الخطة أسلوباً خاصّاً لم يحاول النسج على منواله بصعوبة إلّا عدد قليل من خلفائه.

وخلال تلك الفترة استجاب، بالرغم من التزاماته الرسمية، إلى الطلب الملحّ الذي تقدّم به إليه مدير المدرسة العليا للغة والآداب العربية الحديثة العهد، فتطوّع لإلقاء بعض دروس في التعريب والنقل، أحرزت نجاحاً باهراً.

وبقي الأمر كذلـك إلى أن حلّت سنة 1919 التي شهـدت بعض التغييرات في صلب الإدارة العليا. فتخلّى الجنرال محمد بن الخوجة عن وظيفة مدير التشريفات وسمّي عاملاً (والياً) على قابس.

ويبدو أن تلك التسمية التي لا شكّ أنه لم يكن ينتظرها ـ اعتباراً لما قدّمه من خدمات جليلة جوزيت في حينها بالعديد من الألقاب والعناوين الفخرية ـ لم تغيّر شيئاً من تفاؤله الصّلب ولم تؤثّر قط في ملكاته القادرة على التلاؤم مع جميع الأوضاع.

ولقد أظهر، سواء في قابس التي مرّ بها سريعاً أو في الكاف التي بقي بها مدّة أطول، وبالرغم ممّا هناك من تباين بين المنطقتين، أظهر كل ما كان يمتاز به من صفات الإداري المحنّك وصاحب الإنجازات الجليلة الذي لم يدخّر وسعاً في بثّ روح الانضباط والعمل المنظم والنزاهة المهنية، في

نفوس منظوريه، تلك الخصال التي جعل منها الهـدف الأسمى لمهمته الرسمية.

وكانت مدينة بنزرت التي نقل إليها سنة 1924 بنفس الصفة، المنطقة المفضّلة بالنسبة إليه، لإيجاد الحلول الملائمة لأصعب المشاكل النفسانية والدبلوماسية.

ذلك أن تلك المدينة هي ميناء حربي وتجاري ومحطّة إرساء الأساطيل الفرنسية والأجنبية بالبحـر الأبيض المتوسط ومـركز قيـادة اللواء البحري والمرسي المشهور بموقعه الممتاز. أضف إلى ذلك أن بنزرت كثيراً ما كانت تحظى بزيارة عدد من الشخصيات ذات الاعتبار من ملوك ووزراء ورجال سياسيّين. فمن الضروري حينئذ أن يعيّن على رأسها، موظف من ذوي النفوذ يجمع بين لباقـة الدبلومـاسي وحزم القـائد القـادر على مواجهـة جميع الاحتمالات.

ومن هذه الناحية فقد عبّرت السلطة العليا عن ابتهاجها بمثل ذلك الاختيار السعيد الطالع. لا سيما وقد أحرز محمد بن الخوجة نجاحاً باهراً خلال مدة العشر سنوات التي قضاها على رأس تلك المنطقة المحرومة والصعبة المراس، وذلك بفضل ما توفّق ذلك الموظّف المختار إلى استعماله من أساليب ناجعة، جُرّبت فصحّت.

وبناء على ذلك فما إن دقّت ساعة تخلّيه عن تلك المهمة وإحالته على التقاعد، حتى أسرعت الحكومة التونسية إلى تعيينه في الخطّة الجديدة المحدثة من أجله والتي سيحتفظ بها إلى آخر حياته، ألا وهي خطة مستشار الحكومة، وذلك شعوراً منها بما قدّمه ذلك الموظف الكبير من خدمات جليلة وما كان يتمتّع به من قيمة شخصية بوصفه مثقّفاً من الطراز الأول وأديباً إنسانياً، بأتم معنى الكلمة.

ويعد انسحابه نهائياً من الحقل الإداري، استأنف الجنرال ابن الخوجة

في الحين دراساته وبحوثه التاريخية والأدبية التي لم يهجرها قطّ. وأعربت المجلات التونسية على اختلاف نزعاتها، المحرومة منذ مدة من نثره المدقّق والنابض بالحياة، أعربت بدون تحفّظ عن ابتهاجها بالفرصة المتاحة لها من جديد لنشر الدراسات المتنوّعة التي كان يوزّعها عليها بنفس السخاء.

ولكنّ نشاطه المثمر على الدوام لم يقتصر أبداً على ذلك الميدان. فهو لم يكتف فحسب بزيارة الجزائر والمغرب مراراً وتكراراً، بوصفه العضو المؤسس لجمعية أوقاف الحرمين الشريفين، مثيراً إعجاب النخبة المثقفة في كلا البلدين بطرافة ومتانة أحاديثه وما كان يمتاز به من ثقافة واسعة بدون تكلّف، بل إنه استغلّ تلك الزيارات لجمع بعض النوادر حول عادات وتقاليد البلدين المذكورين ونشرها فيما بعد في شكل مختصرات مرفوقة بجملة من التعاليق القيّمة التي تقبّلها المثقفون التونسيون بمشاعر العرفان والامتنان.

وخلال سنة 1938، حسب الاحتمال، أقدم الجنرال ابن الخوجة على تأليف الكتاب الذي لم ينفكّ يفكّر فيه منذ مغادرته لمدينة بنزرت، ألا هو كتاب «معالم التوحيد»[5].

فهذا التأليف الذي كُتِب بأسلوب خفيف وحيّ يمثّل نتاج عمل غير منقطع وبحوث دائبة وشاقة، قام بها صاحبها بلا هوادة، رغم التقلبات التي شهدتها حياته الإدارية والسياسية، وسيبقى لأجل طويل المرجع الوحيد والثمين بالنسبة لمؤرخي المستقبل، الحريصين على التعمق في بعض المسائل التي أشار إليها المؤلف إشارة خاطفة، إمّا لضيق الوقت أو لقلة الإمكانات.

وإنه لمن المؤسف حقّاً أ يكون العزل غير المستحقّ وغير المرتقب[6]،

---

(5) كتاب «تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد» تونس 1939. بيروت 1985 (الطبعة الثانية).

(6) عندما ارتقى إلى العرش الملك الشهيد محمد المنصف باي في 19 جوان 1942، قرّر إقصاء الجنرال مَحمد بن الخوجة من البلاط الملكي.

قد عكّر صفو الأيام الأخيرة من حياة ذلك الرجل الفذّ وصاحب المقام الأول في المملكة التونسية. إذا ابتُلِي ذلك الخادم الأمين والنزيه للعائلة الحسينية بأقسى محنة عرفها في حياته. فلم يعمّر بعدها إلّا أشهراً معدودة، فرض خلالها على نفسه عزلة تامّة وخالية من أيّ اعتراض لا طائل من ورائه.

تلك هي النهاية المؤثرة التي قابلها ذلك الموظف الشجاع والمتبصّر برباطة جأش، بعد كلّ ما قدّمه من جليل الخدمات إلى البلاد التونسية.



مصطفى آغة
(1946 - 1871)
الشاعر الفيلسوف

لقد انتقل المترجم له إلى جوار ربّه إثر مرض عضال تحمّله بشجاعة فائقة واستسلام جدير بالنسّاك الصابرين. ولكنّ ذلك المرض قد تغلب في آخر الأمر على جسمه الهزيل والنحيف الذي كان قد صمد أمام عدّة هزّات رهيبة.

ولئن التحق ذلك الجسم الفاقد للحياة بالأشباح المشهورة أو المغمورة التي تعمّر مقبرة سيدي عبد العزيز[1]، فإن الروح التي بعثت فيه النشاط مدّة خمس وسبعين سنة لم تفارقنا قطّ. ذلك أنها قد استطاعت طوال تلك المدة أن تعبّر عن مقصودها تارة بترفّع وطوراً بتحمّس، ولكن دائماً بلباقة نادرة، في عدد من الكتابات الشّعرية أو النثرية التي ما انفكّ المثقفون المسلمون يطالعونها بنفس الابتهاج.

والجدير بالملاحظة أن مصطفى آغة قد كان رجلاً عصامياً بأتم معنى

(1) مقبرة سيدي عبد العزيز: تقع بضاحية المرسي من ضواحي تونس الشمالية.

الكلمة، لم يحتفظ بأي أثر مجمّد من آثار الأساتذة القلائل الذين اختارهم والده لتعليمه. فبفضل ما كان يتحلّى به من ملكات فطرية وما كان يتميّز به من روح ملاحظة وحبّ البحث والاكتشاف، استطاع استنباط ذلك المذهب الذي شيّده شيئاً فشيئاً وبقي وفيّاً له كامل حياته.

ونتيجةً لذلك التكوين المضاف إلى مزاجه الخاصّ، اتّسم مترجمنا بحريّة الرأي وعدم التقيّد بالأعراف المقرّرة، تلك الصفات التي أزعجت بدون شكّ بعض الناس، ولكنها أضفت عليه منذ شبابه الباكر طابعاً خاصّاً لا يشاركه فيه أيّ أحد.

إلّا أن تلك الجدلية لم تكن أقلّ ما كان يدعو إلى الابتهاج بمعاشرته. فلقد اقتبس الرجل من تعاليم أقطاب النزعة العقلية الإسلامية نظرياته التي كان يلتجىء إليه بصواب إن لم يكن بنجاح، للردّ على معارضيه وتقويض آرائهم المقامة على أساس ضعيف، وذلك تحت تأثير حججه المنطقية الدامغة وبراهينه المنظّمة.

وبوصفه رجلاً ارستقراطيّاً بالسليقة، فقد كان يكره الابتذال ويعتبر من قبيل الانحطاط تلك المجاملات والانحرافات والدناءات التي يشهدها في الوقت الراهن مجتمعنا المتذبذب، على نحو يبعث على الحسرة.

ولكن لا ينبغي أن نغترّ. فإن ذلك المثقّف اللطيف والفصيح، الذي لو وجد نفسه في بلاط المأمون أو بين فلاسفة العصور السالفة لما شعر بأي اغتراب، قد كان يدرك مع ذلك تمام الإدراك مقتضيات عصره ويحاول دوماً وأبداً البحث عن تفسير مقبول أو معقول للمستحدثات المتعددة التي كانت تعاكس ذوقه وأفكاره الراسخة أو تثيره حساسيّته، وهو الرجل المتعوّد على أعراف قد حكم عليها عصرنا القاسي حكماً يكاد يكون مطلقاً.

ونظراً لولوعه بالمنطق وشغفه بحريّة النقاش، فقد استطاع أن يكوّن، من بين المثقّفين التونسيّين المفتونين بشخصيته القوية والطريفة، ثلة من

المعجبين والأصدقاء الأوفياء الذين كانوا يحضرون بانتظام المجالس الملتئمة كلّ يوم ثلاثاء بقصره الفسيح في ضاحية الكرم، فيجدون في الأحاديث المتنوعة التي كانوا يتجاذبون أطرافها بتلك المناسبات المتكررة، ألواناً من المتعة والثروة الفكرية، ستبقى عالقة بأذهانهم على الدّوام.

وباعتباره رجلاً يكره، بطبيعته ومن حيث المبدأ، المغالاة مهما كان مصدرها، فقد كان يشعر بنفس النفور تجاه كل أنواع التطرف السائدة في عصرنا ولا يقبل بحذر إلّا النظريات المقامة على أساس الاعتدال والتوازن العادل بين مختلف المصالح المتواجهة، والكفيلة وحدها في نظره بتجنيب البشرية ما يسلّطه عليها تعاقب الهزّات المتتالية من خيبات مرّة.

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنّ أيّ أحد من الذين أسعفهم الحظّ بالاستماع إليه وهو يناقش أحداث الساعة الشائكة أو المسائل المتنازع فيها التي أثارت الخصومات بين المثقفين المسلمين خلال مختلف أطوار تاريخهم الطويل المشتمل تارة على فترات ازدهار تبعث على الإعجاب، وطوراً على فترات انحطاط لا تقلّ عنها إثارة للاستغراب، قلت إن أيّ أحد من هؤلاء لا يمكن أن ينسى ما كان يبديه من ملاحظات سديدة وآراء طريفة، كانت تكسب أقواله كثافة لا مثيل لها.

ولقد كان مصطفى آغة الممثّل الأخير لأولئك القوقازيّين الذين ساقتهم الصدفة في سالف الزمان إلى هذه الربوع وإلى البلاد المصرية، فوفّروا لكلا البلدين عدداً لا يستهان به من الرجال الأفذاذ الذين تنمّ آثارهم في شتّى ميادين النشاط، عمّا كانوا يمتازون به من روح تنظيمية وخصال أخلاقية وفكرية راسخة.

وبناء على ذلك فليس من باب التجاسر أن نبحث عن وجوه شبه قريبة أو بعيدة بين مترجمنا وبين الأديبين المصريّين سامي البارودي وأحمد تيمور المنحدرين مثله من أصل شركسي والمتدربين مثله على صرامة الارستقراطية الإسلامية التقليدية التي تركت أثراً بالغاً في حياتهما.

وليس من الغريب حينئذ أن يكون مصطفى آغة ممزّقاً مثلهما بين النزعات المحافظة التي تؤمن بها طبقته الاجتماعية وبين الحاجة الملحّة إلى التلاؤم مع روح عصره واتّباع تقلباته المحيّرة، ولو جزئياً.

وتبعاً لذلك فإنّ كلّ شيء في آثاره التي لم تنشر بعد وفي أحاديثه المفعمة دائماً بروح التشكك المرحة المضفية على كلّ ما يقوله نكهة لا تضاهيها أية نكهة، قلت إن كلّ شيء من ذلك ينمّ عن حيرة الرجل الحيّ الضمير والمرغم على الاختيار بين عدة سبل متباينة، لا يمكن أيّ منها أن يوفّر له ما كان يصبو إليه من اطمئنان.

والجدير بالملاحظة أن أحسن ما أنتجه الشاعر من آثار يرجع إلى ذلك الشكّ الدائم وذلك الخوف ـ الذي يكاد يكون مَرَضيّاً ـ من الالتزام أكثر من اللازم. إذ يطالع القارىء شعره وكأنه يحسّ من خلاله بنَفَس المتنبّي المؤثّر ونبرات الشريف الرضي الرخيمة والنافذة ومرح أبي نواس السهل الانتقال. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً المقامات التي كانت تجمع بينه وبين شاعر المعرّة الخالد الذكر[2]، وقد كانت تثير إعجاب المثقفين التونسيين الذين كانوا لا يتخلفون أبداً عن الاستماع إلى تلك المحاورات الخيالية الخفيفة الروح واللاذعة في بعض الأحيان، بين أبي العلاء ومعارضه من أبناء القرن الرابع عشر.

فمن ذا الذي يستطيع في يوم من الأيام، أن يقصّ علينا بمثل تلك البراعة الهواجس المفجعة التي كانت تراود خيال ساكن «قصر الكرم»[3]، فتوقظه من نومه، وهو يتبلّل عرقاً ويرتعد جزعاً، مستحضراً تلك الأشباح القيامية[4] التي أقضّت مضجعه؟.

---

(2) هي مجموعة أحاديث ألقاها مصطفى آغة بالإذاعة التونسية تحت عنوان «بيني وبين المعرّي».
(3) «الكرم»: ضاحية من ضواحي تونس الشمالية.
(4) الأشباح القيامية: متعلقة بنهاية العالم وحدوث القيامة (المنهل).

ومن ذا الذي يستطيع أن يصف لنا بمثل ذلك التعبير البليغ خصوماته العنيفة مع تلك الكائنات الوهمية التي كانت تخامر خياله وتدعوه إلى طرح أسئلة لم يستطع أن يجد لها جواباً؟ وقد كان يتحدّث عنها حديثاً مرصّعاً بالحكم والنوادر المثيرة للضحك المتواصل لدى مستمعيه.

ومع ذلك فإن هذا الرجل الذي كانت تراود خياله في المنام كلّ تلك الرؤى الغريبة والمزعجة، لم يكن يتأثر بها قطّ، حالما يستيقظ من نومه في الصباح. كما أنه لم يكن مستعدّاً أبداً، اقتداء بمعارضه المتزهد فيما وراء القبر، لحرمان نفسه من مباهج الحياة الدنيا ولا من شتّى أنواع الملذّات التي يعرف ذلك المجتمع المهذّب كيف يخصّ بها أفراده القادرين على تقديرها حقّ قدرها، إذ بالعكس من شاعر المعرة الفيلسوف الذي فقد بصره منذ الصبا وحُكِم عليه من أجل ذلك بالعيش في عالم محروم من النور، لم يكن هناك أي داع ليتخذ شاعرنا تجاه الحياة والمجتمع بوجه عامّ، مثل ذلك الموقف المزدري ويتسم بتلك الصرامة الموصوفة. فباستثناء شكّه الفطري وشغفه بالجدلية العقلانية، كان كلّ شيء يفرّق بينه وبين المعرّي: النسب والتربية العائلية والبيئة والتكوين الفكري، وكان كلّ ذلك يهيّئه للاعتناق الأبيقورية[5]. وبالفعل فقد طبّق ذلك المذهب طوال حياته بكلّ يسر وتميّز.

ولكن، إلى جانب الفنان المرهف الحسّ والأديب المتأثر شديد التأثر بتعاليم فطاحل التفكير الإسلامي مهما كان مذهبهم، وبالكتّاب الفرنسيين الذين اطلع على أمّهات كتبهم عن طريق الترجمة، نجد أيضاً رجل العمل المعتدل لا محالة ولكن المتبصّر دوماً وأبداً والذي لا يقلّ نشاطاً وحزماً عن زملائه الآخرين. فسواء في جمعية «الآداب» التمثيلية أو في النادي التونسي الذي كان أحد أعضائه المثابرين قبل أن يتولّى رئاسته على إثر وفاة المقدّم عمر ڨلاتي، والذي لم يكن يخلو من النشاط السياسي رغم قانونه الداخلي،

---

(5) الأبيقورية: مذهب الانغماس في الملذات، نسبة إلى الفيلسوف اليوناني «أبيقور» (EPICURE) »341«270 ق. م.

كان مصطفى آغة يساهم في المناقشات الجارية في مختلف المناسبات، مظهراً ما كانت تتحلّى به شخصيته الفذة من اعتدال في التفكير واتّزان في التعبير وموضوعية. وكان يرفض كل تعصّب سواء كان ذا نزعة يمينية أو يساريّة، ويحرص على البقاء بعيداً عن الخصومات الناشئة عن هذه النزعة أو تلك، لأنه كان يكره حقّاً تصاعد الصخب والصراخ من أيّ تجمع ناتج عن الحمّى الجماعية الموجودة في كل مكان والتي يصعب التغلب عليها.

ومن ناحية أخرى نستطيع أن نؤكد أنه لا يمكن أن يخطر ببال مترجمنا أن ينقش على قبره ذلك البيت من الشعر المخالف للدين وللقيم الأخلاقية والمعبّر عمّا كان يشعر به من حقد دفين ذلك الرجل الذي «لم يكن يطمح إلاّ إلى العدم»:

هـــذه جـــنـــاه أبـــي عـــليّ وما جـــنـــيـــت عـــلى أحـــد

لا سيما بعد تلك الليلة الليلاء التي ظهرت له خلالها فجأة وفي لمح البصر، تلك الصورة الجليلة المحاطة بهالة من النّور، للشفيع الأسمى الذي أبدى نحوه علامات الرعاية والغفران. ومنذ ذلك الحين غمر قلبه الذي كانت تتجاذبه كل تلك التناقضات، الاطمئنان التام.

فبعد هذا، ألا يحقّ لنا أن نأمل الاستماع في يوم من الأيام إلى ترديد صدى تلك اللحظات الفريدة التي انقضت إلى الأبد، ولو بصورة متواضعة ولكنها أمينة؟.

وهل يخطر ببال أحد الروّاد القلائل لمجلس مترجمنا، أن يرسم لنا ذات يوم صورة لتلك اللحظات، قصد نقلها للأجيال المقبلة، كبقايا شيء ثمين وكعربون إعجاب وتقدير لأحد الممثّلين الحقيقيّين لتلك الثقافة الإسلامية التي كان لها بالغ الأثر في العديد من الأجيال السابقة منذ أكثر من ألف سنة؟.

عبد السلام البكوش
(1946 - 1871)
العالم اللغوي والشاعر

لقد فقدت تونس في ظرف بضعة أشهر على التوالي ابنين من أفضل أبنائها، وهما المرحومان مصطفى آغة وعبد السلام البكوش.

وإنه لعجيب مصير هذين الرجلين اللذين كانا صديقين متلازمين طوال حياتهما، ثم جمعتهما يد المنون في مقبرة واحدة فوق مرتفعات ربوة سيدي عبد العزيز، حيث يتسنّى للناظر أن يشاهد من هناك في آن واحد خليج تونس وهضاب سيدي أبي سعيد.

ولقد كان للرجلين نفس العمر تقريباً، وكانا ينتميان إلى أوساط اجتماعية متقاربة، إن لم تكن متماثلة. كما تلقّى كلاهما نفس الثقافة ونفس التربية. ولكن لئن ساد بينهما الوئام، وبالأحرى الوفاق التامّ لكلّ تلك الأسباب، فإن أصولهما المختلفة قد ميّزتهما بطباع يختلف بعضها عن بعض. وإنه لمن السّهل على الملاحظ الخبير، أن يكتشف في طباع كلّ منهما ما هو وراثي وبالتالي ما هو ذاتيّ صميم. ومع ذلك فإنه لا يمكن لأيّ شيء أن يمثّل عائقاً حقيقيّاً في وجه الصداقة الحميمة التي جمعت بينهما مدة

خمسين سنة، لا اختلاف الطباع ولا تباين الآراء ولا غير ذلك. فلقد كانا قادرين على التخفيف من تضارب الأفكار الذي لا مفرّ منه، وتبديد كلّ ما يمكن أن ينشأ بينهما من سوء تفاهم، نتيجةً لاختلاف التأويلات ووجهات النظر، وذلك بفضل ما كانا يتمتعان به من روح التسامح المتبادل والمجاملة الفائقة، تلك الصفات التي كانت تسود العلاقات بين أسلافنا، وقد فوّت فيها مجتمعنا الحالي، بمفعول حداثة سريعة في غير محلّها.

أضف إلى ذلك أن الرجلين قد تغذّيا من نفس المنابع وأعجبا بنفس الأساتذة الذين ساهموا في تكوينهما، ووجّهوا خطواتهما الأولى في درب التفكير والتأويل الذكي للمذاهب الفلسفية، وذلك على غرار المفكّرين المسلمين، خلال العصور المجيدة من تاريخنا، وبناء على ذلك، فإنه لا يمكن أن يسمحا لنفسهما بفلتات اللسان أو الانفعالات الطائشة التي تشوّه اليوم أشدّ العلاقات متانة، وكثيراً ما تفسدها، وإلّا فإنهما يكونان قد تنكّرا لما تعبّر عنه أشدّ مناقشاتهما حدّة، من مثال نبيل لحسن الآداب وكرم المعاملة.

على أنه كثيراً ما تنشب بين الصديقين المختارين بعض الخلافات بشأن بعض المسائل الفقهية أو اللغوية أو الأدبية، التي تدور حولها مناقشاتهما في العادة. وبالضبط فإنه بإمكان المرء أن يلمس من خلال تلك اللقاءات العرضية، نجاعة تلك التربية الصارمة والمنسّقة، وتأثيرها الدائم في جميع من تلقّوا تعاليمها المشدّدة منذ نعومة أظفارهم.

ولقد تركت تلك التربية التي كانت سائدة في بلادنا سابقاً، أثرها في نفس عبد السلام البكوش طوال حياته. وإن حركاته ذاتها لتدلّ على ما تعرّض له في سنّ المراهقة من ضغوط، كانت ترمي في نظر معلّميه إلى غرس الخصال الحميدة في نفسه، من حسن سلوك وأخلاق ملائمة لما كانت تحتلّه عائلته من مرتبة اجتماعية، تلك الخصال التي سيعمل مدى الحياة على الامتثال إلى قواعدها الثابتة.

ولقد بلغ مترجمنا سنّ الرشد في الوقت الذي بدأ فيه المجتمع

التونسي، بقيادة عدد ضئيل من المرشدين الحكماء، يشعر بالتحوّلات السياسية والاجتماعية الناشئة عمّا شهده النظام القائم بالبلاد من تغيير. فأدرك منذ دخوله إلى معترك الحياة، ما سبق أن تعرّض له أصدقاؤه من صعوبات خلال محاولاتهم المحتشمة للتلاؤم مع الوضع الجديد، وذلك من قِبَل طبقة من المثقفين وأصحاب الامتيازات المتزمتين، الذين لا تسمح لهم أفكارهم الضيقة وآراؤهم المسبّقة السخيفة، بقبول النظريات الجديدة المعروضة

فمن منّا لا يتذكّر ما أبداه قسم كبير من الأوساط الثقافية والبرجوازية من مناهضة تجاه الجمعية الخلدونية التي أنشئت لإصلاح وتعصير نظام تعليمي بقي مجمّداً في أشكاله التقليدية إلى حد ذلك التاريخ، وما قوبلت به من ارتياب، الأسرة الضيّقة المشرفة على جريدة «الحاضرة» الأسبوعية، المتمثّل دورها أولاً وبالذات، حسب رأي مؤسّسيها، في تدريب نفس تلك الأوساط على تيارات التفكير المعاصر وإعطائهم فكرة صحيحة أكثر ما يمكن عن مشاكل الساعة، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك لتوسيع آفاق تفكيرهم ومدّهم بالارشادات اللازمة حول مجرى الأحداث التي كانت تقدّم إليهم إلى حدّ ذلك التاريخ في شكل وهمي أو محرّف.

والواقع أن أولئك الروّاد الأوّلين للنهضة التونسية قد كانوا في حاجة إلى شجاعة وطنية لا جدال فيها وروح تفاؤلية فائقة، للتغلب على معارضة تلك التكتلات المتكلمة باسم الامتثالية التي أكل عليها الدهر وشرب والتقاليد الحاكمة على المجتمع بالجمود المزري، والتي تسعى بشتى الوسائل، لا سيما بواسطة الثلب والتشهير، إلى عرقلة التطوّر الطبيعي للجهود المحتشمة المبذولة في سبيل التجديد.

ولقد قدّم عبد السلام البكوش ـ من بعيد لا محالة لأن حالته الصحية لا تسمح له بالقيام بأيّ نشاط عملي ـ قدّم مساعدة ثمينة ودائمة إلى تلك الجهود الدائبة المبذولة من قِبَل نخبة ضعيفة من حيث العدد، ولكن تحدوها روح قويّة من الحركيّة والنشاط الفياض. ذلك أن ثقافته العربية والعصرية الواسعه ـ

إذ كان يكتب ويتخاطب بسهولة بالفرنسية والإنجليزية والإيطالية ـ ومطالعاته العديدة التي عرّفته بأحسن الكتاب الأروبيّين، واطلاعه المتـواصل على مصنّفات كبار المفكّرين المسلمين وأشهر شعراء الأدب الشرقي، وروحه النقدية الثاقبة واعتدال أحكامه، كلّ ذلك قد لفت إليه بسرعة أنظار زملائه وجعل منه مرشداً روحيّاً لهم، يستفيدون من نصائحه وتؤثّر آراؤه السديدة والنزيهة في غالب الأحيان، تأثيراً كبيراً في قرارات كلّ من يلتجىء إلى حكمته المعترف بها وخبرته التي جرّبت فصحّت.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أن ذلك العالم ـ بأتمّ معنى الكلمة ـ قد كان يركن إلى العزلة بين كتبه أو يمتنع بمحض إرادته عن أيّ اتصال بمعاصريه الذين كان يقدّر نشاطهم الفياض وتحركاتهم السخيّة، أكثر من أيّ شخص آخر. أجل، إنه كان بطبيعته ميّالاً إلى التأمل والبحث في كنف الهدوء والسكينة، إلاّ أن شعوره بالواجب الاجتماعي وحبّه الجمّ لبلاده، قد فرضا عليه من حين لآخر الخروج من عزلته وضمّ جهوده إلى جهود الذين كانوا يعملون بلا انقطاع في سبيل النهوض بالوطن التونسي.

وبما أنه كان يكره حبّ الظهور ولا يروم سوى خدمة البلاد بدون تفاخر ولا ضوضاء، فقد كان يعرف كيف يأتي في الوقت المناسب لتقديم مساعدته باحتشام، ولكن بنجاعة، والسعي ـ بفضل ما كان يتحلّى به من روح تفاؤلية فائقة ـ إلى بثّ الثقة والشجاعة في نفوس أصدقائه الذين كانوا يفتقرون إلى نفوذ بصره وإيمانه القويّ بمصير بلاده. ولكنّ حضوره قد كان عابراً نسبيّاً ولا يدوم إلا وقتاً قصيراً، لأنه كان حريصاً على استئناف دراساته المحبّبة إليه والانغماس من جديد في الجوّ الهادىء والمريح السائد في مكتبته الثريّة، وفسح المجال لفكره اليقظ الذي يشعر بنفس المتعة عند معالجة أشدّ المسائل تعقّداً وتنوّعاً وإيجاد الحلول الملائمة لها.

فكان يقضي هناك أطول وقت من أيامه وجزءاً كبيراً من لياليه، وهو عاكف على مطالعة مصنّفات كتّابه المفضّلين، يجمع الملاحظات ويكثر من

التحاليل ويقابل بلا هوادة بين النظريات، ليتمكن ـ بفضل عمله الدؤوب ـ من سبر أغوار أولئك المؤلّفين، وكثيراً ما كانت وفرة النصوص وغزارة التعبير تحجب أفكارهم عن أنظار المفكرين الذين هم أقلّ منه دربة.

ولا شكّ أن بعض أقطاب الفكر الإسلامي من أمثال الأشعري وابن سينا والزمخشري والغزالي وابن رشد، قد استأثروا بعنايته وقتاً أطول وفرضوا عليه بذل جهود أكبر، لإدراك نظرياتهم المتباينة واستيعابها. كما أن ممارسته لأعمال أولئك الفلاسفة الذائعي الصيت، لا سيما منهم الغزالي ـ وقد استمالته من أوّل وهلة جدليّتهم القوية ونبرتهم المتقدة ـ قلت إن تلك الممارسة قد أضفت على تفكيره تلك الصبغة الانتقائية التي استرعت انتباه كلّ الذين خالطوه من قريب.

إلّا أن ما كان يثير اهتمامه على وجه الخصوص ويستأثر بأعزّ أوقاته، هو درس آثار الأدباء والشعراء. ومن هذه الناحية فإنه لا يمكن لأيّ شيء ـ لا اتجاهات الأوساط الأدبية ولا سلطة المدارس الرسمية ـ أن يؤثر بأيّ شكل من الأشكال في اختياراته الخاضعة دوماً وأبداً لما كان يتميّز به من ذوق سليم وشعور بالتناغم وحبّ شديد للشكل المتجه نحو الكمال، تلك الصفات التي كانت تملي عليه دائماً وبالتأكيد، اختيار أبرز وأشهر من قرأ آثارهم بدقة من المؤلّفين العديدين التابعين لمختلف العصور. فلقد اختار من بين تلك النخبة المنتقاة من الشعراء الذين درس إنتاجهم وأعجب بجودة نظمهم وسموّ تفكيرهم، بعض الشعراء الذين أصبحت دواوينهم لا تفارق مكتبته، وقد كان يكنّ لهم ـ لأسباب مختلفة ـ حبّاً خاصّاً، لا يستطيع أيّ شيء التخفيف ممّا يتّسم به من وفاء مؤثر وثابت. ومن بين الذين استأثروا بهذه الحظوة لديه، نذكر على سبيل المثال، الفرزدق والشريف الرضي وأبا تمّام والمعرّي والمتنبي وابن رومي، يضاف إليهم من المحدثين أحمد تيمور والرصافي وخليل مطران وحافظ إبراهيم، وعلى وجه الخصوص الشاعر التونسي محمود قابادو، الذي استهواه نظمه البديع وأسلوبه الرائع، فكان يعتبره من أجل ذلك

المتمّم لعقد شعراء العصر الذهبي من عصور الأدب العربي الإسلامي.

ولكنّه اعتباراً لميله إلى الشعراء الفارسيين من رجال الصوفية، بحكم طبيعته التأمّلية الحائرة، قد وجد في آثار السعدي وعمر الخيّام المعرّبة، متعة لا تشوبها مشائبة، سترجع به دواماً واستمراراً إلى مؤلّفي «غولستان» و«الرباعيات» الخالدي الذكر. ولا نستغرب من ذلك، إذا ما أدركنا ما تتّسم به أشعار عالم شيراز الموقّر من حكمة صافية وعميقة، وما تنمّ عنه قصائد الشاعر الثاني من عزّة نفس وعلوّ همّة، وهو الذي لم يتحمّل قطّ أن يقبل أي إنسان جدير بهذا الاسم، أيّ ضغط من شأنه أن يحدّ من حرّيته التي لا يجوز التصرّف فيها.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أن ما طالعه مترجمنا من آثار أولئك المفكّرين الكبار وما اكتسبه منها من ثقافة واسعة، قد أثقل أسلوبه أو أغرق كتاباته في خضمّ الاستشهادات المتكلّفة والقوالب الجاهزة، المقتبسة من تآليف أولئك العلماء الأعلام. ذلك أن عبد السلام البكوش قد كان معتزّاً بشخصيته، يعرف كيف يتخلّص من كلّ الإغراءات الوخيمة ويضفي على كتاباته أو أشعاره الغامضة في بعض الأحيان، تلك الطرافة في التعبير وتلك الرقة في الأسلوب، ممّا يجعلنا نحسّ في كلّ آن وحين بما يبذله من جهد لإكساب تفكيره ما يتميّز به من مرونة ودقة والسموّ به إلى أعلى الدرجات ونبذ الاحتمالات المبتذلة المشوّهة لمشاغلنا اليوميّة.

وبهذا الاعتبار فقد ظلّ وفيّاً لتلك الثقافة الإسلامية التي استوعبها بفطنة والتي تعطي المكانة الأولى للقيم الروحية. فأصبح بفضلها علماؤنا يتمتّعون بالامتيازات والتشريفات التي خصّهم بها الشعب من تلقاء نفسه. وصار جميع الأمراء المسلمين يخصّون العلماء الممثّلين للعلوم التقليدية المقدّسة، أصدق تمثيل، بما يليق به مقامهم من تقدير وتبجيل، دون غيرهم من كبار موظّفي الدولة.

وإنّ ذلك ليقيم الدليل على تواصل إيمان المسلمين بالعلم، وما يحظى

به من احترام أولئك الذين كان من المفروض، بحكم وظائفهم، أن يذودوا عنه بعناية قصوى ويحاولوا التوسيع من نطاقه. وبناء على تشبّع مترجمنا بضرورة صيانة تراث الأجداد الباهر والحفاظ على تصوّرهم لكرامة البشر، فقد كان لا يفوّت أية فرصة، أثناء أحاديثه المألوفة، لتحريض مخاطبيه الأصغر منه سنّاً، على دراسة العلوم الإسلامية، وبذل قصارى جهده ليثير في نفوسهم بعض ما يجيش به صدره السخيّ والمتّقد من حماس، في سبيل التجدّد الممكن والمرغوب فيه لموادّنا العلمية.

وليس من باب المبالغة إذا قلنا إن تلك المواعظ التي كانت بمثابة الخطب المنبرية، قد أثّرت بطول المدة، تأثيراً محموداً في المستمعين إليها، رغم قلة عددهم، وساعدت شيئاً فشيئاً على إبراز بعض المواهب التي لولاه لما كتب لها الظهور، في صفوف شبابنا الذي لم يكن يأبه بذلك قديماً أو كان يخمد همّته ما تثيره تلك الدراسات من صعوبات.

ولكن بالرغم من ابتهاجه بتلك التحوّلات المحدودة والمبشّرة بكلّ خير، فإن الأوهام لم تخامر فكره بخصوص أبعادها الحقيقية، وذلك لاعتقاده بأنه لا سبيل إلى القيام بالمهمة الأساسية لتكوين الكفاءات الإسلامية بهذه البلاد، إلا بواسطة منظّمة عتيدة خاضعة لنظام صارم.

غير أن كلّ تلك المحاولات لم تحظ بموافقة العناصر التي من شأنها أن توفّر لها أسباب النجاح. وبناء على ذلك فلم يعد بالإمكان التفكير في إنجاز مثل ذلك المشروع على المدى القريب، لأسباب متعدّدة، ذات طابع سياسي واجتماعي ومحلّي. وهكذا فإنّ وقفة التأمّل التي فرضتها على أشدّ المفكرين شجاعة واطّلاعاً على حقائق الأمور، الظروف والانقسامات الداخلية لمجتمعنا الذي مزّقته الخصومات الحقيرة الواقعة بين مختلف الكتل والأفراد، قلت إن وقفة التأمل تلك، كان لا بدّ لها من إثارة الحسرة في نفس ذلك الرجل الشديد الحساسية، الذي لم تشغله العزلة عن التفكير في مشاكل بلاده، وقد كان يشعر أكثر من أي شخص آخر، بأن كل تأخير في هذا

الميدان من شأنه أن يضرّ بذلك التطوّر الذي تم توقيف مساره السخيّ والمبشّر بكلّ خير.

فمَن منّا لا يتذكّر ببالغ الحسرة والأسى ما لحق مشاريعنا العديدة من خيبات وما أسفرت عنه الكثير من محاولاتنا من انهيار لم نستطع أن نتحاشاه أو نتوقعه، والذنب ذنبنا. ولقد أثّرت تلك الخيبات التي ضخّمها خصومنا المستحدثون، تأثيراً كبيراً في مصير أمّتنا المترددة دوماً وأبداً بشأن السبل الواجب اتّباعها والمتعرّضة باستمرار لاختلال التوازن.

بيد أن تلك المعاكسات العابرة، بالرغم من تجدّدها المتكرّر، لم تمسّ من إيمان مترجمنا بانبعاث بلاده. بل بالعكس من ذلك فإنها لم تزده إلّا حماساً. وبالرغم ممّا لحقه من خيبات متكرّرة وما أصاب قواه من وهن نتيجةً للمرض الذي ألمّ به، فإنه لم يتخلّ أبداً عن نضاله الشريف في سبيل الثقافة الإسلامية، والعمل حسب تقاليده الذاتية، من أجل تثقيف الجماهير الشعبيّة المستسلمة إلى حدّ ذلك التاريخ، بدون أية حماية، للمذاهب الجديدة التي لا تستطيع أن تتبيّن ما تتّسم به من صيغة مضرّة وهدّامة.

ولقد تفاقم ذلك الحرص الشديد الذي احتلّ دواماً واستمراراً مكانة مرموقة في حياته، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه الخصوص، بعد الحرب العالمية الأخيرة التي أجبرت بلادنا على أن تدفع في سبيلها نصيبها من الآلام والاضطرابات الداخلية والحرمان الشديد.

تلك هي التخوّفات التي كانت تراود فكره، بخصوص ما ينتظر تلك القيم الأخلاقية والروحية المتمسّك بها شديد التمسّك. فماذا كان يمكن أن يقول بشأنها اليوم لو كان حيّاً؟.

ولقد عرف عبد السلام البكوش فترات طويلة من الأرق، حيث كان يخيّل إليه أثناء سهراته المطوّلة، الاستماع إلى أصوات غريبة ومحيّرة، كأنها تنبىء، في كنف الضوضاء البعيدة والمبهمة، بمسيرة الجماهير المتحمّسة،

المدفوعة على كرهٍ منها إلى اقتحام أبواب المدينة المتقهقرة بلا انقطاع، أمام هجوماتها العقيمة والمتجدّدة بلا نهاية.

لقد كانت تلك الهواجس تخامر خياله وتصوّر له مسبّقاً ما ينتظر أيّ مجتمع يفوّت في تراثه الروحي، من عواقب وخيمة. ثم يستيقظ من نومه وهو مصمّم أكثر من أيّ وقت مضى على مواصلة رسالته النبيلة بلا هوادة، وإقناع الأشخاص القليلين المتعوِّدين على الاستماع إلى أقواله الحكيمة والمعتدلة، بما تثيره في نفسه من خوف، لا مبالاة النخبة المثقفة من مواطنيه، تجاه المشاكل العويصة التي تستلزم اليوم تظافر جميع الجهود. ولكن واحسرتاه! فإن الموت الذي لا يمهل من وسمهم مسبّقاً بسمته المحتومة، لم يسمح له بتحقيق أعزّ أمنية لديه، ألا وهي: إحياء الآداب الإسلامية. ولكن، لئن فارق عبد السلام البكوش عالمنا المضطرب بشكل مريع وعميق، قبل حلول الساعة المباركة التي انتظرها أمداً طويلاً، فإنه قد شعر، على الأقلّ قبل وفاته، بالارتياح لتمكّنه في آخر الأمر من حشد كلّ الطاقات الحيّة بالبلاد، وقد كان من الصعب تحقيق ذلك من قبل. وستعمل الظروف أكثر من الخطب والنداءات الحماسية، على توسيع نطاق تلك الحركة بشكل، لم يكن من الهيّن توقّع ما ستكون له من نتائج طيبة في مستقبل الأيام.

وممّا يؤسف له لا محالة، أن نتائج كلّ تلك الجهود والمناقشات الفكرية لم تدوّن في كتاب، يكون عبد السلام البكوش قد تولّى بنفسه ترتيب فصوله واختيار مواضيعه، كما يُخشَى أن تضيع كتاباته المشتّتة إلى الأبد، بالنّسبة إلى شبابنا الذي كان بإمكانه الاستفادة منها، وذلك إن لم تسع يدٌ كريمة إلى جمع شتاتها في يوم من الأيام.

ولكن لا ينبغي أن يفوتنا أن الرجل الفذّ الذي فارقنا قد جسّد في شخصه فضائل ومزايا جيل بأكمله تتمثّل مأساته ـ على الأقل بالنسبة لعدد من أعضائه ـ في كونه قد استسلم في كنف الهدوء والسكينة، إلى العيش عيشة محدودة وضيّقة، لا لنقص في الروح الوطنية أو روح المبادرة، بل لانعدام

الجوّ الملائم لنمو شخصية أفراده. ذلك أن العيب الذي أصاب ذلك الجيل بالعقم الفكري أو يكاد، وحكم عليه بالبحث عن ترضيات لا يوفّرها له أي مكان آخر، في كنف العزلة والأعمال المكتبية الصامتة، قلت إن العيب الذي أصابه كان يتمثل في إيمانه الراسخ وطبعه المتحرّر ووفائه لمبادىء الشرف والكرامة وآرائه الصريحة.

وبهذا العنوان، فقد أظهر لنا عبد السلام البكوش، من خلال حياته ومثاله، مدى ما يمكن أن يتقبّله قلب مصمّم ونفس أصيلة، من تضحيات، في سبيل الصالح العامّ. ولا يسعنا في مثل هذا المقام إلّا أن نبدي إعجابنا بهذا الرجل الفذّ. . . والمغمور، الذي فضّل العزلة والابتعاد عن الأنظار، عن المزايا التي كانت حقيقية وأكيدة ولكنها باهظة الثمن، وقد أبت نفسه الأبيّة التمتّع بها.

عبـد الجليـل الـزاوش
(1873 - 1947)
صاحب الإنجازات والصحافي ورجل السياسة

في يوم 4 جانفي 1947 وفي الساعة الحادية عشرة صباحاً، علمت مدينة تونس باندهاش تشوبه الحسرة الصادقة، بنبأ وفاة عبد الجليل الزاوش، على إثر حادث بسيط وغير مترقّب، أقصاه فجأة عن أحبائه المخلصين، من النخبة الإسلامية التي كانت تعتبره بحقّ أحد قادتها النيّرين والواعين.

ولقد وُلِد الفقيد بتونس سنة 1873 في عائلة معروفة بخدمتها للعائلة الحسينية والدولة التونسية. فتلقى تربية موافقة للمبادىء التربوية التي كانت سائدة آنذاك لدى الطبقة البرجوازية الرفيعة وتأثّر منذ نعومة أظفاره بسلوك وطبائع تلك البيئة الاجتماعية المهذبة التي ستضفي عليه فيما بعد ما يشهد له به كلّ من عاشروه من تحفّظ باسم وحسن آداب.

غير أنه لا بدّ أن يأتي يوم تنتهي فيه تلك التربية العائلية مع كلّ ما تتضمنه من مجاملات رقيقة وتأنيبات مشدّدة أحياناً، سرعان ما تعوّضها بعض مظاهر التدليل أو تدخلات جدّ أو عمّ أكبر أو بعض الأشخاص الحسّاسين والمشفقين.

وعندئذ بدأت حياة المدرسة الابتدائية والاتّصالات الأولى مع الواقع، وقد كانت قاسية في غالب الأحيان، كما بدأت الخصومات مع أقرانه من الأطفال الذين لا ينتمون إلى بيئة مماثلة لبيئته ولا يتسمون بما يتميّز به من صفات.

ثم جاء دور الدراسة الثانوية، فالتحق بمعهد سان شارل وانضم إلى أقران يفوقونه كفاءة واضطرّ إلى الامتثال إلى بعض النظم الأجنبية التي سيخضع لها شيئاً فشيئاً، بعدما حنكته التجارب وأصبح مدركاً للواقع، وستساعده فيما بعد على ترسيخ ما سيتميّز به طوال حياته من طريقة خاصّة في التفكير وحبّ للنظام.

ولقد كانت برامج التعليم المعمول بها في ذلك المعهد آنذاك، أي في أوائل عهد الحماية، لا تخصّص إلاّ ساعات محدودة لتعلّم اللغة العربية العاميّة. بحيث يكون التونسي الراغب في تلقي تربية كلاسيكية أو عصرية جديرة بهذا الاسم، مجبوراً مهما كانت التكاليف، على التخلّي، ولو لفترة مؤقتة، عن ثقافته الأصلية، والرجوع إليها فيما بعد بعد إتمام دراساته الثانوية والعالية.

وهذا بالضبط ما أراد أن يفعله عبد الجليل الزاوش وبعض رفقائه، حينما تركوا المعهد الصادقي الذي تغيّرت برامجه الأصلية رأساً على عقب، وأصبح غير قادر على تلبية مطامحهم المشروعة، وتوجّهوا إلى المعهد الثانوي الفرنسي الوحيد آنذاك بالإيالة التونسية، والمؤهل لتلقينهم العلوم والمعارف الكفيلة بفتح أبواب المعاهد العليا في وجوههم بعد الحصول على البكالوريا.

وبعدما أحرز الفتى تلك الشهادة المرغوب فيها، فكّر فيما يمكن أن يسير عليه في المستقبل من اتجاه، وقد هيّأته ثقافته الكلاسيكية المتينة وحبّه الشديد للآداب، لاقتحام مرحلة الدراسات العليا بنجاح وتنمية مواهبه

الطبيعية التي كان كلّ من أبويه وأساتذته قد لاحظوا من قبل ظهور بوادرها المشجّعة وحسب المقرّبين إليه فإنه لم يقض وقتاً طويلاً لاختيار اتجاهه. فالغالب على الظن أن ما حمله على الالتحاق بكليّة الحقوق بباريس، هو تعليم تلك الكلية الذائعة الصيت، وما تحظى به من سمعة لا مثيل لها، مدينة النور المعروفة في أقطارنا الشرقية بدماثة أخلاق أهلها وتسامحهم واستقلالية جامعتها.

وما لبث الفتى أن وجد نفسه في قلب الحيّ اللاتيني وفي خضمّ تلك المدينة الصاخبة والشاسعة الأرجاء، صحبة نفر قليل من الشبان القادمين من بلاده إلى هذا العالم الصاخب المتعدد العناصر، حيث تجتمع فيه كلّ الأجناس ويتخاطب الناس بجميع اللغات، وحيث يتعذر على المرء، بدون بذل مجهود خاصّ، التغلب على ما يشعر به خلال الأيام الأولى من ارتباك وحيرة. إلّا أن صاحبنا قد أخذ يتعوّد على العيش في كنف ذلك النشاط الفيّاض والاستسلام إلى جميع مقتضياته، واستطاع شيئاً فشيئاً أن يتلاءم عن طيب خاطر مع الوضع الجديد، مستحسناً ذلك الجوّ الذي يكشف له يوماً بعد يوم عن جوانب مجهولة، تمكّنه من مزيد التقدير لما يتسم به من تنوّع طريف وفريد.

ذلك أنّ العزلة التي شعر بها الشابّ خلال الأيام الأولى لم تدم طويلاً. فقد حلّ محلّ نسق الحياة التونسية المتّزن والفاتر، نشاط أوفر، مطابق لنمط العيش الذي اختاره لنفسه. فكلية الحقوق ومدرسة العلوم السياسية التي سيتابع دروسها بانتظام ومقاهي الحيّ اللاتيني والمعارض الفنيّة والمسارح وأخيراً المكتبات، ولا سيما مكتبة مازارين، كلّ ذلك سرعان ما بدّد كلّ المخاوف المشروعة التي أحسّ بها ذلك الطالب الأجنبي في أوّل الأمر، وفتح، آفاقاً غير منتظرة لشغفه الطبيعي بالدراسة وتطلّعه لكل ما يمتّ بصلة لشؤون الفكر.

وبعدما تعوّد على ذلك العالم الذي سيعيش فيه منذ ذلك الحين،

استغلّ بدون تحفّظ جميع الإمكانات المتوفّرة بسخاء لنهمه الفكري وانتهز كلّ الفرص السانحة لتنمية ثقافته وإثرائها بالكرع من مناهل العلم التي يكتشفها بمحض الصدفة أو يشير بها عليه الأساتذة الساهرون على تكوينه.

وتحقيقاً لذلك الغرض، فإنه سيتردّد على كلية الحقوق والكوليج دي فرانس وكلية الآداب (الصوربون)، للاستماع، كلّما تركت له دراساته القانونية الفرصة، إلى محاضرات العلماء الأعلام والأدباء الذين تجاوزت سمعتهم الحدود الفرنسية وجلبت إلى دروسهم الشبان الممثلين لعشرين جنسية، من أمثال دوركايم وبوترو وبوانكاري وبواسي وأولار، ولافيس وغيرهم.

وفي باريس تمكّن عبد الجليل الزاوش أيضاً من ربط الصلة المباشرة ببعض الشرقيين من نفسه سنّه، من مصريّين وأتراك وسوريّين وإيرانيّين، قد دفعهم نفس التعطش للعلم إلى القدوم إلى باريس. فتعرف بواسطتهم على مدى تطوّر تلك الأقطار التي اجتاح مثقّفوها الجامعات الكبرى بالعالم القديم، للحصول على تلك العلوم والفنون التي صار اكتسابها أمراً ضروريّاً بالنسبة إلى كلّ شعب عازم على صيانة شخصيته وتحقيق تفتحها بكل حرّية وبدون أيّ عائق.

وبفضل تلك العلاقات التي أقيمت بمحض الصدفة أو بإيعاز من المهتمّين بتكثيف حركات تبادل الأفكار والنظريات بين العناصر الشرقية النشيطة، أي بين أولئك الذين اختارهم القدر حسبما يبدو للإسهام في ذلك العمل الشاقّ، من أجل التشييد والتجديد والتدريب، الذي بدأ يظهر في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وقد أصبح الناس في انتظار آثاره المنعشة، قلت: بفضل تلك العلاقات، تعرّف عبد الجليل الزاوش على المشاكل ذات الصبغة السياسية والاجتماعية، التي كانت مطروحة عهدئذ، وعلى التصوّر الموضوعي والصحيح لكلّ ما كان يستقطب آنذاك أنشطة الهيئات المعبّرة عن مطامح تلك الشعوب.

وأثناء سنوات الدراسة والتمحيص التي لا تُنسى، عمل مترجمنا بلا هوادة على إتمام معلوماته حول الشرق الحديث، إلى جانب إثراء ثقافته الأروبية.

ولئن لم يتعرّف شخصياً على أحمد رضا، خطيب تركيا الفتاة والرئيس المقبل للبرلمان العثماني، ولا على الزعيم المصري مصطفى كامل الذي ساعدته علاقاته المتعددة والمتينة مع الأوساط الأدبية والسياسية الفرنسية، على اكتساب شهرة واسعة وتدعيم نفوذه، فإنه لا شكّ قد تعرف على مساعديهما المباشرين وتحصل بواسطتهم على معلومات كاملة ومدقّقة حول مدلول عمل الزعيمين المذكورين وأبعاده.

ولكنّ مطالعة جريدة «الاتحاد والترقّي» الصادرة بباريس وجريدة «اللواء» الصادرة بالقاهرة، قد مكّنته أكثر من تلك الاتصالات الفردية وتلك الأحاديث المتبادلة أثناء اجتماعات طارئة ومتباعدة، من تقدير ما تكتسيه مطالب كلٍّ من الزعيمين من قيمة سياسية واجتماعية، وإدراك ما تعبر عنه في الواقع من عواطف ظلّت مكبوتة مدة طويلة ومن رغائب غير معبّر عنها إلى حدّ ذلك الحين، تلك الحملات الصحفية التي ستسفر عن قلب الأوضاع في المنطقة ظهراً على عقب، مثيرة اندهاش أكثر الملاحظين تبصّراً، ممّن لم يتوقّعوا حصول مثل تلك الاضطرابات على المدى القريب.

ولئن ازداد شغف مترجمنا بالتعمق في المشاكل المثيرة للعاطفة التي لم يكتشف منها إلا حدودها المبهمة والمتباعدة، وبدأ يدرك أهميّتها وانعكاساتها البعيدة المدى على حياة الشعوب الإسلامية التي تهزّها نفس الهموم وتحدوها نفس المشاغل، فإنه لم يبتعد عن مجال دراساته الأصلية، إذ واصل بحزم متزايد تحقيق ما رسمه لنفسه من هدف عند مغادرته لوطنه، ألا وهو إدراك روح الحضارة الغربية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإنه لم يكتف بما كان يتلقّاه من تعليم رسمي

بكلية الحقوق ولا بدروس الأساتذة البارزين في كلية الآداب والكوليج دي فرانس، بل كان يطالع بفطنة ونظام مؤلفات بعض كبار الكتاب، لإرضاء رغباته والتزوّد بنصيب وافر من المعلومات المضبوطة والمتنوّعة، التي لم يكن ليحصل عليها لولا ما كان يتميز به من كدّ واجتهاد.

أما بالنسبة إلى التكوين السياسي، فيمكننا أن نؤكد أنه بغضّ النظر عن الدوريات المختصة التي تعوّد مطالعتها بدقة، اكتسب البعض من تجربته السياسية بمواضبته على حضور أهمّ جلسات قصر بوربون (البرلمان الفرنسي)، ومتابعةِ ما كان يدور فيه من نقاش حول بعض المشاكل الهامة والمتشعبة التي كانت مراراً وتكراراً محور تدخّلات رجال السياسة آنذاك، وقد كان الشاب التونسي حريصاً كلّ الحرص على عدم تفويت فرصة الاستماع إلى خطبهم الدسمة والمفعمة بالأفكار السياسية في غالب الأحيان.

وهكذا انقضت بسرعة، في نظر المعني بالأمر، تلك الأعوام الثلاثة المليئة بالنشاط الثقافي الفيّاض، والتي ستبقى عالقة في ذهنه فيما بعد، لاعتقاده بأنه مدين لها بأعزّ ما اكتسبه من ثقافة شخصية وما أصبح يتمتع به من نفوذ غير منازع فيه، لدى مواطنيه، بفضل سلوكه وأساليبه الممتازة.

وكلّما اقترب تاريخ الامتحانات ومعه موعد رجوعه إلى أرض الوطن، إلاّ وشعر بالحسرة على توديع حياة الحرية واللامبالاة التي عاشها إلى حدّ ذلك الحين، ومفارقة تلك المدينة الممتازة المتفتحة على مصراعيها على جميع تيارات الفكر البشري، وقد تسنّى له أكثر من مرّة التمتع إلى أقصى حدّ بما توفّره تلك الحضارة الراقية من ملذات فكرية وفنية لكلّ من بهرهم إشعاعها الفتّان.

وخلال سنة 1900 رجع حينئذ عبد الجليل الزاوش إلى تونس، متحصلاً على الإجازة في الحقوق، مقابل ما بذله من جهود مضنية، ومعتزّاً في آن واحد بتلك الشهادة الجامعية النادرة في بلاده آنذاك. فالتقى من جديد بكلّ

سرور بزمرة الأصدقاء الذين تركهم هناك. ولكنه لم يلاحظ ما كانت تتميز به عاصمة الإيالة العتيقة من بهجة واضحة وعدم اكتراث. ذلك أن الوضع قد تغيّر في البلاد منذ بضع سنوات تغيّراً محسوساً، وبدأ أكثر الناس لا مبالاة وأشدّهم تفاؤلاً، يشعرون بظهور عدة مشاكل عويصة تتطلّب عناية خاصة، لم تكن تحظى بها من قبل إلا بعض المسائل الأقلّ تأكّداً، بل قل الأقلّ جدارة بالاهتمام.

فمن أجل الاتجاه الجديد الذي سارت عليه الحياة السياسية والاجتماعية بالبلاد منذ حين، اضطرّ الاقتصاد والتجارة والصناعة المحلية إلى دخول مسالك، لم يكن يتوقّعها معظم التونسيين، وقد أصبح من واجبهم، مهما كانت التكاليف، التعرف على وجهتها ومجراها، للتوغل فيها بعزيمة ثابتة. ومن مزايا عبد الجليل الزاوش أنه كان من أوّل الذين أدركوا منذ اتصاله من جديد ببلاده، الأهمية البالغة بالنسبة إلى المجموعة التي هو فرد من أفرادها، التي يَكتسيها موقفها تجاه المشاكل الطارئة وضرورة إيجاد حلّ لها يضمن للمجموعة البقاء في خضمّ التيارات التي ستتحمّل تبعتها طوعاً أو كرهاً، مع المحافظة على بعض التقاليد الراسخة.

وبناء على ذلك، فبعدما قضى فترة قصيرة في التدرّب بمكتب المحامي المأسوف عليه الأستاذ بياترا، حيث تعرف على السيدراميلا، تخلّى نهائياً عن مهنة المحاماة وأراد أن يعطي المثل لمواطنيه، فأسّس مع الرجل السابق الذكر مطحنة عصرية، سيشرف على حظوظها بنجاح وفائدة، مدة تقارب العشرين سنة، وسيفسح المجال لبعض الشبان الموهوبين في ذلك الميدان، لتنمية ملكاتهم التي يصعب آنذاك تصوّر مجال آخر أكثر ملاءمة لها.

ولقد شجّعه أصدقاؤه المدركون مثله لضرورة الإصلاحات العاجلة الواجب تقديمها إلى المجتمع التونسي الذي ما زال متخلّفاً وإقناعه بها، فساعد على إنشاء بعض المؤسسات الكفيلة، في صورة نجاحها، بجلب

العناصر البرجوازية المقاومة لأية فكرة تجديدية إلى برنامجها الإصلاحي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، فإن الصحافة العربية، بالرغم من حداثة عهدها، ورغم المشاكل العديدة التي كان من واجبها التغلب عليها، قد أدركت ضرورة تلاؤم المجموعة الوطنية مع مقتضيات التنافس في السوق الأروبية، فلم تتردّد، بواسطة فصولها ونداءاتها المتجددة عن مساندة الجهود المبذولة في هذا الميدان من قبل مجموعة صغيرة من الشبان التونسيّين.

وما زال كثيرون منّا يتذكرون ما قام به بعض الصحافيين التونسيين، أمثال علي بوشوشة والبشير صفر ومحمد الجعايبي وغيرهم، من حملات جريئة، لمعالجة شتى المواضيع التي كانت تستأثر يوميّاً بمناقشاتهم، والدفاع عنها بحدّة أحياناً، وذلك بالرغم من المخاطر الحقيقية التي كان يتعرض لها التعبير عن أفكارٍ، كان يعتبرها المفكّرون الرسميّون مخالفة للإلف والعادة.

وقد ضمّت أصواتها إلى صوت جريدة «الحاضرة» صحف عربية أخرى مثل «الزهرة» و«مرشد الأمة» وبالخصوص «الصواب» التي كانت تعالج جميع القضايا بسهولة نادرة، نظراً لما كان يتمتع به صاحبها من قدرة فائقة على الاستيعاب. ثم واصلت معها في الميدان السياسي والاجتماعي نفس العمل العويص والصعب، الرامي إلى تثقيف جمهور تسيطر على أغلبيّته أوهام راسخة لم تستطع أشدّ الخيبات مرارة أن تخلّصه منها.

ولقد دعّم هذه الحركة التي بدأت تقوم بها الصحافة العربية، عدد من النوادي القائمة في بعض أحياء المدينة، وقد كانت بسيطة لا محالة ولكنها لم تكن تخلو من المرافق. فكان يجتمع بها بعض البرجوازيّين وكبار الأعيان لتبادل أطراف الحديث، في جوٍّ نحسده عليهم اليوم، كان يسوده الاحترام المتبادل والبشاشة، حول مختلف أحداث الساعة، وعلى وجه العموم كل ما كان يهمّ المدينة. وبفضل تلك النوادي تسرّبت الحركة شيئاً فشيئاً إلى

الطبقات الاجتماعية التي ظلّت إلى حدّ ذلك التاريخ غير قابلة لأيّة محاولة من محاولات التطوّر.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى الأثر البالغ الذي تركه نادي المرحومة الأميرة نازلي في الشبيبة التونسية، وما كان لاجتماعاته من انعكاسات طيبة، وقد كان يحضره أحياناً بعض الممثّلين البارزين للنخبة المصرية وبعض الشخصيات المرموقة من حركة تركيا الفتاة، الفارة من جنة السلطان عبد الحميد المحروسة كما ينبغي.

وقد كانت تلك السيّدة ذات الثقافة الرقيقة والتفكير الحرّ ـ رغم إعجابها المفرط بسياسة اللورد كرومر الإسلامية ـ تعرف كيف تخصّ ضيوفها دوماً وأبداً بالحفاوة والتبجيل.

ولكن، لئن كان ذلك التبادل المثمر للأفكار يتمّ في غالب الأحيان بين الشبان التونسيّين وضيوفهم العابري سبيل، بمناسبة تلك اللقاءات، ولئن كانت المقارنات بين ظروف الحياة ودرجات التطور السياسي تهمّ بطبيعة الحال المجتمعات الإسلامية بالمشرق، فإن ما كانت تتّسم به تلك الاجتماعات من عفويّة وما كانت تكتسيه من صبغة محدودة، لم يكن ليسمح بدراسة المشاكل التونسية الخالصة دراسة منهجية ومنظّمة، ولا بتشريك كل من يحقّ له ـ وبالأحرى من يستحقّ ـ المساهمة في تلك اللقاءات.

وبناء على ذلك فقد عمد عبد الجليل الزاوش وبعض أصدقائه إلى إنشاء النادي التونسي المتسم بطابع نخبوي صرف والرامي إلى جمع الشبان التونسيّين المقرّي العزم على العمل في كنف الصداقة الخالصة وحسب مؤهلاتهم واهتماماتهم الخاصة، على انبعاث تلك البلاد التونسية الجديدة، التي كانت موضوع مطامحهم الخفية والمجمع عليها.

وفي الأثناء جدّ حادث هامّ في تاريخ تونس السياسي تمثّل في إعادة تنظيم المجلس الشوري (الأمر المؤرخ في 7 فيفري 1907) وتعيين 16 نائباً

من الأعيان التونسيين من بينهم عبد الجليل الزاوش، لتمثيل الأهالي في ذلك المجلس والدفاع عن مصالحهم.

وابتداء من ذلك التاريخ فُتِحَ في وجه الزعيم التونسي الشاب مجال جديد لأنشطته البنّاءة. ومنذ ذلك الحين أصبح بمقدوره أن يعالج من أعلى منبر ذلك المجلس، المشاكل التونسية التي كان يطرقها داخل بعض الهيئات المغلقة أو على صفحات الجرائد، وصار بإمكانه أن يضفي على تلك المشاكل صبغة إشهارية لم يكن يحلم بها من قبل، وسوف لا يتأخر عن القيام بتلك المهمة.

ولكن لم تمكّن ذلك الرجل اللّبق والقليل الميل للصراع، لا لهجته المتزنة على الدوام ولا التزامه الطبيعي باللياقة، ولا طبعه المتاسمح، من تهدئة مخاوف أنصار التفوّق اللامشروط، الذين لا يستطيعون بدون غضب أن يروا البلاد التونسية تشعر شيئاً فشيئاً بشخصيتها وتحاول ولو بالطرق الشرعية تأكيد حقّها في العيش الكريم والأفضل، والدفاع عن ذلك الحقّ.

وبطبيعة الحال فإن تلك الهجومات العنيفة التي ما فتئت تستهدف المجموعة التونسية منذ أن نظمت صفوفها وطوّرت نشاطها (من قبل صحافة حزب غلاة الاستعمار ولا سيما هيئاته الرسمية)، كان لا بدّ لها أن تثير ردّ فعل سريع وعاجل.

ففي يوم 17 فيفري 1907 أصدر عبد الجليل الزاوش وحوالي عشرة شبان تونسيّين من أصدقائه، العدد الأول من «التونسي»، وهي صحيفة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية يشرف على إدارتها السياسية شاب مثقّف مسلم، اشتهر منذ أمد بعيد ببراعته ونفوذه الأدبي: ألا وهو علي باش حانبة الذي قدّم جريدته كما يلي:

«إن جريدة **التونسي** هي أوّل صحيفة ناطقة باللغة الفرنسية يصدرها الأهالي بتونس.

ذلك أن العمل التطويري الذي تقوم به فرنسا بتونس قد بدأ يؤتي أكله. فظهر جيل جديد من التونسيّين المثقّفين باللغة الفرنسية والمتشبّعين بالأفكار النبيلة التي تعبّر عنها تلك اللغة، والقادرين على تحمّل نصيبهم من المجهود المبذول في سبيل النهوض ببلادهم. ومن أجل ذلك أنشئت جريدة **التونسي**».

ثم أضاف في خاتمة هذا الفصل المتضمن لبرنامج الجريدة، قائلاً: «نحن نعتقد راسخ الاعتقاد أننا إذ نواصل الدفاع عن حقوق مواطنينا الشرعية، فإنّما نساعد في آن واحد على تطبيق سياسة المشاركة التي تنادي بها حكومة الجمهورية، وشعوراً منا بما يمكن أن يحصل لأهالي هذه البلاد من فوائد منجرّة عن رعاية دولة، نحن نعرف حقّ المعرفة ما لها من تقاليد في مجالات الحرية والعدالة، فإننا نقترح تقديم مساهمتنا المخلصة لفرنسا لمساعدتها على القيام بمهمّتها التمدينية».

ولعلّه من المفيد أن نشير إلى أن ذلك التصريح المبدئي الصريح والنزيه، المترجم عن موافقة الشبان التونسيّين، بدون أفكار مسبّقة، على سياسة التعاون وتعلقهم بالمثل العليا الفرنسية، لم يُقابَل، على وجه العموم، إلّا بعدم الاكتراث أو الأرتياب، وعوض أن يعمل على تهدئة غضب خصوم أيّ وفاق كان، فقد زاد في حنقهم وكثّف من هجوماتهم الجائرة والمتكرّرة ضدّ القائمين بتلك الحركة.

فلا غرابة حينئذ إذا ما لاحظنا أن الصداقة الفرنسية التونسية التي اتجه نحوها عبد الجليل الزاوش وأصدقاؤه من أوّل وهلة بكلّ صدق وجعلوا منها حجر الزاوية لبرنامجهم، لم تتحقّق على الوجه الأكمل، بسبب تعصّب أولئك الخصوم، ولم تهيّىء الفرصة لتحسين العلاقات بين العنصرين المتساكنين، لما فيه خير البلاد التونسية.

ولعلّ من باب الحرص على تحقيق التوازن بين المصالح المتواجهة

والحصول على المعلومات اللازمة حول نظريات الشقّين المتخاصمين، قرّر الاتحاد الاستعماري الفرنسي، بعد نجاح المؤتمر الأول المنعقد بمرسيليا في شهر سبتمبر 1906، التوسيع من نطاق أبحاثه وتنظيم مؤتمر شمال إفريقيا بباريس ما بين 6 و8 أكتوبر 1908. فانتهز علي باش حانبة تلك الفرصة لتوضيح مشاعر التونسيّين تجاه المناقشات التي ستجري حول البلاد التونسية، وكتب في العدد المؤرخ في 6 أكتوبر 1908 ما يلي:

«يمثل مؤتمر شمال إفريقيا الذي افتتحت أشغاله أخيراً بباريس، حدثاً من الأهمية بمكان بالنسبة إلى الأوضاع الاستعمارية. . . . ومهما تكن أهميّته، فلا شك أن توصياته قد تؤخذ بعين الاعتبار وقد تبقى حبراً على ورق. ولكن الحركة الفكرية المكثفة والأنشطة التي يقوم بها سكان الشمال الإفريقي، قد بلغت درجة من التطور يستحيل بعهدها أن تبقى هذه التظاهرة بدون جدوى. . . إن كل ذلك من شأنه أن يدخل الابتهاج والغبطة على نفوس الشبّان التونسيّين، لذلك فإنهم سيتابعون باهتمام بالغ أشغال المؤتمر الذي يشارك فيه بعض إخوانهم مشاركة فعالة».

وبالفعل فقد شارك في ذلك المؤتمر عبد الجليل الزاوش صحبة ستة شبان تونسيين من أصدقائه[1] وقدّم عدّة بحوث قيّمة كان أغلبها محلّ مناقشة وأقام الدليل على ما يتمتع به المحاضر من فكر ثاقب ومعلومات غزيرة وقدرة لا شك فيها على الاستيعاب.

فمن وضعية الزراعة الأهلية، إلى حالة الفلاحين والوسائل الكفيلة بتحسينها، ومن المهن والحرف إلى الأجور بالبلاد التونسية، كلّ هذه المسائل قد عالجها عبد الجليل الزاوش ببراعة فائقة، أثارت إعجاب

---

(1) لقد شارك في مؤتمر شمال إفريقيا المنعقد بباريس في سنة 1908 سبعة أعضاء من حركة «الشباب التونسي» هم: البشير صفر وعبد الجليل الزاوش وخير الله بن مصطفى ومحمد الأصرم ومحمد بن الخوجة والصادق الزمرلي والطاهر الأسود.
(انظر: الشاذلي خير الله «حركة الشباب التونسي» (باللغة الفرنسية) ـ بلا تاريخ).

الحاضرين وأسفرت عن موافقة جلّ المؤتمرين على الاقتراحات المقدمة للنهوض بالاقتصاد التونسي وحمايته.

ولقد علّقت جريدة «لوطان» الباريسية على ذلك المؤتمر إثر انتهاء أشغاله، ضمن فصل يحمل عنوان «الأفارقة بباريس» جاء فيه بالخصوص ما يلي:

«يتمثل الحدث البارز الذي جدّ في المؤتمر، في حضور حوالي اثني عشر مشاركاً من الأهالي الذين ساهموا مساهمة فعالة في النقاش. فللمرّة الأولى نستمع في باريس إلى بعض المسلمين يعبّرون عن آرائهم بكل حرية. إن هذا الحدث ليس من الأحداث التي تحرّك شعور الشارع ولكنه يعتبر على غاية من الأهمية بالنسبة إلى تاريخ ممتلكاتنا الإفريقية.

والخطيبان اللذان أثارت بحوثهما أكثر نقاش هما السيدان عبد الجليل الزاوش وخير الله، فبفضل براعتهما في استعمال لغتنا، وحججهما المطنبة والمتماسكة، كانا بمثابة البرهان الحيّ على قابليّة الأهالي لاستيعاب حضارتنا».

وهكذا فقد قدّرت إحدى كبريات الصحف الباريسية المسؤولة، بعطف واضح، ما شهدته البلاد التونسية من تطوّر، بعد مرور اثنين وعشرين عاماً على انتصاب الحماية الفرنسية، كما نوّهت على رؤوس الملأ بما أظهرته النخبة التونسية من اعتدال ولباقة، في المناقشات المتّسمة أحياناً بالحدّة، للذّود عن مصالح بلادها.

وإن هذا الحكم المطري والمعبّر، الصادر عن كاتب يجمع بين الثقافة الواسعة والمعرفة المتعمّقة للمشاكل التونسية والشمال إفريقية، كان من المفروض أن يحثّ ممثلي المذهب الاستعماري الضيّق والعقيم، على المزيد من الاعتدال واللياقة في هجوماتهم. ولكن لم يقع أيّ شيء من ذلك من سوء الحظ. فقد أشاحوا بوجوههم عن السياسة السخية والإنسانية التي

نادت بها الأصوات الفرنسية المسؤولة وقاموا بحملة صحفية، لا يُضاهيها شراسةً إلّا سوء النية والتحيّز الجارح، وذلك ضدّ أنصار الصداقة الفرنسية التونسية المصمّمين والصادقين.

ولكن لم تستطع أن تصدّ الشبان التونسيّين عن الغاية التي رسموها لأنفسهم، لا المناهضة الكليّة التي كانوا يتعرّضون لها دواماً واستمراراً، ولا المؤامرات المتجدّدة التي كانت تحاك ضدّهم في كلّ آن وحين، وكان عليهم أن يحاولوا إحباطها بكثير من الحذر ورباطة الجأش. وشعوراً منهم بأهمية الرهان، واصلوا طريقهم برصانة ونبل، يؤيّدهم في عملهم البناء والنزيه أصحاب النوايا الطيبة من الفرنسيّين والتونسيّين الذين ما فتئوا يقدّمون إليهم التشجيعات ويبدون نحوهم علامات التعاطف.

وكان عبد الجليل الزاوش بوجه خاصّ، يواصل عمله الذي كان يشعر من أوّل وهلة بميل حقيقي إليه، في سبيل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد، وذلك بالرغم ممّا كانت تتجاذبه من مؤثرات لا مفرّ منها، بحكم نشاطه وما كان يتعرض له من هجومات، كان يعرف كيف يتفاداها بردود فعله الوجيهة والحازمة.

فلقد أسّس «الاتحاد التجاري» الذي سيؤثّر في التجارة المحلية تأثيراً دائماً ومفيداً، ثم أنشأ بعد ذلك بقليل الضيعة المدرسية بالأنصارين المخصصة للتدريب الزراعي والتي ستتحوّل فيما بعد إلى مدرسة سيدي الناصر الزراعية. وقد كانت تضم مزرعة شاسعة بسمنجة ويشرف على إدارتها المرحوم المقدّم عمر ثلاتي الذي سيجعل منها في ظرف بضع سنوات مدرسة مثاليّة.

ثم نقترب شيئاً فشيئاً من سنة 1911 التي جرت فيها حوادث الزلّاج المؤلمة ذات الأثر البالغ في تطوّر البلاد التونسية السياسي والاجتماعي.

ولقد روى لنا عبد الجليل الزاوش تلك الحوادث كما يلي: «على إثر

نشر «الرائد التونسي» (الجريدة الرسمية) للإعلان المتعلق بتسجيل مقبرة الزلاج لفائدة بلدية تونس التي لم تكن لها عليها أيّ حقّ، ودعوة المعنّيين بالأمر إلى الحضور على عين المكان يوم 7 نوفمبر 1911 لتقديم اعتراضاتهم، عند الاقتضاء، ظهرت حركة من الهيجان الشديد في صفوف السكان المسلمين الذين لم يدركوا أغراض محاولة البلدية الاستيلاء على تلك المقبرة العتيقة».

وأحيط السيد عبد الجليل الزاوش علماً بالأمر بوصفه عضواً في المجلس البلدي، وبعد مناقشات طويلة حول الموضوع، خلال الجلسة المنعقدة يوم 2 نوفمبر 1911، تمكن من إقناع أعضاء المجلس بوجهة نظره أعني العدول بدون قيد ولا شرط عن تسجيل المقبرة. وظنّ عن حسن نيّة أنه سيتمّ في الحال إبلاغ المعنّيين بالأمر بذلك القرار.

ولكن ما أشدّ دهشته حينما غادر صباح يوم 7 نوفمبر 1911 المحكمة الجنائية حيث كان يشارك في إحدى جلساتها بوصفه عضواً محلّفاً، ومرّ من ساحة القصبة، فاقترب منه الكاتب العام للحكومة المسيو بلان (BLANC) وخاطبه فجأة بقوله: «يا لها من كارثة! لقد تجمهر آلاف الأهالي بالزلاج وأخذوا يطلقون النار على أعوان الأمن».

وفي الحال، لم يصغ عبد الجليل الزاوش إلاّ لضميره، فامتطى مع الكاتب العام ومدير الشرطة، أول عربة مرّت أمامه وتوجه على جناح السرعة إلى مكان الصدام.

وعندما وصل إلى قصر ابن عياد تعرف عليه بعض أعيان المدينة فرجوا منه أن لا يواصل طريقه إلى الأمام، ولكنّه لم يتّبع نصيحتهم، رغم إلحاح المسيو بلان الذي حاول استبقاءه. وهكذا فقد تمكّن من الوصول إلى باب علاوة، وسط الجماهير الغفيرة الزاحفة على المقبرة. وبغتة شاهد على السكة الحديدية كوكبة من جنود «الزواف» قد قدمت للنجدة «وأخذت تستعدّ لإطلاق النار على المتظاهرين» فتقدّم نحو الجنود بكلّ شجاعة وأشار بمنديله إلى أحد

موظفي الشرطة قائلاً له بأعلى صوته: «لقد أتيت لتهدئة المتظاهرين. وقد التقيت منذ حين بالمسيو بلان الذي يوصي بعدم إطلاق النار». فأجابه الموظف: لقد قتلوا. ولا يمكننا أن نراعيهم. وكان بعض الأهالي المتجمعين خارج باب علاوة ـ ولم يكن بإمكان الزاوش الوصول إليهم ـ قد أخذوا في قذف الجنود بالحجارة. فأطلقوا عليهم الرصاص. وفي الحين سقط عدد كبير من الأهالي وهم يطلقون صيحات مريعة.

وهكذا وقعت المأساة. وسالت الدماء التي حاول عبد الجليل الزاوش حقنها بتدخله الجريء. وبذلك انتهى دور الوسيط المتطوّع الذي أراد أن يقوم به. فقد وصل إلى مكان الحادث بعد فوات الأوان وحاول بدون جدوى تفادي ما لا مفرّ منه، ثم عاد من حيث أتى، غير نادم، ولكن قلبه كان يتفتّت من أجل فشل مهمّته وانهيار كل تلك الآمال التي قضى عليها في لمحة بصر سوء تفاهم سخيف.

وسوف لا نفيض القول حول نتائج تلك الحوادث المؤسفة وما أثارته من ردود فعل لدى بعض الأوساط المناهضة للأهالي أو على صفحات الجرائد المؤيدة لنظريات قد أكل عليها الدهر وشرب.

ولئن رأينا من واجبنا الإشارة بإيجاز إلى تلك الحوادث المؤلمة، فذلك لنبيّن ما قام به عبد الجليل الزاوش بمحض الصدفة من دور متسامح ومعتدل إلى أقصى حدّ، ولنقيم الدليل على ما أظهره في تلك الظروف الحرجة من شجاعة مدنية وتحكّم في الأعصاب.

أمّا وقد أصبح بمقدورنا اليوم النظر إلى تلك الحوادث بما يكفي من البعد الزمني، فإنها تبدو لنا تافهة، بالمقارنة مع ما كانت تحرك الكثير من المجموعات من هزات عميقة، وإنه كان بإمكاننا أن ننساها تماماً لولا أنها تمثل مرحلة مؤلمة جدّاً من مراحل الدرب الطويل الذي كان من الواجب على تونس سلوكه قبل بلوغ مرحلة النضج السّياسي والاجتماعي.

فلقد كان مكتوباً على هذه البلاد أن تمرّ، ابتداء من ذلك اليوم، بليل طويل سيدوم إلى آخر الحرب العالمية الأولى، تتخلّله من حين لآخر بعض الأنوار الخافتة.

وقد تمّ إخضاع المجتمع التونسي، بما فيه من نخبة مثقفة، إلى نظام حالة الحصار، وحرم من الصحف، باستثناء جريدة «الزهرة»، وظلّ ينتظر بصبر في كنف النظام والهدوء نهاية الكابوس الجاثم عليه، لكي يستأنف كفاحه المشروع المتوقّف لمدّة معيّنة.

وسوف لا يتمكن عبد الجليل الزاوش من المساهمة، مساهمة فعالة في ذلك الكفاح الذي خاضه منذ خمس عشرة سنة مضت، ذلك أن الحكومة قد عيّنته في 15 مارس 1917 والياً على سوسة، خلفاً لصديقه البشير صفر الذي اختطفته يد المنون في وقت مبكّر. ومنذ ذلك الحين سيكرّس جهوده بكل تفان وإخلاص للاضطلاع بالمهمة الملقاة على عاتقه. وسيترك الرجل العموسي مكانه للموظف العفيف والنزيه الذي سيبقى متّسماً بتلك الخصال إلى آخر حياته الإدارية.

وفي 18 ماي 1934 عُيّن في منصب شيخ مدينة تونس، بعد ما استغلّ إقامته الطويلة في عاصمة الساحل لإفادة أهالي تلك المنطقة الكادّين والأذكياء. هذا وإن المشاريع العديدة التي أنجزها هناك، لأكبر دليل على ما كان يعلّقه من أهمية دائمة على كلّ ما من شأنه أن يعجّل بنهضة البلاد.

وفي السنة الموالية (7 أكتوبر 1935) سُمّي وزيراً للقلم والاستشارة، وبعد ذلك بقليل، أي خلال شهر أفريل من سنة 1936 عُيّن على رأس وزارة العدل التي ما فتىء يخيّم عليها ظلّ أوّل تونسي تقلّدها، ألا وهو الجنرال طاهر خير الدين.

وليس الغرض من هذه الدراسة المقتضبة بالضرورة، الإشارة إلى ما حقّقه من إنجازات إدارية ذلك الموظف الأصيل الذي سبق له أن أظهر ما هو

قادر عليه في مؤسسات عديدة ومتنوعة. وهل من المعقول أن نطالب ذلك الرجل المتعوّد لا محالة على التغلّب على الصعوبات، وقد أظهرت له التجربة اليومية عبث العديد من المبادرات وعدم جدوى الكثير من المجهودات، هل من المعقول أن نطالبه بالمحافظة على أوهامه السابقة والانكباب بنفس الحماس على المهمة الجديدة المناطة بعهدته، رغم جميع القيود والعراقيل المحدّدة لنطاقها؟ إلّا أنه بإمكاننا أن نؤكد على أنه قد عرف مع ذلك، كيف يستغلّ الإمكانات المتاحة له إلى أقصى حدّ ممكن، ليحافظ على ما أحرزته تلك الوزارة الحسّاسة من سمعة طيبة لدى كافة الطبقات التونسية، بفضل ما قدمه إليه ممثل الحماية من أوّل وهلة، من مساعدة دائمة ومخلصة.

وفي أول جانفي 1943 استقال من منصبه[2] وعاش منذ ذلك الحين في عزلة دراسية كريمة محاطاً باحترام وتقدير الجميع. وكان لا يغادر بيته إلا نادراً لأن المرض وتقدّم السن قد أثّرا في قواه التي كان قد سخّرها بسخاء لخدمة بلاده.

ومن واجبنا أن نعترف لمترجمنا بهذه الميزة: فإنه خلافاً للكثيرين من أمثاله لم يعتبر نفسه زعيماً معصوماً ولا رجل دولة لم يُقدَّر حقّ قدره. ولقد تركت وفاته المباغتة فراغاً كبيراً في صفوف القلّة القليلة التي كانت تناضل إلى جانبه. ونحن نأمل ـ بدون اقتناع كبير ـ أن تكرّم الأجيال الصاعدة كما ينبغي، روح ذلك التونسي العظيم الجدير بتقدير مواطنيه.

---

(2) لقد أُعفِي عبد الجليل الزاوش من مهامّه كوزير عدل، إثر تشكيل الوزارة الوطنية التي ألفها في جانفي 1943 المقدّس المبرور محمد المنصف باي. وهي تتركب من: محمّد شنيق (وزير أكبر) والدكتور محمود الماطري (وزير داخلية) وصالح فرحات (وزير عدل) ومحمد العزيز الجلّولي (وزير أوقاف).

رشيـــد بـن مصطفـــى
(1947 - 1876)
المهنـدس والمـربّي والباحـــث الموسيقـي

لقد وُلِد رشيد بن حمدة بن مصطفى سنة 1876 بمدينة تونس، وكان جدّه يشغل خطة آغا مدينة قيصرلي التي تقع بالأناضول وتمتاز بمناخها القاسي والمتقلّب. وقد أعطى أهلها دواماً واستمراراً عدداً كبيراً من الجنود البواسل للامبراطورية العثمانية. وكان رشيد بن مصطفى طفلاً قويّ البنية يتّقد حيويّة، وهو الابن الأكبر لعائلته المتركبة من ثلاثة أطفال. ومنذ سنّ الخامسة أُرسِل إلى الكتاب ثم إلى المعهد الصادقي حيث أنهى دراسته الثانوية في أحسن الظروف. إلا أنّ هذا النجاح الذي كان من المفروض أن يثير ابتهاجه كغيره من الشبان، لم يستطع إرضاء طموح ذلك الطالب، المثابر والمجتهد، الذي كان يودّ مواصلة دراسته، لولا الضرورة الذي فرضت عليه، حسبما يبدو، البحث في أسرع وقت عن موطن شغل قارّ ومربح بما فيه الكفاية.

وهكذا وجد صاحبنا نفسه متعرّضاً للصعوبات الأولى التي تواجه كلّ مبتدىء في المهنة المرصود لها بحكم القدر. فقد كُلِّف بوظيفة مسح الأراضي في المصلحة الطوبوغرافية. ولكن سرعان ما شعر بأنه لا يمكنه الاقتناع بمثل ذلك الدور المتواضع. فبذل قصارى جهده لتدارك ما كان

يشكوه من نقص في تكوينه وتابع بعض دروس الهندسة إلى أن تحصّل على الدبلوم الذي سيمكنه من تحسين حالته المادية بصورة محسوسة. ولا يفوتنا أن نذكر أنه قد التحق في الأثناء بالجمعية الخلدونية بعد مدّة قليلة من تأسيسها سنة 1896. وما لبث أن أصبح عضواً بارزاً في هيئتها المديرة ثم نائباً لرئيسها. وهي المهمة التي حرص زملاؤه بالإجماع على تجديدها له بلا انقطاع أكثر من ثلاثين سنة متتالية. على أنه قد استحقّ تلك الحظوة لا فحسب بفضل حيويّته ودماثة أخلاقه الفطرية، بل أيضاً بفضل روحه التنظيمية وما أظهره من إخلاص غير محدود إبان اضطلاعه بتلك المهمة.

والجدير بالملاحظة أيضاً أنه قد شعر بنقص في ثقافته العربية ـ وهذا من حسن أخلاقه ـ فبذل كل ما في وسعه لتدارك ذلك النقص وخصّص خارج أوقات عمله الرسمي كمهندس، حصة يومية لاستكمال ثقافته العربية، وذلك بمتابعة دروس بعض الشيوخ المشهورين بجامع الزيتونة المعمور، الذين أُعجِبوا بوجاهة أسئلته وقدرته على استيعاب تلك الدروس الراجع عهدها إلى القرون الوسطى والتي تستوجب مجهوداً ذهنيّاً خاصّاً من قِبَل ذلك الطالب المتعوّد على موادّ دراسية من نوع آخر. وبعدما تمكّن من توسيع دائرة معارفه العربية، أصبح بمقدوره الاستغناء عن المدرّبين والاعتماد على وسائل الخاصة. وبناء على ذلك فقد أقدم بدون أيّ مركّب على مطالعة أهم آثار أشدّ المؤلفين انغلاقاً والتزوّد منها بتلك الثقافة الأصيلة التي ستبوّئه مكانة مرموقة ضمن المثقفين من أبناء جيله.

أما بالنسبة إلى مطالعاته باللغة الفرنسية، فيكفي أن نشير إلى أنه قد درس دراسة جيّدة أغلب المؤلفات الكلاسيكية ولا سيما منها آثار الشعراء والقصاصين من كتاب القرن الثامن عشر ميلادي، مع الحرص على المقارنة، عن طريق الترجمة، بين أمّهات كتبهم وبين مصنّفات الكتاب اليونانيين واللاتينيّين حتى يتبيّن له مدى ما كان لهم من تأثير في ازدهار أدب الغرب وتفكيره.

ولكنّ لجوءه المتكرّر إلى الميدان الفكري اللانهائي لم يخفّف قطّ من تحمّسه لأنشطته المعتادة، بل يبدو أنه قد زاد تلك الأنشطة اتّساعاً. فليس من النادر أن يفاجئه المرء أثناء بعض فترات استراحته، وهو يتحدث مع عدد من أصدقائه حول إنجاز بعض المشاريع التجارية أو الصناعية التي من شأنها أن تساعد على إثراء البعض منهم وذلك بفضل نصائحه السديدة واستعداده للمساهمة في انطلاق تلك المشاريع.

ولئن كان يبذل قصارى جهده لدعم تلك المبادرات وتشجيعها، فإنه لم يغفل مع ذلك عن الاعتناء من أوّل يوم بحسن سير المؤسسة التي يتولى خطة رئيسها المساعد، أعني الجمعية الخلدونية، وهو وإن لم يُكلَّف بإلقاء الدروس والمحاضرات بصورة نظاميّة، فإنه لم يكن يتردّد قطّ عن تعويض بعض الأساتذة المتغيّبين أو المشغولين والقيام على غير استعداد بمهمة الأستاذ المحنّك في الرياضيات أو التاريخ، مثيراً إعجاب مستمعيه المتأثّرين بسهولة تعبيره واتساع ثقافته.

وبما أن المكتبة الخلدونية لم تكن تحتوي في أوّل عهدها إلاّ على بعض الكتب التي وهبها لها بعض المحسنين الأسخياء، فإنه لم يهدأ له بال حتى أثراها بعدد كبير من الكتب والمجلاّت التي أهداها إليها بعض المشجعين من التونسيّين والشرقيّين، على أثر مساعيه المتكرّرة لديهم.

وبفضل تلك الجهود المبذولة بدون كلل ولا ملل، أصبحت رفوف المكتبة تزخر بالكتب المتنوّعة، وصارت قاعة المطالعة ملتقى الشبيبة الطالبية وحتى المثقفين الكهول الذين كانوا يشعرون بمنتهى السعادة لتمكّنهم من مطالعة بعض الكتب أو الدوريات التي يصعب عليهم العثور عليها في غير ذلك المكان.

ومن ناحية أخرى، فقد سبق أن أشرنا إلى أن مترجمنا قد كان متعلقاً شديد التعلق، بصورة وراثية لا شكّ فيها، بالبلاد التركية الذي كان يكنّ لها منذ الصغر حبّاً جمّاً.

أفلم يكن أحد التونسيين القلائل الذين انضمّوا إلى حزب «الاتحاد والترقّي» وناضلوا، بصورة خفيّة ولكنها فعّالة، في صفوف الشعبة التي أحدثها بتونس بعض رفقائه الأوفياء مثله للخلافة العثمانية؟.

فلا غرابة حينئذ إن كان من أوّل المناصرين لبلاد مدحت باشا، عندما هجمت عليها إيطاليا في طرابلس الغرب، وأصبحت مضطرّة بين عشيّة وضحاها إلى الدفاع بوسائلها المحدودة عن حوزة تلك الممتلكة البعيدة والمطموع فيها بشراهة.

وعندما امتدّ النزاع إلى المشرق، قبل أن يعمّ بلاد البلقان وينتشر لهيبه في أروبا، استأنف رشيد بن مصطفى نشاطه المعتاد، وهو مكلوم الفؤاد، واستمرّ في النضال من أجل النهوض بالبلاد التونسية ثقافياً واجتماعياً.

ولكن لا ينبغي أن نتصوّر أن ذلك الرجل الحازم والمتحمس قد تخلّى عن الاهتمام بشتى المشاريع الاجتماعية والثقافية، إثر الخيبات المريرة التي آلت إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية.

فلقد أولى عناية خاصة بالجمعية الخيرية الإسلامية التي لم يغب عن ذهنه ما تقوم به من دور فعال لإيواء الشبان المحرومين وتربيتهم. ولم يدّخر أيّ جهد، سواء عن طريق جمع التبرّعات أو بواسطة التدخل لدى العناصر المحظوظة من سكان العاصمة، للزيادة من موارد تلك المؤسسة والتوسيع من نطاق أعمالها الخيرية.

أما الجمعية الخلدونية التي كانت شغله الشاغل منذ أمد بعيد، فقد شهدت في الأثناء تغييراً في تركيب هيئتها المديرة وحتى في اتجاهها، فابتعد عنها شيئاً فشيئاً، ولكنه لم يقطع الصلة تماماً بمؤسسة، قد كرّس لإدارتها فترة طويلة من حياته المسخّرة لتعصير البلاد التونسية وتحريرها.

ومن ناحية أخرى فقد كان رشيد بن مصطفى ولوعاً بالموسيقى وفنّ الإيقاع. ولقد رحّب ببعث «المعهد الرشيدي» الذي أسّسه المرحوم مصطفى

صفر، (سنة 1934) ولم يتخلف عن أية جلسة من جلسات اللجان المكلّفة لأوّل مرة بجمع التراث الموسيقي الأندلسي وترتيبه، وكان يثير إعجاب زملائه بكفاءته وملاحظاته الصائبة في هذا الميدان. وإن الفضل في ضبط ذلك البرنامج وتطبيقه يرجع أوّلاً وبالذات إلى مساهمة رشيد بن مصطفى وأمثاله الذين جعلوا من معهدنا الوطني، بعد انتقال مؤسّسه إلى جوار ربّه في سنّ مبكّرة، مؤسّسة من المؤسسات التي يحقّ لتونس أن تفتخر بها، وذلك بفضل ما تميّز به خلفه الأستاذ مصطفى الكعاك من حزم ومثابرة[1].

وأخيراً يبدو أن المترجم له لم يكن يغفل عن أيّ جانب من جوانب نظامنا الاجتماعي أو السياسي. فلقد كان من بين المثقفين التونسيين القلائل الذين دافعوا عن كتاب الأديب المنكود الحظّ، الطاهر الحدّاد «امرأتنا في الشريعة والمجتمع»، الذي أثار تهجّمات المفكرين الرسميّين. كما ساند جميع النظريات الواردة فيه، مبرزاً بذلك اعترافه بفضل ذلك المؤلف البعيد النظر والسليم القصد، ومشاطرته لأفكاره التحرّرية والسخيّة.

ولقد أصيب رشيد بن مصطفى في آخر حياته بالشلل، فظلّ ينتظر بصبر وبدون تذمّر، أن يخلّصه الموت من ذلك العذاب الذي قابله برباطة جأش.

هذا وإنّ فقدان ذلك الرجل المقدام والفصيح والبشوش والنشيط، قد حرم تونس قبل الأوان من خدمات رجل فذّ، لم يحوّل وجهته قطّ عن طريق الواجب. ولكنه، بعد أن فارق زمرة الوطنيّين المخلصين، قد ترك من بعده وريثين جديرين بمواصلة رسالته النبيلة، ألا وهما المهندس سليم بن مصطفى والأستاذ زكرياء بن مصطفى.

(1) يراجع حول هذا الموضوع كتاب «المعهد الرشيدي للموسيقى التونسية»، تأليف صالح المهدي ومحمد المرزوقي ـ تونس 1981.



الصادق التلاتلي
(1950 - 1871)
المربّي ورجل السياسة

منذ ثلاث عشرة سنة خلت، توفّي أحد الأساتذة الأكثر تمثيلاً لتونس الفتاة عهدئذ: ألا وهو الصادق التلاتلي.

ومن بين الصحف التي خصّصت بعض الفصول لتأبينه، كتبت جريدة «تونس المسائية» بتاريخ 7 ديسمبر 1950 ما يلي: «لقد فقدت التربية والتعليم بتونس واحداً من كبار أبطالهما وفقدت الثقافة العربية ركناً من أركانها، وذلك بوفاة الأستاذ الصادق التلاتلي، أوّل مفتّش للتعليم العربي بتونس».

وإليكم فيما يلي الصورة الأمينة التي احتفظ بها كلّ من عرف الفقيد. فلقد كان رجلاً طويل القامة قويّ البنية متّسق الجسم، وكانت تنير وجهه المستدير الأحمر، ذو الملامح الرقيقة والمتناسقة، عينان زرقاوان بشكل غريب، تضفيان على هيئته خصائص أحد مواليد منطقة «يوركشير» أو منطقة «نورثمبرلند» (بأنجلترا).

ولكن إذا تذكّرنا ما تميّزت به منطقة نابل، مسقط رأسه من ماضٍ مضطرب، وما تعرضت له من غزوات متعدّدة، أدركنا بسهولة أن عبور كلّ

تلك الأجناس لم يتمّ بدون أن يترك آثاراً لا تمحى.

فمن هو يا ترى الصادق التلاتلي؟ لقد وُلِد سنة 1871 بمدينة نابل في عائلة، من صغار المزارعين المترفّهين والمحبوبين، غرست في نفسه حبّ العمل الجادّ وخصال الاستقامة الأخلاقية.

وقد كان والده محمد التلاتلي الأمين الزراعي، فلاحاً غليظاً ومستقيماً، توفّي سنة 1938 عن سنّ تناهز الثمانية والمائة عاماً. ومن بين إخوانه نذكر عبد القادر المتحصّل على الإجازة في الحقوق، وقد أصبح مستشاراً بمحكمة الاستئناف بتونس والطبيب محمد التلاتلي الذي قام بدور معتبر في المجلس الكبير وفي المنظمات الثقافية والاجتماعية التونسية.

أما الشابّ الصادق التلاتلي، فبعدما اجتاز مرحلة التعليم الابتدائي بنابل، زاول دراسته الثانوية في المعهد العلوي ودار المعلمين بتونس وتحصّل على شهادة «البروفي» في المرتبة الأولى ونجح وحده في «الشهادة العليا للغة العربية» من مجموع 17 مترشحاً. ثم التحق بكلية الحقوق بمدينة «آكس ـ آن ـ بروفانس» (بفرنسا) ومنها أحرز الإجازة في الحقوق في المرتبة الأولى ونال استحسان لجنة الامتحان.

ومما يزيد في قيمة هذا التتويج أن المعني بالأمر كان قد اضطُرّ إلى الانقطاع عن الدراسة والالتحاق سنة 1892 بسلك التعليم، أوّلاً كمعلم ثم كأستاذ عربية بمعهد كارنو وأستاذ فرنسية بدار المعلمين.

وبعدما رسخت ثقافته الواسعة أكثر فأكثر، دعاه صديقه البشير صفر إلى تدريس الرياضيات والجغرافيا في الجمعية الخلدونية التي كان أحد مؤسّسيها.

وبعد ذلك بقليل أي في سنة 1908، كلّفه مدير العلوم والمعارف شارليتي بمهمّة إحداث التعليم الابتدائي العربي وتنظيمه وتسييره بصفة مفتّش.

ومنذ ذلك الحين سخّر الصادق التلاتلي، للاضطلاع بتلك المهمّة التاريخية حقّاً، لا فحسب جميع ما وفّرته له ثقافته العربية والفرنسية من إمكانات، بل أيضاً نشاطه الذي لا يني وإيمانه بنشر المبادىء الإسلامية الدينية والثقافيّة والوطنية، الأمر الذي سيجعل من المهمّة الملقاة على عاتقه رسالةً منعشة. وقد استمرّ في ذلك العمل إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1929، وكانت تونس آنذاك ترزح تحت وطأة مقتضيات السياسة الاستعمارية الهدّامة. فتحوّل الفقيد إلى داعية وجندي مجهول، في خدمة اللغة العربية والدين الإسلامي، باذلاً كلّ ما في وسعه من جهد، رغم كلّ العراقيل، لنشرهما من خلال شبكة متسعة أكثر فأكثر من المدارس والكتاتيب، حتى يجعل منهما الأداة الضرورية للنهوض بالضمير الوطني.

وفي صلب إدارة التعليم التي توالى على إدارتها عدد من كبار أساتذة الجامعة الفرنسية، أمثال شارليتي وروسي وغو، كان نضاله يرمي إلى تخليص الشخصيّة التونسية من سياسة الإدماج، بواسطة تنظيم تعليم عصري للغة العربية والدين الإسلامي، وغرس القيم الإسلامية الخالدة في نفوس شبيبة لا تزال غير واعية بواجباتها.

إلّا أن إنجاز مثل هذا البرنامج الوطني والثقافي في ظلّ النظام الاستعماري، كان يتطلّب قوّة حقيقيّة. والجدير بالملاحظة أن مترجمنا لم يسع إلى تطبيق ذلك البرنامج في نطاق مهامّه الرسمية فحسب، بل أيضاً خارج نطاقها. فنحن نعلم أنه سلّم خفية، باعتباره موظّفاً حكوميّاً، تقريراً حول التعليم بتونس إلى أصدقائه الدستوريّين، وأنّ المغفور له الشيخ عبد العزيز الثعالبي قد كلّفه بإعداد الفصل المخصّص للتعليم، في كتابه الشهير «تونس الشهيدة».

ولنتذكر أيضاً، لتقدير الأشواط التي قطعت في هذا الميدان، أن تعليم العربية في المرحلة الابتدائية، قبل التحاق الصادق التلاتلي بإدارة التعليم، كان مقتصراً على تلقين بعض المبادىء المبهمة في الكتاتيب والمدارس

القرآنية، وبعد إحالته على التقاعد كانت اللغة العربية تدرّس حسب أحدث الأساليب البيداغوجية في مئات المدارس الابتدائية الفرنسية العربية المنتشرة في كافة أنحاء البلاد.

وقد كان من اللازم في أوّل الأمر تكوين المعلمين في شعبة «التلامذة المدرسين» المنتدبين إلى حدّ ذلك التاريخ من بين تلامذة الجامع الأعظم، وقد تحوّلت فيما بعد إلى دار معلّمين. ثم اقتضى الأمر تنظيم تعليم العربية من الأساس، وذلك بإصلاح الكتاتيب ووضع برامج تعليمية حديثة للمدارس العصرية، ثم تنظيم انتداب رجال التعليم ومنحهم جرايات لائقة بمهامّهم، وتأليف كتب مدرسية جديدة لفائدة المدارس الابتدائية مثل كتاب «الطريقة العصرية» الرائع، الذي أصدره الصادق التلاتلي في جزأين، وأخيراً إحداث الامتحانات وتنظيمها، كلّ ذلك مع الحرص على عدم معاكسة حساسيات رجال الجامع الأعظم التقليدية، وبالخصوص عدم إثارة شكوك غلاة الاستعمار المعادين لكلّ تنمية ثقافية بالبلاد التونسية، ما عدا التنمية الزراعية!.

وإذا تصوّرنا أن هذا العمل الإنشائي والتنظيمي، قد قام به صاحبه بصورة موازية لعمله الإداري، بوصفه مفتشاً ومفتّشاً وحيداً بالنسبة لكامل القطر التونسي مدّة تناهز الربع قرن، لا بدّ لنا أن نبدي إعجابنا بضخامة المجهود المبذول في هذا الميدان.

ولكنّ مترجمنا لم يقتنع بالقيام بكلّ تلك الأعمال، ذلك أنه على إثر الاحتفال الفخم المقام على شرفه يوم 18 أفريل 1930، بمناسبة إحالته على التقاعد، وقد انتهزت تلك الفرصة سامي الشخصيات المدنية والدينية للتنويه بما قام به من عمل في حقل التربية والتعليم، قلت إنه على إثر ذلك الاحتفال قرّر مواصلة نشاطه في خدمة التعليم، فرشّح نفسه لانتخابات المجلس الكبير. وهكذا فمن سنة 1931 إلى سنة 1945، سواء بوصفه مقرّراً لميزانية التعليم بالمجلس الكبير، أو بوصفه عضواً في المجلس الأعلى للبلاد

التونسية أو عضواً في المجلس الأعلى للتعليم العمومي أو عضواً في لجنة إصلاح التعليم الزيتوني، واصل الصادق التلاتلي بلا هوادة الدفاع عن نفس القضية التي سخّر لها كامل حياته، أعني نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية والدين الإسلامي في هذه الربوع.

وإنّ أكبر شاهد على ذلك يتمثّل في محاضر جلسات المجلس الكبير التي تشير إلى خطبه وتدخّلاته الجريئة. ولقد كان أوّل من طالب بمنح البلاد التونسية الحكم الذاتي، في الخطاب الذي ألقاه في المجلس الكبير، غداة الحرب العالمية الثانية، بوصفه أكبر الأعضاء سنّاً.

ولقد تسنّى له قبل وفاته يوم 9 نوفمبر 1950، أن يشاهد بكلّ سرور ابنه السيد صلاح الدين التلاتلي، وهو يسير على خطاه. فبعد نجاحه الباهر في الإجازة في الآداب والحصول على دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، أصبح سنة 1939، أوّل أستاذ تونسي في مادة الجغرافيا وبدأ يدرّس في معهد كارنو، بالرغم من معارضة المقيم العام الفرنسي بيروطون. وفي نفس السنة، وهو لم يكن يبلغ من العمر سوى 22 سنة، أصدر أطروحته «جربة والجربيّون»، التي اعتبرها المختصّون مرجعاً هامّاً للدراسات المعمّقة حول البلاد التونسية. ولقد نشر فيما بعد عدداً من الكتب، من أهمّها كتاب «تونس الجديدة»، الذي أصدره غداة استقلال البلاد التونسية، باللغتين العربية والفرنسية.

وهكذا، إذا نظرنا إلى العمل الضخم الذي قام به ذلك التونسي العظيم، بمنظار البعد الزمني، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع التي أُنجِز فيها، استطعنا أن نؤكّد بكلّ موضوعيّة، أن الصادق التلاتلي قد خطّ صفحة من أكثر صفحات تاريخنا، إثارةً للاهتمام. إذ أنه أعطى المثل بتسخير كامل حياته لذلك العمل الشاقّ والمنعش، ألا وهو النهوض بالثقافة الإسلامية وتحقيق ازدهارها.

القسم الثالث

المعاصرون



تمهيد

إنّ هذا القسم ما هو إلا تتمّة للقسمين السالفين «السابقون» و «التابعون». . .

وهكذا تمتدّ قائمة التراجم المتمثّلة في مجموع هذه الدراسات التي ينبغي أن تؤلّف وحدة متماسكة من شأنها أن تعكس بأكثر ما يمكن من الأمانة الجوّ الذي عاش وتحرّك فيه الرجال الذين استعرضنا أنشطتهم.

وفي اعتقادنا أن الشباب المتعلّق شديد التعلّق بماضيه القريب نسبيّاً، المذكور في هذه الصفحات، سوف يجد فيه ما يدعوه من جديد إلى الأمل والإيمان بخلود تونسنا العزيزة.

الصادق الزمرلي



الشيـــخ الطيّـــب رضـــوان
(1955 - 1869)
المـدرّس والمـزارع ورجـــل العمـــل

إن الرجل هو من أصل أجنبي، ما في ذلك من شكّ. فكثيرون يقولون إنه من أصل تركي وإن جدّه، كغيره من أمثاله العديدين المقيمين بمنطقة الساحل، وعلى وجه التحديد بمدينة سوسة، كان يتعاطى مهنة الأسلحة، أي أنه كان يقوم بإصلاحها أو صنعها إن لزم الأمر. وقد اكتسب بمهارته وكفاءته سمعة جلبت له تقدير واعتبار المجتمع الساحلي الذي يقدّر العمل الجادّ والضمير المهني حقّ قدرهما.

وخلافاً لذلك يؤكد آخرون أن جدّه من مواليد إحدى مناطق شمال شرقي أوروبا، لم يحذق اللغة العربية إلا بعد مدّة طـويلة من استقراره بالساحل.

وتدعونا هيئة حفيده الذي سنحاول رسم ملامحه، إلى تصديق هذا القول. فلقد كان الرجل طويل القامة فاتح اللون، ذا وجه أمرد ومُلحِم، تعلوه عينان زرقاوان. وكان بشوشاً بطيء المشية ذا حركات نادرة ومتّزنة. تلك هي

ملامح الرجل، كما كانت تبدو لكل من عرفوه منذ نعومة أظفارهم، ومنهم كاتب هذه الأسطر.

وقد أنجب أبوه مصطفى، رئيس قسم الإنشاء بإدارة المال، والمدرّس الصلب، الذائع الصيت، طفلين هما محمد والطيب اللذان لفتا أنظار مواطنيهما بنشاطهما واستقامتهما.

والجدير بالملاحظة، أن مصطفى رضوان الذي كان رجلاً موهوباً ومنظّماً ومتحفظاً، قد شعر منذ شبابه الباكر، قبل تحوّله إلى العاصمة، بميل شديد للعلم. فبعدما أنهى تعليمه في مدارس مسقط رأسه، رأى من المفيد أن يستغلّ مواهبه في فنّ الخطّ، وذلك شعوراً منه بكرامته وحرصاً على عدم إثقال كاهل والده ذي الإمكانيات المادية المحدودة. فنسخ بخطه الجميل بعض المصاحف التي باعها بثمن مربح، وهي لا تزال إلى يومنا هذا تزيّن مكتبات كثير من أبناء المدن المثقّفين.

فلا غرابة حينئذ أن يجتاز ذلك المثقّف الصامت والمصمّم مختلف مراحل التعليم بجامع الزيتونة الأعظم بسرعة، بالرغم من جميع الأفكار المسبّقة والعراقيل النفسانية وغيرها التي كانت تعترض سبيل الطلبة الوافدين من داخل البلاد.

وسوف لا يكتفي ابناه بالاحتذاء حذوه، بل إنهما سيساهمان مساهمة فعالة، كلٌّ حسب طبعه الخاصّ وحسب الظروف المحيطة به، في تطوّر البلاد التونسية، ذلك التطوّر الذي لم يتسنّ لوالدهما الانتفاع به.

فأمّا الابن محمد الذي تلقّى مثل شقيقه تربية مزدوجة اللغة، فقد خلف أباه في إدارة المال. وبعدما أشرف بكفاءة نادرة على مكتب الترجمة وتقلّد منصب رئيس دائرة المحاسبات، كُلّف بخطة قاضي العاصمة الحنفي، وهي خطة مهمة ومرغوب فيها، سيضفي عليها صاحبها رونقاً لا يضاهى.

وأما الابن الثاني الطيّب الذي تلقّى نفس التربية، فإنه قد حظي

باحترام زملائه بما عُرف به من جدّ وذكاء ولباقة. وقد شغل في سلك التدريس منصباً ممتازاً ما لبث أن أحاله على مضض إلى أخيه الأكبر الذي أصبح هو أيضاً مدرّساً بجامع الزيتونة، وتوجّه نحو أنشطة أخرى ستنال رضاه، بفضل فكره المتفتّح وحبّه للتقدّم.

والجدير بالملاحظة، في هذا الصدد أن هذا النشاط الجديد الملائم لطبعه المستقلّ وعزّة نفسه قد فتح مجالاً فسيحاً للعمل أمام شغفه بالرقيّ وعزمه على استعمال أحدث المخترعات الميكانيكية في الميدان الزراعي.

ولقد أثار هذا الجانب من نشاطه اندهاش جميع الملاحظين، سواء من بين مواطنيه أو من بين أجواره المعمّرين الأجانب، إذ احتاروا جميعاً ممّا أسفرت عنه جهود ذلك المزارع الوديع، الطيّب القلب من مردود طيّب، بفضل ما استعمله من وسائل فنية.

فمن تحليل التربة إلى استعمال الأسمدة، ومن انتقاء البذور إلى البحث عن الوزن النوعي، دون أن يهمل الحراثة الآلية، ذلك هو سرّ نجاح هذا المزارع الذي لا تضاهي مبادراته الجريئة إلّا مثابرته الرصينة والثابتة. فلقد كان الطيب رضوان بدون شكّ أوّل من استخدم الطائرة لذرّ الموادّ الكيميائية على غراسة القموح المهدّدة بالتعفّن من جراء الفياضانات المباغتة التي كانت تجتاح من حين لآخر المناطق المحيطة بوادي مجردة. وبفضل تلك اليقظة تحصّل على مردود هامّ في مزرعته الواقعة بمنطقة «بروتفيل»، ممّا دعا جريدة «الدبيش تونيزيان» إلى تخصيص تحقيق صحفي مصوّر لتلك التجربة الرائدة.

ولقد كان ذلك العمل طريقة من الطرق لخدمة بلاده وإعطاء المثل لمواطنيه وإقامة الدليل على أنهم ليسوا بمعزل عن أيّ تقدم.

وإنه لمن الأمور المدهشة حقّاً، أن يقوم بمثل ذلك العمل رجل معمّم يرتدي باستمرار الزيّ التقليدي بطريقة بسيطة ومتواضعة لا تميّزه عن غيره من الفلاحين.

فلقد كان الطيّب رضوان شابّ التفكير حريصاً على العيش مع مساعديه من الشبان الناشطين الذين بعث فيهم حبّ الزراعة العصرية والنزاهة والعمل المنظّم، وذلك بإعطاء المثل بنفسه وإفهامهم خلال سهرات مطوّلة ما يمكن أن يجنوه من فوائد من تطبيق نظرياته المبتكرة التي جرّبت فصحّت.

وهكذا فقد توفّق مترجمنا إلى استغلال الأراضي التي ورثها عن آبائه وأفلتها من قبضة الاستعمار الزراعي، بل إنه تمكن أيضاً من اقتناء بعض الأراضي الأخرى مثل مزرعة «بهيّة» التي اشتراها نقداً من رئيس المعمّرين الفرنسيين بماطر، فأثار لدى أنصار التفوّق موجة من الاحتجاجات الصارمة والفائتة الأوان، بخصوص ذلك التحويل للملكيّة الذي اعتبروه بمثابة «النزيف» الذي لا تحمد عقباه.

والحاصل أنه كان رجلاً بسيطاً، رغم ثروته الطائلة، ومجاملاً إلى حدّ الخجل. وكم كان يودّ أن ينجب ذرّيّة كفيلة بمواصلة عمله. ولكن الله لم يرزقه إلّا بنتاً واحدة توفيت صغيرة، وقد أنجبتها له زوجته الوحيدة، ابنة الأصرم، التي ظلت قرينته الوفيّة والمخلصة كامل حياته الطويلة.

فهل دفعه ذلك الحرمان إلى الاهتمام بأبناء الآخرين؟ ربّما كان ذلك، ولكن إلى حدٍّ ما، لأن شغفه الحقيقي كان متّجهاً نحو التعليم العالي وتكوين الكفاءات.

فلقد ظلّ متعلّقاً بجامع الزيتونة الذي درس ودرّس فيه، وكان لا يفوّت أية فرصة لمدّ يد المساعدة عيناً ونقداً إلى طلبته المحتاجين، وذلك بتكتّم شديد، إلى حدّ أن أيّ أحد من مساعديه لم يكن يجرأ على الكشف عن سرّ ثروته غير المنتظرة، دون أن يثير غضبه.

كما دُعِي إلى الانضمام إلى الهيئة المديرة للجمعية الخيرية الإسلامية بالحاضرة[1]، فبذل قصارى جهده من أوّل وهلة للتوسيع من نطاق الإعانات

(1) تأسّست الجمعية الخيرية الإسلامية بتونس سنة 1905.

التي تقدمها تلك المؤسسة إلى المعوزين، وظلّ مدة سنوات عديدة أمين مالها الذي لا مأخذ عليه وجلب إليها عدداً كبيراً من الطلبة وأسند إلى البعض منهم من ماله الخاصّ منحاً دراسية لتمكينهم من مواصلة دراساتهم بفرنسا، وهم يشغلون الآن مناصب هامّة في مختلف القطاعات الحيويّة بالبلاد.

وكان الطيب رضوان أيضاً عضواً ناشطاً وسخيّاً من بين أعضاء جمعية قدماء الصادقية، بعدما كان الصديق الحميم لمؤسس تلك الجمعية، علي باش حانبة ومن المعجبين به وقد استمرّ في القيام بذلك النشاط ما يقرب من عشر سنوات مع ثلة من الشبان الذين كانوا في مقام أبنائه، وذلك بعد تنشيط الجمعية إثر الركود الذي عرفته طوال الحرب العالمية الأولى.

وقد تمثّل نشاط ذلك الرجل الذي خُلِق للعمل المتواصل والمخلص بلا كلل ولا ملل، في إلقاء المحاضرات والدروس الموالية للتعليم المدرسي وتنظيم الجولات الدراسية وتمويل المنح الدراسية. وما أكثر عدد الطلبة الجدّيين والمحتاجين الذين تمكنوا من إنهاء دراساتهم الجامعية بفضل سخائه الفياض!.

وقد دفعت مجهودات الطيّب رضوان وغيره من المشجّعين الخواصّ، مؤسّسات أخرى، مثل الجمعيّة الخلدونية، إلى النسج على ذلك المنوال وإسناد عدّة منح دراسيّة مكّنت عدداً كبيراً من نجباء طلبتنا من إحراز نجاح باهر في دراساتهم.

وأمام إصرار مجموعة قليلة من الوطنيّين المقرّي العزم، من أمثال الطيب رضوان، ذُلّلت جميع العراقيل التي ظهرت في هذا الميدان، إلى أن اضطرّ المجلس الكبير إلى ترفيع الاعتمادات المخصصة للمنح الدراسية. بحيث يمكننا أن نؤكّد دون أن نخشى التكذيب، أن سلط الحماية قد بدأت منذ ذلك الحين تعير أهميّة أكبر فأكبر للدراسات العليا.

ولكن ذلك لم يضع حدّاً للمبادرات الخاصة، بل بالعكس من ذلك،

فقد أفضت تلك المبادرات إلى بعث مشروع «أحباء الطلبة» الرامي إلى جمع التبرّعات بدون عراقيل ولا شروط وتوزيعها على الطلبة التونسيّين بفرنسا، لتمكين عدد كبير منهم من مواصلة جهودهم إلى النهاية، بلا هموم ولا مشاغل من أيّ نوع كان. ويرجع الفضل في هذا التطوّر المحمود، حسب رأينا، إلى سلط الحماية التي اقتنعت في آخر لحظة بأهمية ذلك المشروع وقدّمت إليه نصيباً وافراً من المساعدات.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن الباعث الأوّل للمشروع المذكور الجدير بالتقدير، هو الطيب رضوان، بمساعدة المرحوم الدكتور محمد التلاتلي عضو المجلس الكبير الذي يمثّل وجهاً آخر من الوجوه التونسية...

على أن الطلبة الذين يتمتعون اليوم بالمسكن والمطعم ونفقات السفر وحتى نفقات الجيب، لا يتصوّرون ظروف عيش أسلافهم ولا الجهود المبذولة منذ عهد قريب نسبيّاً لتمكينهم في آن واحد من راحة الفكر والمزايا المادية التي يتوقّف عليها نجاح جهودهم.

فلو كان الاعتراف بالجميل من سمات هذا العالم، لكان عليهم أن يجعلوا من الطيب رضوان مثلهم الأعلى العالق بذهنهم. إذ كان طوال حياته راعي ونصير العلم الذي كان يرى فيه بحقّ الأداة الفعّالة اللازمة لتحرير الفرد والمجتمع على حدّ السواء.

وأخيراً فهل اشتغل مترجمنا بالسياسة؟ لعلّه من المجازفة تأكيد ذلك، إذا أخذنا عبارة «السياسة» بمفهومها المتداول. فلقد كان المعني بالأمر متحفّظاً ومدقّقاً إلى أقصى حدّ وقليل الكلام. بحيث لا يمكنه والحالة تلك أن يتعاطى السياسة إلّا بحكم العاطفة وبموجب التزامه الاجتماعي. وبالفعل فإنه قد أيّد من أوّل وهلة الحزب الحرّ الدستوري التونسي، رغم أنه كان يعيش في ظلّ نظام لم يكن ليضمن لا سلامة الممتلكات ولا أمن الأشخاص. وكان يخاطر بماله وحتّى بروحه، إن لزم الأمر، في سبيل قضية

بلاده، وذلك مثلاً عندما شارك في وفد الأربعين الذي أبدى تضامنه سنة 1922 مع المغفور له الملك محمد الناصر باي، حينما دخل في نزاع حادّ مع ممثّل فرنسا.

وكان ضمن المجموعة التي استقبلها المسيو فيانو[2] في مكتب المقيم العام[3]. وقد استغرب الرجلان السياسيّان من ظهور ذلك التونسي الطويل القامة الذي كان يرتدي ثياباً تشبه ثياب شخصيات ألف ليلة وليلة، ولكنه كان يتكلّم لغة فرنسية راقية ويحاول التناقش مع مخاطبيه حول مصير مجموعة بشرية تعيش في قلب القرن العشرين. والواقع أنه لا داعي للاستغراب من ذلك. إذ أن التعايش بين القديم والجديد لم يفض لدى الطيّب رضوان إلى ذلك الصراع المستمرّ بينهما، بل بالعكس من ذلك، فقد انسجم الجديد والقديم مع بعضهما بعضاً ليجعلا من ذلك المواطن الذي حنّكته التجارب، المثال شبه الكامل للثقافة المزدوجة المستوعبة حقّ الاستيعاب.

تلك هي بصورة تقريبيّة ملامح ذلك الرجل الممتاز الذي كان مدّة حياته الطويلة المثال الحيّ لأسمى القيم الإسلامية. وعلى هذا الأساس فقد استحقّ بلا نزاع اعتراف كافة التونسيّين وتقديرهم.

---

(2) قدم بيار فيانو (Pierre VIENOT)، وكيل كاتب الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية، إلى تونس في 18 فيفري 1937.

(3) عيّن أرمان غيون (Armand GUILLON) مقيماً عاماً لفرنسا بتونس في 21 مارس 1936.



الشيـــخ محمـد بورقيبـــة
(1956 - 1882)
الصحـافـي ورجــل السيـاســة

الغالب على الظنّ أن الشيخ محمد بورقيبة قد وُلِد بالعاصمة التونسية في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين. وقد كان أبوه التركي الأصل يعمل في سلك الجند التركي النظامي الذي كان يعسكر في أهم مراكز البلاد التونسية ولا سيما منها المدن الساحلية. وكان الشابّ محمد بورقيبة ضعيف البنية ولكنه كان ذكياً وذا رأي ثاقب. وبعدما استوعب المبادىء الأولى للغة العربية وحفظ القرآن الكريم على يد مؤدب مخلص وشديد المراس، التحق بجامع الزيتونة المعمور لمواصلة دراسات مطوّلة وشاقة، كانت تسمح لكلّ من يستوعب عناصرها الأساسية بالتأثير في أقرانه المثقفين تأثيراً لا جدال فيه.

وشعوراً من مترجمنا بقيمته الذاتية وحرصاً منه على إثبات شخصيته بواسطة وسيلة كانت تعتبر آنذاك ذات نتيجة مؤكدة، أعني الصحافة التي اكتشفت تونس أهميّتها منذ عهد قريب، أنشأ أوّل صحيفة عربية ظهرت في تونس بعد انتصاب الحماية الفرنسية[1]، وهي جريدة «نتائج الأخبار» التي لم

(1) إن أوّل جريدة عربية ظهرت بتونس بعد انتصاب الحماية هي جريدة «الحاضرة» (1888). أمّا =

تعمّر طويلاً ولكنها سمحت للملاحظين بالتعرّف على صاحبها وتقدير شخصيته حقّ قدرها. ومنذ ذلك الحين استطاع أن يساهم بدون التعرض لأي خطر في تحرير بعض الصحف الأسبوعية الأخرى مثل «المنتظر» و«المبشر» وغيرهما، ريثما يصدر لحسابه الخاصّ جريدة «لسان الحقّ»[2] التي لم يظهر منها سوى ثلاثة أو أربعة أعداد. ولكن يبدو أنها لم تصدر إلا للتعريف بصاحبها لدى بعض الشخصيّات الدينية في البلاد الشرقية التي كان ينوي زيارتها.

ولعلّ من باب المغامرة بالنسبة إليه، أن يحاول بسهولة اقتحام أبواب قصر السلطان عبد الحميد واكتساب ثقة الشيخين المؤتمنين على سياسته الإسلامية، وعلى الأقل الحصول على مساعدتهما. ولكن ما كان يتميّز به ذلك المثقّف الشابّ من ثقة في نفسه ويقين في قدرته على الإقناع قد حمله على الاعتقاد، اعتقاداً كاد يكون راسخاً، بقدرته على انتزاع موافقة مخاطبيه على المشروع الذي أوحى به إليه طموحه المضني والفائق الحدّ[3].

ولعلّ ما ارتكبه من خطإ في هذا الشأن قد تمثل في الكشف عن نواياه بدون تحرٍّ، في وسطٍ كان يسوده الاحتراز ويؤدّي السهو عن احترام تلك القاعدة إلى أخطاء فادحة لا يمكن تداركها. ومهما يكن من أمر فقد قوبلت جميع مساعي الشيخ دواماً واستمراراً بفتور مهذّب.

ولكن ذلك الرفض لم يثبط همّته. إذ بناء على ما عرف به من صلابة ومهارة، فقد استغلّ ساعات الانتظار في القاعات المكتظة بزوّار الشيخين ظافر وأبي الهدى، لإرضاء شغفه بالعلم، والتعرف على بعض الرجال النبغاء

=، جريدة «نتائج الأخبار» لصاحبها حسين المقدّم، فقد ظهرت في سنة 1889.
(انظر: عمر بن قفصية «أضواء على الصحافة التونسية - تونس 1972).

(2) أصدر الشيخ محمد بورقيبة جريدة «لسان الحقّ» في سنة 1896.

(3) لم يوضّح لنا المؤلف المشروع الذي تحوّل من أجله صاحب الترجمة إلى الآستانة.

المتردّدين مثله على نفس الأوساط التركية... واستطاع بفضل ثقافتهم الواسعة وأحاديثهم الفتّانة، أن ينسى كلّ ما تعرض له من سوء استقبال.

وفي واقع الأمر، هل كان مخاطباه متحاملين عليه حقّاً، أم أنهما أرادا اللجوء إلى تلك الدبلوماسيّة التسويفية لاستنفاد صبره وتحويله، بدون أن يظهر عليهما ذلك، عن مشروعه المفرط الطموح، أي المتجاوز لإمكانات رجل هو من ذوي الثقافة الواسعة لا محالة، ولكنه غير مؤهّل للاضطلاع بمهامّ أخرى غير المهمّة التي كان متعلّقاً بها شديد التعلّق؟.

إلّا أنه من المؤكّد أن أية مناورة لم تنجح في الفتّ في ساعده. وعندما تيقّن من حقيقة استعدادات أولئك المتحمّسين للجامعة الإسلامية، قرّر العودة إلى تونس بعدما طاف في أحياء العاصمة العثمانية الفسيحة الأرجاء وأحصى بعناية فائقة ما كانت تحتوي عليه من كنوز تاريخية وبشرية.

وبعد ذلك بسنتين، أي في سنة 1902، امتطى الباخرة من جديد متوجّهاً نحو الشرق. فنزل بالآستانة مقرّاً العزم أكثر من أيّ وقت مضى على التغلّب على جميع العقبات التي كانت قد أفشلت مساعيه السابقة. ولكنه لم يكرّس هذه المرة جميع وقته لتلك المهمة وحدها. إذ كان يرغب في التمتّع إلى أقصى حدّ من الحياة في تلك المدينة العجيبة واكتشاف تلك المجوهرات الفنية المتعددة التي رصّعت بها الطبيعة ورهافة ذوق بعض المثقفين، ضفّتي البسفور.

ولقد تألّم مترجمنا شديد الألم مما تعرض له من خيبات، بالرغم من الجهود المبذولة سبيلاً، وأدرك في آخر الأمر عدم جدوى مساعيه. ولكن مع اقتناعه أكثر فأكثر بما تكتسيه مشاريعه من أهمية بالغة، فقد قرّر، وهو يشعر بحزن عميق، الرجوع إلى أرض الوطن، ولكن بعد استكشاف العاصمة العثمانية بصورة منظّمة، وقد مكّنه كل حيّ من أحيائها، بما يكتسيه من طابع خاصّ، من إبداء العديد من الملاحظات، والانطباعات التي سيحرص فيما

بعد على إثارة ذكرياتها بحنين مؤثّر. . .

وبالرغم ممّا أحسّ به من خيبة أمل، إثر فشل المشاريع التي جاء من أجلها إلى الآستانة، فإنه لم يشعر قطّ بأنه قد قضى تلك الأشهر الطويلة بدون جدوى، في ذلك الإطار الفتان والمتغيّر. بل إنه تمكن من إثراء ثقافته بمعاشرته للرجال الذين التقى بهم خلال جولاته المختلفة وبفضل ما جمعه هنا وهناك من معلومات احتفظ بها بعناية فائقة. الأمر الذي أقنعه بأنه قد تغيّر تغيّراً حقيقياً وأن الشخص الذي سيعود إلى تونس هو شخص آخر غير الشخص الذي كان قد غادرها منذ عهد قريب متوجهاً إلى المشرق.

وبما أن مغامرته قد طالت أكثر من اللازم، فقد رأى أن الوقت قد حان للاشتغال بوظيفة مستقلّة ومربحة في نفس الوقت. فاختار مهنة المحاماة لدى المحاكم التونسية.

وقد مكنته ثقافته القانونية وقدرته الفائقة على الخطابة من احتلال مكانة مرموقة في أسرع وقت. كما استرعى انتباه زملائه، سواء كعضو في النادي التونسي منذ تأسيسه (سنة 1905) أو كعضو في جمعية الآداب التي تأسّست فيما بعد، بما تميّز به من سعة اطلاع وسداد رأي وما كان يعبّر عنه دوماً وأبداً من آراء في لهجة معتدلة ومتسامحة.

وفي الأثناء شعر ذلك الرجل الموهوب والذكيّ، الولوع بالثقافة منذ شبابه الباكر، بشيء من الغموض، بأن ثقافته العربية الصّرف، لا يمكن أن تسمح له بالتوسيع من آفاقه الفكرية، فشرع في سنّ متأخرة، في تعلّم اللغة الفرنسية، وبدون أن يتوصّل إلى التغلّب على بعض الصعوبات في النطق، استطاع من فرط مثابرته واجتهاده أن يحذق بما فيه الكفاية تلك اللغة الدقيقة والصعبة، وأن يطالع ويفهم كتابات أكبر المؤلفين الفرنسيّين، بل إنه كان يجيز لنفسه أحياناً باستظهار بعض المقتطفات الوجيزة المقتبسة من مؤلفات أشهر أولئك الكتّاب.

ومن ناحية أخرى فقد ساهم بانتظام في تحرير جريدة «البرهان»[4] ثم جريدة «النهضة»[5] التي كان كثيراً ما يحرّر افتتاحياتها.

ويتّضح من كل ذلك أن الشيخ محمد بورقيبة قد شارك في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بمثابرة وثبات لم ينقطعا قطّ.

ذلك هو الرجل المثّقف، المتواضع والمطلع الذي اختطفته يد المنون وهو في عنفوان قوّته، ففقدته تونس التي كان يضمر لها إجلالاً مطلقاً ومؤثّراً.

---

(4) جريدة «البرهان» هي لسان حال الحزب الإصلاحي الذي أسّسه حسن قلاتي سنة 1921. ولكنّها لم تعمّر طويلاً حيث توقّفت عن الصدور من تلقاء نفسها في سنة 1922.

(5) جريدة «النهضة»: تأسست في سنة 1923 لتعويض جريدة «البرهان» الناطقة الرسمية باسم الحزب الإصلاحي. وبعد انحلال ذلك الحزب في سنة 1926 أصبحت الجريدة تعبّر عن رأي صاحبها الشاذلي القسطلّي، إلى أن توقفت عن الصدور في سنة 1952. (عمر بن قفصية - المرجع السابق).



حسونة العياشي
(1958 - 1873)
المحامي والصحافي ورجل السياسة

لم يكن أيّ عنصر من عناصر التكوين الأصلي لهذا الشاب السوسي المجتهد والذكيّ، يُنبىء بما سيقوم به من دور اجتماعي وسياسي، منذ انتهاء دراساته الابتدائية والثانوية التي بدأها بمدينة سوسة وأتمّها بمدينة تونس (المعهد الصادقي ودار المعلّمين). فبعد حصوله على شهادة البروفي العربي والبروفي العالي، وإحرازه لجائزة «الرابطة الفرنسية»، سُمّي معلّماً بالمنستير (1893) ثم كُلِّف في السنة الموالية بتدريس اللغة العربية بمعهد كارنو بتونس. وبعد ذلك عُيِّن لمدة قصيرة في منصب مترجم بإدارة الفلاحة. وقد كان كل شيء يدلّ على اتجاه الشابّ حسونة نحو مهنة التدريس التي أظهر تجاهها ميلاً ملحوظاً أو نحو الوظيفة العمومية التي كان من الممكن أن يحرز في سلكها نجاحاً باهراً، نظراً لما تركه من انطباعات طيّبة، حيثما مرّ.

بيد أن المعني بالأمر لم يكن ليرضي بالمنزلة المغمورة التي كانت مخصّصة آنذاك لصغار الموظفين. وبناء على ذلك، فقد قرّر بعد التفكير العميق التخلّص من ذلك الوضع والالتحاق بكليّة الحقوق بباريس (1898-1896).

وبعد حصوله على الإجازة رجع إلى سوسة واستقرّ بها في نهج انجلترا، حيث صار مكتبه المكتظ بالمتقاضين المتهافتين على ذلك المحامي الشاب، مركزاً لجمع شمل كلّ من كانت تضمّهم منطقة الساحل آنذاك من رجال مقدامين ومثقفين، مقرّي العزم على إخراج منطقتهم مما تردّدت فيه من ركود منذ أمد بعيد.

ولكن مهمة أولئك الروّاد لم تكن بالأمر الهيّن، إذ كان يتعيّن عليهم التغلب على جمود وفتور سكّان تلك المدينة غير المستعدّين للتغيير ولو كان تدريجيّاً ولا التخلّي عن عاداتهم المطابقة لنسق الحياة المتمسكين به دواماً واستمراراً.

فاستغلّ حسونة العياشي كلّ ما كان يحدوه من حماس الشباب وأنشأ الجمعية الخيرية الإسلامية التي تولّى رئاستها ثم أقدم بحيوية فائقة على تعصير استغلال كثير من المشاريع ذات الطابع الجماعي مثل أوقاف «القلّة»، وغيرها من المؤسسات التي لم يكن مستحقّوها العديدون بقادرين على استغلالها وصيانتها على الوجه المرضي، خوفاً من انخفاض ما كانت تدرّ عليهم كلّ سنة من أرباح طائلة.

وإدراكاً منه بأن المصلحة الخاصة هي القادرة وحدها على دفع مواطنيه في طريق العمل المنظم والدؤوب والمربح، لم يتردّد عن القيام بجولات داخل منطقته للاتصال بأنصاره الذين كان عددهم يزداد بقدر ما تتسع سمعته، بوصفه خطيباً بارعاً ومرشداً حكيماً، وإقناعهم بضرورة توخّي سرعة العصر والنسج على منوال المعمّرين (الأروبيين) الذين كان النجاح حليفهم بفضل جهودهم الدائبة ومثابرتهم.

وأضاف إلى تلك الدّعاية الشفاهية التي كانت تسوقه إلى معظم مدن وقرى الساحل وحتى إلى أبعد من ذلك، نوعاً آخر من الدعاية، ألا وهي الدعاية الكتابية التي أراد بواسطتها التوصّل إلى جمهور أوسع من جمهور منطقته الضيّقة.

فلقد استغلّ مترجمنا الأحداث الخارجية والأوضاع المحلية على حدّ السواء، ليرسل إلى الصحافة الصادرة بالعاصمة التونسية مثل «الحاضرة» و«الزهرة» وأحياناً «الدبيش» [لسان حال الجالية الفرنسية]، وفيما بعد «التونسي»، فصولاً متينة السبك حول مختلف المسائل التي كان يثيرها آنذاك تطوّر البلاد التونسية البطيء والحقيقي في نفس الوقت، في نفس ذلك الوطني الغيور، وذلك في أوقات فراغه وتأملاته.

ولقد كان نطاق علاقاته يتسع بقدر ازدياد نفوذه وتأكيد شخصيّته. فكان يتحوّل من حين لآخر إلى العاصمة، سواء للدفاع عن مصالح موكّليه لدى الإدارة أو المحاكم، أو للالتقاء بأصدقائه العديدين أمثال زميله المحامي حسان قلاتي أو المرحومين البشير صفر وعبد الجليل الزاوش اللذين سيصبحان فيما بعد، الواحد تلو الآخر، واليين على سوسة.

وقد كانوا يجتمعون مع بعضهم بعضاً في النادي التونسي الذي تأسّس في سنة 1905، وذلك في ساعات معيّنة من النهار، لإجراء محادثات مطوّلة ومثمرة ستتمخّض عن بعث العديد من المشاريع التي ستساهم مساهمة فعالة في إيقاظ الرأي العام التونسي الراكد إلى حدّ ذلك التاريخ، وتوعيته بالمشاكل التي هي في حاجة إلى يقظته وتشجيعاته.

ولقد نشأت عن تلك الاجتماعات التي كثيراً ما كانت صاخبة، عدّة مشاريع، مثل جريدة «التونسي» وجمعية «الآداب» المسرحية وفيما بعد شركة «النهضة» الاقتصادية التي ستنبثق عنها جريدة «النهضة».

ومما تجدر الإشارة إليه أن جميع تلك الإنجازات - باستثناء جريدة «التونسي» وجمعية «الآداب» - لم تتحقق إلا بعد الحرب العالمية الأولى التي لم تشمل البلاد التونسية بصورة مباشرة، ولكنّها هزّت بقوّة سكانها المهتمّين بما كان يجري من أحداث قلبت الأوضاع في العالم رأساً على عقب، كما أنها دفعت المثقفين التونسيين إلى التخلّي عن تحفّظهم والمطالبة لبلادهم بحقّ التمتع بالحريّة.

وقد تأسّس الحزب الحرّ الدستوري التونسي في سنة 1919، إثر تلك الهزّة العالمية وبدأ في الحال في تنظيم صفوفه لاستغلال الظروف الناشئة عن الحرب، وكلّف مجموعة من المثقفين المختارين من بين أعضائه الأكثر أهليّة، بتأليف كتاب موجّه إلى عناية المحافل الدولية الملتئمة بفرساي ومشتمل على وصف الحالة السائدة بالإيالة التونسية بأكثر ما يمكن من الموضوعية، وهو كتاب «تونس الشهيدة».

وعلى إثر صدور ذلك الكتاب توجّه وفد تونسي أوّل إلى باريس برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي[1]، قصد الاتصال بالدوائر التابعة لمؤتمر السلم. وأعقبه وفدٌ ثان أهمّ من الوفد السابق، كان يضمّ من بين أعضائه حسونة العياشي[2]، وتتمثل مهمته في دعم العمل الذي قام به الوفد الأوّل واستغلال ما كان لأعضائه من علاقات طيبة مع الأوساط السياسية الفرنسية، لفائدة المساعي المبذولة لدى المحافل الأممية.

ولا ينكر أيّ أحد ما ظهرت من خلافات مؤسفة بين أولئك الأعضاء، بلغت حدّ المشادات العنيفة والمتحمّسة. ولكن بالرغم من ذلك، فقد بذلوا ما في وسعهم، كلٌّ حسب مزاجه ومعتقداته الذاتية، لخدمة القضية التي جاءوا من أجلها. والذنب ليس ذنبهم، إن لم تسفر جهودهم ومساعيهم عن النتائج المرتقبة. وهل نحن في حاجة إلى التذكير بتلك المؤامرة الرهيبة التي دُبِّرت في الحال لا لغاية سوى العمل بكلّ الوسائل على إحباط مساعي

(1) توجّه الوفد الدستوري الأوّل إلى باريس في 6 جوان 1920، برئاسة الأستاذ أحمد الصافي الأمين العام للجنة التنفيذية للحزب. أما الشيخ عبد العزيز الثعالبي فقد كان موجوداً بالعاصمة الفرنسية منذ يوم 10 جويلية 1919.

(2) تحوّل الوفد الدستوري الثاني إلى باريس خلال شهر ديسمبر 1920 وكان يتركّب من السادة: الطاهر بن عمار (رئيس) ـ حمودة المنستيري وإيلي زيرح ـ وحسونة العياشي وعبد الرحمان اللزام (أعضاء).

(انظر: «الوفود الدستورية 1919-1920 ـ تأليف محمد دبّاب (باللغة الفرنسيـة) ـ الدار التونسية للنشر ـ 1980).

رجالنا، باسم المحافظة على الوضع القائم الضامن على الدوام لامتيازات لا يريد أصحابها التخلّي عنها، مهما كان الثمن؟.

وعندما تعذّر إبلاغ صوت تونس، رغم كلّ الجهود المبذولة في ذلك الشأن، رجع حسونة العياشي إلى تونس واستأنف هجوماته الحادة ضدّ أنصار التفوّق الذين كانوا يسعون دوماً وأبداً إلى إحباط أية محاولة ترمي إلى تحقيق التحرّر والتقدم.

ومن الطبيعي حينئذ أن لا يرضى نوّابنا بما باءت به جهودهم من فشل ذريع، إذ أنهم قد دخلوا في صلب معركة، لا بدّ أن يكون مآلها تحرير بلادهم، مهما كلّف الأمر.

وتبعاً لذلك فقد كان عليهم أن يختاروا بين حلّين: إمّا الانتظار أو العمل. وقد ترتب على ذلك الخيار الصعب اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء الحزب الدستوري وبين ممثّلي جناحه المتحرر، أعني الدكتور محمود الماطري والزعيم الحبيب بورقيبة وأتباعهما.

وعندما تعذّر حصول الاتفاق، دعا الشقّ الثاني أنصاره إلى عقد مؤتمر عام بمدينة قصر هلال [2 مارس 1943]. وبعد مناقشات مؤثرة، قرّر المؤتمر إنشاء الحزب الحر الدستوري الجديد الذي سيفضي نشاطه المتواصل والحازم، بفضل مهارة وشجاعة المجاهد الأكبر، إلى تمكين البلاد التونسية من الحكم الذاتي [1955]، ثم من الاستقلال التام [20 مارس 1956].

وبدون أن يتنكّر حسونة العياشي لرفقائه الأوّلين، انضمّ إلى الحزب الدستوري الجديد وترأس اجتماعاته الأولى المنعقدة بسوسة (13 و14 مارس 1938). فاتُّهِم من أجل ذلك ومن أجل نشاطه السياسي بوجه عامّ، بالتآمر ضدّ أمن الدولة الفرنسية الداخلي والخارجي، واعتُقِل في أوّل الأمر في السجن المدني بسوسة ثم نُقِل إلى السجن العسكري بتونس، ولم يبارحه إلا

في شهر فيفري 1939، بعد التعرض لعدة محن قاسية، وبقي محلّ حراسة مشدّدة، من طرف الشرطة.

ولم يتمكّن حسونة العيّاشي من استرجاع حريته الكاملة إلا بعد جلاء القوات الأجنبية [جيوش المحور] عن الإيالة التونسية خلال شهر ماي 1943، وقد أنهكت قواه المحن وتقدّم في السن، علاوة على فقد الكثير من رفقائه في الكفاح. فاعتزل الحياة السياسية، دون أن يتخلّى عن السهر من بعيد على مشاريع النهضة الاقتصادية بالساحل الذي تمكّن بفضلها من استعادة شيء من ازدهاره ونشاطه المثمر.

ولقد استولى عليه الحزن، من جرّاء ما قاساه من آلام وما تحمله من ألوان التعذيب أيام السجن، كما تسبّبت له جسامة بدنه في بعض المتاعب، ولكنه ظلّ واعياً محبّاً للاطلاع. فكان يقضي أوقات فراغه الطويلة في مطالعة الكتب المتنوعة التي تبحث في شتى فروع المعرفة، والقيام بأبحاث تاريخية وأدبية لم تُنشَر إلى حدّ الآن.

وعندما دقّت الساعة المحتومة، خُتِمت أنفاسه الزكية، ووجهه يتهلّل بذلك النّور المبشّر بالسعادة الدائمة.

رحم الله هذا الوطنيّ العظيم الذي كانت حياته مثالاً للنشاط الخلّاق والإخلاص والتفاني في خدمة الوطن.

محمــد السعيـد الخلصـــي
(1964 - 1898)
الشـاعـر والفـنّـــان

لقد فقدت تونس في شخص المرحوم محمد السعيد الخلصي ابناً من أعزّ أبنائها. وقد وُلِد الفقيد سنة 1898 في حيّ معتبر من أحياء العاصمة التونسية. وهو ينحدر من عائلة عريقة من التجار الذائعي الصيت والمشجعين للآداب والفنون.

وقد عاش الفتى حياة كئيبة رغم ما كان يمتاز به الوسط الذي ينتمي إليه من حظوة. حيث فقد أباه ووجد نفسه في سنّ مبكرة محروماً من العطف الأبوي الذي لا يمكن أن تعوّضه أية رعاية أخرى. إلّا أن ذلك اليتيم ـ والحقّ يقال ـ لم يحرم من كلّ عطف، بسبب وفاة ربّ الأسرة. إذ تكفّلت أمه العطوفة والملاطفة بتربيته والأخذ بيده. فأرسلته في وقت مبكّر إلى الكتاب حيث تعلّم القرآن الكريم وبعض مبادىء اللغة العربية التي سيتوسع فيما بعد في دراستها في المدرسة القرآنية. واكتشف بعد ذلك عالماً جديداً عند التحاقه بمعهد كارنو الثانوي، وقد حثّه النظام المعمول به آنذاك في ذلك المعهد على بذل المزيد من الجهد حتى يكون في مستوى أقرانه الأكبر منه

سناً في معظمهم، وقد ساعدهم على الرقيّ في مدارج العرفان تكوينهم الفرنسي البحت، سواء في الميدان اللغوي أو في الميدان العلمي.

وكم كانت دهشة أولئك التلامذة شديدة، عندما لاحظوا أن زميلهم الذي التحق بهم منذ عهد قريب، قد بلغ مستواهم في أسرع وقت وأصبح قادراً على التكلم والكتابة باللغة الفرنسية بسهولة ودقّة. وفي نفس الوقت الذي كان يتابع فيه الفتى دراسته الثانوية، استمرّ خارج المعهد وأثناء أوقات فراغه في دراسة اللغة العربية واتقان المعلومات التي تلقّاها عن أساتذته، بواسطة المطالعات الوافرة والمختارة. ومنذ ذلك التاريخ بدأ يكتب وينظم الشعر. وقد رحّبت الصحف وبعض المجلات الصادرة آنذاك بتونس بكتابات ذلك المثقف المبتدىء والخجول.

واستجاب في آخر الأمر إلى النداء الملحّ الذي كان يسمعه في نفسه، فأرسل إلى الصحف بعض الورقات المحررة بسرعة بدون ذكر اسمه.

ولكنّ التكتّم لم يكن من سمات تلك الأوساط، فسرعان ما انكشفت شخصية ذلك الكاتب الشاب، رغم حرصه الشديد على إخفائها، وأصبح الناس يتهافتون على قراءة ما توحي به إليه الظروف من نثر وشعر. وتأكدت سمعته لدى المثقفين كمترجم محنّك وشاعر فحل. ولا غرابة في ذلك فهو من جهة أمّه، حفيد وابن حفيد عالمين جليلين وشاعرين كبيرين: وهما الشيخان محمّد وإبراهيم الرياحي.

وبدأت ترد عليه الطلبات من كلّ الجهات، بوصفه مترجماً وكاتباً. وقبل في آخر الأمر العمل مع البارون دير لانجي الذي كان آنذاك بصدد جمع وترتيب الوثائق اللازمة لتأليف كتابه الضخم «تاريخ الموسيقى العربية»، وساعده على إنجاز ذلك العمل الشاق والدقيق إلى حدّ بعيد. والجدير بالملاحظة أن المؤلف سيعهد إلى أحد مساعديه المجتهدين والمثقفين، وهو السيد المنوبي السنوسي ـ بمهمة مراجعة ونشر ذلك الكتاب الذي لم يصدر إلا بعد مدة طويلة من وفاة البارون سنة 1933.

ولنرجع الآن إلى سنة 1917. ففي تلك السنة أو في السنة الموالية انضمّ محمّد السعيد الخلصي الذي تأكدت سمعته لدى المثقفين وأخذت النوادي الخاصة تختطفه، انضم إلى النادي التونسي، حيث استُقبِل من أوّل وهلة بحرارة وحفاوة، نظراً لما كان يتمتع به من دماثة أخلاق وصواب رأي.

وكان يتردّد أيضاً على نادي الشاعر الفيلسوف مصطفى آغة وغيره من النّوادي الأدبية بتونس، ومن بينها نادي قدماء الصادقية. وقد كان يحظى بعطف كبير لدى الجميع، كما كان الضيف المبجّل في كل النوادي، لما عُرِف به من طرافة في الحديث وبراعة في إلقاء القصائد الشعرية سواء قصائده أو قصائد غيره من الشعراء.

وأثناء جلسة من تلك الجلسات التي كادت تكون يوميّة، لاحظ أحد أصدقائنا ما وجده من وجه الشبه بين شاعرنا وبين شاعر تركي قديم يدعى خلوصي باي، وقد كان يتميّز مثله بمشيته المتّزنة وهيئته الارستقراطية الواضحة. فأطلق عليه اسم ذلك المتذوّق للجمال. وتمسّك أصدقاؤه بعناية قصوى بذلك الاسم الذي أصبح يعرف به منذ ذلك الحين.

على أن تلك اللقاءات المتكررة لم تكن تدور دائماً تحت شعار العلم والمعرفة. ذلك أن تلك الجماعة المتكونة في معظمها من الشباب، قد شعرت بحاجة ماسّة إلى اللهو والطرب. فكانت تنظّم من حين لآخر سهرات تتخلّلها إلى ساعة متأخرة من الليل المشروبات الروحية ورقصات راقصة أو راقصتين، بمصاحبة عود أو طبلة، إلّا أن تلك الأعمال الترفيهية لم تخفّف أبداً من نشاط الشابّ الخلصي في الميدان الثقافي. بل بالعكس من ذلك، فإنه قد نظّم خلال تلك الفترة كثيراً من شعره ونقل إلى اللغة العربية العديد من المقتطفات المأخوذة من الأدب الفرنسي، ومنها قصيدة لامرتين: «البحيرة».

فمن ذا الذي يستطيع، من بين كتاب الأقطار المغربية الثلاثة، أن يتفاخر بمثل ما أحرزه شاعرنا من نجاح عندما أضفى على أشعار لامرتين

البديعة تلك النبرة المؤثرة التي هزّتنا من الأعماق؟ .

ومن ذا الذي تمكّن، من بين شعراء المشرق، باستثناء شوقي وحافظ وجبران، من كسب ذلك الرهان الذي حازه شاعرنا حينما نقل إلى العربية ذلك القصيد المتعذر ترجمته، حسب رأي أهل الذكر؟ .

ألم تكن تلك العملية الرائعة من قبيل العمليّات التي لا يقدر على إنجازها إلا المتبحّرون في اللغة والإنشاء؟ .

وبعد ذلك بقليل أقدم الخلصي على ترجمة أثر نثري هذه المرة، يتمثل في رواية الاسكندر دوماس الإبن، «غادة الكاميليا». ويدلّ ذلك العمل غير المستكمل، ويا للأسف، على ما كان يتميّز به مواطننا الشاب النابه، في مثل سنّه، من مهارة عجيبة.

ولقد كان مولعاً بالمطالعة، تحدوه رغبة ملحّة للاطلاع على كل ما لم تمكّنه السنوات التي قضاها في المعهد الثانوي من معرفته معرفة تامة. فكان يطالع بلهفة وبدون تمييز كلّ ما تقع عليه يداه من كتب كلاسيكية أو رومنسية ومن آثار القدماء والمحدثين، على حدّ السواء. ولئن كان يفضّل بعض المؤلّفين الحديثي العهد، فإنه لم يهمل قراءة آثار العديد من كتاب العصور القديمة، لا سيما منهم اليونانيّين، وكان يدفعه إلى ذلك إعجابه الفطري منذ سنّ المراهقة ببلاد اليونان، أرض التناغم واللطف والجمال.

ولئن لم يتمكّن، بالرغم من رغبته الملحّة، من زيارة أثينا، على غرار الكاتب رونان، والقيام بدوره بتمجيد وطن بركسيتال وبندار وأفلاطون، في أنشودة غنائية، إلا أنه استطاع على الأقلّ أثناء أحاديثه المألوفة، الإشادة، حسب طريقته الخاصة، بالبلد الذي منح العالم حبّ التوازن والحرية. كما تمكّن، أحسن من أيّ فرد منّا، من دراسة أساطير بلاد اليونان والتعمق فيما ترمز إليه آلهتها المتعددة من معانٍ سامية.

وهكذا نصل إلى سنة 1918. فقد وضعت الحرب الكبرى أوزارها

وفُتِحت صفحة جديدة من تاريخ العالم، تنذر بنشوب نزاعات رهيبة في مستقبل الأيام. أما البلاد التونسية التي لم تشملها الزوبعة العابرة إلا قليلاً، فقد استأنفت نشاطها واستيقظت من سباتها. وكان للإعلان عن مبادىء الرئيس ويلسن الصدى البعيد في تونس وفي غيرها من البلدان التي كانت خاملة إلى حدّ ذلك التاريخ. ولو أن المبادىء المذكورة قد طُمِست بعد ذلك بقليل.

ومهما يكن من أمر، فإن المثقفين التونسيّين قد اقتفوا أثر زعماء البلدان المولّى عليها الأخرى، فأسّسوا «الحزب الحرّ الدستوري التونسي» واتجهوا نحو المطالب السياسية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى فإن الحياة الفنية والأدبية التي شهدت شيئاً من الركود أثناء الحرب قد عادت إلى سالف نشاطها. وظهرت روح التنافس المثمر لدى الشبيبة المتعلقة بالحرية والتقدم.

وفي تلك الفترة بالذات تألّقت في سماء الفنّ التونسي بشكل يكاد يكون مفاجئاً، نجمة ساطعة متمثلة في شخص مطربة موهوبة وجذّابة[1]، أخذت عن الشاعرة اليونانية «سافو» رشاقتها وطبعها الفتّان وعن «أفروديت» سحنتها اللماعة ونظرتها المدلّلة والثاقبة. وسرعان ما استولى صوتها الرخيم وسحرها الفتان على جمهور المثقفين في العاصمة وفي سائر مدن المملكة.

وكان صديقنا الخلصي من أوّل المدعوّين إلى الحفلات العمومية أو الخاصة التي كانت تظهر فيها الفنّانة الجديدة. وما لبث أن اكتشف ما كانت تتمتع به من قريحة حقيقية ومن حرص شديد على صقل ما منحها الله من مواهب، بواسطة التمارين المنتظمة. وتأثر بما خصّته به من أوّل وهلة من حسن القبول وعبارات الودّ. فتعلّق بسرعة بتلك النجمة الصاعدة وعكف على تلقينها أصول الإلقاء وتدريبها على فنّ الغناء الذي كان قد حذق قواعده

(1) هي المطربة والممثلة الإسرائيلية حبيبة مسيكة.

المعقدة والصعبة المنال بالنسبة، لعموم الفنانين المحترفين والأمّيين في غالب الأحيان.

ونشأ حتماً عن تلك العلاقات المتواصلة والمعقودة تحت شعار الفن الخالص، حبّ بريء سيضع حدّاً له خلاف عابر مع المطربة وتحوّل الشاعر إلى الخارج لأسباب قاهرة.

ذلك أنّ مترجمنا قد عقد العزم على السفر إلى المغرب الأقصى للبحث عن ملاذ وقتي، رغم أن ذلك البلد هو بلد مولّى عليه مثل البلاد التونسية. وقد كان في اعتقاده أن ذلك البلد الجذّاب والمضياف، سينسيه ما تعرّض له من خيبات أمل وأحقاد، وسيسمح له بتفتّح شخصيته بكلّ حرية.

ولكن ما هي المدينة التي يمكن أن يقع عليها اختياره؟ أيختار مدينة فاس، تلك العاصمة البديعة التي كانت خاملة آنذاك وهي ترزح تحت وطأة ماضيها المجيد، ولكنها لا تزال حيّة، بفضل ما شيّده فيها ملوكها العظام من معالم رائعة؟.

أم يختار الرباط، تلك المدينة الإدارية ذات الشوارع الزاهية والمكسوّة بالزهور، وقد سبق لها أن حظيت بعناية أمراء لا يقلّون شهرة عن ملوك فاس، والدليل على ذلك ما تزخر به من إنجازات معمارية تشهد إلى يومنا هذا بما كان يتحلّى به أولئك الأمراء من ذوق سليم ورهيف؟.

ولكنه سوف يختار لا هذه ولا تلك. فقد قرّر في آخر الأمر أن يستهلّ حياته الجديدة، في كنف التحرّر من أيّ تأثير قديم وربما موهن. واستقرّ بصورة وقتيّة، حسب ظنّه، في الدار البيضاء، تلك المدينة الجديدة التي أحدثتها عبقرية ليوتي، وقد أنشأها انطلاقاً من أنقاض بلدة مغمورة وغير معروفة إلى حدّ ذلك التاريخ، كما لو تمّ ذلك بمفعول عصا سحرية، فجعل منها الميناء الأوّل، وعمّا قليل المدينة الأولى من بين مدن المغرب الحديث الذي تنبّأ له بمستقبل زاهر.

وبعد نجاحه بامتياز في امتحان المترجمين العدليّين، تفرّغ لوظيفته الجديدة التي ستسمح له بالاطلاع عن كثب على عادات المغرب وتقاليده، بفضل اتصالاته اليومية مع مختلف الفئات الاجتماعية، لا سيما منها سكان منطقة الدار البيضاء «الشاوية». كما ستمكّنه تلك الوظيفة من إبداء شتى أنواع الملاحظات التي سيحلّي بها رسائله الموجّهة إلى أصدقائه بتونس.

ولقد فاز الخلصي من أوّل وهلة بتقدير قضاة المحكمة التي كان يتردّد عليها باستمرار، نظراً لما كان يتمتّع به ذلك المترجم المحنّك من براعة طبيعية وما كانت تتّسم به أقواله وأفعاله من لطف غريزي، وقد كانوا معجبين بسهولة تعبيره وقدرته على الاستيعاب فاستحكمت بينهم وبينه أسباب المودّة وما لبثوا أن جعلوا منه الضيف المبجّل في كل ما كانوا ينظمونه من اجتماعات واحتفالات.

إلّا أنّ مترجمنا الميّال بطبيعته للتأمّل والعزلة، قد كان كثيراً ما يتخلّص من ربقة الاتصالات المتكررة والملزمة شيئاً ما. فكان، على غرار محمد باي خير الدين الذي كان قد تعرّف عليه وأعجب به، لا يريد، مهما كانت التكاليف، أن يتخلّى ولو قليلاً عن حرّيته الغالية والارتباط بالتزامات من شأنها لا محالة تقييد تلك الحريّة. وبناء على ذلك فكثيراً ما كان يبتعد عن صخب المدينة الكبيرة ويذهب للاستماع إلى هدير أمواج المحيط الأطلسي وهي ترتطم على أسوار موغادور وآسفي، وأحياناً يتابع طريقه نحو الجنـوب، فيتوقّف طويلاً متأمّلاً ومعجباً، أمام حصون مراكش الحمراء، تلك المدينة البديعة التي برزت من السهول القاحلة والمغبّرة، استجابة إلى نداء ابن تاشفين. . . .

أما مدينة فاس ذات الماضي المجيد والمعالم الأثرية الشامخة، فقد كانت تسترعي انتباهه مدّة طويلة أحياناً. إذ كان يغادر على مضض مدرسة العطارين أو منافستها مدرسة «الصهاريج»، ليتمدّد على أريكة أو ليستمتع بشرب كأس شاي بالنعناع في الحدائق المعطّرة التابعة لقصر «الجمعي»،

حيث أظهرت براعة الحرفيّين الفاسيّين، المتوارثة أباً عن جد ما هي قادرة عليه. . . .

ولا شكّ أن تلك الجولات المتكررة عبر المدن المغربية، قد خفّفت شيئاً ما، من عزلة مترجمنا النسبية، وأشفت غليل حنينه المستعصي. ولئن كانت رسائله المتباعدة والمنتظمة، مع ذلك، تعبّر لنا عما كان يخالج ضميره من كرب، إلا أنها كانت تساعدنا، بفضل ما فيها من بيانات وصفية خيالية وحية، على تصوّر ما كانت تثيره تلك المشاهد المختلفة من مشاعر في مخيّله ذلك المهاجر الفاضل.

ومن ناحية أخرى فقد كان يلذّ له أن يروي إلى أصدقائه المغاربة كيف اكتشف، خلال إحدى زياراته الخاطفة إلى تونس، ثلاث قصائد (باللغة الفرنسية) من نظم صديقه صالح فرحات وكيف اختطفها منه بالرغم عنه ونقلها في الحين إلى اللغة العربية، مستوحياً من عناوينها التالية: «الخيال» و«زهرة النرجس» و«خيبة الأمل»، ثلاث أنشودات غنائية مؤثرة، تهافتت عليها المطربات بشغف كبير.

وممّا أثلج فؤاده، عند رجوعه إلى أرض الوطن، بعد ذلك بقليل، استماعه، على أمواج الأثير أو أثناء الحفلات الموسيقية المقامة بالعاصمة، لتلك الأغاني الكئيبة التي كانت تشنّف أسماع أحباء الفنّ من المثقفين.

وفي الأثناء جدّ حادث مؤلم وغير متوقع، أصاب الشاعر في الصميم، ألا وهو الموت المفجع الذي أدرك الفنّانة السالفة الذكر[2]، فتأثر الخلصي شديد التأثّر بنبأ وفاتها. وفي الحين عبّر عما شعر به من حزن عميق في مرثية رائعة[3] هزّت مقاطعها المؤثرة مشاعر كافة المثقفين التونسيين بدون استثناء، إلى حدّ البكاء.

---

(2) توفّيت الفنانة حبيبة مسيكة في سنة 1930، إثر حادث احتراق.

(3) أنشد محمد السعيد الخلصي في تأبين حبيبة مسيكة قصيدة عصماء مطلعها:

وقد تأثّر بذلك أقارب الشاعر وأصدقاؤه، فاتفقوا على السعي إلى وضع حدّ لتلك الحالة بتزويجه بإحدى الفتيات التونسيات. وبالفعل فقد توصّلوا بعد جهد جهيد إلى تلك الغاية وخطبوا له فتاة تنحدر من عائلة برجوازية من عائلات العاصمة العريقة.

ثم رجع إلى الدار البيضاء، إن لم يكن متسلّياً، فعلى الأقل هادئاً، حسب الظاهر. واستأنف نشاطه المعتاد ملتقياً من جديد بأصدقائه المغاربة الذين كانوا يحيطونه دوماً وأبداً بعطف مؤثر ونزيه حقّاً.

واستغرق في أشغاله، ناسياً شيئاً فشيئاً حزنه العميق، بدون أن يشعر بذلك. وعندما سيرجع من جديد إلى تونس، سيستقبل أصدقاؤه بفرح مزدوج رجلاً هادئاً ومرتاح البال.

وخلال إحدى زياراته إلى بلاده (1945-1946)، نظم بمناسبة الاحتفال بألفية الشاعر أبـي العلاء المعرّي، قصيدة غرّاء، أنستنا ما كنّا نستمع إليه من منظومات مملّة ومتكلّفة[4].

وفي سنة 1947 عرض عليه رئيس الحكومة التونسية الجديد[5]، منصباً هامّاً في ديوانه، فقبل العرض وعاد إلى تونس، متخلّياً عن كلّ شيء.

ولكن كم كانت دهشته شديدة، وهو يتسلّم منصبه الجديد، عندما لاحظ أنّ كثيراً ممن كانوا يحيطونه بالعطف والمودّة، قد أظهروا نحوه مناهضة تكاد تكون مكشوفة، ذلك أن أولئك الأغبياء المتخلفين، الحاقدين، قد

= عشتِ عيش الأزهار في الجنات   وتولّيتِ في ربيع الحياة
حلوة عيشة الزهور ولكن   لا يطول البقاء بالزهرات
(حسن حسني عبد الوهاب: «مجمل تاريخ الأدب التونسي» صفحة 349).

(4) ألقى الشاعر بمناسبة المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري قصيدة مطلعها:
ماذا تقول ـ أبا العلاء ـ وتزعم   وحقيقة الأشياء سرّ مبهم
(المرجع السابق ـ صفحة 342).

(5) تولّى الأستاذ مصطفى الكعاك الوزارة الكبرى من سنة 1947 إلى سنة 1950.

أنكروا على ذلك الرجل المنحدر من عائلة مدنية عريقة، تقلّده لخطة، قد حازها بفضل مؤهّلاته النادرة وخصاله الحميدة غير المنازع فيها.

إلاّ أنّ مترجمنا لم يعبأ بتلك المظاهر الحقيرة التي لا مبرّر لها، وأقدم على الاضطلاع بالمهمّة الملقاة على عاتقه بدون وهن وواصل بهدوء ووقار خلال سنوات متوالية دراسة المسائل المعروضة عليه، دراسة ناجعة واقتراح الحلول الملائمة لها.

ولمّا حلّت سنة 1950 وتغيّرت الوزارة[6]، وجد نفسه عاطلاً عن العمل، ولو أنه بقي ملحقاً بالإدارة. فشغل أوقات الفراغ المفروض عليه في أعمال ثانوية لا تستجيب لرغبته، باستثناء الساعات الطوال التي كان يقضيها بالنادي الأدبي التابع للجمعية الرشيدية أو بالنادي التونسي.

على أن تونس قد بدأت وقتئذ تفقد هدوءها المعهود، إذ استولى الهيجان على كافة أصناف الفئات الاجتماعية، على إثر فشل المفاوضات التونسية الفرنسية الجارية بباريس، حول منح البلاد التونسية الحكم الذاتي[7]. فردّت سلطة الحماية على المظاهرات الشعبية بالقمع العنيف. وازداد التوتر حدّة وتجدّدت مظاهرات الغضب بأكثر شدّة، لا سيما بعد إلقاء القبض على المجاهد الأكبر[8]، واتسع نطاق المقاومة ضدّ الاستعمار إلى أن عمّت كافة أرجاء البلاد. ثم انتشر الكفاح المسلّح في المدن والأرياف، فردّ عليه غلاة الاستعمار بالإرهاب في العاصمة وفي بقية مدن المملكة.

وفي آخر الأمر جدّ ذلك الحدث المفاجىء والمتمثل في قدوم رئيس

---

(6) في شهر أوت 1950 تمّ تعويض وزارة الكعاك بوزارة جديدة برئاسة السيد محمد شنيق وبمشاركة الأمين العامّ للحزب الدستوري الجديد، الأستاذ صالح بن يوسف.

(7) فشلت المفاوضات على إثر صدور مذكرة وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية المؤرخة في 15 ديسمبر 1951.

(8) ألقي القبض على الزعيم الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد في 18 جانفي 1952.

الحكومة الفرنسية إلى تونس[9] بدون سابق إعلام (31 جويلية 1954) وإلقاء خطابه الشهير بقرطاج، ذلك الخطاب الذي أعطى إشارة الانطلاق للمفاوضات التونسية الفرنسية بباريس، بإشراف وفد تونسي نشيط ومتبصّر، يضمّ ثلة من رجال السياسة الحازمين، إلى أن أفضت إلى الإعلان عن الحكم الذاتي (جوان 1955)، ثم بعد ذلك بقليل إلى الاعتراف باستقلال تونس التام (20 مارس 1956).

وهكذا نقترب رويداً رويداً من سنة 1963. وقد بدأت حالة شاعرنا الصحية تتدهور من جرّاء ما قام به من أعمال منهكة. فأدرك عندئذ أن من واجبه مراعاة صحته والتخفيف من نسق أعماله. ولكن بالرغم من تلك الاحتياطات، وبالرغم من تيقّظ زوجته الوفيّة والمخلصة التي كانت تمنع عليه أيّ إرهاق، فقد ظهرت عليه بغتة آثار المرض الذي كان يكمن فيه. وفي الحين تحوّل إلى باريس، حيث أُجريت عليه عملية جراحية، كُلِّلت، من حسن الحظ بالنجاح. ولكنه رجع إلى تونس منهوك القوى منهار المعنويات. وظلّ يقضي وقته في التنقّل بين تونس ونابل، طلباً للراحة والاستحمام، إلى أن أصابه الداء العضال الذي كان يترصّده منذ أمد بعيد، فقضى عليه بالشلل والعزلة.

ولكن، شعوراً منه بخطورة حالته، فقد قبل برباطة جأش تلك المحنة الشديدة والطويلة التي ألّمت به، ونظراً لما جُبِل عليه من عـزّة نفس، ولاستسلامه لمصيره المحتوم، كأي مؤمن جدير بهذا الاسم، فقد كان لا يبدي أيّ تذمّر، وظلّ واعياً إلى آخر رمق من حياته، منتظراً الموت الزؤام الذي سيختطفه في ليلة من ليالي شهر ديسمبر، كما تُقتَطف الزهرة التي أذبلها ريح السموم.

---

(9) كان رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك المسيور بيار منداس فرانس (Pierre MENDÉS - FRANCE).

وهكذا انتقل صديقنا إلى جوار ربّه، ولكنّ آثاره ستبقى حيّة بيننا، بعدما جمعتها أيادي رجال بررة، لتسليمها في يوم قريب، إن شاء الله، إلى الأجيال الحاضرة والقادمة، حتى تشعر عند قراءة تلك الكتابات التي تنبض حيوية ورقّة، بما شعرنا به نحن من متعة لا مثيل لها.

خيـر اللّـه بـن مصطفـى
(1965 - 1867)
المـواطـن والمـوظـف السـامـي

ممّا لا شكّ فيه أن خير الله بن مصطفى أجنبيّ الأصل. فقد وُلِد جدّه مصطفى بمنطقة «موري» اليونانية، في عائلة عسكرية تركية. ثم اختطفه بعض المغامرين اليونانيّين، وعمره إذ ذاك 11 سنة، وباعوه إلى أحد التجار التونسيين الذي أتي به إلى تونس. فألحق بالجيش التركي وتدرّج في سلك الجندية إلى أن بلغ رتبة آغا. وانتقل بعد ذلك من حامية عسكرية إلى أخرى حتى انتهى به المطاف إلى مدينة سوسة، حيث تزوّج مرّتين وأنجب من زوجته الثانية القيروانية ابنه حسونة. ولقد كان مصطفى بارعاً في فنّ الخطّ، فكان يقضي أوقات فراغه في نسخ بعض المصاحف وإهدائها إلى مساجد سوسة.

أما الطفل حسونة، فقد بدأ دراسته الابتدائية بمدينة سوسة وأنهاها في تونس. ثم تمكّن بسهولة من الالتحاق بثكنة الخيالة بمنّوبة، وقد كانت آنذاك مقرّ المدرسة الحربية التي أنشأها أحمد باي الأوّل. وتميّز باجتهاده وحبّه للنظام، وقد كان حريصاً بوجه خاصّ على الاحتفاظ بملخّصات دروسه،

فتولى تحرير كتيّب باللغة العربية، سجّل فيه أهم ما تلقاه من دروس عن أستاذه المفضّل القبطان كمبنون (Campenon) وقد استرعت تلك المبادرة انتباه الجنرال خير الدين، فكان يدعوه بانتظام إلى تناول الطعام على مائدته ويخصّه برعايته. الأمر الذي دفع ذلك الشاب إلى اجتياز مراحل الدراسة بسرعة لإثبات استحقاقه لما كان يحظى به من عناية من قبل الوزير خير الدين. فتحصل على شهادة انتهاء الدراسات العسكرية برتبة يوزباشي ونال استحسان لجنة الامتحان بالإجماع.

ولقد لاحظ المسؤولون ما كان يتمتع به ذلك الضابط من مؤهلات الإداري الحازم والمتبصّر، فعيّنوه في خطة معتمد عسكري لدى الفيلق التونسي المساهم في حرب القرم. وعند ما رجع إلى أرض الوطن، تلقّى تشكرات الجنرال رشيد الذي أعرب عن كامل رضاه «عن الطريقة الممتازة التي تمّ بها تزويد الجنود بالمؤونة، بفضل حماس وتبصّر المعتمد العسكري».

وعلى إثر مساهمته في تلك الحملة العسكرية، عُيِّن أستاذاً بالمدرسة الحربية بباردو، وما لبث أن لفت إليه الأنظار، بما كانت تتميّز به دروسه من وضوح ودقّة، ونال تقدير ومودة زميليه «كمبنون» و«دي تافرن» اللذين أسبغا عليه المديح والإطراء.

ثم أصبح معيناً خاصّاً لدى الوزير الأكبر محمد خزنة دار الذي كلّفه بعدّة مهمات ذات المصلحة العامة، فأدّاها على أحسن وجه، محرزاً رضى مخدومه واستحسان الطبقات الحاكمة التي أعربت عن إعجابها بما كان يتحلّى به ذلك الموظف الأمين والنابه من حيوية وفطنة.

وبعد ذلك عيّن عاملاً (والياً) بالوسلاتية مدة بضع سنوات ثم سمّي مديراً لإدارة الغابة (غابة الزيتون). وبعد انتصاب الحماية الفرنسية بمدة قليلة، أحيل على التقاعد برتبة أمير آلاي الخيالة.

وفي سنة 1885، قدّم أعيان الحاضرة إلى السلطة لائحة احتجاج ضد النظام الجديد للمقابر الذي اعتبروه منافياً للتعاليم الإسلامية[1]. فأُبعِد حسونة بن مصطفى إلى مدينة الكاف لتوقيعه على تلك اللائحة. وعند رجوعه إلى تونس من المنفى استقبله المقيم العام كامبون (Cambon)[2] وعرض عليه منصباً يليق بمقامه، فرفض العرض لتقدّم سنّه وقضى ما تبقّى من حياته في التأمّل والعبادة إلى أن أدركته المنية سنة 1901.

ذلك هو الجندي الباسل والإداري المحنّك الذي كان طوال حياته، مثال الاستقامة والتفاني وعلوّ الهمة.

فمن الطبيعي حينئذ أن يفكّر في إعطاء ابنه الأكبر خير الله تربية جديّة مماثلة للتربية التي بوأته مكانة مرموقة في وطنه الثاني.

ولقد وقع اختياره على المدرسة العلويّة الحديثة العهد. فألحق بها ابنه المجتهد بطبيعته والذكيّ والمنضبط، وسرعان ما استرعى الانتباه باجتهاده ومثابرته وسلوكه المثالي، واجتاز مرحلة الدراسة الثانـوية متحصّـلاً على علامات يحسده عليها أقرانه الأقلّ منه موهبة.

وبناء على حاجة الإدارة الملحة إلى عدد من المدرّسين الأكفاء، فقد عُيِّن خير الله مدرّساً بالمدرسة الصادقية التي بقي بها ستّ سنين يلقّن اللغة الفرنسية لأبناء مواطنيه، قصد إعدادهم لتعويض قدماء الموظفين في مختلف دواليب الإدارة التونسية المجدّدة تدريجيّاً.

ولكنّ خير الله لم يكن يرغب في الاشتغال بمهنة التدريس إلى النهاية، رغم ما كانت له من مؤهلات في ذلك الميدان. فأسرع إلى إعداد دبلوم الدراسات العربية العليا. وما إن أحرز تلك الشهادة، حتى شارك في مناظرة

---

(1) انظر «النازلة التونسية» ـ تأليف محمد السنوسي وتحقيق محمد الصادق بسيّس ـ الدار التونسية للنشر ـ 1976.

(2) باشر بول كامبون خطة مقيم عام من سنة 1882 إلى سنة 1886.

انتداب المترجمين العدليّين لدى المحكمة المختلطة بتونس ونجح فيها بامتياز. فعُيِّن في ذلك المنصب المرغوب فيه آنذاك وأظهر كل ما يتمتع به من مؤهلات فائقة في ميدان الترجمة. . . .

وعندما أُنشِئت جمعية قدماء الصادقية سنة 1905 بمبادرة من المرحوم علي باش حانبة وبعض أصدقائه، تمّ الاتفاق على إسناد رئاسة تلك الجمعية إلى خير الله.

ولقد مكّنته تلك المهمة من إظهار ما كان يمتاز به من فصاحة وحنكة. إذ كان من اللازم آنذاك التحلّي بكثير من اللباقة والمرونة للإشراف على حظوظ تلك المؤسسة الفتيّة التي كانت ترمي في نظر مؤسّسيها إلى جمع شمل جميع قدماء الصادقيّين، من الموظفين الذين حكمت عليهم صروف الدهر أو مقتضيات الوظيفة بالانتشار في جميع أرجاء المملكة. وقد نجح إلى حدّ ما في الاضطلاع بتلك المهمّة، بفضل ما كان يبذله دوماً وأبداً من جهود تذكر فتشكر، مضحياً بنفسه، بدون كلل ولا ملل، لتحقيق ما كان يصبو إليه الجميع من إشعاع ونجاعة، وبفضل ما كان يقوم به من نشاط فيّاض.

وفي الأثناء تأثّر مترجمنا بما كانت عليه الكتاتيب آنذاك من حالة يرثى لها ومن قلّة عناية، فقام بحملة شديدة لتجديد هياكلها وإصلاح برامجها. وقد نجح في تأسيس عدد كبير من المدارس القرآنية الحديثة، سواء في العاصمة التونسية أو في أهمّ المدن التي سارعت إلى الاقتداء بالحاضرة(3)، وساهم بذلك، حسب طريقته الخاصة، في التعجيل بتكوين شبيبة متحمسة ومثقّفة، سيساهم دخولها إلى معترك الحياة السياسية، في تطوير البلاد التونسية في أسرع وقت.

ولمّا أرادت السلطة الفرنسية العليا تحقيق النتيجة المنطقية لمؤتمر

---

(3) أسّس خير الله بن مصطفى في سنة 1905 «المدرسة القرآنية العصرية» بتونس - نهج سيدي ابن عروس.

مرسيليا المنعقد سنة 1906، وقررت عقد مؤتمر جديد بباريس سنة 1908، لبحث المسائل المتعلقة بالشمال الإفريقي، كان خير الله، من أوّل المشاركين في ذلك المؤتمر[4]، للدفاع عن النظريات العزيزة عليه، وإن اقتضى الحال، مساندة رفقائه التونسيين، كلّما طُرِحت على بساط النقاش المسائل التي لها مساس بمطالبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبعد رجوعه إلى تونس، واصل كفاحه الشريف من أجل التوسيع من نطاق التعليم الابتدائي وبذل كلّ ما في وسعه لتشجيع الشبان التونسيين الراغبين في مزاولة دراساتهم بالخارج، والذين لا تسمح لهم قلّة مواردهم المادية من تحقيق تلك الغاية، لأن في ذلك خسارة فادحة للبلاد.

وعندما صدرت جريدة «التونسي»[5] كان خير الله من أوّل الأعضاء الذين انضمّوا إلى هيئة تحريرها المتكوّنة من نخبة من الشبان المتحمّسين والنزهاء. وكثيراً ما كان يلتجىء تحت طيّ الخفاء إلى ذلك المنبر الذي جاء في أوانه، لبسط ونشر النظريات الأساسية المرتكز عليها نشاطه المثمر والمتواصل بدون كلل ولا ملل.

ومن ناحية أخرى، فقد كُلِّف مترجمنا بإعطاء دروس خاصة للأمراء الطاهر والبشير والمنصف باي، ففتحت تلك الدروس في وجهه على مصراعيها أبواب قصور الملوك الحسينيّين، لا سيما منهم المرحوم محمد الناصر باي، ذلك الأمير الطيب والمستنير والمستقيم. ولقد كان خير الله، بالرغم من سياسة الحماية الفرنسيّة المرتابة، من بين التونسيين القلائل الذين تمكنوا من استغلال الفرص المتاحة لهم لإبلاغ الملك مطامح رعاياه الحقيقيّة.

وبفضل تلك اللقاءات المتباعدة والمتستّرة التي كانت تجمع بينه وبين

(4) ساهم المترجم له في المؤتمر شمال إفريقيا بدراسة عنوانها: «التعليم الابتدائي المخصص للأهالي في البلاد التونسية».

(5) صدرت جريدة «التونسي» الناطقة بالفرنسية في 7 فيفري 1907.

الملك الراحل في ضاحية سيدي أبي سعيد، تمكّن ذات يوم ـ وربّما كان ذلك في سنة 1917 ـ من أداء زيارة إلى الرجل العظيم المنزوي في ذلك المكان الممتاز، أعني محمد باي خير الدين الذي اختار الإقامة على تلك الربوة الملهمة، حيث كان يجتمع في سالف الزمان عدد كبير من رجال التصوف، سواء لتبادل تجاربهم الصوفية أو لعقد اجتماعاتهم الدورية المغلقة بعناية قصوى. وقد استغلّ مترجمنا تلك الفرصة للاستفسار حول المشاكل الكبرى التي كانت دائماً تقضّ مضاجع الرجال المحتارين بشأن مصيرهم. فكان مخاطبه ينتقل به يوماً بعد يوم بلا هوادة، من بيثاغورس إلى أفلاطون، ومن أبو لينوس إلى جمبليك، ومن عبد القادر الجيلالي إلى جلال الدين الرومي وعمر بن الفارض، دون أن ينسى المحدثين من الفلاسفة والملهمين، كاشفاً له من خلال نظرياتهم المختلفة عما يشعر به الحكماء من غبطة تفوق الوصف، وعما اتبعوه من مسالك متعددة ووعرة لبلوغ تلك الغاية، هذا إذا لم يتعرضوا في الأثناء إلا وهن مباغت أو ملل غير مترقب.

ولقد تعجّب خير الله من جسامة المحن التي يتعيّن على أيّ مريد حازم ومطيع، أن يجتازها، وهو الرجل الذي يأبى عليه تفكيره الواقعي وتكوينه الثقافي مواجهة مثل تلك العراقيل، دون التأكّد من إمكانية التغلّب عليها. وبناء على ذلك فقد قرّر العدول عن التقدّم إلى أبعد من ذلك والتقليل من تلك الجلسات المثرية، التي فتحت في وجهه آفاقاً عجيبة لم يكن يتصوّرها.

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بدون أن تمسّ البلاد التونسية بسوء، إذ كادت لا تشعر بانعكاساتها، دُعِي خير الله إلى الاضطلاع بمهامّ جديدة ستنسيه بسرعة تلك المحاولات المحتشمة التي قام بها لسبر أغوار الإخفائية واجتياز مسالكها الملتوية والمكسوّة بالأشواك، حيث سُمِّي مديراً للتشريفات السنية في بلاط الملك محمد الناصر باي، خلفاً للجنرال مَحمّد بن الخوجة. فاضطلع بتلك المهمّة الدقيقة مدة سنتين، مبرزاً ما كان يتميّز به من براعة ومرونة في الميدان الدبلوماسي وما كان يتحلّى به من

مؤهلات في ميدان الترجمة، بفضل ما اكتسبه من تجربة واسعة، بوصفه مترجماً مدقّقاً ومثقفاً.

وعُيِّن بعد ذلك مديراً لجمعية الأوقاف، فتمكّن خلال مدة تقارب العشرة سنين من إبراز ما كان يمتاز به من خصال، كمنظّم مطّلع ومتصرّف حصيف وإداري بارع. وقد بلغ سنّ التقاعد وهو على رأس تلك الإدارة، وذلك بعدما قضى فترة طويلة وباهرة من العمل، كرّسها بتمامها وكمالها تقريباً، لخدمة البلاد التونسية.



علـــي بوحـاجـــب
(1965 - 1888)
الصحـافـي والبـاحـث والمنـاضـــل

لقد دفعت النخبة المثقفة التونسية للقضاء والقدر ضريبة باهظة الثمن في غضون بضعة أسابيع. ذلك أن بلادنا قد فقدت على التوالي خير الله بن مصطفى وعلي بوحاجب. ولئن كان الفقيد الأوّل الذي أنهك قواه تقدّم السنّ والمرض، قد شعر بتقلّص تلك الحيويّة التي كان يتميّز بها، سواء في أقواله أو في كتاباته، فإن الفقيد الثاني، رغم بلوغه سنّ النضج، قد حافظ بالعكس من ذلك على كامل ملكاته التي جلبت له في وقت مبكّر إعجاب وعطف النخبة المثقفة المتشدّدة، بالنسبة إلى كلّ ما له علاقة بالتأملات الفلسفية والنظريات الاجتماعية، التي كانت تمثل الموضوع المفضّـل لمناقشـاتها المستمرّة.

فمن ذا الذي يستطيع أحسن منه، رغم صغر سنّه، إكساب تلك النظريات صبغة بنّاءة وواقعية، تحفظها من الانزلاق في الخصومات العقيمة التي لا طائل من ورائها؟ على أن ذلك المجهود قد كان يُعتبَر من الأمور الهيّنة بالنسبة لمترجمنا، خاصّة بعدما أنهى دراساته العليا وأصبح قادراً على

اختيار طريقه ضمن المجموعات المتطورة العاملة في البلاد التونسية الناهضة، والمساهمة في نشاط الحركة الإصلاحية التي كانت جريدة «التونسي» الناطقة بالفرنسية، لسان حالها الرسمي والمعترف به بلا نزاع. وهل يمكن أن يجد علي بوحاجب مدرسة أفضل من تلك الصحيفة المناضلة التي يشرف عليها بطريقة مثالية مدير ذو شأن، هو المرحوم علي باش حانبة، وتساهم في تحريرها نخبة من الشبان التونسيين من ذوي الحماس والثقافة الواسعة؟ على أنه قد سبق له أن نشر محاولتين أو ثلاث محاولات معتبرة في المجلة الشهرية «المنارة». وبناء على ذلك فإنه لم يتردّد عن الالتحاق بتلك المجموعة والمساهمة في تحرير صحيفتها، مساهمة معتبرة، ولو كانت عرضية.

ذلك أن المعني بالأمر الذي ما زال آنذاك شابّاً نشيطاً، قد جمع بين ثقافة واسعة ومتينة وبين اطلاعه على الواقع، بفضل تردّده على صالون خاله الوزير الأكبر السابق، خليل بوحاجب، الذي كانت تديره زوجته الأميرة نازلي، ذات النسب الرفيع والفكر المتحرر. وقد كانت تجتمع فيه جنباً إلى جنب شخصيات مختلفة من المغرب والمشرق، قد استهواها ما تخصّ به هذه الأرض الطيبة ضيوفها المبجّلين من حرية وتسامح.

ولقد شجّعت مترجمنا محاولاته الصحفية الأولى المبشرة بمستقبل زاهر في ذلك الميدان. فما إن زالت تدريجيّاً العوائق التي كانت تعرقل أي اندفاع من قبل الشباب، بسبب حالة الحصار المفروضة على البلاد منذ حوادث الزلاج المؤلمة (1911)، حتى استأنف الكتابة في الصحف المحلية.

إلّا أن تلك العوائق ـ والحقّ يقال ـ لم تمنع من العمل، المجموعة الصغيرة الناشطة التي كان ينتمي إليها. إذ أنها قد ركّزت كلّ جهودها على الميادين التي يمكن أن تنشط فيها، بدون التعرّض للمخاطر، بلا فائدة، أعني النشاط الثقافي والاجتماعي.

فانضمّ علي بوحاجب إلى الجمعية التمثيلية «الآداب» التي أسّستها في

خضمّ الحرب العالمية الأولى مجموعة من الشبان التونسيّين، على رأسهم حسن ڤلاتي. ولم يكن يدفعه إلى الانضمام إلى تلك الجمعية حبّ الظهور ضمن هيئتها المديرة، بل كان همّه، بالعكس من ذلك، تقديم مساهمته الشخصية إلى مشروع، من شأنه أن يسلّي الجمهور التونسي الذي ظلّ منذ أمد بعيد بمنأى عن التيارات الفنيّة الحديثة، وأن يعلّمه مبادىء فنّ من الفنون التربوية، قد حجبته عنه إلى حدّ ذلك التاريخ تقاليده وبعض النواهي غير المعبّر عنها.

هذا وقد كان مترجمنا، بفضل ثقافته الكلاسيكية الواسعة ومطالعاته المتعددة والمتنوّعة لمؤلفات الكتاب الفرنسيّين والعرب، قد كان مؤهّلاً أكثر من غيره لتقديم الاقتراحات والانتقادات التي كان زملاؤها يصغون إليها بكلّ انتباه ويستفيدون منها، وكانت تساعد على دفع عجلة التقدم الاجتماعي وتدارك ما كان يشكوه الممثّلون من نقص، إذ أن الهواية وحسن النية، لا يكفيان وحدهما لتعويض التخلف الذهني وعدم الخبرة. ولا شكّ أن النتائج الأولى لتلك الجمعية كانت مخيّبة للأمل، ولكن إشارة الانطلاق التي أعطيت لنشاطها كانت تبشّر بمستقبل أفضل.

ولقد كان ذلك النشاط المسرحي يمثل فرصة سعيدة بالنسبة إلى أولئك الرجال الحازمين والنزهاء، لقضاء أوقات فراغهم في أداء عمل تربوي شعبي، إلا أنه لا ينبغي أن يتبادر إلى ذهننا أن ذلك النشاط قد ألهاهم عن الغاية الأساسية التي كانوا يسعون إلى تحقيقها، أي النهوض بالبلاد التونسية. ففي تلك الفترة بالذات، دوى كقصف الرعد الإعلان عن مبادىء الرئيس ويلسن الأربعة عشر، فأثار حميّة الأمم الضعيفة وأطلق العنان في كافة الأقطار الخاضعة للهيمنة الأروبية، لموجة عارمة من المطالبات التي لم ينجح مؤتمر فرساي في تهدئتها، بل لم يزدها إلاّ حدّة، وذلك لافتقاره إلى الخيال البنّاء والحلول الذكيّة التي توحي بها النظرة الواضحة للواقع.

ولقد تأسّس الحزب الحرّ الدستوري التونسي سنة 1919، وأوفد زعيمه

الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى باريس للدفاع عن قضية بلاده لدى المحافل الدولية والمطالبة بإعادة العمل بعهد الأمان والرجوع إلى روح معاهدة باردو (1881) التي لو طبّقت تطبيقاً صحيحاً لكان بإمكانها تمكين البلاد التونسية من حكم ذاتيّ حقيقيّ.

وعلى إثر ذلك، أسرع علي بوحاجب الوطني الغيور والمخلص والعدوّ اللّدود للهيجان والغوغائية، إلى الانضمام إلى ذلك الحزب المتركب من البرجوازيين المعتدلين والنزهاء ومن الأعيان الذين كانت مصالحهم وأنماط عيشهم تبعدهم عن المناقشات المتصنعة وغير المجدية، وعن صخب الشارع المولّد للخلافات والمصادمات.

وقد أثبت الانشقاق الحاصل في صفوف الحزب (1934)، تخوّفات علي بوحاجب، فأوى إلى برجه العاجي. وكان قد استرعى الانتباه قبل ذلك بقليل، بالحملة الصحفية الشعواء التي شنها على صفحات جريدة «صوت التونسي»، بإمضاء «صاحب الثياب البالية». حيث أدان بشدة وبمهارة لا مثيل لها، حالة البؤس والشقاء التي كان يعانيها الفلاحون والأجراء في الأرياف، المستغَلّون استغلالاً فظيعاً، من قِبَل مستخدميهم المتعنّتين والجشعين. واقترح جملة من الحلول الكفيلة بتحسّن حالة تلك الطبقة المحرومة.

وقد أثارت تلك الحملة ردود فعل عنيفة في الصحافة الاستعمارية، فأدرك علي بوحاجب أن حججه الدامغة قد آتت أكلها، وواصل حملته بنشر سلسلة من الفصول الرائعة في صحيفة «صوت الشعب» تحت عنوان «الأرض قبل كل شيء»، عالج فيها ببراعة نادرة المشكل الهام المتعلق بالفلاحين.

وبعد ذلك عاد إلى مطالعاته المفضّلة ومشاغله المهنيّة (الصيدلة)، منتظراً سواء في مخبره أو في مكتبته، أن تهدأ الأفكار وتحلّ لدى الدوائر الحكومية سياسة تكتسي أكثر مرونة وتفهّم، محلّ سياسة التعصّب التي كان ينادي به غلاة الاستعمار المعارضون لكلّ نظام متحرّر، مرتكز على الاعتراف بحقوق المجموعة الوطنية التي لا رجعة فيها.

إلّا أنه كان مضطرّاً من حين لآخر إلى الخروج من عزلته ونشر بعض الفصول في الصحف المحلية لتفنيد أو تصحيح بعض النظريات الخاطئة أو المجحفة، حول الإصلاحات المقترحة من قِبَل بعض الشخصيّات الناقصة الاطّلاع على حقيقة الواقع التونسي، أو للردّ، بما عُرِف به من اندفاع ونقد لاذع، على تهجّمات الكثير من الصحافيّين الفاشلين الذين أعمت أبصارهم إيدولوجياً قد أكل عليه الدهر وشرب.

ونشير في هذا السياق إلى الفصول العديدة التي نشرها بجريدة «العمل التونسي». حيث كان لا يفوّت أية فرصة لعرض المشاكل التي كانت تشغل بالنا، بحماسه المعهود، وذلك بالاشتراك مع الرئيس الحبيب بورقيبة وثلّة من المحرّرين البارعين.

وفي سنة 1947، حاولت الحماية إيجاد حلّ متحرّر للأزمة التي كانت تجتازها بلادنا آنذاك، فدعت عميد هيئة المحامين الأستاذ مصطفى الكعاك إلى تشكيل وزارة متجانسة ومسؤولة، كمقدّمة حذرة ومحتشمة للحكم الذاتي الذي يحقّقه الواقع وما تشهده البلاد من تطوّر سريع.

فعرض على علي بوحاجب الانضمام إلى التشكيلة الجديدة، وبعد تردّد قبل العرض، اعتقاداً منه بأنه لا يمكنه بدون سبب معقول، التهرّب من أداء واجبه إزاء تونسه العزيزة. وأُسنِدت إليه وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية التي كان يشرف عليها قبله رجل مثالي، قد تركت إنجازاته سواء في الميدان الاستشفائي أو في ميدان التجهيز الصحّي آثاراً لا تمحى. فاجتهد علي بوحاجب بدوره طوال ثلاث سنوات، في انتهاج نفس السياسة. وعندما اضطرّ إلى التخلّي عن مهمّته، بعد تكوين وزارة شنيق[1]، كان مبتهجاً بما أحرزه من نجاح في القيام بالمهمة الثقيلة والدقيقة التي ألقيت على عاتقه.

(1) أوت 1950.

وعلى أثر ذلك استأنف دراساته التي كان قد تخلّى عنها حقبة من الزمن. ولكنّه ظلّ مهتمّاً، كما كان في الماضي، بالمشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تهمّ العالم الإسلامي. فكان ينشر من حين لآخر في مجلة «رجال وعوالم»، التي احتجبت بسرعة - ويا للأسف - بعض الدراسات المكثفة والموضوعية، المدعّمة بالوثائق، وقد كان ينتظرها بفارغ الصبر المثقّفون المعجبون بما كان يمتاز به الكاتب من أسلوب حيّ ولاذع.

ولكنّ نشاط علي بوحاجب الميّال بطبيعته للعمل المنظّم والتحرّك الرصين والثاقب، لم يكن مقتصراً على ذلك الميدان فحسب. فبدون أن يهمل عمله المهني الذي كان يخصّص له كلّ يوم جزءاً من وقته، كان يولي اهتمامه دوماً وأبداً لجميع أنشطة الشبيبة الجامعية، ولا يبخل لا بوقته ولا بصحته، ليقدّم إليها ما كانت في حاجة إليه من نصح ودعم.

ذلك هو الرجل المتحفّظ بلا تعاظم، واللطيف بلا إسفاف، واللبق بلا ابتذال، ذو المشية الوقورة والمتّزنة والعينين المشعّتين ذكاء وفطنة، والابتسامة الساخرة، ذلك هو الرجل الذي قضى عليه داء عضال ومباغت، فحرمه من عطف قرينته الوفيّة وابنيه خالد والسيدة حرم صالح بن خليفة، اللذين يعتبران مثالاً كاملاً للتفوّق الذهني واللطف ودماثة الأخلاق. وحرم منه أيضاً أصدقاءه العديدين الذين سيظلّون لا محالة أوفياء لذكراه، وسيكرّمون في شخصه الأديب الأصيل الذي سخّر حياته لإشعاع الثقافة الإسلامية والدفاع عن الشخصية التونسية.

حسن ثلاتي
(1966 - 1880)
المحامي والمفكّر والسياسي

لقد وُلِد مترجمنا ببلدة بوغاري في مقاطعة الجزائر العاصمة، وقدم إلى تونس في سنّ الواحدة من عمره، عندما نُقِل والده المرحوم علي بن أحمد ثلاتي المترجم العدلي، إلى سوسة ومنها إلى تونس، حيث أنهى بها نشاطه المهني.

وعندما بلغ الفتى سنّ المراهقة، رفض التخلّي عن جنسيّته الأصلية، لا لأسباب عاطفية ولا لغاية تكتيكية، بل احتراماً للذوق السليم الذي يأبى عليه سلوك غير ذلك المنهج، دون أن يستحقّ استياء الأجداد.

ولقد نشأ في وسط برجوازي وخالط الأطفال البالغين نفس سنّه والمنتمين إلى نفس بيئته، فلم يشعر بأيّ تغيير في نفسه، وتميّز منذ ذلك العهد بذلك الطابع الثابت، الذي يقيم الدليل على سرعة اندماجه في ذلك المحيط.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن والده الذي كان يجيد اللغة الفرنسية مثل سائر خريجي المعهد الثانوي الامبريالي بالجزائر، قد حرص

على إعطاء ابنه المفضّل ثقافة عربية متينة وواسعة، عهد بتلقينها إياه إلى أحد المدرّسين المشهورين بجامع الزيتونة، ثلاث أو أربع مرات في الأسبوع.

وفي معهد كارنو المعروف أيضاً باسم معهد سان لويس، استرعى حسن قلاتي بسرعة انتباه الملاحظين بمواضبته وإقباله على الدروس وميله الشديد لليونانية واللاتينية، الأمر الذي مكّنه من احتلال المرتبة الأولى من بين المتخرجين معه من المعهد. وقد تحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1898 والتحق بكلية الحقوق بمدينة تولوز وتخرج منها سنة 1902 محرزاً الإجازة في الحقوق. ثم قضى سنتين في مكتب المأسوف عليه المحامي غودياني وتمكّن من التدرّب كما ينبغي على خفايا مهنته الجديدة والاستعداد بكلّ ثقة وحزم لمواجهة المحاكم التي سيصبح أحد روّادها البارزين، بفضل ما كان يتمتع به على حدّ السواء من كفاء مهنية وخصال عاطفية وفكرية سامية، استهوت نفوس كلّ من تعرّفوا عليه، وهي تتمثّل في التواضع وطيبة القلب والنزاهة والسخاء.

وبعد ذلك استقرّ بمكتبه الكائن بنهج الكومسيون عدد 6 بتونس وشاهد تدفّق الحرفاء القادمين من جميع الجهات ولا سيما من الوطن القبلي، ليعهدوا بقضاياهم إلى ذلك المحامي الشابّ الذي اشتهر بسرعة ردوده وانطلاقة أسلوبه.

هذا وإن إصدار جريدة «التونسي» سنة 1907، على أثر تأسيس «النادي التونسي» الذي سمح للنخبة المثقفة بالبلاد بمعالجة القضايا المتعلقة بتطوّر المجموعة الوطنية في الميدان الاجتماعي والسياسي، قلت إنّ إصدار تلك الجريدة قد زاد ذلك النشاط اتساعاً، بتمكين ثلة من المحرّرين المتطوعين والناشطين من الالتفاف حول علي باش حانبة، مدير الجريدة، وتقاسم العمل المنعش الرامي إلى تربية جمهورٍ، ظل بعيداً، إلا ما قلّ وندر، عن التيارات التجديدية التي كانت تهزّ الشعوب الإسلامية آنذاك. واغتنم تلك الفرصة حسن قلاتي الذي سمحت له مهنته منذ زهاء الخمس سنوات من الاتصال

المباشر بالمصالح العدلية، فقام بتحليل دواليبها وإظهار عيوبها، بالتعاون مع صديقيه علي باش حانبة وعبد الجليل الزاوش.

ذلك أن أعضاء السلك القضائي، لئن كانت تتوفر في أغلبهم جميع الضمانات المطلوبة (فمنهم من كانوا يعتبرون من كبار علماء الشريعة)، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الثقافة العصرية ولا يستطيعون إصدار أحكامهم إلا بالرجوع إلى المبادىء التقليدية. أضف إلى ذلك أن أحكامهم المعروضة على الباي للمصادقة عليها، متعرضة في كل آن وحين للرفض أو لإعادة النظر، لأن النظام السائد عهدئذ هو نظام العدلية المحتفظ بها.

والجدير بالملاحظة أيضاً أن القضاة والأعوان العدليّين، على حدّ السواء، كانوا مضطرّين إلى الاستناد، حسب الحالات المطروحة، إلى مختصر خليل أو تحفة ابن عاصم، نظراً لانعدام المجلات القانونية، باستثناء مجلة العقود والالتزامات. فلا بدّ لمثل هذا الوضع أن يثير اهتمام أولئك الرجال المقرّي العزم على تمكين بلادهم من الأدوات اللازمة لإقامة نظام عدلي عادل وناجح. وتبعاً لذلك فقد نشر كلّ من حسن قلاتي وعلي باش حانبة وعبد الجليل الزاوش سلسلة من الدراسات المتجانسة والمتماسكة إلى أبعد حدّ، للمساهمة في تعصير العدلية التونسية.

وفي الوقت الذي بدأت فيه الجهود المتظافرة لأولئك الوطنيين الثلاثة تتسرب للجمهور المثقف، عن طريق النشرة العربية من جريدة «التونسي»، في ذلك الوقت بالذات اندلعت الحرب التركية الإيطالية وتبعها اجتياح البلاد الطرابلسية.

ولقد أثار ذلك الاعتداء المباغت سخط السكان المسلمين، فأخذوا يتساءلون عن الوسائل الكفيلة بتمكينهم في الحين من مدّ يد المساعدة إلى إخوانهم في الدين المحتاجين إلى الإغاثة. وقرّروا إحداث لجنة عمل لهذا الغرض، يرأسها علي باش حانبة وحسن قلاتي، بمساعدة حوالي خمسة عشر نفراً من الأعيان التونسيين المختارين.

وأحرزت اللجنة في وقت قصير نتائج باهرة، بفضل ما استعملته من طرق فنيّة مدقّقة لا يجحدها الاختصاصيون البارعون في ذلك الميدان، الأمر الذي لا يمكن أن ينال استحسان جميع الناس، لا سيما سلط الحماية، وقد كانت وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية تحثها على وضع حدّ لأنشطة تلك المجموعة الوطنية التي ساعدت الطرابلسيين مساعدة فعالة على مواصلة المقاومة المسلحة.

ولم يكن حسن قلاتي وصديقه علي باش حانبة يجهلان تلك المساعي الدبلوماسية، بل كانا يتوقعان تحمّل تبعتها من حين لآخر.

فعند اندلاع حوادث الزلاج (1911) ومقاطعة الترامواي (1918) اتخذا الموقف الجريء الذي كانت تميله عليهما عقيدتهما الوطنية. وتبعاً لذلك فلم يفاجئهما قرار القبض عليهما فجر يوم 12 مارس 1912، بمقتضى أمر عليّ صادر عن الباي، وإبعادهما إلى أماكن مختلفة صحبة خمسة رجال من رفقائهما في الكفاح، من بينهم كاتب هذه الأسطر.

وإثر ألغاء قرار الإبعاد، بعد ذلك بستة أشهر، رجع جلّ المبعدين إلى تونس، وفي طليعتهم حسن قلاتي واستأنفوا نشاطهم المعتاد.

وبدون أن يهمل شؤون مكتبه، أقبل مترجمنا بدون تأخير على تطبيق البرنامج الإصلاحي الذي كان قد شرع في تنفيذه منذ مدّة بالاشتراك مع عدد من أصدقائه. وهكذا فقد أصبح رئيساً لجمعية «الآداب» المسرحية ثم للجمعية الخلدونية بعد مغادرة عضوين من أبرز أعضاء هيئتها المديرة، للاضطلاع بمهام أخرى، وهما البشير صفر ومحمد الأصرم.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، اضطرّت البلاد التونسية، مثل سائر البلدان المغربية، إلى الانتظار في كنف الهدوء والسكينة، ريثما تضع الحرب أوزارها، ومتابعة انعكاساتها عن كثب.

فما إن أعلنت الهدنة في 11 نوفمبر 1918، حتى هبّت النخبة التونسية

الواثقة في تصريحات الرئيس ويلسن إلى تقديم مطالبها الواردة في كتاب «تونس الشهيدة» الذائع الصيت. وعندما تعذر على الشيخ عبد العزيز الثعالبي المؤلف المفترض لذلك الكتاب وأحد مؤسّسي الحزب الدستوري، الاتصال بمصالح مؤتمر فرساي، رغم مساعيه الحثيثة، وانزعجت بعض الشخصيات في الحكومة الفرنسية من نشاطه، أُلقي عليه القبض ونُقِل إلى تونس، حيث أحيل على المحكمة العسكرية، ووُجِّهت إليه تهمة على غاية من الخطورة، فكّرت فيها السلطة الفرنسية للتخلص من ذلك... المزعج.

ولقد بقي حسن قلاتي ملازماً للحياد، ولكنه كان يحبّذ كلّ حركة ترمي إلى التعجيل بتحرير وطنه الثاني. ورغم ذلك فقد دُعِي صحبة عدد من الأعيان التونسيّين إلى السفر إلى باريس للدفاع عن قضية الشيخ الثعالبي والذود عن رغائب مواطنيه التي كانت مقتصرة آنذاك على المطالبة بالرجوع إلى روح معاهدة باردو، بلا قيد ولا شرط.

وعنما اتخذ الحزب الدستوري، بعد مغادرة زعيمه البلاد التونسية، موقفاً متصلّباً ومزدرياً وسلبيّاً، من شأنه أن يوصد أبواب التفاوض مع الحكومة الفرنسية، أقدم حسن قلاتي المقتنع بنجاعة سياسة المراحل، بالتعاون مع بعض أصدقائه، على إصدار جريدة «البرهان» الرامية إلى تيسير سبل مواصلة الحوار وتهيئة المراحل الانتقالية اللازمة لنضج الحلّ العادل والمرضي للقضية الوطنية. ورغم تكريس جانب من وقته لتلك الأعمال الهامشية - إن صحّ التعبير - فإنه لم يهمل في أي وقت من الأوقات شؤون مكتبه ولا الدراسات المفضّلة لديه والشاملة لشتّى الميادين الأدبية والفنية.

ولئن كانت لمرافعاته البليغة والملهمة صداها البعيد لدى المحاكم، فإنه لم ينبهر بذلك وكان حريصاً، حالما ينزع ثوب المحامي، على الرجوع إلى مكتبه ليلتقي من جديد بمؤلّفيه المفضّلين ويستأنف معهم الحوار الصامت والجذاب إلى حدّ الانتشاء.

ومن المعلوم أن تلك العزلة الدراسية لم تسفر عن أيّ شيء مكتوب،

ويا للأسف. والحال أنه قد كان بإمكان ذلك الأديب الأريب الذي سبق له أن حرّر العديد من التقارير والفصول الصحفية اللافتة للنظر، أن يسجل ما استخلصه من مطالعاته من ملاحظات. ولكنه لم ير فائدة في ذلك، سواء من باب التجرّد أو الارتياب، حيث كان يرى أن حياته المليئة بالأعمال تعفيه من بذل مثل ذلك المجهود.

والغالب على الظنّ أن مثل تلك الأفكار قد راودت خياله. ولكنّه، وهو الرجل الذي خُلِق للمساهمة في المجادلات السياسية، لا يستطيع، دون التنكّر لمبادئه، الانسياق إلى ذلك التيار الذي من شأنه أن يحيد به عن الأهداف الأساسية لنشاطه بأكمله. وتبعاً لذلك فقد أنشأ على التوالي جمعية «النهضة الاقتصادية» التي لم تعمّر طويلاً ثم جريدة «النهضة» اليومية ذات الاتجاه المعتدل، التي ستمثّل الحدّ الفاصل بين الصحف شبه الرسمية والصحف المتشيّعة للحزب الدستوري.

***

وليسمح لي القارىء الكريم بعدم التوسّع في سرد بعض الوقائع المعروفة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية، منذ مؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934) الذي شهد انبعاث الحزب الدستوري الجديد والمحن المختلفة التي دفعت بالرئيس الحبيب بورقيبة وعدد كبير من رفقائه في الكفاح إلى التنقل، طوعاً أو كرهاً، من مكان إلى آخر، إلى أن رجع الزعيم إلى أرض الوطن يوم أول جوان 1955 منتصراً وحاملاً معه الحكم الذاتي الذي سيتحوّل بعد عام واحد إلى الاعتراف باستقلال تونس التام (20 مارس 1956).

ولم يكن في وسع حسن قلاتي الذي كان يكنّ للمجاهد الأكبر عطفاً شديداً ودائماً، إلاّ التعبير عن ابتهاجه بالأشواط التي قطعها بسرعة بعد كفاح مرير، خاض غماره بكل حزم وشجاعة ومهارة. وقد كان مترجمنا سعيداً بذلك الحدث الذي حقّق ما كان يراود خياله من أحلام: ألا وهو تحرير الوطن.

ورغم أنه لم يكن ينتمي إلى أية كتلة، فقد واصل الاهتمام بسلوك الفريق الشابّ الذي تولّى مقاليد الحكم وملاحظة أساليبه الطريفة في أغلب الأحيان والرامية إلى تعصير البلاد.

وممّا لا شكّ فيه أن بعض الإجراءات أو المبادرات قد بدت له سريعة أو سابقة لأوانها، ولكن ما استخلصه من عبر من الواقع اليومي العسير، قد جعله ينسب جلّ تلك التدابير إلى الظروف والطوارىء ويميل إلى الحكم عليها بتسامح ورصانة.

ذلك ما كان يفكّر فيه ذلك الرجل المتفوّق الذي هيئته التجارب والتعامل مع الناس، للنظر بدون حسرة ولا غضب، إلى الاضطرابات العنيفة أحياناً التي كانت تهز مواطنيه والنزاعات التي كانت تفرق بينهم آنذاك. ولكن ذلك المحامي البارع لم يحصر نشاطه المهني الذي كان ينال رضاه، في الدفاع عن مصالح موكّليه، ومن بينهم الأرملة واليتيم. بل كان من أوّل المنادين بالاعتراف بحقوق تلك الضحية الدائمة للمجتمع، ألا وهي المرأة، والمطالبة بكلّ حماس بتمكينها من حقها في التعليم والكرامة والحرية.

ولم يكتف بإصدار ذلك النداء، بل إنه أراد أن يعطي المثل، فكان ينظّم في بيته في فترات متقاربة اجتماعات ودّية، يتبادل أثناءها المثقفون والمثقّفات آراءهم بكلّ حريّة ويتناقشون حول أحداث الساعة ويتساءلون عن الوسائل الكفيلة بالتعجيل بتحقيق ذلك التحرر الذي أعطى هو نفسه إشارة انطلاقه.

والجدير بالملاحظة أن تلك الفلسفة المتفائلة والإنسانية، هي التي ستملي عليه موافقة المُتّخَذة خلال السنوات الأخيرة من حياته.

وأخيراً فقد أنهكه المرض وتقدّم السنّ، فلم يعد يتمتّع بتلك الحيويّة العجيبة التي كانت تميّزه في سالف الزمان ولا بذلك النشاط السريع الانتقال. وفقد شيئاً فشيئاً ذلك الميل للكدّ والجدّ، واستسلم للخمول المرهق الذي

يُعتبَر العلامة الأولى من علامات النسيان الذي كان يترصده.

وهكذا فقد خانته في آخر أيامه تلك الذاكرة العجيبة التي تراكم فيها ما شاء الله من العلم وأفضى به الأمر إلى حالة من الفتور الشبيه بالغيبوبة، فلم يكن يفارقها أحياناً إلا خلال فترات قصيرة، كان يستغلها لترتيل مقطع من شعر «موسي» (Musset) أو رباعية من رباعيات الخيّام، بصوت خافت.

هكذا كانت نهاية ذلك المثقف الأصيل والرصين، الذي فارقنا إلى دار البقاء يوم الأحد 27 نوفمبر 1966.

وقد ظلّ يعمل بدون كلل ولا ملل زهاء الستين سنة في سبيل تحرير وطنه الثاني: تونس.

زين العابدين السنوسي
(1966 - 1898)
الرجل والكاتب والمناضل

من الذي لم يحظ من بين المثقفين التونسيّين الذين بلغوا سنّ النضج، بدعم وتشجيع ذلك الرجل الذي كان ضعيف البنية ونحيفاً، ولكنه كان يتّصف بخصال نادرة وميل شديد للعمل البنّاء والسخيّ؟ ولئن كانت قاعدة التأثر بالأسلاف المعترف بها عادة، تقوم بدور فعال في تطوّر الأفراد وتوجيه تصرفاتهم توجيهاً يخرج غالباً عن نطاق إرادتهم، فإن المترجم له لم يكن آخر مثل معبّر لتلك القاعدة. ذلك أن والده هو الشيخ محمد السنوسي الذي شغل على التوالي خطة مدرس بجامع الزيتونة فمدير للمطبعة الرسمية. وعلى إثر اعتراضه على سياسة الحماية حكمت عليه السلط الفرنسية بالإقامة الجبرية بقابس ثم عفت عنه وألحقته بسلك القضاء (المحكمة العقارية المختلطة). وقد كان الشيخ السنوسي مثقفاً أصيلاً ومتفتّحاً، لم يمنعه نشاطه المهني من الإقبال بكل حزم على تأليف كتاب يتضمن مختارات من قصائد الشعراء التونسيين القدماء والمحدثين، وهو كتاب «مجمع الدواوين» الذي استنفذ كلّ قواه وعجّل قبل الأوان بوفاة ذلك الكاتب المجتهد والمدقّق، الذي لا يبالي بالتعب.

وقد ترك بعد وفاته طفلين أكبرهما يدعى محيي الدين، وهو محام لم يحالفه النجاح، سواء لسوء الحظ أو لقلة المواهب، فهاجر إلى مصر بدون نيّة الرجوع، وأمّا أصغرهما فهو زين العابدين الذي وُلِد سنة 1898 وأصبح يتيماً في سنّ مبكّرة، فلم تسمح له الظروف بالاستفادة من رعاية ذلك الوالد المتفوّق وخبرته.

ولم يجد للسهر على تربيته وتوجيه خطاه الأولى سوى أمه الشجاعة والمطلعة، التي أظهرت بتلك المناسبة من بوادر الشجاعة والمثابرة ما يمكن أن يحسدها عليه كثير من الرجال الحازمين.

إلا أن التعليم الذي تمكنت بعد جهد جهيد، من تلقينه لذلك الابن المفضّل والموهوب، لم يكن يتضمّن سوى بعض مبادىء اللغة الفرنسية ونصيباً من المعلومات في اللغة العربية والعلوم القرآنية، تحصّل عليها خلال بعض سنوات من الدراسة بجامع الزيتونة ولم تتوّجها أية شهادة علمية. وبطبيعة الحال فإن ذلك القدر من التعليم لم يكن كافياً لإشفاء غليل ذلك الصبيّ الطموح والموطّد العزم. فبناءً على استعداداته الواضحة ورغبته الملحة في مواصلة عمل والده الذي لم تبارح صورته خياله قطّ، أقدم منذ مغادرته لجامع الزيتونة (1920)، على التنافس مع العناصر المتطوّرة من أبناء المغرب العربي والمساهمة في حركة التجديد الأدبي والفني التي عرفتها تلك الفترة من تاريخ أقطارنا المغربية الثلاثة، بعد ركود طويل استمرّ طوال الحرب العالمية الأولى.

ولقد شجّعه على ذلك ما نالته فصوله أو دراساته من حظوظ أكبر فأكبر لدى المثقفين، فلم يتردد عن المضيّ قدماً إلى الأمام. وبالرغم من إمكاناته المتواضعة، فقد أسّس بالقرب من مقرّ المحكمة الشرعية بتونس (الديوان)، «مطبعة العرب» التي تمكّن من تشغيلها في أوّل عهدها ببيع المجوهرات الراجعة إليه من مصاهرته للعائلة المالكة[1]، وقد فوّت فيها بدون

(1) كان زين العابدين السنوسي متزوجاً من ابنة الأمير أحمد باي الثاني الذي تولّى الإمارة من سنة 1929 إلى سنة 1942.

تحسّر لتحقيق انطلاقة مشروعه.

وبفضل ذلك تمكّن من طبع ونشر مجلة «العالم الأدبي»[2] التي ساهم في تحريرها على التوالي أو جنباً إلى جنب أغلب الكتاب والشعراء المشهورين آنذاك، علاوة على إصدار الكثير من الكتب والنشريات التي ألفها بعض الكتاب التونسيين المغمورين أو التي نفذت طبعاتها الأولى.

ويبدو أن ذلك النشاط لم يستوعب كلّ ما كان يتميّز به ذلك الرجلُ الفذّ من قدرة على الإبداع. فقد كان مدفوعاً بقوة غامضة لا تقهر، لم يحاول أبداً التخلّص من قبضتها. وبناءً على ذلك فقد سعى إلى تأليف وإصدار أهمّ أثر من آثاره الأدبية، ألا وهو كتاب «الأدب التونسي في القرن الرابع عشر» الذي يمثّل في نظره تتمّةً لما أنجزه والده من عمل قبل ذلك بخمسين سنة.

وربّما كان مكتوباً على مترجمنا أن يتعرض لمحن أخرى، بالإضافة إلى ما أصيب به من محن إلى حدّ ذلك التاريخ. فلقد اكتسحت الحرب العالمية الثانية البلاد التونسية واحتلت جيوش المحور قسماً منها[3]. فاضطرّ زين العابدين إلى الامتثال إلى مقتضيات الساعة وتخلّى على مضض عن كل نشاط منتج. ثم نُقِل بالرغم منه إلى إيطاليا وأُجْبِرَ على التلاؤم مع الإقامة التي فرضت عليه في روما. فاستطاع التغلب على ما كان يشعر به من حسرة على مفارقة أشغاله المفضّلة وأقدم على إجراء بعض البحوث التوثيقية التي ستمكّنه، إثر رجوعه إلى تونس بعد ذلك بسنتين، من نشر عدّة آثار أدبية وشعرية، تقبّلها المثقفون التونسيون بكلّ ابتهاج. هذا بالإضافة إلى جريدته «تونس» التي كانت تصدر أحياناً وتختفي أحياناً أخرى، وقد كان يظهر فيها تارةً بمظهر الناقد اللاذع وطوراً بمظهر الكاتب الفكاهي أو المناضل السياسي، مبرزاً ما كان يتميّز به من قريحة لا تنضب، كانت تحظى دواماً واستمراراً بتقدير قرّائه العديدين الأوفياء.

(2) صدرت مجلة «العالم الأدبي» في سنة 1930.

(3) احتلّت جيوش المحور قسماً من البلاد التونسية في شهر نوفمبر 1942.

ولقد حكم عليه احتجاب جريدته بالفراغ المنافي لمزاجه النشيط[4]. ولكنه استسلم إليه على مضض واقتصر على مطالعة الكتب المفيدة إلى أن أدركته المنية ذات يوم بغتة، فغادر هذه الدار الفانية تاركاً من ورائه صورة لا تمحى من ذلك المناضل الصلب والشجاع الذي لقي حتفه تحت وطأة المحن القاسية.

(4) لقد كلّف زين العابدين السنوسي إثر الاستقلال (1956) بإدارة المطبعة الرسمية.

الشــاذلــي خيــر اللّــه
(1972 - 1898)
الرجــل والكــاتــب والــوطنــي

الشاذلي خير الله هو الابن الأكبر للمرحوم الجنرال خير الله بن مصطفى الذي توفّي عن سنّ تناهز المائة. وقد كان ابنه يحيطه بإجلال يقرب من القداسة وكان يمتثل لنصائحه بعناية قصوى. ولقد شبّ الطفل في ظلّ ذلك الأب الشهم الشديد المراس، الذي غرس في نفسه التعلق بالشرف والنزاهة الفكرية. وقد ترك ذلك النظام الصارم أثراً لا يمحى في شخصية ذلك الطفل، حتى أصبح عند بلوغه سنّ المراهقة مثالاً حيّاً للعفّة والاستقامة والنزاهة، تلك الخصال النادرة التي ستتميّز به حياة ذلك المناضل الأبيّ والمثابر.

على أن الطفل خير الله لم يتميّز خلال سنوات الشباب الأولى عن سائر الأطفال الذين لهم نفس سنه وينتمون إلى نفس وسطه. فقد دخل الكتّاب ثم المدرسة الابتدائية، قبل أن يلتحق بمعهد كارنو، حيث أظهر من أوّل وهلة ما كان يتمتّع به من انضباط ومواضبة وقدرة على الاستيعاب، وهي الصفات التي استرعت انتباه أساتذته وجلبت له تقدير أقرانه الذين كانوا يشعرون بالغبطة

للعمل إلى جانب ذلك الزميل البشوش الخالي من المكر، والموهوب على وجه الخصوص في الآداب والنظريات الفلسفية.

وما إن تحصل الشاذلي خير الله على شهادة الباكالوريا، في نفس الوقت هو ورفيقه المقبل في الكفاح، الحبيب بورقيبة، حتى بدأ يكتب في الصحف (الناطقة بالفرنسية). ومنذ فصوله الأولى لفت إليه الأنظار بأسلوبه الرشيق ولغته الفصيحة وتراكيبه الكلاسيكية وهي من الآثار الملموسة لألفته الطويلة مع كبار الكتاب الفرنسيين، وقد كان يستشهد بأقوالهم ويرصّع باستشهاداته الذكية والملائمة أغلب كتاباته التي كان المثقفون في ذلك التاريخ يتهافتون على اقتنائها حال صدورها.

وكان ينشر تلك الفصول في جريدة «صوت التونسي» وغيرها من صحف الحزب الحرّ الدستوري التونسي التي احتجبت قبل الأوان، مبرزاً ما كان يتميّز به من ثقافة واسعة وبراعة في معالجة أحداث الساعة. ولم تفارق ذهن أيّ أحد من أبناء جيلنا تلك الفصول الرائعة التي حبّرتها براعته، بمناسبة الأحداث والحوادث التي تخلّلت مسيرة الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد، نحو هدفنا الأسمى ألا وهو تحرير البلاد.

وقد تواصل ذلك العمل الذي لم يكن يخلو من بعض الهزّات، بسبب ردود الفعل الأجنبية غير المتوقعة في أغلب الأحيان. وبفضل مثابرة المتعاونين المذكورين (بورقيبة وخير الله) ومساعدة رفيق ثالث اشتهر بطبعه المستقلّ ونزاهته القصوى، - ونحن لا نرى فائدة في ذكر اسمه هنا لكي لا نخدش حساسيته - تواصل ذلك العمل الشاقّ والمضني، إلى أن أكسب قضيّتنا عطف المتحرّرين الفرنسيّين المطّلعين على مشاكلنا بواسطة جريدة الشاذلي خير الله التي كانت توزّع عليهم بانتظام مجّاناً[1]، فتعرّفهم بجميع المسائل المتعدّدة والمتنوّعة الواردة في كرّاس مطالبنا.

---

(1) وهي جريدة «صوت التونسي» (La Voix du Tunisien) الناطقة بالفرنسية.

إلاّ أن ذلك النشاط الفيّاض لم يكن كافياً، لإشفاء غليل صديقنا العظيم، فقد عكف في الحال على دراسة تاريخ الحركة الوطنية التونسية وألّف حول ذلك الموضوع ثلاثة أجزاء مليئة بالوقائع والمعلومات الهامّة، ستستفيد الأجيال المقبلة من مطالعتها وستتعرف بفضلها على ما يتميّز به ذلك الباحث الذي لا يني، من تبحّر، سواء في علم التاريخ أو في علم الاستشراق[2].

وهكذا اتجه مترجمنا شيئاً فشيئاً وبدون أن يشعر بذلك تقريباً، إلى تحرير سلسلة من الدراسات الممتازة حول مساهمة الفكر الإسلامي في تجديد المعارف الإنسانية، وتأثير تلك المساهمة في أعمال الاختصاصيّين الأوروبيّين الذين تمكّنوا بواسطة ترجمات دي ساسي (DE SACY) ودي سلان (DE SLANE) وغيرهم من المستشرقين، من اكتشاف أهمّ مؤلفات المفكّرين والكتّاب المسلمين الذين برزوا خلال العصر الذهبي من عصور حضارتنا.

وحرصاً من الشاذلي خير الله على الاتصال المباشر أكثر فأكثر بالجمهور المثقف في بلادنا، ألقى عدة محاضرات حول تلكم المواضيع التي لا يعرفها إلا بعض الراسخين في العلم، فكان يأخذ بمجامع قلوب مستمعيه بفصاحته وغزارة استشهاداته وبراعته الخطابية التي كانت تسمو به إلى مرتبة أفصح الخطباء في عصرنا الحاضر.

وهكذا كان يدور نشاط ذلك الأديب الكبير الذي كان يستقي مواضيعه المفضّلة من ينابيع المعرفة الإنسانية التي لا تنضب، محتذياً في ذلك حذو عظماء الرجال التونسيّين أمثال: البشير صفر وحسونة العياشي وأحمد الغطاس

---

(2) الشاذلي خير الله:
«حركة الشباب التونسي» - تونس - بلا تاريخ (باللغة الفرنسية).
«الحركة التطويرية التونسية - تونس - 1938 (باللغة الفرنسية).

وعلي بوشوشة وحسن ڤلاتي والطيب رضوان وغيرهم.

ولقد كان يروم النسج على منوالهم، قبل أن ينهك المرض قواه ويخفض من اندفاع فكره المبدع، ويودّ أن يساهم مثلهم في بعث البلاد التونسية الجديدة التي كان يحلم بها، بلاد السخاء والكرم والأخوّة.

الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور
(1970 - 1909)
رجل من رجال عصر النهضة

ممّا لا شكّ فيه أن تونس قد فقدت يوم 23 أفريل 1970، في شخص المرحوم الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أحد أبنائها العظام. وأن النساء التونسيات اللاّئي حضرن موكب جنازته بأعداد غفيرة وأخذن في النحيب على نحوٍ مؤثّر يذكّرنا بنحيب النائحات المشاركات في جنائز أموات العصور القديمة، قلت إن النساء التونسيات لم يقمن يومئذ إلا بالتعبير عمّا كان يشعر به آلاف الأصدقاء والمعجبين بمواطننا العظيم، من حزن شديد.

فكيف يمكن أن نسيء فهم المشاعر الحقيقية التي عبّر عنها ذلك الحشد الكئيب والخاشع، المحيط بنعش الفقيد، وقد هرع للصلاة على الميّت في صفوف متراصّة؟.

وكيف يمكن أيضاً أن نسيء فهم العواطف التي تشعر بها النخبة المثقفة نحوه، بعدما استمعنا إلى الخطاب الرنّان الذي ألقاه بتلك المناسبة وزير التربية القومية[1] واستعرض فيه بحماس وتأثر حياة وآثار ذلك العالم

(1) كان وزير التربية القومية آنذاك الأستاذ محمد مزالي.

الجليل الذي بكاه العالم الإسلامي بأسره؟.

فلنلق بدورنا بعض الأضواء على حياة وآثار المرحوم شيخنا العزيز، الذي وجد في شخص والده العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور، الموجّه الحكيم والمرشد المقتدر، لتمكينه من تحقيق ما كان يصبو إليه من تقدّم في مدارج العرفان.

ومن المعلوم أن الشيخ الطاهر بن عاشور ـ ذلك العالم المفسّر والناقد الأدبي الذي اشتهر بدرسه حول ديوان الحماسة ـ قد درّس مدة طويلة بالمعهد الصادقي والجامعة الزيتونية، قبل أن يشغل خطة قاضي الحاضرة المالكي، ويتولّى مهمة الإفتاء ورئاسة المذهب المالكي، ويعيّن فيما بعد شيخاً لجامع الزيتونة. ولقد حرص على إعطاء ابنه الأكبر محمد الفاضل تربية مثالية، فاختار للاضطلاع بتلك المهمة أكثر الأساتذة كفاءة من بين علماء ذلك العصر.

وبناءً على ما عُرِف به الشيخ الطاهر من جدّ وحبّ للنظام، فقد تمكّن في ظرف مدّة وجيزة من الزيادة عشر مرّات في عدد الطلبة الزيتونيّين المتكوّنين حسب الطرق التربوية الجديدة، والمنتشرين في كافة أنحاء البلاد، ضمن الفروع الزيتونية التي سهر على إنشائها، فلا مناص لمثل تلك الجهود المبذولة في خدمة العلم في جميع مظاهره، من التأثير في الشابّ محمد الفاضل وحثّه على المزيد من البذل والعطاء، ليكون جديراً بعطف وتشجيع والده الذي جلبت له مثابرته على العمل وعزمه الراسخ احترام كافة الأوساط الجامعيّة وتقديرها.

أضف إلى ذلك أن الطالب الشابّ قد شعر منذ خطواته الأولى، بأن روح جدّ والده للأمّ، الوزير الأكبر السابق الشيخ محمد العزيز بوعتور[2]، كانت ترفرف على القصر العائلي الرحب (بضاحية المرسى)، أي روح ذلك

(2) انظر ترجمة حياته في «تراجم الأعلام» للشيخ محمد الفاضل بن عاشور. ص 139.

العالم الجليل والحقوقي الضليع المشهور بسياسته الحكيمة والرصينة وحنكته الدبلوماسية الفائقة التي يعترف بها إلى اليوم جميع التونسيّين المتوسطي السنّ.

ولئن لم يتعرّف الشابّ محمد الفاضل شخصيّاً على ذلك الجدّ الجليل، فإنه قد سمع الناس فيما بعد ينوّهون بصبره الذي يُضرَب به المثل وإنجازاته الإدارية التي حقّقها عندما تقلّد الوزارة الكبرى. فآل على نفسه أن ينسج على منواله.

أضف إلى ذلك أنه قد حظي بالعناية الإلآهية التي لم تبخل عليه برعايتها في أيّ وقت من الأوقات. فما كان عليه إلّا أن يواصل بهدوء السير في المنهج الذي رسمه لنفسه.

فلا غرابة حينئذ أن لا يجد الطفل الموهوب بطبيعته والمتمتع بذاكرة نادرة، أية صعوبة، بالنظر إلى ما كان يحيط به من جوّ فكريّ رفيع، ليجتاز بخطىً سريعة الطريق المؤدّية إلى التعليم العالي، فتردّد على التوالي على الخلدونية ومدرسة العطارين - حيث تعلم مبادىء اللغة الفرنسية - وجامع الزيتونة، وتمكّن من الحصول على الشهائد العلمية التي فتحت له أبواب التعليم العالي على مصراعيها، حيث سيظهر ما كان يتميّز به من مؤهلات نادرة في جميع العلوم.

وبعدما تأكّد من نجاعة الأداة التي اكتسبها بعد جهد جهيد، اندفع بكلّ حماس في البحث عن النصوص الأدبية واستكشاف المخطوطات النادرة التي كانت تزخر بها مكتبة والده، فتمكّن هكذا من الحصول على معلومات واسعة، ستعينه فيما بعد على إثراء محاضراته أو عروضه الفنية أمام المحافل العلمية الإفريقية والشرقية التي كانت تدعوه إلى الانضمام إليها، معبّرة بذلك عما تكنّه من احترام وتقدير لذلك العالم التونسي الشابّ.

واستطاع قبل ذلك، كمدرّس بالمعهد الصادقي وجامع الزيتونة، تكوين

أجيال عديدة من التلامذة الذين سيظلون متعلّقين به إلى النهاية.

والجدير بالملاحظة أن تلك العناصر النشيطة والحازمة، المنتشرة في جميع أرجاء البلاد، والمؤمنة بنظرياته السخية والجريئة أحياناً في الميدان الاجتماعي والثقافي، قد ساهمت مساهمة فعالة في تحقيق تلك النهضة التي عمل الشيخ محمد الفاضل على إرساء قواعدها بكلّ ما أوتي من قوّة.

وبفضل ما كان يتمتّع به فصاحة لا مثيل لها، فقد نال استحسان الجماهير المغربية والشرقية على حدّ السواء، بل كثيراً ما أخذ بمجامع قلوبها، فهرعت من كل حدب وصوب للاستماع إلى كلامه الجذّاب والملتهب.

ويمكننا التأكيد على أن مترجمنا لم يكن يرتجل خطبه الخالدة والمصغي إليها بخشوع، سعياً إلى نيل استحسان الحاضرين، بل وفاء للرسالة التي كان يحسّ بأنه مدعوّ إلى الاضطلاع بها حيثما حلّ وارتحل في جميع أرجاء «دار الإسلام» المتطلعة للحقيقة والتشجيع والانبعاث التحريري.

ولقد تأثّر ببراعة الشيخ محمد الفاضل وقدرته الفائقة على جلب انتباه المستمعين إليه في كلّ مكان، الوزير الجزائري للتربية القومية(3)، ذلك الشاب النشيط والممثل الحقيقي للثقافة المزدوجة التي هي من خصائص نخبنا المثقفة، فكان يكنّ له مودّة خالصة لم تزدها السنون إلّا رسوخاً.

كما استرعت تلك الموهبة التي خصّ الله بها مواطننا الشهير، انتباه مولاي الحسن الثاني، الملك الشهم والمثقف الثاقب الفكر، فحثّته على دعوته كلّ سنة إلى زيارة المغرب (خلال شهر رمضان المعظم)، لإلقاء سلسلة من المحاضرات الدينية أمام علماء المملكة الشريفة المفتونين بسحر بيانه.

ذلك أن هذا المفكر الإسلامي الملهم، قد كان مقتنعاً بأنه يقوم برسالة

(3) هو الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي.

سامية، تتمثل في تحريك سواكن مواطنيه على اختلاف نزعاتهم وتحريضهم على درس مختلف مشاكل الحياة العصرية وفضها، وإلّا فإنهم سوف يُسحَقون ويُستعبَدون من جديد من قِبَل العالم الغربي الميّال للغزوات والهيمنة.

وإن هذه الرسالة التي كان حريصاً على أدائها برمّتها، لا يمكن في نظره أن تقتصر على هذه الرقعة من البلاد الإفريقية، بالرغم مما أصبحت تكتسيه من أهميّة متزايدة بعد تحرّرها، بل ينبغي أن تشمل أيضاً القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وأنْ تنفذ، إن لزم الأمر، إلى المناطق الآسيوية الإسلامية المتطلعة إلى التيارات الفكرية المتناقضة التي كانت تهزّ العالم هزّاً آنذاك.

ولذلك فقد حرص شيخنا الشهم الذي لا يكلّ، على اغتنام جميع الفرص المتوفرة لديه للقيام بالدور الشاقّ والمنعش، الملقى على عاتقه، بدون مراعاة لا للأتعاب التي يتحملها من أجل ذلك، ولا لصحّته التي لا بدّ أن يؤثر فيها مثل ذلك الإرهاق، ولكنه كان لا يبالي بالمخاطر، لاعتقاده، بأنه لا سبيل إلى الاهتمام بانعكاسات العمل الخلّاق الذي هو مبعث ابتهاج الكائن الحيّ، شأنه في ذلك شأن جميع العاملين على مسرح التاريخ.

وممّا تجدر الإشارة إليه، بالإضافة إلى ذلك، أنه لم تأخذه نشوة النجاح المطّرد الذي توّج جميع مساعيه وحالف جميع المشاريع التي ساهم فيها، في سبيل خدمة القضية المقدّسة المتمثلة في تجديد المجتمع الإسلامي. فلم يغفل أبداً عما يكتسبه من أهميّة بالغة التواضع المولّد لشواهد الإخلاص التلقائية والعلاقات الودّية الوثيقة.

وبناءً على ذلك يمكننا أن نؤكد أن هذا الرجل المؤثر في الجماهير الشعبية ـ والدليل على ذلك ما كان يلقيه من خطب حماسية في الاجتماعات النقابية العامة ـ لم يغفل ولو لحظة واحدة عما تمتاز به الابتسامة الوديعة وطيبة القلب، من قوة تأثير.

إلاّ أن ذلك العالم الوفيّ والنزيه قد أصبحت تتجاذبه بعض التيارات المتناقضة وصار يتعرّض لضغوط مختلفة، تجبره أحياناً على اتخاذ مواقف منافية لمزاجه وغير مطابقة للمبادىء التي كان يريد أن يظلّ وفيّاً لها.

فلم يكن بإمكانه حينئذ أن يحافظ على توازنه، دون الالتجاء إلى كثير من الحيل الكلامية والتحفظات الجدلية، التي من شأنها أن تنعكس على جسمه، بالرغم مما كان يتمتع به من قوّة بدنية ودربـة على المناورات الدبلوماسية.

وسوف لا أطيل الكلام عمّا حققه الشيخ محمد الفاضل من إنجازات في الحقل الثقافي والاجتماعي، ستبقى لا محالة قائمة الذات بعده، فقد سبق أن تحدث عنها من هم أولى مني في هذا الميدان.

وإن الخطاب الرنان الذي ألقاه حضرة وزير التربية القومية في جنازة الراحل العظيم، ليكفي وحده لإرضاء رغبات أشدّ الناس حرصاً على الاطلاع على ذلك الموضوع، نظراً لما اتّسم به من مستوى أدبي رفيع، ولما أبداه جميع الحاضرين من تأثّر شديد.

الدكتور محمود الماطري
(1972 - 1897)
الطبيب والمناضل
ورجل السياسة

من ذا الذي لم يتعرّف من قريب أو من بعيد على ذلك .رجل البشوش، اللطيف، الذي يُعتبَر مثالاً لدماثة الأخلاق والإيثار والنزاهة؟ ومن ذا الذي لم يلتجىء ولو مرّة واحدة في حياته إلى علم ذلك الطبيب النطاسي الذي أنقذت تشخيصاته الصائبة حياة الكثير من المرضى المتّجهين بعد فوات الأوان، إلى عيادته المفتوحة في وجه كافّة التونسيّين ولا سيما ضعاف الحال منهم، الواثقين من العثور لديه على العلاج الشافي والأدوية الموزّعة عليهم بسخاء وبدون مقابل؟.

لقد وُلِد محمود الماطري بمدينة تونس يوم 26 رجب الأصبّ سنة 1315 هـ الموافق للعشر الأواخر من شهر ديسمبر 1897. وفي وقت مبكّر فقد أبويه اللذين توفّيا في فترة متقاربة لا تتجاوز العشرة أشهر. ولا أدري كيف أُلصِق لقب الماطري باسم جدّه الأكبر، والحال أنه كان جنديّاً تركيّاً من أصل يوناني لا يمتّ بأيّة صلة إلى بلدة ماطر المشهورة بازدهارها الزراعي. والغالب على الظنّ أن ذلك الجدّ المسمّى محمّد تركي الاسطنبولي قد قدم

إلى تونس في عهد الأمير علي باشا باي[1]، ابن أخ حسين بن علي مؤسّس الدولة الحسينية. وأمّا أمّ المترجم له، فهي تنحدر من عائلة فارح الأندلسية الأصل والمعروفة باشتغالها بصناعة الشاشيّة، أباً عن جدّ. وكان جدّه ووالده، الشيخان أحمد والمختار الماطري مدرّسين حنفيّين من مدرّسي جامع الزيتونة المعمور وإمامين خطيبين بجامع القصر، حيث كان الفقيد يؤدّي بانتظام صلاة الجمعة، حتى الأسبوع الأخير قبل وفاته.

ذلك هو باختصار تاريخ عائلة الماطري التي اندمجت تماماً في آخر الأمر ضمن مجتمع الحاضرة.

وعلى غرار الأطفال المنتسبين إلى نفس وسطه، أُرسِل الطفل محمود إلى الكتّاب، ومنه انتقل إلى المدرسة الصادقية لمزاولة دراسته الابتدائية والثانوية. وبعد حصوله على شهادة ختم الدروس بالمدرسة الصادقية، عُيِّن في شهر أكتوبر 1916 معلّماً بضاحية المرسي، واستغلّ أوقات فراغه لإتمام دراسته، إلى أن تحصل على الجزأين الأوّل والثاني من شهادة الباكالوريا (1918 - 1919).

ثم انخرط في كلية العلوم والمدرسة الطبيّة بمدينة ديجون بفرنسا، وأعدّ في آن واحد الإجازة في العلوم وامتحانات السنوات الثلاث الأولى من الدراسات الطبيّة، وبما أنه لم يكن يتمتع لا بمنحة دراسية ولا بإعانة عائلية، فقد اضطرّ لسدّ حاجياته إلى الاشتغلال بصفة قيّم، في المبيت التابع لإحدى المعاهد الثانوية ثم في المدرسة التطبيقية للتجارة والصناعة. ولكنه تمكّن من تخصيص بعض الساعات لاستكمال ثقافته العامة.

وفي شهر أكتوبر 1923 انخرط في السنة الرابعة من كلية الطبّ بباريس. ونظراً لافتقاره الدائم إلى الإعانة المالية، فقد استغلّ شهاداته العلمية لإعطاء دروس خاصة في بعض المدارس الحرّة اللائكية أو الدينية

(1) دامت مدّة علي باشا باي الأوّل من سنة 1735 إلى سنة 1756.

التي كانت تعجّ بها مدينة باريس وقتئذ، وذلك خارج أوقات الدراسة بالكلية والتدرّب بالمستشفى. وبفضل ذلك تمكّن، بدون حرمان كبير، من مواصلة دراسته العليا إلى أن تحصّل في شهر جويلية 1926، على الدكتوراه في الطبّ بملاحظة مشرف جدّاً. فعاد إلى تونس واستقرّ بها نهائيّاً ـ حسب ظنّه ـ لممارسة تلك المهنة التي اكتسبها بعد جهد جهيد.

ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن! فكثيراً ما يحصل عدم التطابق بين نوايانا وبين ما تهيّئه لنا العناية الإلّهية. وإنّ عدم انتباهنا لذلك من شأنه أن يعرّضنا بدون قصد لمفاجآت مؤلمة. وهذا بالضبط ما حصل في أقرب وقت لذلك الطبيب الشابّ والمتحمّس، بعد التقائه بباريس مع الزعيم الحبيب بورقيبة. وقد قرّب ذلك اللقاء بين الرجلين بصورة تلقائية وأحدث بينهما روابط متينة ستصمد فيما بعد أمام العواصف.

ولقد كان الحزب الحرّ الدستوري الذي أنشأه الشيخ عبد العزيز الثعالبي يعقد آنذاك الاجتماعات تلو الاجتماعات، سواء بتونس في نهج الباشا أو بضاحية حلق الوادي أثناء العطلة الصيفية لتحديد مذهب الحزب وتوضيح منهجه. فاستمالت حجج الشيخ وفصاحته كلّا من محمود الماطري والحبيب بورقيبة ولم يتردّدا عن الانضمام إلى حركته الناشئة التي كانت تستجيب إلى رغائبهما العميقة حول ضرورة العمل من أجل تحرير البلاد.

وبالرغم من مشاغلهما الخاصة، فقد حاولا، مثل العديد من الشبان المثقّفين والمتحمّسين، أن يتابعا عن كثب المناقشات الجارية آنذاك، سواء بالعاصمة أو داخل البلاد، حول تأسيس الحزب والطرق الكفيلة بتحقيق إشعاعه وفاعليّته.

ولكن ما لبثا أن لاحظا أن استراتيجية الشيخ ورفقائه لا ترتكز إلا على العناصر البرجوازية بالعاصمة وليس لها أيّ اتصال مباشر مع الجماهير الشعبية. فانفصلا عنهم وبادرا إلى عقد مؤتمر وطني في بلدة قصر هلال يوم

2 مارس 1934، أسفر عن انشقاق الحركة وتكليف الحبيب بورقيبة بتسيير الحزب الجديد(2). وابتداء من ذلك التاريخ، شرع الماطري وبورقيبة في القيام بجولات متواصلة في كامل أنحاء البلاد التونسية، لتوضيح برنامج الحركة الجديدة وأهدافها ودعوة الجماهير الشعبية في المدن والأرياف إلى الالتفاف حولها بدون تحفّظ. وذلك في نظرهما، هو الشرط الوحيد، لتوفير أسباب النجاح للحملة التي تتطوّعا للقيام بها في جميع أرجاء البلاد. وكان الحبيب بورقيبة الزعيم الناشط والمتحمّس، يندفع في إلقاء الخطب الملتهبة لشحن العزائم وحفز الهمم، فيضطرّ الماطري في أغلب الأحيان إلى التدخّل للتخفيف من حماس رفيقه الشابّ.

وفي الأثناء عيّنت الحكومة الفرنسية الوالي السابق بالمستعمرات، مارسال بيروتون، مقيماً عامّاً لفرنسا بتونس(3)، وقد كان بدون شكّ رجلاً متفهّماً ومتفتّحاً، ولكنّه كان مستبدّاً وفي بعض الأحيان عنيفاً. ولم يكن من الممكن أن يتواصل نشاط الحزب الدستوري الجديد بتلك الحدّة، بدون أن يثير استياء ممثّل السلطة الحامية. وبناء على ذلك فقد رأى لزاماً عليه أن يردّ الفعل بدون تأخير، قبل أن يعمّ الهيجان كافة أنحاء البلاد.

وبوصفه المسؤول عن الأمن، فقد قرّر ـ لا بدون تردّد، حسبما بلغ إلى علمنا ـ أن يبعد إلى برج البوف (في أقصى الجنوب التونسي) قادة الحزب، ومن بينهم الدكتور محمود الماطري الذي كان ذا بنية ضعيفة وصحّة سريعة العطب، بحيث كان من المتعذّر عليه التلاؤم مع النظام القاسي الذي فُرض عليه وعلى رفقائه في المحنة. وبناء على ذلك فقد انتهى به الأمر إلى توجيه رسالة إلى السلطة العليا، يطلب فيها إرجاعه إلى أهله، مقابل الالتزام

---

(2) انتخب مؤتمر قصر هلال المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد على النحو التالي: الدكتور محمود الماطري (رئيس) والأساتذة الحبيب بورقيبة (أمين عام) والطاهر صفر (أمين عام مساعد) ومَحمد بورقيبة (أمين مال) والبحري قيقة (أمين مال مساعد).

(3) لقد شغل بيروتون خطة مقيم عام لفرنسا بتونس من 1933 إلى 1936.

بالإمساك في المستقبل، عن القيام بأيّ نشاط سياسي[4].

فاستجابت السلطة إلى طلبه ورجع إلى تونس[5] مثيراً استنكار أصدقائه الذين اعترفوا في آخر الأمر بالأسباب القاهرة التي فرضت عليه سلوكه.

وقد كان المقيم العام أوّل من نوّه باستقامته وصدق معتقداته الوطنية.

وبعد ذلك استأنف بغبطة واضحة نشاطه المعتاد وحياته الهادئة والمنظمة التي كانت موزّعة بين استقبال حرفائه في عيادته وزيارة المرضى في بيوتهم. وقد كان دائماً بشوشاً ولطيفاً يعرف، بدون بذل أيّ جهد، كيف يوحي بالثقة إلى كلّ من يلتجىء إليه. ولهذا كان يحظى حيثما حلّ بالحفاوة والتبجيل، وكان حرفاؤه المنتمون إلى كافة الطبقات الاجتماعية متيقّنين مسبّقاً بما سيسبغ عليهم، بمجرّد مثولهم لديه، من مواساة وتشجيع، بالإضافة إلى ما سيخصّهم به من علاج طبّي بلا حساب.

ولقد كان الدكتور الماطري معروفاً بعفّته وعطفه على كلّ المحرومين الذين يستنجدون بعلمه. فكان يعاملهم على قدم المساواة مع حرفائه المحظوظين، بل كان حبّه الغريزي للبرّ والإحسان يدفعه إلى مدّهم مجّاناً بالأدوية اللازمة لمعالجتهم، وزيارتهم في بيوتهم للتأكّد شخصيّاً من نتائج العلاج الذي كان قد أوصى به.

ولم يتخلّ أبداً عن تلك الشهامة الطبيعية التي امتاز بها في كلّ آن وحين، حتى عندما أصبح وزيراً للداخلية (في عهد المنصف باي)[6]، وكان

---

(4) لقد اشتبه الأمر على المؤلف. إذ أن صاحب الرسالة المذكورة هو مَحمد بورقيبة. ويبدو - حسبما أفادني بذلك الدكتور عدنان الزمرلي - أن والده قد تنبّه لذلك الخطأ بعد صدور الكتاب وكان ينوي إصلاحه في الطبعة الثانية.

(5) لقد بقي الدكتور الماطري في محتشد برج البوف مع بقيّة رفقائه - باستثناء مَحمد بورقيبة - إلى أن أُطلق سراحهم في 22 ماي 1936.

(6) تمّ تعيين الدكتور الماطري وزيراً للداخلية في الحكومة الوطنية التي شكّلها المغفور له المنصف باي في جانفي 1943 وغادر الحكومة بعد خلع الملك الشهيد في 14 ماي 1943. =

مضطرّاً إلى مواجهة بعض المشاكل الدقيقة واستنباط الحلول السريعة والجريئة، ولو أدّى ذلك إلى إحراج الأمير الشهيد الذي لم يكن يدرك من أوّل وهلة دواعي تشدّد مواقف وزيره.

تلك هي ملامح ذلك الرجل الشهم والطبيب المحسن والنزيه، الذي لم يتنكّر قطّ لمعتقداته الدينية ولا لمثله العليا التي ظلّ وفيّاً لها إلى آخر رمق من حياته.

= وعيّن من جديد وزيراً للداخلية في الوزارة التفاوضية التي تولّت الحكم من سنة 1950 إلى سنة 1952. وأخيراً كلّفه الرئيس الحبيب بورقيبة بوزارة الصحّة العمومية بعد حصول البلاد التونسية على الاستقلال في 20 مارس 1956.

الإمـــام الأكبـــر
الشيخ محمد الطّاهر بن عاشور
(1973 - 1879)
الرجـل والقاضـي والعلاّمـــة

إنّ كلّ من كان حاضراً عند وصول نعش العالم الجليل أمام تربة آل ابن عاشور، واستمع إلى صوت وزير الشؤون الثقافية[1] وهو يرتفع مدويّاً في كنف السكون المؤثر الذي تتخلّله من حين لآخر صيحات «الله أكبر»! المكبوتة، الصادرة من حناجر الجموع الغفيرة القادمة للترحّم على روح الراحل العظيم، الذي شبّهه بعضهم بدون مغالاة ولا مبالغة بكبار رجال عصر النهضة، قلت إن كلّ من استمع إلى ذلك الصوت لا يمكن أن ينسى تلك اللحظة الخالدة.

فمن ذا الذي لم يرتعش من التأثّر وهو ينصت إلى وزير الشؤون الثقافية، يستعرض ببراعة فائقة وصوت رنّان، أهمّ مراحل حياة ذلك الصبيّ الموهوب، الذي اجتاز بخطىً سريعة مراحل التعليم التقليدي السائد في عصره، وارتقى وهو لا يزال شابّاً إلى خطة مدرّس ثم أستاذ، وشغل بعد ذلك

(1) وزير الشؤون الثقافية آنذاك هو الأستاذ الشاذلي القليبي.

المناصب المرموقة في كلّ من الجامعة الزيتونية الوقورة والمعهد الصادقي الذي يمثّل تلاميذه اليوم الإطارات الأكثر كفاءة والمقدّرة حقّ قدرها، من بين إطارات الإدارة الوطنية؟ إلى أن أصبح قاضياً مالكيّاً، فأظهر في الاضطلاع بمهمّته الرهيبة، من الحزم والتبصّر، ما جلب إليه احترام أشدّ الناس ارتياباً، ممّن تعوّدوا على تهاون القضاة السابقين وسلوكهم المائع، حيث كانوا ميّالين لحياة الوداعة أكثر ممّا كانوا حريصين على دراسة الملفات دراسة دقيقة والإصغاء إلى المتقاضين.

ولقد اقتنع جمهور المتردّدين على المحكمة الشرعية بما كان يمتاز به من قيمة أخلاقية وكفاءة قانونية، ذلك القاضي الشابّ الذي كان يجمع بين مهامّه القضائية الشرعيّة المضنية وبين مهمّته كعضو مستشار بالمحكمة العقارية المختلطة. ولم يتأخّر الجمهور عن التنويه بخصال ذلك العالم الرقيق الذي كان لا يبالي بالتعب ولا يتخلّف عن أية جلسة من جلسات المحكمة، ولو أدّى به ذلك إلى تأخير بعض المحاضرات والدروس التي كان يلقيها في أماكن أخرى.

وفي آخر الأمر استرعى ذلك التفاني وتلك الجهود المبذولة في خدمة العدالة، انتباه السلط العليا التي قررت استغلال تلك الكفاءة النادرة لإصلاح التعليم بجامع الزيتونة المعمور. فدعت مترجمنا إلى الانضمام إلى مجلس مدرّسي الجامع الأعظم، أوّلاً بصورة استشارية ثم بصفة عضو كامل الحقوق، بناء على اقتراح زملائه أنفسهم، ولم تنقض مدة طويلة حتى كلّف بمهامّ «شيخ الجامع الأعظم وفروعه»، أي بالإشراف على حظوظ تلك المؤسسة العريقة الساهرة على صيانة تراثنا الأدبي والروحي والمركز الحيّ المكوّن للأجيال المتعاقبة التي تدين لها إفريقية بإشعاعها العلمي وتأثيرها الأدبي في جميع أصقاع المغرب العربي.

واقتناعاً منه بالمهمّة التاريخية الملقاة على عاتقه، فقد بذل الشيخ الطاهر بن عاشور كلّ ما في وسعه لإصلاح التعليم الزيتوني وتطويره وتنشيط

الدروس في كافة الفروع الزيتونية المنتشرة داخل البلاد.

وسرعان ما أسفرت جميع تلك الجهود على النتائج المنشودة، وأكبر دليل على ذلك، الزيادة السريعة في عدد الطلبة المتّجهين إلى جامع الزيتونة من كل صوب وحدب لمزاولة دراستهم واستحقاق الشهادات العلمية الممنوحة لهم.

ومن السهل علينا، والحالة تلك، أن ندرك ما كان لإقبال أبناء الريف على التعليم الزيتوني المتجدّد، من تأثير في الأوساط العليا الفرنسية التي كانت تخشى انعكاسات ذلك الإصلاح على مجتمع لا يزال متحجّراً وغير مكترث، باستثناء أقليّة نشيطة لا يتجاوز عددها بضع عشرات. فما العمل حينئذ لعرقلة جهود ذلك المصلح الحازم، بدون الظهور بمظهر المستنكر لمبادرته الذكية والمفيدة، وبالتالي بدون إثارة نقمة الشبيبة الزيتونية المتهيئة للهيجان والتشويش؟.

وممّا زاد في تعقيد الوضع أن النسق الذي أعطي للحركة الإصلاحية الزيتونية كان يكتسي صبغة لا رجعة فيها وكان متزامناً من باب الصدفة مع تصاعد حملة مطلبية، كانت تشنّها آنذاك الطبقات الكادحة المستغلّة استغلالاً فاحشاً من قِبَل أرباب العمل الموسومين بالجشع والتعنّت.

وبطبيعة الحال فقد آل ذلك التعنّت إلى ردّ فعل السلطة وقمع الهيجان، ممّا تسبب في إصابة العديد من الضحايا من بين المشوّشين، وذلك قبيل قدوم المقيم العام الفرنسي أرمان غيون[2] الذي أوفدته حكومة الجبهة الشعبية (برئاسة ليون بلوم) إلى تونس، لانتهاج سياسة جديدة مرتكزة على الانفراج السياسي والتقارب مع الطبقات التونسية النيّرة واستئناف الحوار معها، قصد تحقيق ما يصبو إليه الجميع من هدوء واطمئنان.

والجدير بالملاحظة أنّ هذا التقارب الذي كان يرغب فيه ممثّل فرنسا

---

(2) قدم المقيم العام الفرنسي أرمان غيّون (Armand Guillon) إلى تونس في شهر مارس 1936.

الجديد، لا يمكن أن يجد من يتحمّس له أكثر من الشيخ الطاهر بن عاشور المقتنع منذ أمد بعيد بضرورة انتهاج سياسة متحرّرة كفيلة باستمالة العناصر التي بقيت إلى حدّ ذلك التاريخ في حالة انتظار أو تردّد.

ولذلك فقد نشأت بين الرجلين علاقات متواصلة ووثيقة ستكون لها انعكاسات طيبة على مجرى الأحداث في المستقبل.

فكلّما دعي الشيخ إلى إبداء رأيه حول المسائل ذات العلاقة بالسياسة المحلية، رغم بقائه بعيداً عن غوغاء الشارع، إلاّ واقترح على مخاطبه اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير أسباب النجاح لتلك السياسة، لما فيه خير الجميع.

وبعدما وصلنا إلى هذا الحدّ من دراستنا هذه التي لا تدّعي الشمول، نرى لزاماً علينا أن نلقي نظرة إلى الوراء لنرى هل أننا أحطنا كما يجب بدون نزوات ولا مجاملة، بشخصيّة المترجم له؟ وهل أنّنا قوّمنا تقويماً موضوعيّاً ما قام به من نشاط جمّ متواصل خلال حياته الطويلة الموجبة للعبرة؟.

أجل! إن الأمور لم تجر دائماً على أحسن ما يرام، بدون أخطاء ولا وهن، ولكن ليس من باب العدل أن نعيب ذلك على رجل لم يدّع قطّ العصمة التي هي من خصائص الأنبياء والمرسلين. على أنه ليس من الغريب أن تتخلّل بعض الأحداث الطارئة حياة مثل ذلك العالم الذي اضطلع بعدّة مسؤوليات بتفوّق، وسوّى العديد من النزاعات وواجه الكثير من المخاطر، دون أن يتخلّى عن ذلك الهدوء المميّز للحكماء المتشبّعين بتعاليم كبار رجال الفكر الإسلامي. أفلا يجوز لنا أن نعتبر هذا الرجل، بالرغم مما تعرّض له من محن قاسية خلال حياته الجادة والمليئة بجلائل الأعمال، في مقام المتمّم لأعمال رجال عصر النهضة، أمثال إيرازم وباكون ومونتاني وتوما الأكويني وحتى ابن رشد؟ وذلك بالنظر إلى ما كان يمتاز به من ذهن مركّز ومنهجية دقيقة واعتباراً لما كان يطرقه ويعالجه من شتّى المواضيع ببراعة نادرة.

ولقد أصيب مترجمنا منذ حوالي ثلاث سنين بفقدان ابنه الأكبر الشيخ

الفاضل بن عاشور المكنّى بحقّ «العلامة البحر»، بسبب معارفه الواسعة، والمعتبر بالنسبة إلى والده بمثابة النافذة على العالم الخارجي. ولكنّه عرف كيف يسيطر على حزنه العميق ورضي بما قدره الله له، وهو بذلك يشبه إلى حدّ بعيد علوّ همة «الرواقيّين»(3) الذين يمثلهم «مارك أوريـل»(4) أصدق تمثيل.

ألا يحقّ لنا أن نتساءل الآن هل أنّ هذه المسيرة الخيالية السالكة لطريق ملتوية، لم تتعرّض إلى أيّ حادث طارىء يعرقلها؟ وهل عرف صاحبها ذلك التردّد الذي يجنح إليه المسافر خشية أن يظلّ طريقه في أرض مجهولة تخبىء للمتغافلين مفاجآت غير محمودة؟.

إنّ هذا التساؤل الذي يثيره بصورة غريزية ما يتّسم به هذا المسافر من سلوك غريب ـ إن لم يكن شاذّاً ـ في بعض الأحيان، لهو جدير بالدرس، ولو من أجل اكتشاف الدواعي المتناقضة التي أوحت إليه بذلك السلوك وحدّدت له تلك المسيرة.

ذلك أنّ الرجل، بالرغم من الرغبة التي كانت تحدوه للمضيّ قدماً إلى الأمام، لم يكن مستعدّاً أبداً للتعرّض لكلّ ما من شأنه أن يقضي على حظوظ ذلك البرنامج الذي أعدّه منذ أمد بعيد. على أن تلك الرغبة لا يمكن أن تتحقّق إلا بشرط التغلّب بمهارة على الصعوبات الطارئة وفتح الطريق في وجهها بدون أيّ قيد. وبفضل ما كان يتمتع به الرجل من براعة دبلوماسية، جرّبت فصحّت، أمكن له أن يكسب الرهان واستطاعت القافلة أن تواصل طريقها بدون عراقيل وفي كنف الهدوء التام.

والجدير بالملاحظة أن هذه الطريقة الشخصية شيئاً ما، التي توخّيتها،

(3) «الرواقيون» هم أتباع الفلسفة «الرواقية» وهي فلسفة تقول بأن كل شيء في الطبيعة إنّما يقع بالعقل الكلّي ويقبل مفاعيل القدر طوعاً. (المنهل).

(4) مارك أوريل (Marc Aurèle) هو الامبراطور الروماني (121-180)، الذي ظهر في كتابه «أفكار» المكتوب باللغة اليونانية، في مظهر المناصر لمذهب «الرواقيّين».

ليست من نسج الخيال، بل إنها ترتكز على معطيات مضبوطة، أفضّل عدم ذكرها هنا، لكي لا أثقل هذا النصّ الغزير بما فيه الكفاية، إلّا أني أودّ انتهاز هذه الفرصة لأشير في الحين إلى النسب الفكري الذي يربط بين مترجمنا وبين العالم العبقري أبي يوسف يعقوب الفارابي (339-450 هـ)، الذي عالج مثله جميع الموضوعات وسبر أغوار جميع ميادين المعرفة وحلّل جميع المشاكل المعروضة عليه حتى أطلق عليه لقب «المعلّم الثاني» (بعد أرسطو)، والملهم الثاني للمفكرين والفلاسفة الذين أقيم عليهم مجدنا الحضاري في الماضي، ولا يسع المثقفين اليوم إلا التعبير عن أسفهم الشديد، لفقدان آثار هذا الكاتب وضياع ذلك الكنز المتعذّر تقديره والمتركّب من المؤلفات النفيسة التي جمعها بأناة أحد كبار باعثي الثقافة الإسلامية الراقية.

ولنشكر المولى عزّ وجلّ الذي أبقى لنا حتى الأسابيع الأخيرة، المتمّم لعمل الفارابي والناسج على منواله، أعني المغفور له الشيخ الطاهر بن عاشور الذي وفّقه الله، بعدما ألّف العديد من كتب الأدب والتفسير والفلسفة وعلم الاجتماع، إلى تأليف «تفسير التحرير والتنوير» ذلك الكتاب الجليل الذي ينمّ عمّا يتميّز به صاحبه من تبحّر في العلم ودقّة في معالجة الموضوعات وتوضيحها[4].

تلك هي أهمّ مراحل الحياة المنظّمة والجادّة التي عاشها ذلك العالم الأصيل الذي ظلّ طوال حياته وهو ماسك بقلمه ليسجّل كل ما يبدو له جديراً بالحفظ والاستعمال، من خلال مطالعاته ومحادثاته ورحلاته. ولقد كان سهل المعاشرة والمقابلة مشهوراً بلطفه وطيبة قلبه حريصاً على تلبية كل الدعوات التي يتلقاها ومشاركة المجتمع في أفراحه وأتراحه.

وبما أن «كلّ نفس ذائقة الموت»، فقد فارق شيخنا العزيز الدار

---

(5) أصدرت الدار التونسية للنشر في سنة 1984 تفسير «التحرير والتنوير» كاملاً في 15 جزءاً.

الفانية، ذات يوم من أيام شهر أوت 1973، أثر توعّك خفيف طرأ على مزاجه. وبكاه شعب بأسره، بعدما ظلّ منذ أمد بعيد مرشده الروحي الثاقب والمتنبّه.

ولا يسعني في خاتمة هذه الكلمة إلاّ أن أسأل الله ربّ العالمين أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته وأن يجازيه الجزاء الأوفى. إنه سميع مجيب الدعاء.

الدكتـور الطـاهــر الخميـري
(1973 - 1904)
الأديـب والباحـث والناقـد الاجتماعـــي

يُعتَبر الرجل الذي فارقنا منذ بضعة أسابيع إلى الدار الباقية، ظاهرة من ظواهر الطبيعة. فمن خلال مظهره المتقلّب والوديع، تكمن شخصية قويّة مجبولة منذ عهد الشباب على المزاح والسخرية، على نحو لا يثير انزعاج أيّ أحد. على أنّ محادثة الطاهر الخميري لم تكن من الأمور الهيّنة، والحقّ يقال، وذلك بسبب ما أصيب به في وقت مبكّر من ثقل في السمع. ولكن الذين يصبرون على الاستماع إليه أو يرغبون في ذلك، يستخلصون من أحاديثه الشعور بالثراء الروحي والأدبي الذي يزداد تأكّداً على مرّ السّنين.

ولقد وُلِد المترجم له بالعاصمة التونسية في 25 ديسمبر 1904. وبعدما قضى سنوات قليلة في الدراسة بالخلدونيّة والجامعة الزيتونية، قرّر التحوّل إلى انجلترا ثم إلى ألمانيا الغربية، حيث تحصّل مقابل ما بذله من جهود متواصلة ومضنية، على الدكتوراه في الآداب من جامعة همبورغ سنة 1936، قبل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم العصرية من نفس الجامعة. وقد كان عنوان أطروحته: «العصبية عند ابن خلدون»، وهي تعتبر ثمرة عمل

شاقّ ومنهك، تولّى مؤلفه مراجعته مراراً وتكراراً قبـل أن يعطيـه صبغته النهائية.

وبعد حصوله على تلك الشهادة الثمينة، دُعِيَ مواطننا إلى التدريس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ثم بجامعة همبورغ، قبل أن تُعهَد إليه إدارة معهد الدراسات العربية بلندن.

وبعد ذلك دعته مؤسّسة «جوهر هوبكينس» إلى المساهمة في دراسة المسائل المتعلقة بشمال إفريقيا وتوضيح المشاكل الناجمة عن تحرير القارة السمراء، لطلبة المؤسسة المذكورة. وقد أظهر خلال اضطلاعه بتلك المهمة ما كان يتمتّع به من مقدرة بيداغوجية نادرة، بالنسبة إلى مثقّف مثله، عاش باستمرار بين الكتب.

ومن ناحية أخرى، فقد كان مترجمنا يبتهج ـ حسبما يبدو ـ بإثارة فضول مخاطبيه بواسطة أحاديثه الساخرة وفكاهته اللاذعة، إذ كان يرى فيها الوسيلة الثابتة للفت انتباه الآخرين، لا سيّما وأن تطوّر بعض الكلمات والأمثال الشعبية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد التونسية، كثيراً ما كان يدعوه إلى تحليل أصولها البعيدة، مستعملاً لذلك الغرض الطرق الكفيلة في نظره، بتقريبها إلى الأذهان. الأمر الذي كان يثير في غالب الأحيان ضحك كلّ الذين يكتشفون للمرة الأولى غزارة مفردات لهجتنا الدارجة.

ومع أن الطاهر الخميري قد كان يعرف اللغتين الإنجليزية والألمانية معرفة جيّدة ـ ولكنّه كان أقل تمكّناً من الفرنسية ـ فقد كان يعتبر أن ثقافته بالرغم من اتساعها لا تحيط بجميع مصادر المعرفة الإنسانية الجديرة بهذا الاسم.

وتبعاً لذلك فقد أقبل بكلّ حماس على تعلّم اللغات الفارسية والتركية والعبرانية والسريانية واليونانية واللاتينية، ليتسنّى له بواسطتها الاطلاع المباشر

على كلّ ما يشير به عليه ذوقه السليم والظروف المحيطة به، من مؤلفات وآثار.

تلك هي باختصار ملامح ذلك الرجل الاستثنائي الذي أبعده الأجل المحتوم عن أنظار المعجبين به والمتعلقين بشخصه، من أجل ما كان يتمتع به من سلامة طويّة ودماثة أخلاق.

محمـــد الأميـــن الشـابـــي
(1974 - 1917)
الأديـب والمفكـر والمربّـي

أكيداً أن تونس قد دفعت خلال الأشهر الأخيرة ضريبة باهظة الثمن للموت الذي لا يرحم. فلقد اختطفت يد المنون على التوالي وفي فترات متقاربة مصطفى عظوم ومحمد بدرة والشيخ الطاهر بن عاشور والدكتور الطاهر الخميري وأخيراً محمد الأمين الشابي، أولئك الذين ساهموا كلّ في ميدانه في إشعاع بلادهم التونسية التي كانوا يحبّونها حبّاً جمّاً.

وقد كان محمد الأمين الشابي آخر أولئك الرجال المتميّزين على حدّ السواء، بخصالهم الجذّابة وثقافتهم الواسعة وسلوكهم الأنيق. وبالإضافة إلى تلك الصفات التي تحظى بتقدير المجتمع، فقد امتاز مترجمنا بصفات أخرى جعلت منه مثالاً كاملاً للرجل المسلم النادر الوجود في العصر الحاضر، ألا وهي المجاملة والتفاني في خدمة الغير.

ومحمد الأمين الشابي هو أصيل منطقة الجريد أو قسطيلية، تلك المنطقة العريقة التي أنجبت لبلادنا عدداً وافراً من الرجال الأفذاذ، وهو ابن أحد القضاة الشرعيّين المثقنين من ذوي الفكر الثاقب، وشقيق الشاعر الملهم

أبي القاسم الشابي الذي هزّ مشاعر النخب المثقفة بالمشرق والمغرب، سواء بحرارة نبراته المشوبة بشيء من التشاؤم الكئيب أو بجودة أشعاره المعبّرة عما كان يشعر به ضميره من آلام حسيّة وما كان يراود خياله من شبح الموت الفظيع الذي كان يطارده في كل مكان. وقد تسبّبت وفاة الشاعر الكبير سنة 1934 وهو في عنفوان الشباب، في مصاعب غير مرتقبة ومتجددة باستمرار، لمواطننا المأسوف عليه الذي وجد نفسه في سنّ السابعة عشرة من عمره العائل الأساسي لأسرة متعددة الأفراد غير قادرة على توفير أسباب العيش، لولا مساعدة ذلك الأخ المثابر والحازم.

ومع ذلك فقد تمكّن بعون الله سبحانه وتعالى، ومن فرط ما بذله من جهود وما قاساه من حرمان، تمكن من إتمام دراسته الثانوية بصورة مشرفة، ومن النجاح في مناظرة التبريز في اللغة والآداب العربية بجامعة الصوربون. وبعد ذلك عُيِّن أستاذاً بدار المعلمين بتونس، قبل أن تُسنَد إليه إدارة المعهد الثانوي بخزنة دار (1955).

ولقد استرعى انتباه السلطة العليا بالبلاد، ما كان يتميّز به من هدوء يضرب به المثل وحرص على إعداد دروسه على أحسن وجه وطرق بيداغوجية كفيلة بجلب أنظار تلاميذه.

فلم تَرَ من سبيل لمكافأة ذلك الإخلاص في العمل والتفاني في خدمة الشباب، إلاّ بتكليفه غداة الاستقلال بمهمة وزير التربية القومية التي اضطلع بها مدة سنتين (1956-1958)، وأظهر ما كان يتمتع به من كفاءة نادرة وحنكة دبلوماسية ولطف لا حدّ له، وقد تمكّن خلال تلك المدّة القصيرة من تنظيم تلك الدار التي سبقه على رأسها عدد كبير من الرجال الذائعي الصيت الذين بقيت ذكراهم عالقة بأذهان التونسيين على اختلاف نزعاتهم.

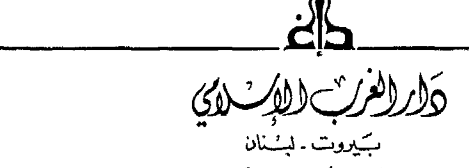
وبعد ذلك بسنتين دُعِي إلى رئاسة اللجنة الثقافية القومية التي كان مقرها ملتقى النّخبة المثقفة بالبلاد، وقد كانت سعيدة بالالتقاء في كلّ آن وحين بذلك الأديب الأريب والمثقف البشوش الذي كان يعرف، بدون بذل

أيّ مجهود ظاهري، كيف يتحدّث إليها عن الرجال والأعلام الذين ساعدوا على ازدهار حضارتنا العتيدة والباهرة.

تلك هي باختصار ملامح ذلك المثقّف المسلم العظيم الذي حرمنا منه الموت الذي لا يرحم، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فراديس جنانه.



الفهـرس



شارع الصوراتي (المعماري) ـ الحمراء ـ بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 ـ ص . ب . 5787 - 113 بيروت ـ لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

رقم 80 / 2000 / 2 / 86

التنضيد الإلكتروني : كومبيوتايب للصف الطباعي الالكتروني

الطباعة : مؤسسة نزيه كركي

Sadok ZMERLI

Figures Tunisiennes

Texte traduit en arabe et annoté
Par

Hamadi SAHLI

Dar Al - Gharb Al - Islami
Beyrouth




١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤